



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

قسم علم الاجتماع

كلية العلوم الاجتماعية

أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

## التمثل الاجتماعي لظاهرة الفقر لدى الأسر الجزائرية

"دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمنطقة مستغانم"

تحت إشراف:

د. الأستاذ مولاي حاج مراد

من تقديم:

هرندي كريمة

### أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د سيكوك قويدر، جامعة مستغانم، رئيسا.
- أ.د مولاي حاج مراد. جامعة وهران 2، مقرا.
- أ.د حجيج الجنيدي. جامعة وهران 2، مناقشا.
- أ.د راجعي مصطفى، جامعة مستغانم، عضو مدعو.
- أ.د أيسعد فائزة، جامعة مستغانم، عضو مدعو.

ماي 2016

# الإهداء

إلى التي عرفت كيف تغرس بذرة ود العلم

إلى التي قصرت بداخلي مدائن الكمل على الدوام

إلى التي كسرت حاجز المال من العلم

إلى من فجّر طاقة محبة العمل

إلى من أحيا نعمة البحث بلا كلال

إلى الذي وسج روح العطاء بلا بطل

إلى والدي أطال الله بعمرهما وحفظهما من الصوان والذل

إلى قوانييس البيت

وقناديل العمر الحي لا الميرت

إلى أخواتي

وإلى "ليلي".

لكم "مرندي كريمة"

# "التشكر"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى :

الأستاذ المؤطر "مولاي حاج مراد".

إلى كل المبحوثين الذين لولاهم لما أنجز البحث

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

## **\*\* فهرس المحتويات \*\***

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	التشكر
17-01	مقدمة عامة.
	<b>الفصل الأول: الفقر وتمثلائه الاجتماعية مقارنة نظرية.</b>
28-20	1- تعريف الفقر والمفاهيم المتعلقة به.
33-29	2- مظاهر ومحددات الفقر.
42-34	3- النظريات المفسرة للفقر.
65-43	4- التوزيع الجغرافي للفقر.
87-65	5- خريطة الفقر في المجتمع الجزائري.
137-87	6- مقارنة مفاهيمية حول مفهوم التصورات الاجتماعية
	<b>الفصل الثاني: مقارنة نظرية حول العائلة الجزائرية.</b>
156-140	1- العائلة بين المفهوم والنظرية.
224-157	2- العائلة الجزائرية ميدان للدراسة.
	<b>الفصل الثالث: تمثلائه الفقر مقارنة سوسولوجية</b>
251-232	1- تمثلائه العائلة الجزائرية لطبيعة الفقر.
286-251	2- تمثلائه العائلة الجزائرية لمفهوم الفقر والفقير.
298-286	3- تمثلائه العائلة الجزائرية لأسباب الفقر.
322-301	4- تمثلائه العائلة الجزائرية لأنواع الفقر.
	<b>الفصل الرابع: المحددات المؤثرة في تمثل الفقر.</b>
364-327	1- يتأثر تمثل الفقر بالخصائص السوسيو ديمغرافية: (النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي).
395-364	2- يتأثر تمثل الفقر بالمتغير الاقتصادي: (العمل، محل الإقامة، الدخل).
407-397	خاتمة عامة
	قائمة المراجع.
	الملاحق

## "مقدمة عامة":

لقد قطعت المجتمعات البشريّة العديد من الأشواط في مجالات الحياة الاجتماعيّة، لكن بالرّغم من هذا فإنّنا لا نكل ولا نمل من العودة للحديث عن بعض ملامح هذه الحياة، وما يمكن أن تخفيه بين جنباتها من ظواهر قد أثقلت كاهل البشريّة، وأربكت فكر الباحثين المتمرّسين، لتحتل الصّدارة ضمن إرهاباتهم العلميّة وهواجسهم البحثيّة، نظرا لما تحمله من مضامين ولدت وخلقت العديد من التّبعات ومسبّبات ليست قائمة بمعزل عن ظواهر أخرى ليست فقط ذات سحنة اجتماعيّة بقدر ما يمكن أن تكون ذو منحى يصب عضد المجتمع ككل.

هو الفقر إذن المشكلة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسية المعروفة عالميّا، والشّغل الشّاغل للعديد من المؤتمرات العلميّة والمحافل الدّوليّة والمنظّمات العالميّة. والمصطلح الذي لا يعرف الاتفاق والإجماع في مفهومه نتيجة لاستخداماته المتأثرة بالانتماءات المذهبية والأيدولوجية، وحقيقة لا مفر منها لم ولن تتدنر، والقاسم المشترك الأكبر بين المجتمعات البشريّة قاطبة، متفاوت في حجمه وطبيعته ومعدلاته وفئاته الاجتماعيّة المتضرّرة منه، والظاهرة التي لها امتداد وتراكم تاريخي لتصبح بذلك ظاهرة قديمة حديثة لا تعرف زمكانية محددة. ظاهرة لها امتدادية شاسعة جعلت منها ليست مجرد حالة عابرة بل وضعية لها معايير محدّدة، صنعت منها صورة واضحة بذات المجتمع، ولقد أصبح بذلك الفقر يمثل أكبر العوائق والتّحديات العالميّة التي تواجهها التّمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة معا؛ إذ أنّ "تصاعد الاهتمام بضرورة القضاء على هذه العقبة كان بعد اختتام القمة العالميّة للتّمية الاجتماعيّة في "كوبنهاغن" سنة 1995، والتي دعت إلى التزام عالمي بمكافحة الفقر وإزالة آثاره"<sup>1</sup>، مع العلم بأنّ مع نهاية الثّمانينيات وبداية التسعينيات "أصبحت الدّول النّامية تعاني من انخفاض مستوى الدّخل نتاج لأسباب متداخلة سواء داخلية منها أو خارجيّة، الأمر الذي أدى بها إلى الاقتراض الخارجي فعجزها عن

<sup>1</sup> - نادر عزت سعيد وآخرون، الفقر في فلسطين: دراسة حالات، دون طبعة، برنامج دراسات التّمية: فلسطين، 1998، ص 05.

سداد التزامها الخارجي"<sup>1</sup>، وبالتالي وقعت العديد من الدول النامية بمصيدة الفقر الشائكة، لتصبح هذه الظاهرة أكبر تحديات هذا القرن والهاجس المؤرق الذي يعكّر صفو الشعوب، لذلك "فقد صدر عام 2000 أول تقرير مشترك بين هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الدولية تحت عنوان: "عالم أفضل للجميع"، والذي يسلط الضوء على موضوع الفقر على اعتباره أكبر تحدٍّ يواجهه العالم"<sup>2</sup>.

ونفس الحال بالنسبة للوطن العربي الذي لم يسلم هو الآخر من قهرية هذه الظاهرة التي عرفت انتشارا واسعا، خاصة بعد موجة الثورات الداخلية التي مسّت أنظمة هذه الدول، مشكّلة هوة على مستوى مجالات التنمية بكل أنواعها بذاتها، ولما استفحلت هذه الثورات جسد هذه الدول فقد تركت موضع أثر قد صاحبه العديد من المظاهر مثل التهميش، البطالة، الفقر...، من دون أن نغفل مسألة الاختلالات التطبيقية لبعض السياسات التنموية الاقتصادية وطبيعة بيئة النظم الاجتماعية لبعض الدول، كلّها كان لها الدور الريادي في بزوغ واستفحال الفقر بهذه المجتمعات.

أما عن انتشار الفقر بالمجتمع الجزائري فقد كان منذ المرحلة الاستعمارية، وبالرغم من وجود المشروع التنموي إلا أنّ نسب الفقر عرفت ارتفاعا نتيجة لاعتبارات منها: انخفاض أسعار البترول، ارتفاع المديونية، عدم الاهتمام الأوسع بالقطاع الفلاحي، بعض الظواهر الطبيعية غير المساعدة على تحقيق مشروع التنمية الاقتصادية مثل: التصحر، الجفاف...، وفيما يخص توزيع انتشار ظاهرة الفقر بالمجتمع الجزائري فقد اختلف توزيعه وفقا جغرافية المناطق وخصوصيتها، الأمر الذي جعل من فئة الفقراء تصبح جد عريضة. ليصبح بذلك الفقر الواقع المرير الذي تعشه فئة معيّنة نتيجة لأسباب وعوامل وظروف أكّدت وجوديته بالمجتمع، ومع فكرة المعاشة سيتولّد لا محالة تمثلات تختلف باختلاف

<sup>1</sup>نادية جبر عبد الله، الفقر وطرق قياسه: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، ط01، دار فرحة للنشر والتوزيع: مصر، 2004، ص ص 03-04.

<sup>2</sup>عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط 01، دار جرير للنشر والتوزيع: الأردن، 2010،

الفاعلين الاجتماعيين وخصائصهم الديمغرافية والسوسولوجية وحتى الاقتصادية، وهنا ممكن هاجسنا العلمي وهو محاولة التعرف على التمثلات التي يحملها الأفراد عن هذه الظاهرة من ماهيتها، أسبابها، وأنماطها، والمفاهيم الدالة عليها، ولقد كان من وراء اختيارنا لهذه الدراسة عدّة أسباب في مقدمتها مشاركتنا بالتعداد السكاني الأخير "2008" الذي لاحظنا من خلاله صور الفقر المدقع الذي تعشه العديد من العوائل لاسيما المتمركزة بالمقاطعة التي قمنا بتعدادها، وهي مقاطعة تابعة لبلدية مستغانم، إضافة إلى الفضول الشخصي في معرفة الاتجاهات التصورية التي يحملها أفراد العائلة الجزائرية عن ظاهرة الفقر، ومحاولة التعرف عن كثب على التصورات التي تحملها العائلة الجزائرية عن الفقر كظاهرة ومشكلة معاً، فضلاً عن التناول الإعلامي لهذه الظاهرة خاصة في السنوات الأخيرة. أما عن أهداف دراستنا فهي أولاً: محاولة التعرف على التصورات التي يحملها أفراد الأسر لظاهرة الفقر ومفهوم الفقير معاً، ثانياً تحديد الجوانب المرتكز عليها في تمثل هذه الظاهرة، أما ثالثاً تحديد المحددات المؤثرة في بلورة التصورات الدالة على مفهوم الفقر لدى الأسر الجزائرية.

أما فيما تعلق بالأهمية العلمية لموضوع الدراسة فتمثل أولاً في: محاولة تشخيص التصورات التي يقدمها أفراد العائلة الجزائرية لمفهوم الفقر، أما الأهمية الثانية فتكمن في إمكانية إسهام الدراسة في الوصول إلى تحديد فهم صحيح ومعرفة بعض التصورات التي تتركز عليها اتجاهات أفراد العائلة الجزائرية في تمثلها للفقر، الأمر الذي من شأنه تحديد الجهاز التصوري المفاهيمي لهذه الظاهرة.

إنّ تعقد مجالات الحياة الاجتماعية الناتج عن تحول المجتمع، أدى إلى إفراز مظاهر اجتماعية متعددة نجم عنه صعوبة تكيف بعض الفاعلين مع ضروريات الحياة الاجتماعية بكل متطلباتها ومتغيراتها، نتيجة لتخطبها بدائرة الفقر الشائكة، هذه الظاهرة التي حظيت باهتمام متزايد متنوع وواسع، متصدرة بذلك اهتمام جميع الحقول الإنسانية: كعلم الاجتماع، علم النفس، علم الاقتصاد، الأنثروبولوجيا، وخبراء التنمية...، ظاهرة معبرة عن حالة اللا توازن الواقعة بذات المجتمع، والحاضرة

في كل لحظة سواء كجانب أو سلوك أو موقف أو تصور، لها تراكم اجتماعي وثقافي وحضاري، لا يؤثر فقط على تركيبة الدول الفقيرة وشعوبها التي أضحت تعاني من مستويات مختلفة ومتباينة من الفقر، ولكنها تؤثر وتنتشر بجميع الدول في العالم؛ لأنّ الفقر أضحى بمثابة العقبة الأساسية أمام التنمية المتواصلة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، من منطلق اعتباره حالة معبّرة عن العوز المادي والمعنوي معاً، الأمر الذي من شأنه التأثير على مستقبل الإنسانية بشكل عام، لما له من تبعات وانعكاسات ضمنية وظاهرة في آن واحد تجول بعمق المجتمع لتمس كل جوانبه ومجالاته الحيوية والقاعدية. لكن بالإضافة إلى التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي يُمارسها الفقر على المجتمع؛ فإنّه يحتوي على أبعاد متنوعة ومتعددة في مدلولاتها تزد من درجة تعقيده وتركيبه، مدلولات تولدت نتيجة تضافر العديد من الظروف والعوامل، الأمر الذي جعلها تختلف وتتضارب وجهات اتجاهاتها من فاعل اجتماعي لآخر في سحنها المادية والمعنوية، ونتيجة لهذا التنوع في الأبعاد تشعبت رؤى وتصورات الفاعلين حوله، التي بالرغم من تباينها وتعددها إلا أنه يمكن القول بإمكانية اجتماعها واتحادها بزاوية محددة؛ من منطلق أن الفقر حالة لا تخص فاعل اجتماعي منعزل عن الجماعة الاجتماعية؛ لأنه يتشارك معها في بعض الخصائص الاجتماعية الناتجة عن ظروف وليدة اعتبارات معينة، وإنّما هو حالة تشترك فيها مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يسهمون بشكل أو بآخر في بناء ثقافة مشتركة تتوافق مع عقيدة العقل الجمعي وأعراف وتقاليد المجتمع ومنظومته القيمية، لتعبّر عن الهوية الاجتماعية الحقيقية التي يتميز بها المجتمع دونما سواه، وتكون وحدة ثابتة معبّرة عنه من خلال ما يحملونه أفرادها في تصوراتهم و ممارساتهم.

إنّ بهذا الصّدّد فإنّنا في سياق الحديث عن ظاهرة ليست مجرد حالة عابرة، بل وضعية لها معايير محددة تجعل منها صورة واضحة بذات المجتمع، ومحتملة بالكثير من الدلالات التّصورية المثقلة ببنية متباينة تترسخ بأذهان الفاعلين و إدراكاتهم التجسيدية، نتيجة لخلفيات وعوامل اعتبارية كامنة وراء

هذا الترسّخ والتأصل، عوامل تمثّل في حقيقة وجودها منطلق مركزي تتبعث منها العديد من الدلالات النابعة بالأساس من عمق الفرد هذا الكل المركب، لها ارتباط إمّا بالأسرة الوحدة القاعدية ذات الحركية الدائمة وروح المجتمع المنتجة لممارسات مختلفة، والأرشيف الفعّال الحي للعلاقات الناشئة بين الأفراد، ومقوم الوجود الاجتماعي بمجتمعنا والمؤسسة التنشئية التي يتعلّم فيها الفرد كيف يتمثّل قيم المجتمع ويتشرب تطبيقاتها ويجسّدّها على أرضية الواقع الاجتماعي في شكل ممارسات هي ترجمة لتصورات معينة كانت خلاصة تجارب مختلفة ومواقف متفرقة، أو إمّا بالوسط الذي ترعرع فيه فأثر وتأثر به عبر خطاطة وجوده الاجتماعي، أو إمّا بعوامل أخرى تكون على قدر كبير من الأهمية في صياغة وصناعة تصورات الأفراد، ووسائط من عمق مجتمع هو "صاحب الدور الأساسي في تكوين ذهنية الأفراد"<sup>1</sup>. بيد أن هذه التصورات التي حتى وإن اختلفت يمكن أن تجتمع قاطبة لتنتج لنا تصورا دال بصفة نسبية عن الفقر كمفهوم قائم بذاته عند الفرد بالأسر الجزائرية، صورة تكوّنت نتاج الشبكة العلائقية التي يتوفر عليها الفرد بالمجتمع، والتي تمخضت عنها شبكة أدوار قائمة بالدرجة الأولى على استثمار مجال توقعات الآخرين لبناء وتحقيق تكامل وظيفي بين كل الفاعلين، وعليه سنستحضر مجموعة من التساؤلات التي نعتقد أنها تعبّر عن الهاجس العلمي الذي يؤرقنا حول جانب من جوانب ظاهرة الفقر، والمتعلّقة مباشرة بما يحمله الفرد من تصور حول هذه الظاهرة، ومن هذه التساؤلات ما يأتي:

كيف تتمثّل الأسر الجزائرية ظاهرة الفقر؟ ما هي أنماط الفقر التي تتصورها الأسر الجزائرية؟ وما

هي المحددات المؤثرة على تصورات الأسر الجزائرية لظاهرة الفقر؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا الفرضيات الآتية:

- يؤثر النوع الاجتماعي في تمثّل الفقر.

<sup>1</sup> - ميمون الربيع، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقة، دون طبعة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، 1990، ص

- يؤثر المستوى التعليمي في تمثّل الفقر.

- يؤثر العمل في تمثّل الفقر.

- تؤثر محل الإقامة في تمثّل الفقر.

- يؤثر الدخل في تمثّل الفقر.

إنّ دراسة أي موضوع يتطلب من الباحث تحديد مجموعة من المفاهيم التي تخدم سياق بحثه، ولأجل ذلك تم تحديد مفهوم "التمثّل" الذي يعرفه "جون بياجى" **Piaget Jean** بالميكانيزم الذهني الذي يسمح ببناء الصورة الذهنية، وهذا يخص إرجاع إلى الحاضر ما هو من الماضي كفكرة أو موضوع أو حادثة معينة، والتصور يعد الممثل الرئيسي للموضوع الذي أُعيد بناؤه رمزياً<sup>1</sup>، ويعتبر "جان بودريارد" **Jean Baudrillard** التصورات الجمعية انعكاسات فكرية مباشرة عن واقع خارجي مستقل...<sup>2</sup>، ويعرفه "أبريك" **J.C Abrik** بأنها "رؤية وظيفية للعالم تسمح للفرد أو الجماعة بإضفاء معنى على سلوكياتها وفهم الواقع عبر أنساقها المرجعية"<sup>3</sup>، وحسب "موص" **Marcel Mauss** فإنّ التمثلات الاجتماعية تمثل جزءاً لا يستهان به من العالم الفردي لكل واحد منا<sup>4</sup>. أما "موسكو فيشي" **Moscovici** فيلاحظ أن التصور الاجتماعي ما هو إلا بناء عقلي لموضوع اجتماعي منظور إليه كمنشأ رمزي في ارتباطه بواقع اجتماعي معين<sup>5</sup>، وكذلك مفهوم العائلة الجزائرية التي تعد "الجماعة الابتدائية التي يدخل الفرد فيها في علاقات متعددة، والمُشكّلة في حقيقة

---

<sup>1</sup>-سمية الحاج الشيخ، التصورات الاجتماعية للمرض العقلي لدى الأطباء، رسالة ماجستير علم النفس الاجتماعي: جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 127.

<sup>2</sup>- جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، (تر: محمد عثمان)، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2009، ص 123.

<sup>3</sup>- جنيفر دهلاس، المراهق والهاتف النقال: التمثّل والاستخدامات، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال: جامعة الجزائر 03، 2009-2010، ص 26.

<sup>4</sup>- سعيد سبعون، تصورات الشباب الجزائري للجنسانية: دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعيين الحضريين، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع: الجزائر، 2005-2006، ص ص 33-34.

<sup>5</sup>- الخمار العلمي، المجال والحجاب في سوسولوجيا تأنيث التعليم في المغرب، دون طبعة، إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، 2005، ص 15.

قيامها من الأقارب الذين يشكّلون وحدة اقتصادية واجتماعية قائمة على روابط من الواجبات المتبادلة<sup>1</sup>، وتعرّف كذلك بأنها: "جماعة منزلية متسمة بشبكة قرابية موسّعة ومتنوعة، تحكمها ثلاث قيم عائلية متمثلة في كل من: "العصبية" كمفهوم يسعى لتوحيد الجماعة العائلية كآلية ضبط اجتماعية تحافظ على مدى قوّة النسق العائلي وهويته، "الهوية" (النيف)، "الثقة" (النية)<sup>2</sup>، وتعرّف "سعاد خوجا" العائلة الجزائرية بأنها: "المرجع الأساسي والأولي الذي يتحقق من خلاله الاندماج النفسي والاجتماعي للأفراد بالمجتمع"<sup>3</sup>، ويعرفها "مصطفى بوتفنوشت" بأنها: "الخلية الأساسية للمجتمع، والخلية القاعدية بالنسبة للفرد والرجل الجزائري..."<sup>4</sup>، إضافة إلى مفهوم "العجز" الذي يعني "الافتقار إلى الموارد (الدخل) اللازمة لشراء الضروريات، أو لتحقيق مستوى معيشة مقبول، من خلال مستويات إنفاق فعلية، والحرمان الناجم عن الافتقار إلى الضروريات، والافتقار إلى القدرة على تحقيق مستوى معيشة معيّن، سواء تحقق هذا المستوى المعيشي أم لا، أو العجز عن المشاركة في الأنشطة الحياتية"<sup>5</sup>، أمّا فيما تعلق بالمفهوم الإجرائي الذي تبنيه موضوع دراستنا هو التعريف الذي أشار إليه "سرج موسكو فيسي" "S. Moscovici" حول مفهوم التصورات الاجتماعية، إذ اعتبر "التصور الاجتماعي" نظام من القيم والممارسات، ترتبط بموضوعات وأبعاد الوسط الاجتماعي للأفراد والجماعات، إنها فضلا عما تمنحهم من استقرار في حياتهم، أداة منظمة لتوجيه تمثلاتهم للوضعيات المختلفة، وإعداد الإجابات الملائمة لها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> -Robert DESCLOITRE, Laid Debzi, *système de parenté et structures familiales en Algérie*, L'harmattan : Paris, 1997, p29.

<sup>2</sup> -Mohamed RABZANI, *la vie familiale des femmes Algeriennes salariées*, L'harmattan , coll.H.P.M: Paris, 1997, p21.

<sup>3</sup> - Souad KHOUDJA, *A comme Algérienne*, E.N.A.L : Alger, 1992, p 29.

<sup>4</sup> - Mostefa BOUTEFNOUCHET, *système social et changement social en Algérie*, N° édition :105, office des publications universitaires : Alger, sans année , p32.

<sup>5</sup> - جون سكوت، المرجع السابق، ص 309.

<sup>6</sup> - الخمار العلمي، المرجع السابق، ص 17.

وهناك دراسات تناولت موضوع الفقر بشكل مباشر، ومنها ما جعله كمؤشر أو جانب تابع لظواهر أخرى في دراسات متباينة، منها دراسات عالجت من منطلق اعتبارات خاصة، ودراسات أجنبية وفقا لمستلزمات ومتطلبات اجتماعية استجابة لضرورة مجتمعية تهدف إلى تحقيق هدف معين، فقلد أجرت الباحثة الجزائرية "صليحة مفاوسي" دراسة حول "الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه" بمدينة باتنة سنة 2007-2008 على عينة بحث مكوّنة من ثلاثة فئات ممثلة من المجتمع الأصلي - فقراء مدينة باتنة - الموزعة عبر ثلاث أحياء متقاربة بمنطقة كشيده وهي (قرية حمص، دوار العطش، واد لزرق)، هادفة من وراء إجرائها لهذه الدراسة محاولة تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة الفقر الحضري، كظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية، إضافة إلى تحديد الأنماط التي تتخذها ظاهرة الفقر في مدينة الجزائر العاصمة، ومن النتائج التي أسفرت عنها الدراسة:

- يؤدي انخفاض المستوى التعليمي إلى زيادة الفقر.

- هناك علاقة بين حجم الأسرة والفقر.

- يؤدي الدخل المتدني إلى انتشار وتعميق ظاهرة الفقر.

دراسة "المودة فاطمة الزهراء" حول "إستراتيجية التنمية البشرية في معالجة الفقر: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية لسنة 2011-2012، دراسة هدفت إلى معرفة الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر لمعالجة ظاهرة الفقر، خاصة في الفترة الممتدة من العشرية الأولى لاستقلالها إلى غاية العشرية الأولى للألفية الجديدة. أما فيما تعلق بأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة فيمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

- تراجع نسب الفقر بالسنوات الأخيرة من خلال تحقيق خيارات التنمية البشرية الثلاث في الصحة،

التعليم، والدخل.

- تراجع ظاهرة الفقر بسبب خلق مناصب شغل سنويا ساهمت في التقليل من ظاهرة البطالة.

-تخفيف العبء على الأسر المعوزة من خلال تطبيق سياسة إعادة توزيع الدخل، والسياسة النقدية

والمالية.

-اعتبار المجتمع المدني من أهم الهيئات المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، لكن بالمجتمع

الجزائري لم تصل إلى هذا المستوى من الفعالية.

وهناك العديد من الدراسات الأجنبية التي انطلقا من خصوصية مجتمعاتها حاولت التطرق

لموضوع الفقر بالدراسة من منطلق ما يُطرح على بؤرة اهتمام مفكريها، فهناك من الدراسات ما أرادت أن

تدرس ما يحمله الأفراد من معتقدات حول الفقر، إذ تنطلق هذه الدراسة من اعتقادية الكثير من علماء

الاجتماع بأنّ المعتقدات *beliefs* هي إحدى المكوّنات غير المادية لثقافة أيّ مجتمع من المجتمعات

الإنسانية، بحيث يكتسب الأفراد معتقداتهم عن طريق التنشئة الاجتماعية التي يتعرضون لها منذ ولادتهم

وحتى مماتهم (...)، فالأفراد لا يتصرفون بطريقة واحدة، وليس لديهم القدرة المتساوية للحصول على

الممتلكات المرغوبة<sup>1</sup>؛ إذ أننا نجدهم يحملون العديد من المعتقدات تجاه مواضيع وظواهر متعددة

ومتباينة، وكم هي كثيرة تلك الدراسات التي عُيّنت بدراسة والتّعرف على ما يحملونه الأفراد من معتقدات

حول ظاهرة الفقر، ومن هذه الدراسات لاسيما الخاصة بالمجتمعات الغربية ما سوف نورد في الآتي<sup>2</sup>:

لقد قام الباحث تشالز بوث<sup>3</sup> **Charles Booth** بين سنتي **1902-1903** بمسح شامل بمدينة

"لندن"، وكان الهدف من دراسته هو تأكده من القول القائل بأنّ ربع السكان في إنجلترا يعيشون في حالة

فقر؛ بحيث كان معارض لهذا القول بشدة، ولقد اختار الجانب الشرقي من المدينة لإجراء مسحه، وأراد

من دراسته تحديد العوامل المؤدية للفقر والمشكلات الاجتماعية، وقد أسفر المسح الذي قام به عن تحديد

---

<sup>1</sup> - حسين محمد العثمان، "معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك في أسباب الفقر ومحدداته: دراسة ميدانية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، يونيو 2005، ص 08.

<sup>2</sup> - حسين محمد العثمان، المرجع السابق، ص ص 11-12.

<sup>3</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع، ط01، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2007، ص ص 68-67.

أسباب الفقر في النتائج الآتية: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لحالة اليأس دون الأسباب الشخصية، بالإضافة إلى حالات الفقر الشديد نتيجة هبوط المستوى الاقتصادي.

لكن هذه الدراسة ركزت أكثر على الأسباب الاقتصادية والشخصية والاجتماعية، في حين أننا سنضيف بدراستنا العامل الديمغرافي (الجنس، السن)، وسنستفيد من الأسباب السالفة الذكر، ومعرفة مدى تأثيرها ببلورة مسألة التصورات حول ظاهرة الفقر، أما دراسة "هربرت جانز" **Herbert GANS** سنستفيد منها في سياق معرفة من هم الفقراء والتعرف عن كثب عن الظروف والوضعية متعددة الجوانب التي تعيشها هذه الفئة.

ولقد كشفت الدراسات الميدانية لمعتقدات أسباب الفقر في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أستراليا، تركيا عن ثلاثة عوامل رئيسية لتفسير الفقر: العوامل الفردية، العوامل البنائية، العوامل القدرية، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أجرى " فيغن " *"Feagin" 1972* دراسة حول معتقدات الأمريكيين تجاه **11** سببا من أسباب الفقر على عينة مؤلفة من **1017** مبحوثا، وقد كشفت الدراسة على أنّ الأمريكيين يعتقدون بأهمية العوامل الفردية كأسباب للفقر أكثر من غيرها من الأسباب الأخرى في تفسيرهم لهذه الظاهرة.

من دون أن ننسى الجانب الاقتصادي الذي كان له الحظ الوافر في تناوله لموضوع "الفقر"، خاصة من ناحية (الاستهلاك، الإنفاق، الدخل، سياسات الإصلاح الهيكلي وعلاقته بالفقر، قياس وتحليل الظاهرة، التنمية)، بالإضافة إلى جوانب أخرى كالجانب الاجتماعي الذي كان حاضرا من مثل: (البطالة، الأمية، التعليم...).

ولما كانت الدراسة الميدانية تعد وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات عن واقع اجتماعي ما وبصورة منهجية، وطريقة من طرق دعم الجانب النظري أو لدحض جزء منه، وللوصول إلى هذا المأرب

في البحث وفقاً للفرض المحدد سلفاً لهذه الدراسة، والمتمثل في "التعرف على التصورات التي تقدمها الأسر الجزائرية لظاهرة الفقر"؛ فإننا قد وظفنا بدراستنا "المنهج الوظيفي"؛ الذي ينطلق في تفسيره للظاهرة الاجتماعية من منطلق البحث عن السبب الكافي الذي أوجدها، والوظيفة التي تحققها كلاً على حدة، حسب ما أشار إليه "إميل دوركايم" 'Emile Durkheim' (1982)، وحسب "دافيز" 'DAVIZ' فإن المنهج الوظيفي "يقوم على ربط الأجزاء بالكل، وربط الأجزاء بعضها البعض، وهو منهج للتحليل السوسيولوجي"<sup>1</sup>، وقد أوضح "هاري بريد ماير" 'H. Bredmeier' أن مرتكز "الاتجاه الوظيفي" هو "دراسة الظاهرة الاجتماعية من خلال علاقتها ببعض الأنساق الاجتماعية"<sup>2</sup>، فاخترنا المنهج في حقيقة الأمر مقترن بطبيعة وخصوصية الموضوع من جهة، وطبيعة الأهداف التي تقوم عليها الدراسة من جهة أخرى. فبالنسبة لعلماء الاجتماع الوظيفيين، فإنهم يلاحظون بأن "الفقر" ما هو إلا "خللاً في التوازن ناتج من عدم أداء النظام الاقتصادي لوظيفته بطريقة سوية، حيث أفرز النظام الرأسمالي الصناعي إمكانية الاستغناء عن العمال، ويلاحظ علماء الاجتماع الوظيفيون أن أفضل السبل في التعامل مع مشكلة الفقر هي تدريب الفقراء وتأهيلهم ليتبلور لديهم شعور ذاتي بأنهم مرتبطون بالمجتمع، وبأنهم يخدمون الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الآخرين سيقدرّون عملهم لأهميته للمجتمع ككل، وهذا سيؤدي إلى استقرار النظام، وهو يعكس رأي علماء الاجتماع الوظيفيين الذين يرجعون الفقر إلى انعدام العدالة الاجتماعية، بينما يفسّر كل من "كنغسلي ديفيس" 'K. Davis' و"ولبرت مور" 'W. More' وظيفة انعدام العدالة الاجتماعية بأنها التي تصنع المنافسة وتحفز الكثير من الناس لكي يعملوا بجد ومثابرة من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية"<sup>3</sup>، وقد تناولت "النظرية البنائية الوظيفية" موضوع الفقر بطريقة غير مباشرة من خلال التفاوت والتدرج الطبقي وعدم المساواة، فالفقر في

<sup>1</sup> - آلان سوين قوود، النظرية في علم الاجتماع، (تر: السيد عبد العاطي السيد)، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية: الأزاريطة، 2005، ص 289.

<sup>2</sup> - عبد الباسط معطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، دون طبعة، عالم المعرفة: الكويت، دون سنة، ص 112.

<sup>3</sup> - عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009، ص 88.

الاتجاه الوظيفي هو انعكاس للتفاوت في القدرات الفطرية أو المكتسبة للأفراد، أكثر من كونه نتاجا لعملية اجتماعية بنائية، ويتمثل التحليل الوظيفي في تباين واختلاف الأفراد في الاستعدادات الفطرية والمكتسبة، وفق النوع، الشخصية، الاهتمامات، المصالح، الذكاء والإبداع، والتفاوت في أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية في النسق الاجتماعي...، وحصولهم على مقابل مادي كبير نظير ذلك، أما الوظائف الدنيا فهي من نصيب الأقل في الاستعدادات والمهارات<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى سعي "بيار بورديو" "P.Bourdieu" للكتابة في العديد من الموضوعات التي أثرت بشكل فعال في دراسة الكثير من الظواهر الاجتماعية، والذي يلاحظ أنه يتم التعامل مع الفقر ليس كنتيجة للشخصية أو قصور رأس المال البشري للأفراد، وليس كنتيجة للقوى الثقافية، لكن كمشكلة اجتماعية كبرى ترتبط بدرجة الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد، هذه العوامل تعوق قدر البدائل المتاحة أمام الأفراد والمعروف باسم "إتاحة الفرص".

إنّ الظروف الاجتماعية والاقتصادية البنائية تجعل الظروف اليومية للأفراد منخفضة الدخل تزداد سوءاً، وقد تقلل من قدرة الأسر الفقيرة على مساعدة بعضهم البعض، وإنّ من درسوا شبكات الدعم يلاحظون أنه على الرغم من تمسّكهم بالمعايير الثقافية التي تقيدها الأسر؛ فإنّ قيود النظام الاقتصادي قد تعوق أسر الأقليات عن المشاركة في شبكات التبادل<sup>2</sup>، والفقر يحول "دون تحقيق مستوى اقتصادي واجتماعي مرغوب، كما يحول دون تحقيق توقعات الإنسان؛ الأمر الذي يجعله يؤثر بصورة أو بأخرى على عمليات التكيف الاجتماعي المطلوبة، لذلك يرتبط الفقر بمظاهر الحرمان، وينعكس على اتجاهات الإنسان وسلوكه ومعاييره وأفكاره وقيمه"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-مفيدة خالد الزقوري، "الفقر: المفهوم والأبعاد ومنهجية القياس، رؤية لفهم الفقر الحضري"، الهيئة الوطنية للبحث العلمي، مجلة الجامعة المغاربية: ليبيا، دون سنة، ص ص 184-185.

<sup>2</sup>-نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 07.

<sup>3</sup>- مريم أحمد مصطفى، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع: دون بلد نشر، 2012، ص 48.

وفي إطار اختبار هذه النظرية في العائلة الجزائرية في نطاق دراستنا للتمثلات التي يحملها أفرادها عن الفقر بمنطقه مستغانم توصلنا إلى أن الفقر مرتبط بشخصية الفاعل، وقصور الرأس مال البشري وما يتبعه من مؤشرات الرفاه؛ أي عكس ما ذهبت إليه هذه النظرية التي اعتبرت بأن الفقر ليس مرتبط لا بالشخصية ولا بقصور الرأس مال البشري.

لكن هذا لا يعني بأنّ التمثلات الاجتماعية ثابتة غير قابلة للتغيير، بل على العكس من ذلك، حيث أنّها لها ارتباط وثيق بالظروف التي يعيشها الفرد؛ سواء ظروف لصيقة بالعائلة أو بالمجتمع أو بالأفراد، كما أنّ مفهوم الفقر له مفهوم حركي قابل للتجديد انطلاقا من طبيعة الحياة الاجتماعية لكل فرد ولكل عائلة.

ولجمع البيانات والمادة الخام اللازمة لموضوع دراستنا اعتمدنا على مجموعة من الأدوات والتقنيات المنهجية، ومن هذه الأدوات تقنية "الاستمارة" كتقنية رئيسية، ومرد استخدامنا لهذه التقنية للعديد من الاعتبارات في مقدمتها أنّ هذه التقنية تسمح بالحصول على البيانات من أكبر عدد من الأفراد، فضلا لما تتميز به هذه التقنية من خصائص تلاءم فترة إجراء البحث وإمكانيات الباحث المادية والمعنوية، بالإضافة إلى أنّها توفر كل من الوقت والجهد والسهولة من حيث معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية وبرنامج SPSS، وحسب "موريس أنجريس" فإنّ الاستمارة تستعمل بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكيات مجموعة كبيرة من الأفراد انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها<sup>1</sup>، وبحثنا سنحاول التعرف على الاتجاهات التصورية لمفهوم الفقر لدى الأسر الجزائرية، ومرد استعمالنا لهذه التقنية كتقنية رئيسية كوننا نريد دراسة تصورات جماعة موسعة عن ظاهرة الفقر.

---

<sup>1</sup> - موريس أنجريس، ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، (تر: صحراوي بوزيد وآخرون)، دون طبعة، دار القصبية للنشر: الجزائر، 2004، ص 204.

وللتحقق من صدق الأداة قمنا بعرضها على مجموعة من المحكمين بجامعة مستغانم، والمقدر عددهم ثلاثة "03"، بالإضافة إلى الأستاذ المؤطر ليصبح عدد المحكمين أربعة "04"، وفي ضوء الملاحظات المكتوبة والشفوية تم تعديل بعض الفقرات وحذف البعض منها، وللتأكد كذلك من صدق الاستمارة قمنا بدراسة استطلاعية في الفترة الزمنية الممتدة من **2015/12/13** إلى غاية **2015/12/23**، على عينة بحث مكونة من **60** حالة، موزعة على **20** ذكر، و**40** أنثى، من فئات عمرية مختلفة، كان أكبر توزيع تكراري للحالات في الفئة العمرية [26-35] سنة؛ أي بنسبة **40%**، لتليها الفئة الثانية والمحصورة في [16-25] سنة بـ **15** حالة؛ أي بنسبة **25%**، كما ضمت حالات الدراسة مستويات تعليمية متباينة، كان أكبر عدد الحالات فيها والمقدر عددها "**41**" حالة؛ أي بنسبة **68.3%** من مستوى تعليمي جامعي، و"**13**" حالة من مستوى ثانوي؛ أي بنسبة **21.7%**.

ولإتمام جمع المعطيات اللازمة لبحثنا قمنا بالاستعانة بتقنية المقابلة كتقنية مكملة لتقنية الاستمارة، واختيارنا هذه التقنية كتقنية ثانوية مكننا ولو بصورة نسبية من التعرف على طبيعة الصلة بين ما يوجد به المستجوب وبين الواقع المعاش؛ إذ قمنا بإجراء "**12**" مقابلة موزعة على أربعة ذكور وثمانية إناث، مع العلم بأن مجتمع البحث قد تميز بالتنوع سواء من حيث المستوى التعليمي: خمسة أفراد مستوى تعليمي جامعي، فردين مستواهم التعليمي ثانوي، وثلاث أفراد مستواهم التعليمي متوسط، وفردين مستواهم التعليمي ابتدائي، أما من حيث الفئات العمرية فقد تباينت أعمار أفراد مجتمع البحث من **18** سنة إلى **60** سنة، وفيما خصّ الوضعية المهنية لأفراد مجتمع البحث فيوجد ستة أفراد عاملين في مقابل نفس العدد لغير العاملين.

ونتيجة لتعذر الوصول إلى كافة مفردات مجتمع البحث، كان لابد من أن نقوم باختيار عينة من هذا المجتمع، والمتمثلة في مجموعة من الأفراد، حيث أنّ كل فرد يُمثل وينتمي إلى عائلة تختلف عن نظيرتها من العوائل الأخرى الممثلة من قبل الأفراد الذين قد تم استجوابهم، بالإضافة إلى عدم توفر

قاعدة سبر خاصة بفئة الفقراء ولا بعدد الأسر الفقيرة بولاية مستغانم، الأمر الذي دفعنا إلى اختيار "عينة غير احتمالية"، باستخدام "العينة القصدية" أو "الغرضية"، ومن هنا فإنّ مجموع عينة الدراسة التي تمثل مجموعة من الأفراد بمنطقة مستغانم، والتي تعادل 461 مبحوثاً من مستويات تعليمية وثقافية واجتماعية متباينة، كما أنّ تحديد العينة التي قد تم اعتمادها بدراستنا لا تقوم وفقاً لاعتبارات محددة، فالعينة المختارة ستشمل كل الفئات سواء التي تعاني من الفقر أو التي لا تعاني منه؛ أي على مجموعة من الأسر، وتبرير هذا مرده إلى كل من النقاط الآتية الذكر:

- معرفة وجهة نظر أفراد الأسر الجزائرية حول ظاهرة الفقر.

- اختيار الحالات ابتداءً من سن 16 سنة، لأنّ الطفل بهذه المرحلة وانطلاقاً من تنشئته الاجتماعية سواء المقصودة أو غير المقصودة يبدأ يحمل مجموعة من التصورات حول مواضيع وظواهر يتم التقاطها من الواقع المعاش؛ أي أنّه على درجة من الوعي، وبالتالي تم إدخاله في الفئة العمرية للمبجوثين، ومقدرته على فهم الأسئلة التي ضمتها استمارة البحث.

ولقد قمنا بإجراء دراستنا بمجموعة من المناطق المتمركزة بمنطقة مستغانم، حيث كان توزيع البحث وفقاً لثلاث مراحل زمنية ألا وهي:

**1- مرحلة الدراسة الاستطلاعية:** تم إجراء الدراسة في شهر أكتوبر 2014، فمن خلال هذه

الخطوة البحثية تم محاولة التعرف على الميدان، الذي تم بعده تحديد أهم الجوانب المرتبطة مباشرة بموضوع البحث واستبعاد الجوانب التي لا صلة لها به هذا من جهة، ومن جهة أخرى استقصاء مدى ملائمة تقنية "الاستمارة" و "المقابلة" في عملية جمع المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة، وفي هذه المرحلة قمنا بتوزيع بعض الاستمارات الأولية على عينة من الأفراد "سبعة أفراد".

**(2) مرحلة التجريب الأولي للاستمارات:** تمت من 2015/01/12 إلى 2015/01/22 وقد شملت

64 مبحوث، لكن لم يتم إرجاع أربعة منها، حيث تم استرجاع 60 استمارة وُزعت على 20 ذكر و40

أنثى، من مستويات تعليمية واجتماعية متباينة، وقد كان الهدف من هذه المرحلة هو قياس درجة الوضوح في الأسئلة، ومعرفة مدى توافق إجاباتها مع أهداف الموضوع.

(3) **مرحلة التوزيع النهائي للاستمارات:** امتدت هذه المرحلة من 2015/03/19 إلى

غاية تاريخ 2015/05/11، وخلال هذه الفترة تمّ توزيع 510 استمارة، لكن لم يتم استرجاعها بالكامل ليصبح عندنا 461 استمارة قابلة للتفريغ والتحليل.

وبعد عملية جمع الاستمارات المقدّر عددها 461 استمارة قمنا بتنظيمها وتفريغ معطياتها باستخدام برنامج SPSS، ثم تحليل بيانات الجداول مع استخراج قيمة كاي مربع لمعرفة شدة العلاقة بين المتغيرات، مع العلم أنّ مستوى الدلالة الذي تم الاعتماد عليه بدراستنا هو 0.05، وبعدها قمنا بتطبيق مقاييس الارتباط، حيث أنّ "معالجة مقاييس الارتباط يتمثل في تحديد درجة التأثير والتأثر بين المتغيرين المدروسين"<sup>1</sup>، لذا قمنا باستخدام مقاييس الارتباط: "بيرسون" و"سبيرمان" و"فاي" لقياس علاقة التأثير بين المتغيرات، ومعرفة شدة علاقة الارتباط بينهم.

ومن المعروف بأنّ كل دراسة من الدراسات، وأيّ بحث من البحوث إلا ويواجهه مجموعة من الصّعوبات التي تقف كعائق ومحقّز بنفس الوقت بوجه هذه الدراسة، ومن بين الصّعوبات التي واجهتنا بالميدان، رفض العديد من المبحوثين ملء الاستمارة بحجة أنّها تحتوي على أسئلة جدّ شخصية متعلّقة بالدرجة الأولى بالعائلة وثانيها بالدّخل، إضافة إلى عدم وجود قاعدة سبر لعدد الفقراء بولاية مستغانم الأمر الذي دفعنا لاستجواب مجموعة من الأفراد.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم أطروحتنا إلى أربعة فصول، خصصنا الفصل الأوّل منها لـ: "الفقر والتمثيلات الاجتماعية مقارنة نظرية"، أمّا "الفصل الثاني" فكان حول "مقاربة نظرية حول العائلة الجزائرية"، أمّا الفصل الثالث فقد دار مضمونه حول: "تمثيلات الفقر مقارنة سوسولوجية"، أمّا

---

<sup>1</sup> - أحمد بن مرسلّي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2005، ص 428.

الفصل الرابع" من الدراسة فقد خصصناه لفرضيات الدراسة "المحددات المؤثرة في تمثل الفقر، وكخلاصة للبحث قمنا بإدراج الخاتمة العامة التي تضمنت نتائج الدراسة، ثم ذكر قائمة المراجع، وإدراج الملاحق.

## الفصل الأول:

# \*الفقر والتحديات الاجتماعية مقارنة نظرية\*

## 1) تعريف الفقر والمفاهيم المتعلقة به:

### 1.1) المفهوم النظري للفقر:

إنّ مسألة تحديد ماهية المفهومية لأي مفهوم ليس بالأمر المتفق عليه، نظرا لتعدد أبعاد المفهوم بعد ذاته من جهة، ومن جهة أخرى لما تتسم به ظاهرة الفقر من تباين واختلاف الرؤى والتوجهات والمنطلقات الفكرية والأيدولوجية لأي باحث من الباحثين حوله، ويُعدّ مفهوم الفقر من بين المفاهيم المتباينة والمتداخلة في تعريفها، نظرا لارتباطه بمجموعة من المؤشرات الكمية الإحصائية، فضلا عن البيانات الكيفية المصاحبة لوصف وتشخيص حالات الفقر.

وعليه فإنّ مفهوم الفقر لهو مفهوم محمّل بالعديد من الدلالات والمضامين الفلسفية والمعرفية، المرتبطة بالإنسان في المجتمع، والتي لم تلق إجماعا تاما حوله، فقد اختلف المفكرون في تحديد هذا المفهوم، ومرد الاختلاف راجع بالدرجة الأولى إلى الاعتبارات السالفة الذكر القائمة على استخدام هذا المفهوم في سياقات متباينة حدّدت نطاقه بكيفيات مختلفة.

#### 1.1.1) مفهوم الفقر لغة:

يعرّفه "ابن منظور" بأنه "الفقر والفقر ضد الغنى، مثل الضعف والضعف، والفقر معناه الحاجة وفعله الافتقار، والتعت فقير، والفقر أن يحز أنف البعير، أما الفقر خرزات الظهر الواحدة فقرة"<sup>1</sup>، و"الفقر ضد الغنى، وذلك أن يكون الإنسان محتاجاً، أو ليس له ما يغنيه"<sup>2</sup>.

### 1.1.2 مفهوم الفقر اصطلاحاً: هناك تعريفان شائعان للفقر<sup>3</sup>:

**التعريف الأول:** يعتمد على عيش الكفاف.

**التعريف الثاني:** مبني على تحليل الفقر النسبي.

ويعني الفقر "الحاجة والعوز، وهو حالة من لا تكفيه موارده"، وقد عرّفه "الجزباني" بأنه "فقد ما يحتاج إليه، فهو المكان السهل الذي تحفر فيه ركايًا متناسقة، وركية مفقورة؛ أي محفورة"<sup>4</sup>.

### 1.1.3 تعريف الفقر من المنظور الإسلامي:

هو "مفهوم ذاتي، قصده الله لبعض الأفراد والأسر"<sup>5</sup>، "وليس الفقر منحصرًا في قلة ذات اليد وضعف الحال، بل هو متحقق بشكل مؤكد لدى من عنده ما يكفيه"<sup>6</sup>، وهو "العجز عن تحقيق حد الكفاية، والكفاية المعتبرة هي ما يكفي قوت أقل أهل بيت مدة سنة"<sup>7</sup>، ويعني "تنزيه الروح وإرجاعها بالعبادة والتقوى إلى عين أصلها"<sup>8</sup>.

### 1.1.4 التعريف الاجتماعي للفقر:

---

<sup>1</sup> - ابن منظور، لسان العرب، ط 03، المجلد 05، دار صادر: بيروت، 1994، ص 60 - 64.

<sup>2</sup> - عبده الحلو، معجم المصطلحات الفلسفية، ط 01، المركز التربوي للبحوث والإنماء: لبنان، 1994، ص 125.

<sup>3</sup> - بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، العنف في المجتمع الجزائري، ط 01، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2008، ص 73.

<sup>4</sup> - نادية جبر عبد الله، الفقر وطرق قياسه: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، ط 01، دار فرحة للنشر والتوزيع: مصر، 2004، ص 08.

<sup>5</sup> - حسن علي خاطر، المجتمع العربي المعاصر: المقومات والأنماط الثقافية، دراسة تحليلية نقدية، ط 01، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، 2001، ص 109.

<sup>6</sup> - صالح بن عبد الله بن عبد المحسن الفريخ، "معالجة مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي مع بعض التطبيقات العملية المعاصرة لها"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 45، 1429هـ، ص 314.

<sup>7</sup> - الطيب لحيلج، محمد جصاص، "الفقر... التعريف ومحاولات القياس"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010، ص 169.

<sup>8</sup> - خليل أحمد خليل، مفاتيح العلوم الإنسانية، دون طبعة، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، 2000، ص 316.

إنّ تحديد مفهوم الفقر كان ولا يزال مثار جدل بين الكثيرين من الباحثين، نتيجة استخدامه بمنعطفات متباينة، فالبعض منها اقتصادي، والبعض الآخر سياسي، وثقافي، فسوسيولوجي...، وكعيّنة من هذه التعاريف ما سوف نوردّه في الآتي:

يعرّف "بجوم" *Bjom (1994)* الفقر بأنّه "حالة اجتماعية تتحدّد من خلال ردود الفعل المجتمعية...؛ أي أنّ الفقر واقع اجتماعي..."<sup>1</sup>، ويعني كذلك بأنّه "إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي"<sup>2</sup>؛ يتبيّن من خلال هذين التعريفين بأنّ الفقر واقع وحالة اجتماعية إحباطية لنمو وضمان المضي قدما بتقدم وتنمية المجتمع ككل، من خلال عرقلته للأداء الوظيفي الطبيعي لهذا الأخير؛ لأنّه يُمثّل مشكلة اجتماعية ترتبط بواقع معاش لصيق بفئة معيّنة قد لا تتداخل في أوراها ولا تُحقق توقعات الآخرين والمجتمع منها.

أما "عبد الباسط عبد المعطي" فيعتبر الفقر "حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي يتمييز ببيروز تمايزات خاصة ناجمة عن الملكية الخاصة، والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي"<sup>3</sup>، من خلال هذا التعريف نجد أنّ الفقر قائم في تحديده حسب الباحث على التمييز بين نمطين من العمل: "العمل اليدوي"، و"العمل العقلي"، وهذا التمييز ناتج عن امتلاك وسائل الإنتاج كمبرر لهذا التقسيم، وأنّ مؤشرات الفقر تنحصر في كل من: انخفاض مستوى المعيشة، انخفاض الدّخل، انخفاض المستوى الصّحي، انتشار الأمية، عدم وجود فرص مواتية للتغذية...، و"يُعدّ الفقر الرّقم الاجتماعي الصّعب، حاضر في كلّ لحظة مثل سلوك ومبررات وجوانب ودوافع"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 14.

<sup>2</sup> - إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطينية، علي غربي، *عولمة الفقر: المجتمع الآخر، مجتمع الفقراء والمحرومين*، ط 01، دار الفجر للنشر والتوزيع والتوزيع: الجزائر، 2003، ص 20.

<sup>3</sup> - إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطينية، علي غربي، المرجع السابق، ص 20.

<sup>4</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، *الفقر والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع*، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2007، ص

ويعرّفه "خليل أحمد خليل" بأنه " رمز لتجرّد الرّوح، وهو نظير الطّفولة، إنّه عود إلى البساطة والبسيط..."<sup>1</sup>، فهنا قد ركّز الباحث في تعريفه للفقير على البعد المعنوي، ونفس الاتجاه يعتمد عليه التّعريف الموالى الذي يُشير إلى أنّ الفقر يعني "فقدان الإنسان للخيارات المتاحة"<sup>2</sup>، ما يؤكده التّعريف هو أنّ الفاعل الاجتماعي في ظل منظومة البدائل المتاحة له لاسيما الخيارات المتعدّدة المتوفرة له بالحياة الاجتماعية، أو ما يُعرف بإتاحة الفرص كما أسموه أصحاب "الاتجاه الوظيفي"، فإنّ عدم استفادته الفعلية من هذه الخيارات يخلق نوع من لا تكيف اجتماعي، من شأنه أن يجعل هذا الفاعل يفقد امتياز المشاركة بكل ما يعنيه في المجتمع المنتمي إليه، وهنا المقصد من الخيارات المتاحة ليس فقط على المستوى المادي بقدر ما يقصد به حتى المستوى المعنوي، هذا الجانب الذي انطلقا منه فإنّ الفاعل يمكن أن يبني سرح تواصل ينجب إمكانية حدوث شرح بينه وبين مجتمعه. إذن فإنّ الفقر في مفهومه يدور حول العناصر الآتية:

✓ ارتباطية الفقر بالسلوك والمواقف والمبرّرات.

✓ فقدان الخيارات المتاحة.

✓ عدم القدرة للحصول على الخدمات الأساسية.

✓ طريقة للحياة.

✓ الشّعور بالحرمان والهوان الناتج عن نقص الدّخل.

يوجد اتجاه آخر من الباحثين غير الاتجاه الذي ربط الفقر بالجانب المادي ولا الذي ربطه بالجانب المعنوي، وهذا الاتجاه تمثّل في محاولة تقديم تعريف للفقير في إطار الإشارة إليه وفقا للاعتماد على كل من البعدين (المادي والمعنوي) ومن هذه التعاريف الآتي:

<sup>1</sup> - خليل أحمد خليل، المرجع السابق، ص 316.

<sup>2</sup> - نادر عزت سعيدة وآخرون، الفقر في فلسطين: دراسة حالات، دون طبعة، برنامج دراسات التنمية: فلسطين، 1998، ص 05.

يوحي هذا المفهوم إلى " العجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد"<sup>1</sup>، و " تدني أنصبة الفرد من النواحي المادية والاجتماعية والعاطفية، فهو يعني تقلص الطعام والكساء، عما يجب أن يتحقق من الدخل"<sup>2</sup>.

ويعرّف "عدنان عباس حميدان" الفقر بأنه "... أن تكون مريضا وغير قادرا على زيارة الطبيب، ... الفقر هو فقدان طفل بسبب تلوث مياه الشرب؛ أي أنّ الفقر هو حالة من الحرمان من المزايأ أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتشمل الأصول الاقتصادية والمادية والأرض والماشية، والسكن والمهارات، والصحة الجيدة والعمل وغيرها من العناصر المادية التي تُؤد قاعده لتوليد الدخل والإنتاج، سواء في الحاضر أو المستقبل، أمّا الركائز البشرية فتشمل المهارات والموهب"<sup>3</sup>، ويُعرّف كذلك بأنه "حالة إنسانية تتسم بحرمان مستديم أو مزمن من الموارد والإمكانيات والاختيارات، والأمن والقدرة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشة مناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى"<sup>4</sup>.

أما عن التعريف الذي قدّمه تقرير "التنمية البشرية" عن الفقر فكان مؤداه "الحرمان المادي، والحرمان من خيارات وفرص العيش عيشة كريمة، وافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة، واحترام الذات وتقدير الآخرين، والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشمل قدرة الإنسان على الإبداع"<sup>5</sup>؛ هنا قد رُبط الفقر بمؤشرات عديدة منها ما كان مادي: الحرمان من

<sup>1</sup> - إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطينية، علي غربي، المرجع السابق، ص 18.

<sup>2</sup> - محمد زكي أبو النصر، الاستبعاد الاجتماعي: الوجه الآخر للسياسة الاجتماعية، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: دون بلد، 2012، ص 35.

<sup>3</sup> - عدنان عباس حميدان، "الإطار المنهجي لمحددات الفقر والطرائق الإحصائية لقياسه: حالة تطبيقية مقارنة على الدول العربية: اليمن، سوريا، مصر، لبنان"، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2011، ص 111.

<sup>4</sup> - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مكافحة الفقر في الدول اليورو متوسطة، بروكسل، سبتمبر، 2006، ص 06.

<sup>5</sup> - صابر بلول، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 01، 2009، ص 554.

الحقوق الاقتصادية، ومنها ما كان معنويًا: الحرمان من الخيارات، وفرص العيش الكريم، العيش بحريّة، واحترام الذات، تقدير الآخر، القدرة على الإبداع، وأخيرًا الحرمان من الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة، ويشير مفهوم "الفقر" كذلك إلى "وضع فئة من النّاس غير القادرين على إعالة أنفسهم على الإطلاق، أو حتّى الوصول إلى الحد الأدنى المتفق عليه بدون مساعدة خارجيّة"<sup>1</sup>.

ومن الباحثين من ربط مفهوم "الفقر" بالتنمية من خلال اعتباره "عدم القدرة على المشاركة الفعّالة في التنمية"<sup>2</sup>، ويعرّفه كل من "عدنان داود العذاري" و"هدى زوير الدعيمي" بأنّه "نقص في القدرة الإنسانيّة الفردية أو الفئويّة أو المجتمعية المؤسسية، وينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو كليهما في مجتمع معيّن وزمن معيّن، ممّا يؤدي إلى نقص جزئيّ أو كليّ في إشباع الحاجات الماديّة والاجتماعيّة والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات"<sup>3</sup>؛ يشير هذا التعريف إلى أنّ نقص القدرة الفردية أو الفئويّة أو المجتمعية ما هو إلاّ نتيجة لعوامل داخلية وخارجية معا داخل مجتمع معيّن وفقا لفترة زمنيّة محددة، الأمر الذي ينجم عنه النقص في الإشباع الكلي للحاجات المختلفة التي يحتاجها الفرد والجماعات معا سواء أكانت هذه الحاجات مادية، اجتماعية، ثقافية، أو حتى نفسيّة، ويعني الفقر "...الافتقار إلى عدد من السلع الأساسيّة للحياة والبقاء"<sup>4</sup>؛ بالنسبة للسلع الأساسيّة كنا قد أشرنا إليها في بعض التعاريف السالف ذكرها، وهو كذلك "مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحيّة والمعنويّة المتصلة بالاحترام الذاتيّ للفرد أو لمجموعة أفراد..."<sup>5</sup>، وحسب "كراد" *CREAD*

<sup>1</sup> - عبد الرحمان العيسوي، *الفقر والجنس*، ط01، دار النهضة العربية: لبنان، 2007، ص ص 30 - 31.

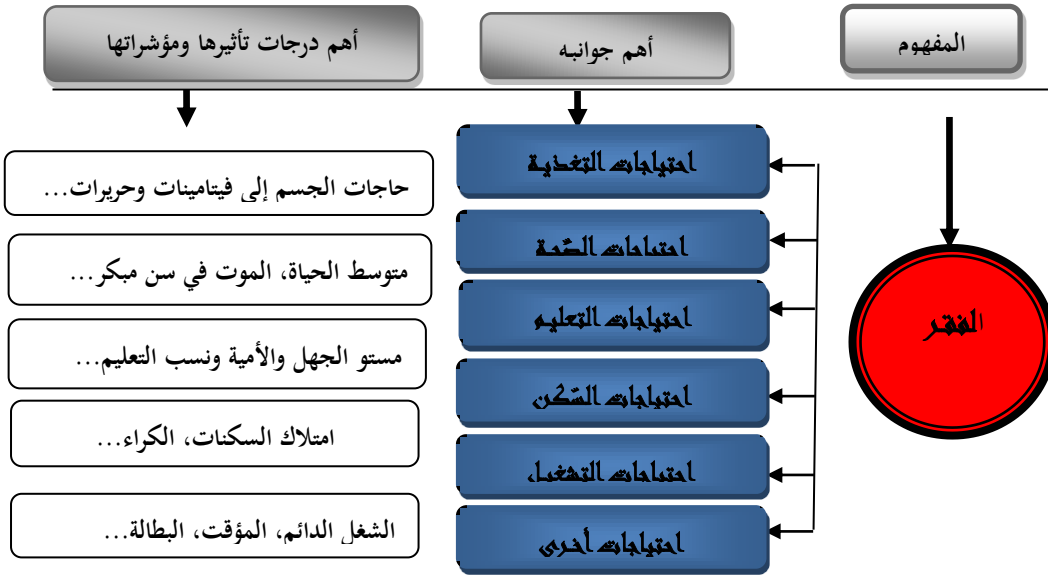
<sup>2</sup> - نادر عزت سعيد وآخرون، *المرجع السابق*، ص 05.

<sup>3</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، *قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي*، ط 01، دار جرير للنشر والتوزيع: الأردن، 2010، ص 26.

<sup>4</sup> - رضا عبد السلام، *اقتصاديات الجريمة*، ط 02، دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع: مصر، 2007، ص 66.

<sup>5</sup> - محمد عاطف غيث، *قاموس علم الاجتماع الحديث*، (تر: إبراهيم جابر)، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية: دون بلد، 2012، ص 400.

"1984" فإنّ مفهوم "الفقر" متعلّق بجوانب عدّة لها درجات تأثيرها ومؤشراتها في الشكل رقم "01.1" <sup>1</sup>:



إنّ الفقر يحلّل بمصطلحات معيّنة نذكرها في الآتي <sup>2</sup>:

❖ **ضعف الدخل القومي:** أقل من  $\frac{1}{3}$  سكان الكرة الأرضية يستفيد من  $\frac{8}{10}$  الدخل العالمي

(أوروبا وأمريكا)، في حين أنّ الباقي (أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا) يستفيد من 20% من الدخل

العالمي. إنّ الدخل القومي للفرد كحد وسطي في العالم الثالث هو أقل بثلاث أضعاف من الدخل

الوسيطي للدول المتقدمة (...)، كما يعيش أكثر من  $\frac{1}{2}$  السكان في الدول لا يصل دخل الفرد فيها إلى

100 دولار.

❖ **النقص في المواد الغذائية:** إنّ 70% من سكان المعمورة هم في حالة سوء التغذية.

❖ **النقص في التجهيزات الصحية.**

❖ **النقص في التجهيزات الثقافية وإنشاء المدارس.**

<sup>1</sup> - مختار عريس، محاولة قياس الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة وهران، 2004-2005، ص 19.

<sup>2</sup> - شوميليه، جاندر، كورفوازييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، (تر: إسماعيل الغزال)، ط 02، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: لبنان، 2005، ص 131.

إذن يمكن تفسير "الفقر" بأنه ظاهرة اجتماعية اقتصادية تخدم وظائف محدّدة، وفي إطار استعراض أدبيّات التعرّيفات المتضمّنة للفقر فإننا يمكن أن نميّز بين أربعة أنواع من الاتجاهات انطلاقاً مما أشير إليه سلفاً:

**النوع الأول:** التعرّيفات الموضوعية، وهي تلك التي تحدّد مستوى معيّن من مستويات الدّخل أو الإنفاق، باعتبار ذلك المؤشر الذي يمثل الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير<sup>1</sup>.

**النوع الثّاني:** التعرّيف الشّخصي *Subjective*، والذي يعرّف "الفقر" وفقاً للمنظور الشّخصي ذاته<sup>2</sup>.

**النوع الثّالث:** التعرّيف الاجتماعي للفقير، والذي يركّز على فئة الفقراء الذين يحصلون على مساعدة خارجية.

**النوع الرّابع:** العوز والحاجة، ويقصد به فئة من النّاس غير القادرين على تحقيق أدنى مستوى معيشي، وقبولهم بالمساعدات الخارجية<sup>3</sup>.

وما يمكن استخلاصه كذلك من حزمة التعاريف هو أنّ الفقر ذو أبعاد متعدّدة ومتنوّعة<sup>4</sup>:

- "بعد إداري": ترسيخ جذور الفقر عبر النّظم الإداريّة (البيروقراطية).
- "بعد اقتصادي": مرتبطة بسياسات النّمو الاقتصادي، وعدالة توزيع المكاسب والموارد.
- "بعد أخلاقي": التّبرع، الضرائب (المسؤولية والعمل الجماعي).
- "بعد ثقافي": الاعتماد على المفاهيم والممارسات (الانتكالية، احترام مفاهيم العمل...)

---

<sup>1</sup> - منى عطية خزام خليل، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 2010، ص 239.

<sup>2</sup> - كريمة كزيم، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية، (تر: سمير كزيم)، ط 01، العدد 844، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، 2005، ص 13.

<sup>3</sup> - بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 81.

<sup>4</sup> - منى عطية خزام خليل، المرجع السابق، ص ص 250-251.

■ **"بعد تعليمي"**: له دور ليس في خروج الأفراد من دوائر العوز فقط، بل تغيير سلوكياتهم تجاه الفقر.

■ **"بعد إعلامي"**: إلقاء الظل على قضية الفقر، والتحكم في طرق معالجتها.

وبناء على ذلك فإنّ الفقر لا يعبر فقط عن عجز الإنسان عن إشباع حاجاته البيولوجية كما يقرّر رجال الفكر الاقتصادي، بل يعني كذلك عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية، وتأثير ذلك على عمليتي الاندماج والعلاقات الاجتماعية، وتكوين شخصية الفرد في المجتمع، وتشكيل قيمه وثقافته، بل تحديد دوره ووزنه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالفقر يجب أن يُنظر إليه على أنه "حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد"<sup>1</sup>.

أما فيما يتعلق ببعض المفاهيم المتعلقة بالفقر فسوف نقوم بذكر البعض منها في الآتي:

1) **خط الفقر**: مقياس رسمي تستخدمه الحكومات لتعريف من يعيشون تحت هذا المستوى من الدخل باعتبارهم فقراء<sup>2</sup>، وهو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان (الغذاء، الملابس، المسكن، والنقل)<sup>3</sup>، وهو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء... وهو درجة معيارية كما حدّد ذلك البنك الدولي واعتبر **خط الفقر** حصول الفرد على دولار واحد يوميا أو ما يعادل ذلك<sup>4</sup>، وينقسم **خط الفقر** إلى كل من<sup>5</sup>:

<sup>1</sup>- بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 82.

<sup>2</sup>- إسماعيل قبيرة، بلقاسم سلاطينية، علي غربي، المرجع السابق، ص 749.

<sup>3</sup>- نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 179.

<sup>4</sup>- حميد ياسر الياسري، "مؤشرات الفقر في الوطن العربي: دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 04، 2008، ص 262.

<sup>5</sup>- عدنان عباس حميدان، المرجع السابق، ص 116.

**1.1 خط الفقر المطلق:** يعرّف أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية، والحاجات غير الأساسية هي تلك التي تتعلّق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

**1.2 خط الفقر النسبي:** الذي يعتمد على أنّ من يقل دخله عن قيمة محدّدة في سلّم الدخل يعتبر فقيراً.

**2) فجوة الفقر:** وهو الفجوة النسبية لمتوسط إنفاق الفقراء<sup>1</sup>.

**2) مظاهر ومحددات الفقر:**

**2.1 مظاهر الفقر:**

إنّ تجسد واقعية تواجد ظاهرة الفقر بأيّ مجتمع من المجتمعات لا يتخذ دائماً صورة مباشرة، وإنّما قد تتجلى في العديد من المظاهر، كاشفة هذه الأخيرة عن كينونة الظاهرة، ومن "مظاهر الفقر" نذكر الآتي:

لقد أوضح "مابونجي" *MABONGUNJE* الصّفات المشتركة بين البلدان الفقيرة، والتي حصرها في الآتي<sup>2</sup>:

**1-السكان:** ارتفاع وانخفاض كثافة السكان وفقاً لارتفاع معدّل المواليد والوفيات، وفي ظل الفقر تنتشر البطالة.

<sup>1</sup>-علي عبد القادر علي، تقسيم سياسات وإستراتيجيات الإقلال من الفقر في عيّنة من الدول العربية، بحث فرعي، سبتمبر 2003، ص03.

<sup>2</sup>-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 45-47.

## 2-الموارد الطبيعية: تميل الدول الفقيرة إلى الاعتماد على عدد محدود من منتجات المواد الخام

وتخصصها للتصدير، ويعتبر استغلال أو عدم استغلال الموارد الطبيعية مؤشراً لتقدم أو تأخر الدول.

## 3-الاقتصاد: تتضمن هذه البلدان قوة عمل زراعية أكبر من قوة العمل الصناعية، وحتى من

ناحية توازن أو عدم التوازن الاقتصادي؛ أي التوازن بين الصناعة والزراعة، وتوازن بين الصناعات الثقيلة والخفيفة، والصناعات التصديرية والاستهلاكية.

## 4-مستويات التنمية: حسب "علي غربي" "التنمية" عملية معقدة ومركبة وشاملة، تضم جوانب

اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، من دون إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى، والدوافع التي تحرك الأفراد، وما يقوم بينهما من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة<sup>1</sup>، وتعد "التنمية" مظهر من مظاهر الفقر من حيث ارتفاع الدخل أو انخفاضه، فقد اتفقت البحوث حول جعل "المتوسط العالمي" فوق أو تحت 600 دولار، وقدم *MABONGUNJE* إطار يشمل المستويات المختلفة للإنتاج القومي الخام لكل فرد من السكان في مناطق العالم عام 1975، وكان متوسط الدخل في أفقر بلدان "إفريقيا" و"آسيا" 200 دولار لكل شخص، وبلغ في البلاد المصنعة حديثاً مثل: البرازيل، المكسيك 1500 دولار، بينما بلغ في دول الأوبك *O.P.E.C* في الشرق الأوسط 2000 دولار، أما دخل الفرد في: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر 10000 دولار في المتوسط، هذا ما يجعل البلاد الثلاثة من أغنى بلاد العالم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط 02، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1999، ص 323.

<sup>2</sup>- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 48.

5-**الغذاء:** يعد مظهر من مظاهر الفقر، فنوعية الغذاء وكميته تلعب دورا مهم، بحيث أنه إذا

حدث خلل على مستوى هذين المؤشرين (الكمية، النوعية) يمكن أن يؤدي إلى حدوث أمراض من شأنها

التأثير على المجتمع ككل من خلال تراجع عطاء وقدرات الأفراد.

## 6-**المساكن.**

7-**المسكن:** يعتبر الافتقار إلى المسكن أو نقص إمكانية الاستفادة منه مظهر من مظاهر الفقر،

بالإضافة إلى أن هنالك بعض المظاهر الأخرى المميّزة للفقر والمرتبطة به من مثل: الحرمان الشديّد،

الذي يظهر في حالات المجاعات والكوارث الطبيعيّة الشديّدة، ويؤدي الحرمان الشديّد إلى وقف عملية

التّمية، لما فيه من دمار للإنسان والموارد الطبيعيّة معا، ومن مظاهر الفقر أيضا الانكشاف والضعف،

وتبدو هذه المظاهر واضحة في حالات الطوارئ والعنف المسلّح؛ حيث تعاني المجتمعات وبالذات شرائح

اجتماعية محدّدة من عدم القدرة على توفير حاجاتها، ممّا يعيق التّمية ويحد من إمكاناتها باعتبارها

"عمليات مخططة وموجّهة لتوفير احتياجات الإنسان من التّعلم والصّحة، والمسكن المناسب لقدراته،

والأمن والتّأمين الاجتماعي والتّرويح، وتحقيق تكافؤ الفرص في المشاركة والانتماع بالخدمات الاجتماعيّة

لإحداث تغيير اجتماعي مقصود<sup>1</sup>.

ويؤكد إعلان "الأمم المتّحدة" بشأن الحق في التّمية الذي اعتمدهت الجمعية العامة في قرارها

128 / 41 المؤرخ في 01 سبتمبر 1986 أنّ الحق في التّمية من حقوق الإنسان غير قابل للتّصرف،

---

<sup>1</sup> - ماهر أبو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: دون بلد نشر، 2012، ص ص

ويعمّجه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتّمتع بهذه التّمية...<sup>1</sup>.

ومن "مظاهر الفقر" انتشار عدم المساواة في توزيع الدّخل، والحصول على فرص وأدوات الإنتاج، وتظهر عدم المساواة واضحة في حصول فئة محدّدة من المجتمع على الثروات، في حين تعاني باقي شرائح المجتمع من الحرمان، وفيها يتم استثناء الفقراء من الحصول على فرص، وهو نوع من الحرمان الذي يحد من فرص التّرقّي والتحرك إلى أعلى السلم الاجتماعي<sup>2</sup>. أمّا الباحثة "ناهد إبراهيم فضل الله بلل" فتلاحظ أنّ للفقر مظاهر أخرى منها:

قلّة الدّخل والموارد الإنتاجية اللازمة لتأمين سبل كسب عيش مستدامة، ومقاومة الجوع وسوء التغذية والمرض والأميّة والجهل، وقلّة أو فقدان فرص تحصيل الخدمات الأساسية الأخرى<sup>3</sup>، ويعتبر افتقار الأسرة للمقتنيات المادية أحد مظاهر الفقر النّاجمة عن عدم المساواة في العلاقات التبادلية، فالجماعات التي تمتلك المصادر المادية والثروة تقنتي مقتنيات مادية جديدة سواء أكانت في شكل أثاث أو أدوات منزلية، أو ملابس أو أدوات للزينة<sup>4</sup>.

إنّ للفقر مظاهر جد متنوّعة، منها ما يرتبط بالحاجات الأساسية: الغذاء، الكساء، المأوى، ومنها ما يرتبط بالحرمان الذي يحد من حدود الارتقاء بالسلم الاجتماعي، ومنها ما يرتبط بنجاعة واتساع نطاق سبل التّمية بالمجتمع، وبذلك تعدّدت مظاهر الفقر تبعاً لطبيعة المجتمعات والمقوّمات التي تتوفر عليها (الطبيعية، الاقتصادية...).

---

<sup>1</sup> - محمد وارث، "الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 08: جامعة سعد دحلب البليدة، جانفي 2013، ص 95.

<sup>2</sup> - نادر عزت سعيد وآخرون، المرجع السابق، ص 06.

<sup>3</sup> - ناهد إبراهيم فضل الله بلل، المرجع السابق، ص 30.

<sup>4</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 96.

## 2.2 محددات الفقر:

أمّا عن "محددات الفقر"، فهناك العديد من العوامل المؤدية إلى حدوث الفقر، ومن بين هذه العوامل ما سوف نخصه بالذكر في الآتي لاسيما: العوامل السكانية، الاقتصادية، السياسية، والعوامل الاجتماعية<sup>1</sup>:

(1) **العوامل السكانية:** يُعدّ النّمو السكاني محددًا أساسيًا في هذه العوامل وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطربة، إذ أنّ الزيادة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنّمو في المجتمع بصورة أساسية، فزيادة النّمو السكاني يؤدي إلى زيادة الفقر.

(2) **العوامل الاقتصادية:** تتمثل هذه العوامل في المحددات الرئيسية الآتية<sup>2</sup>:

❖ انحياز نمط النّمو المحقق إلى جانب الأغنياء على حساب الفقراء، ويمكن بيان ذلك من

خلال:

أ- التباينات الواسعة في توزيع الدّخل.

ب- تفاوت الإنفاق لصالح الحضر على حساب الرّيف.

ت- العجز في تأمين فرص العمل المنتج للفقراء.

(3) **العوامل السياسية:** إنّ السياسات القمعية المتبعة من قبل المحتل نتج عنها العديد من الظواهر

الاجتماعية كالبطالة، وزيادة نسب الأفراد الفقراء، فالحروب والصّراعات الداخليّة أصبحت تمثل خلل أدى إلى اعتباره من المحددات الهيكلية للفقر.

(4) **العوامل الاجتماعيّة:** هي عوامل تشارك العوامل الأخرى دورها في زيادة الفقر وانتشاره،

فالنّقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكوميّة أو المنظمات غير الحكوميّة، وتزايد الأميّة

<sup>1</sup>-عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعي، المرجع السابق، ص 81-84.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 82.

وانخفاض التّعليم والتّدريب المهني... وبالتالي عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة الفنيّة أدى إلى تزايد البطالة في سوق العمل، وبالتالي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، مما زاد إلى قدرة هذه العوامل في زيادة الفقر، وكذلك إلى نقص الخدمات الصحيّة المقدّمة في هذه المجتمعات تساهم بشكل لا يقبل الجدل على تفاقم هذه المشكلة<sup>1</sup>.

إذن ما يمكن التّوصل إليه من وراء عرض هذه المحددات المجسدة بروح المجتمع هو أنّ الفقر ظاهرة كانت نتاج تراكمي لم يحدث من العدم، ولا بصورة مفاجئة، بل هي ظاهرة نتجت عن تضافر عدّة عوامل، اجتمعت لتؤثر في المجتمع، سواء بصورة كلية تتضمن القطاعات الحيوية التي تضمن بصورة فاعلة استمرارية البناء الاجتماعي الكلي بشكل طبيعي، أو تأثيره على شريحة معينة من شرائح المجتمع ككل.

### (3) النظريّة المنهجرة للفقر:

لقد اختلفت رؤى المفسّرين لظاهرة الفقر استنادا لواقعهم الذي يعيشون به، فقد تكون تفسيراتهم هامشية في ظل نظريات تخص مواضيع مهمّة، وإنّ الفقر أحد جوانبها، أو يكون الفقر عمودها الرّئيسي والجانب الآخر يكون هامشيًا، ومن النظريات التي اتخذت الفقر كمحور رئيسي دون النظريات التي تأخذ الفقر جانبا واحدا إضافة إلى جوانب بعيدة عن الموضوع ما سوف نوردتها بالتّسلسل -بعض النظريات التقليدية و المعاصرة- في الآتي<sup>2</sup>:

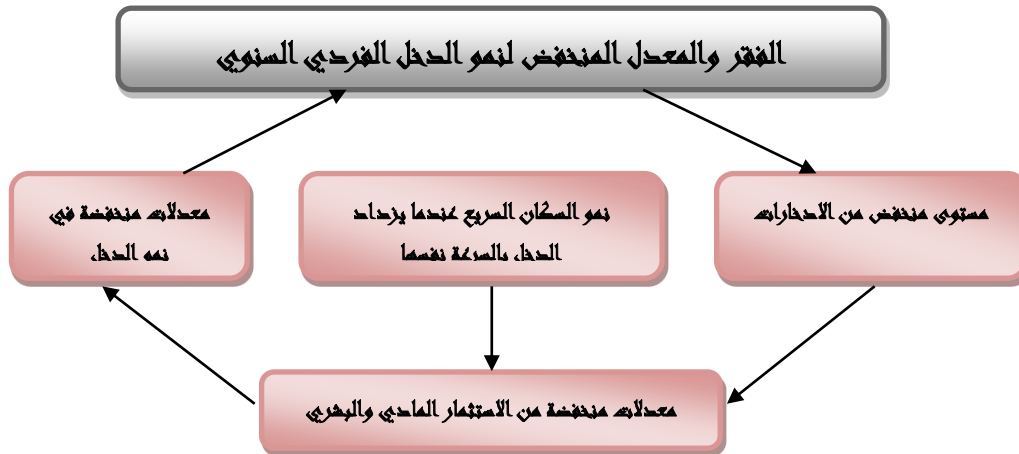
---

<sup>1</sup> -عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص ص 83-84.  
<sup>2</sup> -عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص ص 37-38.

### 3.1 نظرية الحلقة المفرغة للفقر:

تشير النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي، فمن المعروف في الدول النامية أن الفقر حلقة مفرغة تبدأ وتنتهي به، حيث تبدأ هذه الحلقة من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، إذ أن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغة للفقر هو أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع "الأغنياء" يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا، بينما لا يستطيع الأفراد ذوي الدخل المنخفض "الفقراء" أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر، وما يجب الإشارة إليه كذلك أنه لا توجد حلقة مفرغة واحدة خاصة بالفقر، بل عدّة حلقات مفرغة: كالحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم، الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي، إذ أن حثثيات الفقر ناتجة عن التخلف البناني في غالبية الدول المتخلفة الفقيرة.

الشكل رقم "02.1": حقيقة الحلقة المفرغة للفقر:



### 3.2 التفسير الماركسي:

لقد فسّر "ماركس" الفقر بأنه "أساس الصّراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العماليّة التابعة، وهكذا فإنّ الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسيّة على انتمائه الطبقي؛ أي يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه نجد أنّ حياة النّاس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي خلقت الكثير من التّفاوت في المجتمع، ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التّركيب الطبقي نفسه، إذ أنّ تشخيص أوضاعهم الواقعيّة وتغييرها يكمن في إطار الصّراع الطبقي وتعديه البناء الاجتماعي القائم بما ينطوي عليه من تناقضات<sup>1</sup>.

### 3.3 النظرية المalthوسية:

إنّ تزايد عدد السكان له تأثير على ازدياد الفقر والسّكان، وهذا المنطلق يشكّل لب "نظرية مalthوس"، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا التّخلف والفقر، وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان، إذ تعد قضية السّكان في البلدان المتخلفة من القضايا الاجتماعية الشاغلة للاهتمام، فالرؤية المalthوسية التي خرج بها "روبرت مalthوس" *T.Robet MALTUS* منذ أكثر من مائتي عام تتعلّق بقدرة الإنسان على التكاثر، والتي تخضع في نموها للمتواليّة الهندسية (2،4،6...)، أما الموارد الغذائيّة فإنّها تخضع في نموّها للمتواليّة الحسابية (1،2،3...)، وعليه فإنّ عدد سكان الأرض سيزداد بصورة أسرع من الغذاء، إذ لم يعرقل نموه موانع، ومن ثمّ فإنّ مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنّما هي مشكلات حتمية، ويقول "مalthوس" أنّ السّبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم، ويسوء توزيع الملكية، فليس بوسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء، وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل والغذاء؛ أي أنّ الفقراء يجلبون الشّقاء بتكاثرهم<sup>2</sup>. لكن توقّعات "مalthوس" لم تكن صحيحة؛ لأنّ المجاعة لم تحدث لا في المدن ولا في الرّيف، وإنّما يقع بسكان العالم إلى "بليون نسمة" يوم كتب كتابه "محاولة في مبدأ السكان"

<sup>1</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص 40.

<sup>2</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص ص 39-40.

وإزداد عدد سكان الأرض نحو "بليونني" نسمة في مطلع القرن العشرين، بعد أن كان عدد سكان الأرض بليون نسمة في القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن الواحد والعشرين أصبح سكان الأرض "سنة بلايين نسمة"، ف"مالثوس" قد قاس تقديرات تكوينات القرن التاسع عشر<sup>1</sup>.

وبما أنّ الرّصيد النظري جد ثري فيما يتعلّق بالاتجاهات النظرية، فهناك نظريات أخرى حاولت تفسير ظاهرة الفقر منها الآتي بالذّكر:

### 3.4) النظرية البنائية الوظيفية<sup>2</sup>:

وفقا لهذه النّظرية استخدم مفهوم "عدم المساواة" *Incquality*، وذلك في سياق التّدرج الاجتماعي *Social Stratification*، وهم يلاحظون أنّ التفاوت في الثروة والقوّة والمكانة وغيرها، هو إحدى الحقائق الأساسيّة في تاريخ المجتمع البشري، حتى المراحل البدائية منه، فعدم المساواة جزء من النّظام الطّبيعي، ويتمثّل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا في مقدّماتها ثلاث قضايا ألا وهي:

1- تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعيّة التي يفتضيها تسيير النّسق الاجتماعي وتحقيق استقراره، فهناك وظائف أكبر أهمية وحيويّة لوجود المجتمع واستمراره.

2- حق الأشخاص الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة في أن يشغلوا الوظائف الأرقى، ويحصلوا على دخول ماديّة وغير ماديّة أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوي العطاء المتواضع، وتأسيسا على ذلك يقال أنّ الفقر هو النّصيب العادل للفقراء، وأنّ محاولة التّمرد عليه هي من أهم مصادر التّوتر في النّسق الاجتماعي.

3- ومن الوظيفيين من فسّروا "الفقر" باعتباره أسلوب حياة بدل من الخصائص الثقافيّة التي تتدعّم بين الفقراء، وتنتقل أو يعاد إنتاجها عبر التنشئة الاجتماعيّة، من هذه الخصائص: الصراع المستمر من أجل البقاء، البطالة، الأجور المنخفضة، المهني غير المتخصص، عمل الصّغار، النقص

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص40.

<sup>2</sup>- منى عطية خزام خليل، المرجع السابق، ص ص 254 - 255.

المزمن في المال، عدم وجود مخزون احتياطي من الطعام في البيوت، هزال الممتلكات الشخصية، معدلات الوفيات المرتفعة، انخفاض متوسط الأعمار، انخفاض مستوى التعليم والمشاركة السياسية، اللجوء إلى العنف في حل المنازعات العائلية... الخ.

### 3.5 النظرية التقليدية:

يتم تفسير "الفقر" في إطار النظريات التقليدية باعتباره نتيجة لتأثير أربعة عوامل هي: الزيادة السكانية، فقر الموارد الأساسية مثل: الأرض والمياه، النمو المحدود للبنية التحتية والخدمات الأساسية، الاختلالات الكلية في الاقتصاد، ويدرس "تشميرز" "Tchambrez" "الفقر" انطلاقاً من فكرة "فخ الحرمان"؛ حيث توجد خمس مجموعات من العوائق المترابطة التي تتضمن عشرين علاقة سببية محتملة، وهذه العوائق هي: الفقر، الضعف الجسدي، العزلة، الانكشاف للأخطار، انعدام الحلول، "Tchambrez" ينطلق من القول بأن الفقر يعني الإفقر إلى الثروة والأصول، والافتقار إلى تدفق الأغذية والأموال، ويطلب بالأحرى لتعبير الفقر بأن يغطي كل جوانب العوائق<sup>1</sup>.

### 3.6 النظرية النقدية: (الماركسية، مدرسة فرانكفورت، نظرية التبعية، الماركسية الجديدة...):

يركز أصحاب هذا الاتجاه على علاقة كل من الفقر بالاستغلال الطبقي الموجود خاصة داخل المجتمعات الطبقيّة، وبما أنّ هذه النظرية تضم العديد من الاتجاهات النظرية، نلاحظ أنّ أنصار "مدرسة التبعية" ركّزوا على عملية النهب التي تتم من قبل البلدان الامبريالية من خلال التبادل غير المتكافئ بين كل من بلدان المركز وبلدان المحيط الرأسمالي، الأمر الذي ينجم عنه استنزاف الفائض الاقتصادي لدول المحور الرأسمالي، ممّا يؤدي إلى حجب تطوره الاقتصادي وزيادة ملامح التخلف بها، ويركّز رواد هذه المدرسة على الدور الفاعل الذي يلعبه العامل الخارجي في ظهور الفقر.

<sup>1</sup> - منى عطية خزام خليل، المرجع السابق، ص 255.

أما النظرية الماركسية فتقدّم مجموعة من المفاهيم المرتبطة بموضوع الفقر مثل: التراكم الأولي، الاستغلال الطبقي، فائض القيمة، الإفقار<sup>1</sup>، ومن وجهة نظر الماركسيون فإنّ الفقر هو نتاج لعلاقات إنتاجية وتوزيعية بين جماعات من الناس... وهو محصّلة لتراكمات كمية من الاستغلال والاستنزاف الذي يصل ببعض الجماعات إلى حالة الفقر<sup>2</sup>.

هذا بالنسبة لاتجاهات النظرية الكلاسيكية، أمّا عن النظرية المعاصرة فقد كان لها هي الأخرى الحظ الوافر في دراسة الفقر، فقد نالت قضية تفسير هذه الظاهرة اهتماما بالغا من قبل المهتمين بالعلوم الإنسانية خاصة المختصين في علم الاجتماع في كل من "بريطانيا" و"أمريكا"، حيث حفل التراث الأكاديمي على المستويين النظري والامبريقي بالعديد من الشواهد التي تعكس كثرة الاتجاهات النظرية وتباينها، والتي تعرضت لظاهرة الفقر من قبل تخصصات متعددة، كلُّ يحاول تفسير الظاهرة من رؤى معينة في ضوء معطيات يحاول قدر المستطاع التفسير طبقا لرؤى التوجه أو الاتجاه النظري.

لقد طرح المفكرون الاجتماعيون والأنثروبولوجيون محورين أساسيين يعالج في ضوءهما الفقر والأنماط السلوكية للفقراء: "المحور الأول" يلاحظ أنّ الفقراء هم المسؤولون عن حالة الفقر التي يعيشون فيها، ما يتطلب أن يتغيّر الفقراء كأفراد، أما "المحور الثاني" يلاحظ أنّ الفقراء ضحايا النّسق الاجتماعي الأكبر، ولمواجهة الفقر يتطلب تغيير النّسق الاجتماعي المسؤول عن تفاقم الظاهرة<sup>3</sup>، ونتيجة لصعوبة صياغة اتجاه نظري واحد يحاول الوقوف على أبعاد الظاهرة بمنعطفاتها المتباينة، سنحاول إلقاء الضّوء على الاتجاهات النّظرية المعاصرة التي حاولت تفسير الظّاهرة والكشف عن آلياتها وتداعياتها، والتي تباينت إلى حدّ ما مقارنة بالاتجاهات التّقليدية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 254 - 256.

<sup>2</sup> - إسماعيل قيرة، أيّ مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟، دون طبعة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: عين مليلة-الجزائر، دون سنة، ص 41.

<sup>3</sup> - نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 17.

### 3.7) المدخل الثقافي Cultural approche: داخل هذا الاتجاه أو المدخل يمكن التمييز بين

اتجاه "ثقافة الفقر" و"استراتيجيات البقاء"، تقوم التفسيرات الثقافية على ما يسمى "ثقافة الفقر" التي يرجع أصحابها الفقر إلى الفرد، طبقاً لنظريات الفقر الثقافية، فالأفراد فقراء لهم طريقة مميزة محددة ثقافياً للحياة تفسر بدرجة كبيرة حدوث واستمرار الفقر، حيث يفسر أصحاب هذا الاتجاه فقر الأفراد بمستواهم الاقتصادي والتطلعات المنخفضة والشك الذاتي والتفسي والسلوك المميز، والفكرة الأساسية لهذا الاتجاه أن مفهوم الفقر يخلق ثقافة خاصة به، هذه الفكرة ليست حرمان اقتصادي أو تفكك اجتماعي أو غياب المستلزمات المادية، وإنما هي أسلوب للحياة يسلكه الفقراء أينما وجدوا، وهذه الثقافة ثقافة فرعية داخل الإطار الثقافي الذي توجد فيه، ويذهب هذا الاتجاه إلى اعتبار الفقر هو نتيجة مجموعة من المعايير والقيم تميز الفقراء، وما يؤخذ على هذا الاتجاه أنه ركز على الجوانب السلبية متجاهلاً النواحي الإيجابية حيث سُمِّمَ بأنَّ ثقافة الفقر تؤدي إلى فقر الثقافة<sup>1</sup>.

### 3.8) المدخل الراديكالي: انطلق هذا الاتجاه من الإطار التصوري الماركسي الذي قدّم تفسيرات

عن الطبقة وتفسير الفقر ومظاهر الحرمان الاجتماعي، حيث لاحظ "ماركس" أن الطبقات ظهرت إلى الوجود عندما تطور تقسيم العمل والإنتاج<sup>2</sup>، كما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن ارتباط وجود الفقر له علاقة جد وطيدة مع وجود الطبقات داخل المجتمع من منطلق الاستغلال الطبقي، فالطبقة الاجتماعية المالكة لوسائل الإنتاج هي التي تمارس سلطتها ونفوذها الناجم عن امتلاكها لمصادر القوة (المال+السلطة) على الطبقة غير المالكة لوسائل الإنتاج، وكنتيجة لهذا الاستغلال الطبقي يظهر ما يسمى بالحرمان الاجتماعي.

<sup>1</sup> - نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 18 - 20.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 24.

أما أنصار "الماركسية المحدثّة" فقد قدّموا إطارا عاما لتفسير الفقر بتركيزهم على الاستغلال الاقتصادي، حيث تربط مدرسة التّبعية بين آليات التّبعية وديناميات التّخلف على أساس أنّ ملامح التّبعية توجد بصورة واضحة في الدّول المتخلفّة، وتوضح العلاقة بين التّخلف والتّبعية في شكل هرمي من السّيطرة السوسيو سياسية كمقياس أكثر من محددات التّبعية، حيث يفترض وجود الدّول الرأسمالية القومية على قوّة هذا الهرم، في حين تأتي الدّول الفقيرة في أسفل هذا الهرم، وتقوم الأولى بممارسة مختلف الضّغوط<sup>1</sup>.

### 3.9 النظرية العضوية في الجماعة: قد وصف "جيمس قوفمان" "Goffman" الرّأس مال

الاجتماع" أشكال باعتبارها علاقات السّلطة، الثقة، المعايير، وقيمة هذا المفهوم تكمن بصفة أساسية في الحقيقة التي تنص على أنّها تعد بعض جوانب البناء الاجتماعي من خلال وظائفهم، وفي سياق الفقر يناقش غالبية المؤلفين مشكلات المدينة الداخلية، والتي يمكن تفسيرها جزئيا على أنّها ترجع لغياب رأس المال الاجتماعي ذو الأنواع المتباينة، وتركّز هذه النّظرية على دور الانتماءات الاجتماعيّة في تحديد المخرجات الاقتصاديّة والاجتماعية لفرد ما تعتمد على تكوين جماعات متباينة يكون فيها عضو في حياته، مثل هذه الجماعات يمكن تعريفها مبدئيا من خلال عدة أبعاد تشمل: العرق، الجوار، المدارس، مكان العمل، هذه العضويات يمكن أن تمارس تأثيرات سببية على المخرجات الفرديّة من خلال قدر من العوامل مفترض أن تشمل على: تأثير مجموعة الأقران، تأثيرات نموذج الدّور، التّعلم الاجتماعي، الكماليّات الاجتماعيّة...، عندما تكون تأثيرات مستوى الجماعة قويّة يتأثر التّجّاح أو الفشل الاقتصادي والاجتماعي بصورة دالة بسبب نشوء عضويات الجماعات نفسها، لنفرض أنّ فردا كان عضوا في جماعة إثنية تعاني من التّمييز بنمو في مجتمع فقير، نتيجة لذلك يجد نفسه في سلسلة من المدارس والوظائف الفقيرة، هذا التسلسل يعطي تفسير لفقر هذا الفرد، والتّفسير السببي للفقر لهذه النّظرية يعتمد

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 25.

على الخصائص الفردية كتفسير عدم التّجانس في السّلوک للأعضاء، ومؤثرات الجماعة التي تعوق المخرجات الفردية من جهة، ودور الظروف الخارجية في إنتاج الفقر، والفقر في نظر هذا الاتجاه ليس كمنتج ثانوي لاقتصاد فعّال، ولكن العوامل متعددة ترتبط دائما بعدم الكفاءة الاقتصادية<sup>1</sup>.

### 3.10) المدرسة الأنجلو أمريكية: تقدم أربعة تصورات لدراسة الفقر<sup>2</sup>:

أولاً: متغير الدّخل، ثانياً: العزل والإبعاد والتّهميش، الاستغلال، ثالثاً: البر والإحسان، رابعاً: القوّة.

وهناك نظرية أخرى تذهب في تفسيرها للفقر إلى تأكيد العمليّات الاجتماعية العريضة التي تنتج الفقر، ويتعدّر على الأفراد تجاوزها أو التغلب عليها، وتلاحظ هذه النّظرية أنّ قوى هيكلية قائمة في بنية المجتمع مثل: الطبقة، والجنوسة، والإثنية، والمنزلة المهنية، والتّحصيل العلمي... هي التي تشكّل أسلوب توزيع الموارد، ويميل المنظرون في هذا الاتجاه إلى التّأكيد على أنّ هبوط الهمة وغياب الحوافز وانعدام الطّموح بين الفقراء ليس سببا في شيوع ثقافة التّبعية، بل هي في واقع الأمر محصّلة ونتيجة للقيود المفروضة على أوضاعهم، ويمضي هؤلاء المنظرون إلى القول أنّ تخفيف الفقر لا يعتمد على تغيير توجهات النّاس ونظرتهم إلى الحياة، بل على وضع السّياسات الهادفة إلى توزيع الدّخل والموارد بصورة أكثر إنصاف في المجتمع<sup>3</sup>.

إذن كما لاحظنا فإنّ التراث النظري لهو غني جدا من حيث ما يزخر به من نظريات متنوعة قد أولت اهتمامها بالفقر كظاهرة ومشكلة اجتماعية معا، سواء أكانت هذه النظريات

<sup>1</sup> - نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 39-41.

<sup>2</sup> - إسماعيل قبيرة، المرجع السابق، ص 42.

<sup>3</sup> - أنتوني غدنز، علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، (تر: الصباغ فايز)، ط 02، مركز دراسات الوحدة العربية: دون بلد نشر، 2002، ص

تقليدية أو معاصرة، وهذا الامتداد من حيث الاهتمام لدليل قاطع على خطورة هذه الظاهرة ليس فقط على المستوى الفردي، وإنما تتجاوزه حتى للمستوى المجتمعي.

وبالنسبة لهذه الاتجاهات النظرية نجد أنّ كلّ منها قد ذهب بمذهبه في تفسيره للفقر، تفسيرات متباينة، فمنها من يلاحظ أنّ الأفراد الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم، والبعض الآخر منها يُقر بأنّ القوى الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع هي المنتجة للفقر، ولا يتوقف عمل هذه العوامل عند هذا الحد بقدر ما تتجاوزه إلى إعادة إنتاج الفقر بذات المجتمع.

وبهذا فإنّ إمكانية التّخفيف من حدّة هذه الظاهرة بالمجتمع لا يتوقف عند حدود الفرد كفاعل وعنصر حيوي، بقدر ما هو متوقف على التكاثر بين كل من الفرد وسياسة المجتمع في إنصاف الفرد.

#### (4) التوزيع الجغرافي لظاهرة الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر التي تطرقت لها معظم الاتجاهات الفكرية والفلسفات المختلفة، نظرا لأهميتها والتبعات الناجمة عنها، كمعضلة قائمة بذاتها، ولم يتوقف الاهتمام بها فقط على الجانب العلمي، بقدر ما تجاوزه إلى تعرض الديانات السماوية لهذه الظاهرة عبر التاريخ البشري، فقد كان الإنسان عرضة لا متناهية للفقر منذ القدم، ولهذا نجد أنّ الديانات السماوية قد نظرت إلى هذه الظاهرة من عدّة نواحي غير غافلة عن الجانب الإنساني والاجتماعي في تطرقها لهذه الظاهرة.

وعليه ففي خضم هذا الفصل سنحاول ولو بصورة موجزة في إطار نظرة تاريخية مقتضبة من تاريخ ظاهرة الفقر الرّأخر، التّطرق لواقعية النظرة التاريخية لهذه الظاهرة من قبل بعض الديانات السماوية، لنعرّج بعدها لتسليط الضّوء على خريطة وجودية الفقر في بعض المجتمعات العربية، و بعض مناطق العالم بصفة عامة، والتطرق لخطاظة الفقر بالمجتمع الجزائري والأسباب المؤدية لحدوثه.

## (1) خريطة الفقر:

### (1.1) نظرة تاريخية موجزة عن الفقر:

لقد اعتبر الإسلام الفقر وضعاً بائساً يجب على البشريّة تجنبه وعلاجه إن وقع، وقد وضع الإسلام نظاماً متكاملًا لا يقتصر على الدّعوة والموعظة الحسنة للتّصدق على الفقراء ورعايتهم، وإنّما فرض نظام التّكافل الاجتماعي<sup>1</sup>. فهنا نجد أنّ الإسلام يحث على الرّعاية المستمرة لفئة الفقراء من خلال فرض نظام يجعل هذه العملية تحدث بوتيرة مستمرة داخل المجتمع، ألا وهي التّكافل الاجتماعي، الذي يمكن اعتباره كإستراتيجية فعالة في رفع الغبن عن فئة الفقراء بذات المجتمع، حتى أنّ هذا النّظام يمكن أن يخفف من نسبة الفقراء، في ظل المساعدة المقدمة لهم، مساعدة لا تنحصر في وجهها المادي فقط بل وحتى الوجه المعنوي.

وقد جاءت تعاليم الإسلام ومبادئه لتعطي الأحكام وتبني التّصورات ليس على الصّور الظاهرية للأمر فحسب، بل تمتد إلى العمق، فتعالج القضايا من جذورها بشمولية وتكامل واتزان، وهذا ما نجده متحققاً في تصور قضية الفقر ومعالجتها، فالإسلام لا ينظر إلى الفقر في صورته الظاهرية على أنّه الفقر المادي الذي لا يجد معه الإنسان ما يسد به رمقه فقط، بل ينظر إليه بصورة أعمق، وذلك من خلال الفهم الحقيقي لذات الإنسان، وأنّ مسألة الفقر والغنى هي خُلق يتربى عليه الإنسان ويعيشه قبل أن يكون واقعا يحياه، ولأجل ذلك فنظرة الإسلام إلى الفقر تتطلق من جانبين هما<sup>2</sup>:

(أ) الجانب المادي: وهو ضعف الحال المادي، وعدم وجود ما يكفي الإنسان من الحاجيات

الضرورية.

---

<sup>1</sup> -عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية... دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009، ص ص 80-81.

<sup>2</sup> - صالح بن عبد الله بن عبد المحسن الفريح، "معالجة مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي مع بعض التطبيقات العملية المعاصرة لها"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدّراسات الإسلامية، العدد 45، 1429 هـ، ص ص 314-316.

ب) **الجانب المعنوي:** وهو فقر تصاب به النفس والروح، حيث يفقد الإنسان معه أخلاقاً ضرورية: كالقناعة والرضا، وقد يكون هذا الفقر موجوداً في ظل وجود غنى مادي، لكن تبقى النفس فقيرة، وقد يكون وجوده في ظل فقر مادي، فتكون المشكلة ظاهرة، فليس الفقر منحصرًا فقط في قلة ذات اليد وضعف الحال، بل هو متحقق بشكل مؤكد لدى من عنده ما يكفي، ولكم نفسه فقيرة غير قانعة، وهذا الأمر كان ظاهراً بجلاء في التعامل مع أداء الفقر في الإسلام، واعتبر الإسلام "الفقر المادي" بأن "لا يمثل مشكلة بحجم المشكلة التي يمثلها الفقر المعنوي، لأنه يكون مصحوباً ببعض الأخلاق المدمرة للشخصية، والتي تنعكس بشكل سلبي على المجتمع بأسره، كالجزع والهلع وعدم الصبر وضعف القناعة، تلك الصفات التي قد تدفع صاحبها لارتكاب حماقات تضره وتفسد مجتمعه، وقد سلك الإسلام منهجية متميزة في التعامل مع الفقر، فقد تبين الأسباب التي تمنع وقوعه، وتربية المجتمع على الفاعلية وترك السلبية المقيتة التي تعد من أعظم مسبباته، وعند وقع الفقر عمل على مكافحته والتخفيف من آثاره<sup>1</sup>.

فعاية الإسلام بالفقر ورعاية الفقراء وذوي الحاجات أولية لها جانب من الاهتمام الكبير، فقد حث الإسلام الأغنياء بالعتاء للفقراء ومساعدتهم، وأن إهمال حق المساكين من أسباب دخول النار، فإن الإسلام يمقت الفقر ويقاوم الحالات التي تسوق الإنسان إلى المسكنة والذل والمهانة من جراء الحاجة، لذا فإن الدين الإسلامي غرس في روح المسلم أن للقریب والمحتاج الفقير حق المحتوم في ماله يجب عليه أدائه وجوباً، وليس مجرد صدقة تطوعية يدفعها إن شاء ويتركها إن شاء<sup>2</sup>.

ونفس العناية قد أوكلتها باقي الديانات السماوية للفقر، فقد أقرت "الديانة اليهودية" بأن الفقر ظاهرة طبيعية وسنة كونية، أوجدها الله تعالى، فلا يمكن القضاء عليها، أما "الديانة المسيحية" فقد ركزت على

<sup>1</sup> - صالح بن عبد الله بن عبد المحسن الفريخ، المرجع السابق، ص 314-316.

<sup>2</sup> - ياسين حفصي بونبعو، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة: حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص ص 16-17.

الفقر من الجانب الاجتماعي، واتخذت أسلوب الوصايا والمواعظ والتربية الأخلاقية استثارة للمشاعر الإنسانية، دون أن تضع إجراءات أو قوانين تلزم الفقراء بكفاية الفقراء<sup>1</sup>.

إنّ الفقر حقيقة اجتماعية موجودة منذ القدم، وقد حاولت كل من الأديان والفلسفات المختلفة أن تحلّه بشتى الطرق، وتخفّف من عنائه، والظاهرة التاريخية التي درستها العديد من النظريات السياسات والاقتصادية المختلفة، بالرغم من عدم محدوديته الجغرافية أو الزمانية، إلا أنّ لهذه الظاهرة خصوصيتها المجتمعية الإقليمية، ويكتنفها بعدا زمانيا يمتد عمقا مع التاريخ الإنساني، ولتّمكّن من إعطاء الظاهرة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية لآبد من دراسة جذورها التاريخية، فإنّ كل من الفقر والغنى وُجدا قبل أن يكتب التاريخ، ومعادلة الصّراع الدائم بينهما رسمت وجودها بخطاطة الحياة الإنسانية قاطبة دونما معرفة حدود استثنائية، ومن هنا فإنّنا نجد أن الفقر ظاهرة متأصلة الوجود في البنى الاجتماعية، تأصلا نتج عنه وجود تراكمات تاريخية أسهمت في وجود نظام عالمي يتميّز بسماته البنيوية إلى تشكيلات غنية وأخرى متخلّفة وفقيرة، إذ نجد أنّ مشكلات الفقر، الجوع، الأمراض كانت في الحقيقة هي الخلفية التاريخية حتى نهاية القرن التاسع عشر، ممّا أدى إلى استكانة معظم البشرية له والاعتراف بوجوده، وتعاملت معه كواقع قائم اضطرت إلى أن تتعايش معه دون أن يفكّر أحد بأنّه حالة قابلة للحل أو المعالجة<sup>2</sup>.

## 1.2) الفقر في بعض مناطق العالم:

إنّ الفقر حقيقة اجتماعية موجودة منذ القدم أصابت العديد من المناطق، وفي بيئات جغرافية مختلفة ومتعدّدة، إذ لم ينحصر تواجد هذه الظاهرة بمنطقة جغرافية لتكن حبيسة حدود معينة، بل مست كل النّطاق العالمي بدرجات متفاوتة.

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص ص 15-16.

<sup>2</sup>-عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص ص 29-30.

وقد ظهرت أهمية الإدراك بظاهرة الفقر كقضية ترتبط بالتنمية الدولية قبل أن تكون مجرد قضية إنسانية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، محتلة بذلك هذه المسألة موقعا بارزا في دستور المنظمات الدولية، وقد شهدت السنوات الماضية تصعيدا محليا ودوليا بسبب تفاقم حجم الفقر واتساع رقعته الجغرافية، فإلى جانب المواثيق الدولية تمّ تنظيم مجموعة من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وتنظيم عدّة برامج أخرى تهتم بمناهضة الفقر في العالم، وتعمل على تأمين الاحتياجات الضرورية للإنسان، منها: **برامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P، صندوق الأمم المتحدة للإسكان U.N.F.P.A، منظمة الأغذية والزراعة F.A.O، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية I.L.O.**

وتشير الإحصائيات التابعة للأمم المتحدة إلى أنّ عدد الدول الفقيرة تصاعد بشكل مذهل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ففي عام **1971** كان عدد الدول الفقيرة يبلغ **25** دولة، ليرتفع إلى **48** دولة في مطلع التسعينيات، ثم تجاوز **63** دولة خلال العام **2000**، وأنّ نصف سكان العالم الذي يبلغ حاليا نحو **سبعة ملايين نسمة** يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد للفرد يوميا، بينما يعيش حوالي **1.2 مليون** شخص على دولار واحد<sup>2</sup>، وبهذا أضحى العالم بأسره دونما استثناء يعج بفتة المحرومين والفقراء، وقد أشار "تقرير التنمية البشرية" سنة **1996** إلى زيادة نسبة الفقر بحوالي **17 %** على المستوى العالمي، مع الإشارة بأنّ هناك **16** مليار نسمة تدهورت أحوالهم بالقياس بـ **15** عاما مضت، وأثارت قمة **جوهانسبرج** لعام **2000**، إلى أنّ معدل الفقر في الدول النامية على اعتبار أنّ الحد الأدنى للدخل على خط الفقر يساوي دولار انخفض من **29 %** سنة **1990** إلى **23 %** سنة **1997**<sup>3</sup>، وفي الآتي عيّنة من دول العالم، وتجسيد نسبي لصورة الفقر بها:

<sup>1</sup> - عزيزة عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص 82.

<sup>2</sup> - صالح الشادي، مشكلات عربية: رؤية عامة، ط 01، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان، 2010، ص 43.

<sup>3</sup> - نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 135.

في منتصف القرن العشرين أملا المسؤولين العموميين والأكاديميون أنّ الفقر في "الولايات المتحدة الأمريكية" سوف يتم إزالته بصورة عامة مع بداية القرن الواحد والعشرين، معتقدين أنّ الإنتاجية المزدهرة للصّناعة الأمريكية والتطورات السريعة في العلوم والتكنولوجيا سوف ينتج عنها وفرة تصل إلى جميع الأمريكيين، ويقول "جونكينث جبرايث" " Gilbert J. 1958" في كتابه "المجتمع المتدفق" أنّ الفقر المنتشر كان شيئاً في الماضي، وأنّ فقط جيوبه هي التي ظلت منذ ثمانينيات القرن العشرين أصبح فقر "الولايات المتحدة الأمريكية" أكثر شمولاً وحدّة، ليلبغ إجمالي عدد السكّان الذين يعيشون في الفقر سنة 1990: 22477583 في المدن الكبرى بنسبة 11.7%، في حين بلغ عددهم بالمناطق الداخليّة 8998281 بنسبة 11.8%، وحسب مكتب الإحصاء الأمريكي فإنّ نسبة السكّان في المدن الداخليّة الذين يعيشون في فقر كانت أكثر لكل فئة عمرية، ولكل نوع من الأسر مقارنة بأقرانهم الذين يعيشون في المدن الكبرى حسب "براون" "Brown" و"هيرسكل" "HersKal" 1995، وبصفة عامة ما يقرب تسعة (09) مليون أمريكي لا يعيشون في المدن الكبرى كانوا يعيشون في فقر سنة 1990<sup>1</sup>، وحدّدت إدارة الضمان الاجتماعي في الستينيات "عتبة الفقر" على أنّها تكلفة وجبة كافية بالحد الأدنى وتضرب هذه التكلفة بثلاثة دولارات لتغطية النفقات الأخرى، وكانت "عتبة الفقر" لعائلة من أربعة أفراد (شخصين بالغين وطفلين) عام 1996 هي 11 دولار أمريكياً في اليوم مقارنة مع مقياس دولار في اليوم للبنك الدولي بالنسبة للدول النامية<sup>2</sup>.

إنّ التفاوت الشّديد في توزيع الدخل بالولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى وقوع حوالي 20% من سكانها في دائرة الفقر، و13% منهم من قبعوا فعلاً تحت خط الفقر<sup>3</sup>، وقد نجم عن انتشار الفقر العديد

<sup>1</sup> - نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 69.

<sup>2</sup> - بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 91.

<sup>3</sup> - صالح الشادي، المرجع السابق، ص 44.

من الظواهر (انتشار العنف، الجريمة، التشرد، البطالة، زيادة التناسل بين الطبقات الفقيرة)، ظواهر ضغطت على إمكانيات الدول في تقديم وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين<sup>1</sup>.

أمّا عن مسح السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين فقد كشف عن أنّ غالبية الأمريكيين يعتبرون فقدان القدرة وانخفاض مستوى الطموح، وعدم مواكبة التحديث هي أهم أسباب الفقر في بلادهم<sup>2</sup>. أمّا عن الفقر في " كندا " فإنّها تحتل المرتبة الأولى بين جميع الدول حسب تقرير مجموعة التنمية البشرية لعام 1997 يقع 17.4% من السّكان تحت عتبة الفقر القومية، وذلك بالمقارنة مع 10.9% للمكسيك، و 4.1% لـ "توباغو" حسب مؤشر الفقر البشري لبرنامج الأمم المتحدة<sup>3</sup>.

وفي سياق دراسة أنماط الدّخل في "ألمانيا" بين عامي 1984-1994 تكشف النقاب عن حراك ملموس باتجاه دائرة الفقر وخروجها منها، وأظهرت الدّراسات أنّ أكثر من 30% من الألمان هم من فئة الفقراء الذين يقل دخلهم عن نصف المتوسط الحسابي للسّكان لمدة سنة واحدة على الأقل خلال السّنوات العشرة المدروسة، ويمثّل هذا الرقم ثلاث أضعاف الحد الأقصى لعدد الفقراء في أية سنة<sup>4</sup>.

أمّا عن الفقر في "روسيا" ثمة الآن حوالي 50 مليون روسي من إجمالي 147 مليوناً هم جملة السّكان الذين يعيشون تحت الفقر، وفيما يتعلّق بالفقر في "بريطانيا" فإنّها تصنّف حالياً في المرتبة العشرين ضمن 23 دولة في سجل الفقر النسبي؛ إذ يعيش حوالي 20% من السّكان تحت خط الفقر<sup>5</sup>.

وتشير الدّراسات التي أُجريت في "بريطانيا" خلال العقد الأخير إلى ارتفاع نسبة الأسر الباكستانية والبنغالية في فئة الفقراء، وهذا دليل على تواجد الجماعات الاثنية ببريطانيا والأكثر تضرراً<sup>6</sup>، وقد أُجريت

---

<sup>1</sup> - ناهد إبراهيم فضل الله بلل، الفقر وآثاره على الرعاة الأباله بولاية شمال كردفان في السودان، ط 01، الدار العربية للنشر والتوزيع: القاهرة، 2008، ص 39.

<sup>2</sup> - عزيزة عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص 95.

<sup>3</sup> - بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 92.

<sup>4</sup> - أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص 386.

<sup>5</sup> - صالح الشادي، المرجع السابق، ص 44.

<sup>6</sup> - أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص 383.

دراسات أخرى للفقر في "بريطانيا" 1985-1992 تبيّن منها أنّ ما يقدّم للفقراء من معونة يقل بما يزيد على 50% لما يحتاجه الأسر من الأنشطة الضرورية الكفيلة بتمكينها من سبيل الحياة اللائقة في المجتمع، وأظهرت الدراسات تزايداً ملموساً لانتشار الفقر في "بريطانيا" خلال الثمانينيات من القرن الماضي؛ إذ ارتفع عدد من يفتقرون إلى ثلاثة أو أكثر من مفردات الاحتياجات الرئيسية من 17.5 إلى 11 مليون فرد ومن يعيشون في فقر مدقع، ويفتقرون إلى سبعة (07) أو أكثر من هذه المفردات من 2.6 إلى 3.5 مليون شخص<sup>1</sup>.

أمّا في عام 1978 فقد فكرت الحكومة البريطانية أنّ الرجل والمرأة يمكن أن يُشبعوا حاجياتهما الأساسية بدخل 25.15 دولار في الأسبوع، في حين أصبح الرقم 41.70 دولار سنة 1983، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أنّ أسعار المواد الغذائية لا تحافظ على استقرارها، بل تتغيّر بتغيّر تبعات ومتطلبات سوق العمل، وبالتالي فإنّ الناس الفقراء مضطرون إلى مواجهة ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي لا تعني زيادة كلفتها بالضرورة زيادة في قيمتها الغذائية<sup>2</sup>.

أمّا عن سنة 1960 فقد صدر قانون الفقراء في عهد الملكة "إليزابيث"، وظل يشكّل القاعدة الأساسية للرعاية الاجتماعية في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لما يقرب ثلاثمائة سنة بعد الصدور، ولقد احتوت قوانين الفقراء هذه على مفهومين، المفهوم الأول هو التفرقة بين الفقير المستحق والفقير غير المستحق، اعتماداً على القدرة على العمل والرغبة فيه، أما المفهوم الثاني الذي أتت به قوانين الفقر وما زالت آثاره حتى الآن هو ما عُرف باسم "الأحقية الأقل" ويعرف الآن باسم "عائق الأجر"، ويتضمن أنّه من غير القانوني والأخلاقي أن ينال شخصاً ما من مدفوعات الرعاية الاجتماعية، قدرا

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 376 - 377.

<sup>2</sup> - بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 76.

يعادل أو يفوق ما يستطيع اكتسابه من العمل، أو ممّا يحصل عليه الآخريين من العمل<sup>1</sup>، فهذا القانون واجه لأول مرة مشكلة الفقر على أساس اعتراف الدولة بحق الفقراء في الرعاية الاجتماعية...، ولم يعترف قانون الفقراء بحاجة الفرد إلى الإحسان في حالة يُسر الأقباء أو الزوج أو الزوجة أو الآباء أو الأبناء، وقدرتهم على إعالة الفرد المحتاج، ويعني مبدأ مسؤولية الأقارب أو مسؤولية الأسرة، إنّ الأقارب يجب أن يقع عليهم الالتزام الأول في مساعدة أو إعالة الفقير، إلا إذا عجزت الأسرة على إعالته، ومن بين المبادئ التي أرساها القانون<sup>2</sup>:

➤ مسؤولية المجتمع عن رعاية الفقراء والمحتاجين من الفقراء.

➤ رعاية الفقراء والمحتاجين لم تعد عملية فردية أو علاقة مباشرة وبسيطة بين شخصين، بين المتصدق والمتصدق عليه، وإنما أصبحت عملية منظم يُشرف عليها المجتمع.

ولقد تمّ إعادة النظر في قانون 1601، وظهر قانون الفقر عام 1834، و قد اشتمل على بعض التعديلات نوردتها في الآتي<sup>3</sup>:

-إلحاق جميع الفقراء على العمل في بيوت النّشغيل.

-قصر منح المساعدات الخارجية على المرضى، وكبار السنّ والعاجزين والأرامل ذوات الأولاد وحدهم.

-جعل ظروف معيشة الفرد الذي يحصل على مساعدة الفقراء أقلّ إغراء وجاذبية من ظروف ومعيشة الفرد الذي يحصل على الأجر من عمله.

---

<sup>1</sup>-إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد السيد حلاوة، الرعاية الاجتماعية والقضايا المعاصرة: الاحتياجات الإنسانية والفقر، الخصخصة ومحاسبة الخدمات، دون طبعة، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: كفر الدوار، 2007، ص ص 68-69.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 121-124.

<sup>3</sup>- إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد السيد حلاوة، المرجع السابق، ص 125.

أما عن الفقر في "ماليزيا" فقد استطاعت خلال ثلاثة عقود **1991-2000** تخفيض معدل الفقر من **52.4%** إلى **5.5%**، وبمقارنه معدل الفقر لعام **1995** نجد أنّ مدى الفقر قد انخفض في الريف من **15.6** إلى **3.2**، وفي الحضر من **4.1** إلى **3.8**، بينما انخفض مدى الفقر المدقع في الحضر من **3.5** إلى **0.6** إلا أنّه ارتفع في الريف من **0.9** إلى **2.4**<sup>1</sup>.

الجدول رقم "01.1": "معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة 1996-2004":

سنة 2004			سنة 1999			المؤشر
الحضر	الريف	ماليزيا	الحضر	الريف	ماليزيا	
2.5	11.9	5.7	3.3	14.8	8.5	معدل الفقر
0.4	2.9	1.2	0.5	3.6	1.9	معدل الفقر المدقع

**المصدر:** محمد شريف بشير الشريف، "سياسات وأساليب مكافحة الفقر: دروس من التجربة الماليزية"، مجلة تفكر، المجلد 09، العددان 1-2، 2008، ص 164.

في سياق الحديث عن الحد من ظاهرة الفقر فهناك دعوة لزيادة التنسيق بشأن التنمية العالمية، يتمثل الغرض من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثالثة في القضاء على الفقر والجوع، وزيادة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الأهداف، وبحلول **2015** أصدر قادة صندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الإفريقي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية ومجموعة البنك الدولي بيانا مشتركا في فبراير **2013** تعهدوا فيه بالتعاون الوثيق لدعم التنمية والنمو، وتزامن هذا البيان مع انطلاق مؤتمر "الأهداف الإنمائية للألفية" لعام **2013** في "بوغوتا"، "كولومبيا"<sup>2</sup>، وقد كشف تقرير اقتصادي صدر حديثا أنّ أكثر من **80** مليون نسمة في دول الاتحاد البالغ عددها **27**

<sup>1</sup> - عزيزة عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص 129.

<sup>2</sup> - التقرير السنوي 2013، من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، صندوق النقد الدولي IMF، 2013، ص 27.

دولة يعانون الفقر؛ أي بنسبة 17% من دول أوروبا الشرقية التي انضمت منذ ستة أعوام تقريبا إلى الاتحاد<sup>1</sup>.

وما يجدر الإشارة إليه أنّ نسبة الفقر بالعالم في تزايد مستمر وارتفاع مهول، ففي سنة 1995 قدر عدد المعدومين في العالم مليار و180 مليون نسمة أغلبهم من الآسيويين وأمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط، وإذا رفعنا الفقير من دولار إلى ثلاثة دولارات في اليوم نجد أنّ متوسط دخل الفرد أقل من ذلك في 57 دولة وفقا لبيانات تقرير التنمية للعالم سنة 1997، وهي تضم نسبة 63% من إجمالي سكان المعمورة، فيما عدا ثلاث بلدان أوروبية لا يتجاوز سكانها 10 ملايين نسمة وهي: مولدوفا، مقدونيا، ألبانيا<sup>2</sup>.

كل هذه الدراسات والإحصائيات المقامة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية، ولاسيما "الخبراء الاقتصاديين المعنيين بأوضاع الفقر من مثل "جايمي" "guaymí" و"بليفيان" "Boliviano" و"يوشيدا" "Yoshida" هدفهم هو مساعدة الحكومات على تحسين الأوضاع الإنسانية لمواطنيها في عالم لا يزال يعيش فيه ما يقرب من 1.3 مليار نسمة من فقر مدقع<sup>3</sup>.

### 1.3 الفقر في بعض المجتمعات العربية:

لقد شهدت أوائل القرن العشرين جوانب ثوراتية عربية عارمة مسّت كل أنحاء الوطن العربي، نتيجة للإخفاقات التنموية المتوالية التي شهدتها المجتمع العربي، إلى جانب عوامل داخلية وبنوية، كما أنّ ارتفاع معدلات البطالة والتهميش يعكس إلى حدّ ما الإخفاقات التنموية، وزيادة الفقر والحرمان في الدول العربية، بالرغم من توافر الإمكانيات المتاحة والغنى من ناحية الموارد الطبيعية، فبعد عقدين من التنمية، وبعد تلك الجهود التي بذلتها هذه الدول في مجال الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، نُصبت

<sup>1</sup> - أنظر الملحق رقم "05"، مجلة المجتمع *Al Mujtama'a*، العدد 1926، 06-12 نوفمبر 2010، السنة 41.

<sup>2</sup> - ياسين حفصي بونيعو، المرجع السابق، ص ص 24-25.

<sup>3</sup> - <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTP>, visite-le:29.10.2014, 10:46 .

الجهود على تغيير جذري لأوضاع التخلف، وتناقضاته التي ورثتها هذه الدول غداة حصولها على الاستقلال السياسي، وفي إطار العقود الثلاثة التي أعقبت حصولها على الاستقلال، فقد أسفر انهيار أسعار النفط والزكود العالمي في الثمانينيات عن تباطؤ كبير في النمو الاقتصادي لمعظم الدول العربية، إذ عانت من تدهور الأسعار العالمية للنفط وعوائده، ومن ركود عالمي وشامل، وبحلول منتصف الثمانينيات كان لمعالجة الاختلالات الهيكلية في معظم الاقتصاديات في الوطن العربي الأهمية القصوى لبرامج التصحيح الهيكلي - برامج الاستقرار الاقتصادي-، ومع نهاية الثمانينيات سجّلت معظم الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدلات نمو منخفضة أو سلبية، ممّا نجم عنه زيادة في مستويات الفقر، وفي النصف الثاني من الثمانينيات ومطلع التسعينيات طبّقت في العديد من الدول العربية عمليات التكيف الهيكلي التي تركت آثار على المستويات الفقيرة من السكان، وباتت تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وتدهور في الخدمات الاجتماعية<sup>1</sup>، وفي الآتي نذكر واقع الفقر في بعض الدول العربية:

لقد بدأ دراسة الفقر في "فلسطين" يتزايد بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على افتراض أنّ من أهم أدوار السلطة تجاوز التّشوهات التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني على مدى سنوات طويلة من الاحتلال، ودعم الفئات المهمّشة والضعيفة من أجل تحقيق التنمية المنشودة، وترجع المحدّثات الأساسية للفقر في "فلسطين" إلى بدايات منتصف هذا القرن؛ حيث تعرّضت البلاد لعدّة أنواع من الاحتلال وسوء الاستخدام لمواردها الطبيعية والبشرية على حساب الأصليين، وازدادت وتيرة هذا الإهدار للموارد والإفقار المستمر بالنّكبة عام 1984 التي أدت لنزوح العديد من الفلسطينيين عن أرضهم، وفقدان القدرة على

---

<sup>1</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعي، المرجع السابق، ص 30 - 32.

السيطرة على أهم عناصر الإنتاج من أرض ومياه، وكان الاحتلال الإسرائيلي 1967 لباقي الأراضي الفلسطينية خطوة أخرى باتجاه إفقار العديد من الفلسطينيين<sup>1</sup>.

وبدوره فقد كشف تقرير "الفريق الوطني" لمكافحة الفقر في فلسطين عن أنّ الأسرة التي ترأسها نساء تعاني من الفقر الشديد؛ أي أنّها غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية، وأظهر التقرير أنّ نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها النساء يزيد نحو 30% عن الأسر التي ربّ الأسرة فيها رجل<sup>2</sup>، من خلال هذا فإننا نستنتج بأنّ المرأة اجتماعيا إذا كانت هي المعيل الرئيسي والوحيد لأسرتها فإنّ هذا الأمر سوف يكون عسير إلى حد ما عليها لاسيما في إدارة شؤون العائلة، انطلاقا من المعوقات التي سوف تعترض سبيلها في الحياة الاجتماعية.

وتشير نتائج "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" 2012 بأنّ ربع  $\frac{1}{4}$  السّكان الفلسطينيين يعانون من الفقر؛ أي نحو 1.000.000 فردا عام 2011؛ حيث بلغت نسبة الفقر بين الأفراد الفلسطينيين خلال العام 2011 وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري 25.8% نحو 1100 فردا، في حين أنّ 47.6% من الأفراد الفلسطينيين نحو 2.000.000 فردا يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني، وقد بلغت نسبة الفقر المدقع 12.9% نحو 550.000 فردا بين الأفراد خلال العام 2011 وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري، في حين أنّ 36.4% نحو 1.550.000 فردا من الأفراد يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد<sup>3</sup>.

الجدول رقم "02.1": "نسب الفقر بين الأفراد بعد وقبل المساعدات في الأراضي الفلسطينية

: 2011

<sup>1</sup> - نادر عزت سعيدة وآخرون، المرجع السابق، ص 06.

<sup>2</sup> - مجيدة محمد الناجم، خصائص فقر المرأة في المجتمع السعودي من المنظور النوعي، دون طبعة، دون دار النشر: السعودية، 2012، ص 08.

<sup>3</sup> - عيد الرحمان عبد الكريم شهاب، دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال: الجامعة الإسلامية غزة، 2013، ص 42.

الفقر المدقع		الفقر				المنطقة
نسبة تخفيض الفقر	قبل تلقي المساعدة	بعد تلقي المساعدة	نسبة تخفيض الفقر	قبل تلقي المساعدة	بعد تلقي المساعدة	
19.6	7.8	9.7	11.9	7.8	20.2	الحدقة السورية
33.9	21.1	31.9	22.2	38.8	49.9	قطاع غزة
29.1	12.9	18.2	18.1	25.8	31.5	الأراضي الفلسطينية

المصدر: مجيدة محمد الناجم، المرجع السابق، ص 44.

أما عن الفقر في "سوريا" فقد أكدت دراسة "زكرياء. ك" على أنّ الفقر ظاهرة مركّبة متعددة الأبعاد والجوانب، ونسبيّة مقياس الفقر واختلافه من بلد إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى، كما حدّد مجموعة من المعايير لقياس الفقر في سوريا ضمّتها: السّكان، وضع المرأة، قوّة العمل، الصّحة، التّعليم، الدّخل والأوضاع المعيشية، وقد أوضحت زيادة نسبة الفقر في الرّيف بصفة عامة، وأنّ المرأة أكثر الفئات حرماناً؛ بحيث لا تشكّل في قوّة العمل سوى 17%، كما أشارت نتائج الدّراسة إلى ارتفاع معدل الفقر في الأحياء الشّعبية التي يقطنها في الغالب المهاجرون الريفيون<sup>1</sup>، وتصل في "سوريا" إلى حدها الأقصى بمعدل 271 امرأة فقيرة في مقابل كل 100 رجل فقير، أما أقلّ الدّول العربيّة من ناحية فقر المرأة إلى فقر الرجل فهي "الإمارات"، وهي الدّولة العربيّة الوحيدة التي بلغت أعداد النّساء الفقيرات 83 امرأة لكل 100 رجل، أمّا عن الدّول العربيّة الباقية فتتراوحت ما بين 120 و160 امرأة فقيرة لكل 100 رجل فقير في كل من: الكويت، السودان، عمان، السعودية، وما بين 161 و200 امرأة فقيرة لكل 100 رجل في كل من: الأردن، الجزائر، البحرين، تونس، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن<sup>2</sup>.

أما عن ظاهرة الفقر في "مصر" فقد مرّت بمنحى متعرّج، فهي وبمعدلاتها المرتفعة في منتصف السّبعينات قد واصلت الارتفاع حتى أواخر الثّمانينات، ثم بدأت تشهد انخفاضاً ملحوظاً في الثّمانينيات،

<sup>1</sup>-نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص ص 138-139.

<sup>2</sup>- مجيدة محمد الناجم، المرجع السابق، ص 07.

لتعاود الارتفاع من جديد منذ مطلع التسعينات، وقد أوضحت إحدى الدراسات المقارنة أنّ ظاهرة الفقر في "مصر" في أواخر الخمسينيات كانت أقلّ ممّا هي عليه في منتصف العقد السّابع؛ هذا يعني أنّ ظاهرة الفقر قد بدأت من درجات منخفضة نسبيّاً (تتراوح بين 30% - 35%)، والتّدهور الكبير في الإيرادات النّفطية والآثار الاقتصادية والاجتماعيّة لحرب الخليج 1990، وعودة مئات الآلاف من العمّال المصريين من "العراق" و"الكويت"، ثمّ تفاقم أعمال العنف الدّاخلي التي ألقت بظلالها على القطاع السّيّاحي، وتدفقات الاستثمار الخارجي، قد تكون جميعها لعبت أدوار مختلفة، ولكن باتجاه واحد نحو تقليل معدلات النّمّو وازدياد معدلات الفقر، وقد رصد تقرير "التّمية البشرية" 2003 بأنّ "مصر" تعاني من الزّيادة المضطّردة في أعداد السّكان، فقد زاد عددهم من نحو 25.9 مليون 1960 إلى 59.4 مليون 1996 بمعدل نمو سنوي 2.4%، إذ تختلف مستويات الفقر من محافظة لأخرى، لتصل أعلى قيمة لها في محافظات الوجه القبلي حيث تبلغ 35.2% مقارنة بنسبة 13.1% في محافظات الوجه البحري، و9% في المحافظات الحضرية<sup>1</sup>.

أمّا في عامي "1990-1991" كانت النّسبة المئويّة للأسر الفقيرة في إجمالي الأسر في الحضر والرّيّف تبلغ 39% و39.2% وفقاً لتقرير التّمية البشرية في "مصر"، وأظهر المؤشر العددي للفقر أنّ مستواه يبلغ 26.5% على المستوى القومي، و23.1% و29.1% على المستويين الحضري والرّيفي بالترتيب، وتبيّن أنّ المؤشر العددي للفقر هو 50.5% لعام "1996-1995"<sup>2</sup>، وبالرّغم من التّطورات التي حدثت في المجتمع المصري بعد ثورة "1952" وحتى الآن كان متوسط الفرد عام "1950": 67 دولار، ووصل عام "1960": 118 دولار، ثمّ قفز إلى 250 دولار سنة "1974"، وبالرّغم من هذه الزّيادة النّسبية يمكن القول أنّ متوسط دخل الفرد في مصر لا يزال يتم عن حال الفقر العام، وقد دلّت

<sup>1</sup>- نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 214 - 217.

<sup>2</sup>- كريمة كرّيم، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربيّة، (تر: سمير كرّيم)، ط 01، العدد 844، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، 2005، ص 328.

البحوث الإحصائية والاجتماعية أنّ هناك علاقة أكيدة بين الفقر عموماً وبين ارتفاع المواليد، حيث أنّ الأسرة الفقيرة لا ترى في كثرة الأطفال مزيداً من الخسارة، بل قد تأمل أن يعود عليها ببعض المكاسب<sup>1</sup>.  
 أمّا عن عامي '2004-2005' فقد بلغت معدلات الفقر الكلية بمصر وفقاً لخط الفقر المطلق **19.56%**؛ أي أنّها تجاوزت بقليل المستوى الذي كانت عليه عام '1995-1996' بعد أن كانت قد تراجعت إلى **16.7%** خلال العام '1999-2000'، وهكذا نجد أنّ نحو **19.56%** من سكان "مصر" أو ما يقارب **136 مليون نسمة**، لا يمكنهم الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره، ويرتفع الفقر بها في الرّيف على وجه الخصوص<sup>2</sup>.

الجدول رقم "03.1": مؤشرات الفقر بالبحرين لسنة 1983-1984:

المؤشر	مواطن	غير مواطن	الجملة
خط الفقر	326	427	/
الفقر نسبة %، السكان تحت خط الفقر	5	17	/
فجوة الفقر	0.3	1.7	0.7
شدة الفقر	0.02	0.35	0.12

المصدر: عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص 121.

يُلاحظ من الجدول (03.1) أنّ التفاوت بين المواطنين وغير المواطنين يكون أقلّ بالنسبة لفجوة الفقر في "البحرين"، وهذا يعود إلى مستوى التنمية، وكذلك مدى الاستقرار الاجتماعي لغير المواطنين، أما مؤشر شدة الفقر والذي يقيس مدى التفاوت في توزيع الدّخل بين الفقراء فإنّه يتراوح **0.02** بين المواطنين، و**0.35** بين غير المواطنين البحرينيين<sup>3</sup>.

أما عن "السودان" فتعتبر من أفقر بلدان العالم بمقياس متوسط دخل الفرد، وذلك حسب تصنيفات الأمم المتحدة، وتوضح النتائج أنّ الفقر في هذا القطر قد ازداد في منتصف السبعينات نتيجة لتطبيق

<sup>1</sup> - أنوار حافظ عبد الحليم، مشاكل البطالة والإدمان، ط 01، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2008، ص 39.

<sup>2</sup> - فاطمة علي أبو الحديد، دور المجتمع المدني في مواجهة الفقر في المناطق العشوائية، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية: مصر، 2012، ص 111.

<sup>3</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص 121.

برامج التكيف الهيكلي التي تصفها وتُشرف على تطبيقها المؤسسات الماليّة الدوليّة، وبمقارنة مستوى الفقر قبل تطبيق تلك السّيّاسات عام 1968، وبعد تطبيق تلك السّيّاسات 1978 نجد أنّ نسبة الفقر الرّيفي كانت 63%، وأصبحت 64%، لتبلغ 49%، ثم 48%، بينما كانت نسبة الفقر في الحضر 16% وصارت 21%، أمّا نسبة الفقر العام فكانت 52%، وبلغت 54%، وقام كل من "أناند" "Anand" و"نور" "Nour" عام 1988 بتقدير وقياس الفقر في "السودان"، ووجد أنّ كمية السّعرات الحرارية المستهلكة في اليوم 2238 في عام 1973 مقارنة بـ 2253 سُعر حراري عام 1978، وحدّدت الدّراسة مستوى حد الفقر بعد إضافة ثلث الإنفاق الإجمالي على الاحتياجات الأساسيّة، بما في ذلك السّكن والكساء على أساس أسعار أبريل 1984 عند المستوى 1335 جنيه للفرد في السّنة، وقد أظهرت الدّراسة التي قام بها "برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي" U.N.D.P عام 1998 لتقييم حالة الفقر في "السودان"، والتي شملت كلاً من شمال وجنوب "السودان" في قطاعي الرّيف والحضر على حدّ سواء أنّ نسبة الفقر في شمال السودان تبلغ 75%، وأنّ نسبة 30% من سكان شمال "السودان" يقعون ضمن الأشد فقراً بالمعايير العالميّة للفقر؛ أي أنّ حوالي 23 مليون مواطن في "السودان" هم من الفقراء معظمهم من سكان الرّيف، ومن بينهم حوالي 09 ملايين شخص ممن يُصنّفون ضمن الفئة الأشد فقراً، وأضافت الدّراسة أنّ الوضع في جنوب البلاد أكثر سوء مقارنة بالشّمال، كما أنّ نسبة 45% من سكان الأرياف في شمال "السودان" يعيشون ضمن الفئة الأشد فقراً، وحوالي 42% من سكان المدن يعيشون تحت خط الفقر<sup>1</sup>، وقد زاد اهتمام الدّولة بالمناطق الأكثر فقراً، والفئات السكانيّة الأكثر تعرّضاً للظواهر المرتبطة بالفقر، وانتهجت في ذلك منهج تحسين الإنتاج والإنتاجيّة بتلك المناطق، وتحسين أوضاع أمنها الغذائي، وتمكين الفئات السكانية بالمناطق الرّيفيّة الأكثر تأثراً بالظروف غير مواتية

<sup>1</sup> - ناهد إبراهيم فضل الله بلل، المرجع السابق، ص ص 42 - 43.

ومساعدتهم نحو الاستقرار، وتأهيل البنى الأساسية والوحدات الخدمية، وتنفيذ المشروعات الخاصة مثل: مشروع الأمن الغذائي، وبرامج معالجة آثار الجفاف<sup>1</sup>.

أما عن "الأردن" فتشير الدراسات إلى أنّ نسبة الفقر بها تختلف حسب: مكان الإقامة، المستوى التعليمي، وحجم الأسرة؛ حيث ترتفع نسبته في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، كما تقل نسبته بارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة، ويعتبر حجم الأسرة من أكثر المتغيرات تأثيراً على الفقر، كما تشير الدراسات أيضاً إلى أنّ انخفاض الأجور هو السبب الرئيسي للفقر<sup>2</sup>، وتبعاً لتقديرات "البنك الدولي" لعام 1999 أثبت أنّ ثلث سكانها يعيشون تحت خط الفقر، ويرافق ذلك مستوى تعليمي متدن، كما تزداد نسبة الفقر طردياً بازدياد عدد أفراد الأسرة؛ إذ أنّ حوالي نصف الفقراء يبلغ عدد أسرهم ثمانية أفراد وما فوق، وهذا ما يزيد من الأعباء المالية لدعم هذه الفئات والنهوض بها<sup>3</sup>.

وبالنسبة للدراسات التطبيقية على الوطن العربي فقد أظهرت بأنّ نسبة استفادة الفئات الغنية من الإنفاق العام على التعليم هي أعلى منها ممن استفادت منه الفئات الفقيرة، فالمعلومات والإحصاءات التي تم استخلاصها من مسح "التوظيف والبطالة والفقر والعائدين من الخارج" الذي أجري عام 1991 في "الأردن" تعزز من النتائج السابقة، فالمسح الإحصائي لعام 1991 يُظهر أنّ حوالي 73% من الذين يُصنفون بأنهم فقراء أو فقراء جداً هم من أرباب العائلات لم يكملوا تعليمهم الابتدائي، ومن بين أرباب العوائل الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي 43% من الفقراء جداً، والزكود الاقتصادي للفرد هو أحد مسببات الفقر.

الجدول رقم "04.1" يوضح "الفقر و التعليم الابتدائي في الأردن بالنسبة المئوية":

نسب أرباب العائلات	فقراء	مجهري فقراء	الجملة
--------------------	-------	-------------	--------

<sup>1</sup> -راند فايز حتر، صلاح عبد القادر، الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الخرطوم، 2009، ص11.

<sup>2</sup> - حسين محمد العثمان، "معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك في أسباب الفقر ومحدداته: دراسة ميدانية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، يونيو 2005، ص 10.

<sup>3</sup> - حسن حمود، العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، ورقة عمل، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ديسمبر 2005، ص 13.

			نسبة أرباب العائلات الذين هم:
43	24	19	1. لم يكملوا تعليمهم الابتدائي.
58	51	06	2. أكملوا تعليمهم الابتدائي.
100	75	25	3. الجملة:
			نسبة أرباب العائلات الفقراء جدا الذين:
		73	1. لم يكملوا تعليمهم الابتدائي.
		27	2. أكملوا تعليمهم الابتدائي.
			نسبة أرباب العائلات الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي هم:
		57-43	1. فقراء. 2. غير فقراء.

المصدر: عبد الرزاق الفارس، الحوكمة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية

والاجتماعية في البلدان العربية، ط 02، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2001، ص 177.

وبالنسبة للدول العربية بصفة عامة يوجد **73 مليون عربي** يعيشون تحت مستوى خط الفقر، مع وجود **10 ملايين عربي** لا يحصلون على الغذاء الكافي<sup>1</sup>، أما نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر في الدول العربية فهي بنحو **57%** من إجمالي السكان في "موريتانيا"، و**27%** في "اليمن"، و**23%** في كل من "مصر" و"الجزائر"، و**14%** في "المغرب"، و**12%** في "الأردن"، و**06%** في "تونس"، وينخفض هذا المعدل إلى دون **01%** في كل من "السعودية"، "الكويت"، "الإمارات"، "البحرين"، "عمان"، وتشير الإحصائيات إلى أنّ عدد الفقراء في الوطن العربي قد بلغ سنة **1997** نحو **40%** من إجمالي عدد السكان؛ أي ما يقرب من **90-100 مليون نسمة**، ونتيجة للزيادة المضطرد في معدل النمو السكاني أدى إلى حدوث إخفاقات في مجالات تحسين مستوى المعيشة، ودعم برامج تخفيف الفقر، وهذه الإخفاقات لم تقتصر على ذلك فحسب، بل ساهمت في توسيع وتعميق الفقر وتقليل فرص العمل، وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطينية، علي غربي، عولمة الفقر: المجتمع الآخر، مجتمع الفقراء والمحرومين، ط 01، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2003، ص 57.

<sup>2</sup>-عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص ص 104-105.

الجدول رقم "05.1" يوضح: "مؤشرات الفقر في الأقطار العربية المتوسطة ومنخفضة الدخل":

القطر	سنة المعام	الفقر المطلق	خط الفقر بالعملة المحلية فرد/سنة		الفقر المدقع	الفقر المطلق	الفقر المدقع	الفقر المطلق	الفقر المدقع	السكان تمهيداً للفقر
			ريخه	حضر						
مصر	1991/1990	الفقر المطلق	722.6	485.9	29.2	20.8	ريخه	حضر	20.8	29.2
		الفقر المطلق	361.3	242.9	4.65	5.04				
المغرب	1991/1990	الفقر المطلق	272.5	2439	7.6	18				
		الفقر المدقع	2106	2042	2.8	10.7				
العراق	1993	الفقر المطلق	12360	11322	72.1	81.8				
		الفقر المدقع	/	/	20.8	22.3				
موريتانيا	1990/1989	الفقر المطلق	/	/	54-18	60-49				
		الفقر المدقع	/	/	40-10	75-62				
الأردن	1992	/	415	340	22	29				
تونس	1995	/	290	242	3.6	13.9				
اليمن	1992	/	7465	6187	18.6	19.2				

المصدر: عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعي، المرجع السابق، ص 124.

بالنسبة للجدول (05.1) فإنّ تقدير خط الفقر في بعض الدول العربية كشف عن انتشار ظاهرة

الفقر في المناطق الحضرية أكثر منه بالمناطق الريفية؛ هذا بسبب عوامل ساهمت في ارتفاع نسبة الفقر

في الحضر عنه في الريف، ويبين الجدول أن الفقر ظاهرة ريفية بمصر، أمّا "المغرب" فقد غدا به الفقر

وبشكل متزايد مشكلة ريفية، ويعود انتشار ظاهرة الفقر في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية

إلى انتشار البطالة المقنعة، ووجود صغار المزارعين، وارتفاع معدلات الخصوبة، وانخفاض معدل

الإففاق العام على الخدمات الرئيسيّة: كالماء، الكهرباء، التّعليم، الصّحة، أمّا في "العراق" فقد ارتفعت نسبة الفقر إلى نحو 72.1% في المناطق الحضرية، و81.8% في المناطق الرّيفية<sup>1</sup>، وقد قُدّر متوسط إنفاق الفرد الحقيقي 127 ألف دينار شهريا، وبـ 97 ألف دينار في الوسط الرّيفي، و139 ألف دينار في الحضر، أما كلفة الاحتياجات الأساسيّة غير الغذائيّة فقد تمّ تقديرها بـ: 42646 ديناراً للفرد الواحد شهريا<sup>2</sup>. أمّا في دولتي "تونس" و"الأردن" فإنّ نسبة الفقراء في المناطق الرّيفية هو أكبر من المناطق الحضرية، أمّا "اليمن" فتبيّن من خلال الجدول أنّ هناك فارق في معدّلات الفقر في المناطق الريفية والحضرية: 14.2%، 18.6%<sup>3</sup>.

الجدول رقم "06.1": النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل في بعض الدول العربية (1983-2000) :

الدولة	الترتيب بحليل الفقر البشري	دولا واحد يوميا %	دولاران يوميا %	خط الفقر الوطني %
الأردن	11	أقل من 2	7.4	14.2
تونس	45	أقل من 2	6.6	7.6
الجزائر	51	أقل من 2	15.1	22.6
مصر	48	3.1	43.9	16.7
المغرب	68	أقل من 2	14.3	19
موريتانيا	87	25.9	63.1	46.3
اليمن	82	15.7	45.2	41.8

المصدر: راند فايز حتر، صلاح عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 04-05.

فهذه البيانات تم استقائها عن طريق تقرير التنمية البشرية لعام "2007-2008"، انطلاقاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يوضح لنا دخول أفراد بعض الدول العربية، وخط الفقر الوطني

<sup>1</sup>- عدنان داود العذاري، هدى زوبر الدعيمي، المرجع السابق، ص ص 122-123.

<sup>2</sup>-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات الفقر في العراق من واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، 2007، ص ص 07-11.

<sup>3</sup>- عدنان داود العذاري، هدى زوبر الدعيمي، المرجع السابق، ص ص 123.

الذي يمثل في حقيقته الدّخل اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش عيشة لائقة تتلاءم والإنفاق العام العالمي، إذ يتضح لنا من خلال الجدول أنّ أعلى خط فقر كان عند دولة **موريتانيا** بنسبة **46.3%**، لتليها **"اليمن"** بنسبة **41.8%**.

أما عن واقع الفقر في **"لبنان"** فقد اهتمت الدولة بالتنمية الاقتصادية، وإعادة الإعمار لتحقيق النمو بالبلاد، كما سعت الدولة إلى تصحيح الأجر التي اعتبرتتها عنصراً رئيسياً في مكافحة الفقر، إذ يشكّل الأجراء أكثر من ثلثي القوى العاملة في لبنان، وتعمل الدولة على التوسع الأفقي في الزراعة، وزيادة فرص العمل والتشغيل خاصة في المناطق الريفية<sup>1</sup>.

وفي **"المغرب"** تضمنت المنهجيات والآليات إجراء العديد من الدراسات من أجل الإحاطة الدقيقة بمشكلة الفقر والظواهر المرتبطة بها، اشتملت تلك الدراسات على دراسة التحقيق في واقع استهلاك ونفقات الأسر في **"المغرب" (1984-1985)**، تقرير البنك الدولي حول المهمشين والفقر بالمغرب (1989)، ودراسة مستويات المعيشة للأسر (1991-1992)، ودراسة واقع النفقات العامة الاجتماعية على ب: **19.2%**؛ بحيث يعيش **14.9%** بشرائح المجتمع محدودة الدخل (1993)...<sup>2</sup>، أقل من دولارين باليوم<sup>3</sup>، وقد أشار **"حليم بركات"** بأنّ "الأقطار العربية الفقيرة هي التي تشكّل القاعدة العريضة للهرم الطبقي، وتشمل كل من اليمن، مصر، السودان، موريتانيا والصومال، جيبوتي، جزر القمر، وتزيد نسبة سكانها على **47%** من مجموع سكان الوطن العربي، في حين لا تتال إلا **15%** من الناتج القومي العربي الإجمالي"<sup>4</sup>.

إنّ الفقر في الوطن العربي يرتبط بالعديد من الظواهر ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والظواهر الطبيعية، مع زيادة انتشاره في المناطق الريفية، وارتباطه ارتباطاً شديداً بالسبب بالموارد

<sup>1</sup>- راند فايز حتر، صلاح عبد القادر، المرجع السابق، ص 11.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 11.

<sup>3</sup>- ياسين حفصي بونبعو، المرجع السابق، ص 30.

<sup>4</sup>- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط 02، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009، ص 194.

الإنتاجية، ومدى توفرها وإمكانية الحصول عليها، إضافة إلى ارتباطه بالأحوال التغذوية للسكان، وأوضاع الأمن الغذائي السائدة<sup>1</sup>.

وما يمكن استخلاصه من واقع الفقر في بعض الدول العربية التي قمنا بالتعرض لخريطة الفقر بها ولو بصورة نسبية غير شاملة هو أنّ الفقر بهذه المناطق قد اتخذ سحنة ريفية؛ أي أضحي الفقر ظاهرة ريفية بالوطن العربي، واصطبأها بهذه السحنة نتيجة لما أسفرت عنه نتائج العديد من الإحصاءات، وارتباطية ارتفاع أو انخفاض معدلات الفقر بمستويات التنمية من جهة، وتأثير المؤثرات الخارجية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الزيادة المضطردة في معدلات نمو السكان، واعتبار المرأة من الأكثر الفئات تضررا بالوطن العربي من تبعات ظاهرة الفقر وأكثرها عرضة لها.

#### 5 خريطة الفقر في المجتمع الجزائري:

إنّ التواجد الفعلي لظاهرة الفقر بالمجتمع الجزائري ليس بالحديث، وليس منشأه من سبيل العدم، وإنّما قد ضرب بوجوده بهذا المجتمع نتيجة العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية معا، من دون إهمال ما عايشته الجزائر في تاريخها من استعمار حاول بكل جهوده الفكرية والمادية إجهاد جسد هذا المجتمع، وإرهاق طاقاته باستنزاف غير ناضب، لكن هذا لم يمنع من وجود محاولات قد تعتبر عند البعض جنينية من تقليص مستويات وجود هذه الظاهرة، "الرؤية الواقعية لظاهرة الفقر بالمجتمع الجزائري تساهم بشكل كبير في تحديد القدرات والإمكانات المادية المتاحة لمحاربه والحد منه؛ حتى ولو كان هذا الحد ليس بصورة كاملة، وكذلك لتمكين الدارسين من مختلف التخصصات الاجتماعية التي تهتم بهذا المجال من خبايا ظروف هذه الظاهرة، وانتشارها في المجتمع الجزائري والتصاقها بظواهر أخرى"<sup>2</sup>.

إنّ استمرار تزايد الفقر إنّما يعود أساسا إلى عوامل متعددة ومتنوعة، ونظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية وحتى التاريخية، ما أدى إلى اختلاف الفقر من بلد إلى آخر ومن

<sup>1</sup> - راند فايز حتر، صلاح عبد القادر، المرجع السابق، ص14.

<sup>2</sup> - إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطينية، علي غربي، المرجع السابق، ص 106.

جماعة إلى أخرى، فإنّ مميزات الفقر لا يمكن أن تكون مختلفة هي الأخرى، فقد تتصل بعوامل ماديّة مثل: مدى توفر الموارد الطبيعيّة، الظروف المناخيّة(الجفاف)، كما ترتبط هذه الخصائص أيضا بعوامل أخرى: كالهياكل القاعدية، أو الوصول إلى الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة (التربيّة، التكوين، الصّحة، الماء...) <sup>1</sup>، وفي الآتي سنتطرق إلى عرض موجز لواقعيّة ظاهرة الفقر بالجزائر من خلال الفترات التاريخيّة الآتية:

## 2.1) ظاهرة الفقر في الفترة الممتدة (1830-1962):

إنّ ظاهرة الفقر في الجزائر كانت موجودة خلال الفترة الاستعماريّة نتيجة الأساليب التي طبّقها المستعمر الفرنسي على الشعب الجزائري والتي أدّت إلى إفقاره، بالرغم من أنّ الجزائر كانت تُعتبر من أهمّ الدّول النشطة اقتصاديا في منطقة حوض البحر المتوسط، لما تتمتع به بالعديد من الخيرات التي كانت تفتقر لها فرنسا، فقد كانت الجزائر تمثل أكثر من 90% من قيمة صادراتها فيما يخص إنتاج القمح، وهي من أكبر الدّول المنتجة لهذه المادة، بالإضافة إلى مساهمة الجزائر في التّجارة الدّولية، وبالتالي فقد كانت الجزائر بالنّسبة لفرنسا الخزينة الاقتصاديّة المزوّدة لها، والمنفذ الأساسي لحلّ أزماتها لاسيما الاقتصاديّة منها.

فالركود الاقتصادي التي كانت تعيشه فرنسا في ذلك الوقت، وعدم قدرتها على تحقيق التّوازن في ميزانها التّجاري، بالإضافة إلى أنّها كانت مدينة (الدّين) للجزائر، وهذا ما جعل فرنسا تقوم بتدبير مكيدة ضد الجزائر فأدى بها إلى احتلالها، فقامت فرنسا بانتهاج سياسة ساهمت في إفقار الجزائريين على حساب رفع مستوى معيشة الأوروبيين، وتمثّل أهمّ العوامل التي أدت إلى إفقار السّكان في <sup>2</sup>:

---

<sup>1</sup>-حصر وري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصاديّة وعلوم التسيير: جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 70.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص71.

❖ ربط تصنيع الجزائر باقتصاد فرنسا، وجعل الجزائر مصدرا للمواد الأولية، من خلال التركيز على الصناعات الاستخراجية للمنتجات الفرنسية.

❖ مصادرة أراضي العرش في 1832 وأراضي القبائل 1846، وانتزاع كل أراضي المتعاونين مع الثوار، وهذا يعني مصادرة أهم وسيلة في كسب معيشة الجزائريين.

❖ توجيه الاقتصاد الزراعي لإنتاج المحاصيل التصديرية التي تخدم السوق الفرنسية، وبذلك قلّ الغذاء الأمر الذي ساهم في تفاقم الفقر.

❖ قلّة فرص العمل مما أدى بالسكان إلى الهجرة.

❖ سياسة التّجهيل التي استعملها الاستعمار، والتي أدت إلى ارتفاع عدد الأميين 80%، وما يترتب عن ذلك باعتباره مؤشرا يزيد من أسباب الفقر.

❖ تدهور الأوضاع الصحية للمواطنين، وانتشار الأوبئة والأمراض بفعل قيام الحرب.

وما ميّز المجتمع الجزائري إبّان التواجد الاستعماري هو الطابع الرّيفي الذي قد كان الغالب على السكان الجزائريين، لما كانوا يعيشونه من ظروف جد قاسية تحت وطأة حتمية سياسة الاستعمار الفرنسي، الهادفة بالدرجة الأولى إلى الزيادة المُتفَنّنة في معاناة الشعب الجزائري وجعله يتخبط بدائرة الفقر المدقع، من خلال تسخير آليات متعدّدة لإنجاح هذا المسعى بدءا بسوء المستوى المعيشي النَّاجم عن قلّة فرص العمل، وطبيعة الخدمات الصحية التي كان أغلبهم يفتقر للحصول عليها، مرورا بسياسة تجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعيّة، مع العلم أنّ الأرض كانت بمثابة الرّوح في جسد صاحبها، والعرض الثّمين في دار كل فرد، فهذه الوضعية المزرية المسؤول عن زيادة بلتها هو سياسة الاستعمار وما خلّفته من ظروف جد قاسية.

ونتيجة لهذه الأوضاع المزرية وسياسة التمييز والإقصاء الممارسة من قبل المستعمر الفرنسي في حق الجزائريين انتشر الفقر، ويمكن توضيح الأمر أكثر في النقاط الآتي ذكرها<sup>1</sup>:

■ إنَّ قيام الثورات الشعبيّة، ومصادرة وسائل العيش أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة في أوساط السّكان.

■ إنَّ إصدار مراسيم وقوانين نزع الملكيّة الزراعيّة أدى إلى إفقار السّكان؛ لأنَّ الأرض كانت تعتبر وسيلة الإنتاج الوحيدة للسّكان، والتي كانوا يعتمدون عليها من أجل توفير الحاجات الأساسيّة اللاّزمة لمعيشتهم ومن أهمّها الغذاء، ممّا عمل على انتشار مظاهر "الفقر المطلق".

■ سياسة الضّرائب التي أنقلت كاهل السّكان.

■ قلّة الأراضي الخصبة مقارنة بعدد السّكان، نظرا لسياسة إبعاد المواطنين الأصليين من الأراضي

الخصبة.

وكما نعلم فإنّه بالرّغم من بشاعة السّياسة الاستعماريّة إلّا أنّ الشعب الجزائري لم يذعن، بل كان في كل مرة يُترجم رفضه وغضبه متخذًا تعبيرات متباينة، منها سلسلة الانتفاضات الشعبيّة التي حاول الاستعمار الفرنسي استغلالها لصالحه، من خلال الاستيلاء على الملكيات الزراعيّة الخاصّة بالجزائريين، في ظلّ إصدار قوانين قائمة على انتزاع أراضي كل المتعاونين مع الثّوار عقابا على تمردهم، وبالتالي ازدادت أراضي الأوروبيين اتساعا في السّهول الخصبة، وبالمقابل أراضي الجزائريين تزداد مساحتها انكماشًا وتقهقرا نحو المناطق الجبلية الجرداء، وهو ما يفسّر ظهور ازدواجية زراعيّة ذات طابعين<sup>2</sup>:

➤ من جهة نمو القوى الإنتاجيّة المتخلفة في القطاع الزراعي الجزائري نظرا للاضطهاد المسبّب

عليه، وازدهار القطاع الزراعي للمعمّرين بسبب الإعانات الماديّة والفنيّة من قبل السّلطة الفرنسيّة.

<sup>1</sup> - رشيد بوعافية، السياسات الاقتصاديّة الكليّة وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-

2010)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع النقود والمالية: جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص ص 171-172.

<sup>2</sup> - رشيد بوعافية، المرجع السابق، ص 269.

➤ ومن جهة أخرى ظهور الاختلال في العلاقات الإنتاجية.

## 2.2) ظاهرة الفقر في الفترة الممتدة (1962-1986):

لقد تميزت الوضعية العامة للسكان الجزائريين إبان المرحلة الاستعمارية بالفقر المدقع، الناتج عن عوامل عديدة منها: قلة فرص العمل والخدمات الصحية والتربوية، ونقص الرعاية الاجتماعية نتيجة لسياسة التمييز والإقصاء.

ومع فترة الاستقلال جاء السعي الحثيث " لتحقيق بوادر التنمية الوطنية المسارعة في كل المجالات، وفي هذا المضمار تم التركيز في معظم الحالات على التأميم الذي أدى إلى زيادة تدخل الدولة وتحكمها في النمو الاقتصادي، من خلال التنمية الزراعية التي تُفضل إنتاج المحاصيل الموجهة للتصدير للحصول على العملة الصعبة، وتنمية البنى التحتية (النقل والمواصلات)، وقد أدت الاستثمارات على مستوى هذه البنى إلى الحاجة للحصول على القروض من الخارج، وبالتالي البدء في دورة معقدة من المديونية والتبعية المتجددة"<sup>1</sup>.

وإذا أردنا الحديث عن مسألة التنمية الاقتصادية والفقر في الجزائر، يمكننا أن نتعرض لذلك من خلال مرحلتين أساسيتين ألا وهما<sup>2</sup>:

(أ) **مرحلة التنمية الاتحادية:** للفترة الممتد من 1960 إلى غاية منتصف الثمانينيات.

(ب) **مرحلة الركود الاقتصادي:** الناجم عن انخفاض سعر البترول بداية من سنة 1986 وصولا إلى الإصلاحات الهيكلية في منتصف التسعينيات.

<sup>1</sup> - حصر وري نادية، المرجع السابق، ص72.

<sup>2</sup> - بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، العنف في المجتمع الجزائري، ط 01، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2008، ص ص 108 - 109.

ولقد تم التركيز خلال المرحلة الأولى على السياسة المكثفة للاستثمارات الاقتصادية من طرف الدولة، والمعتمدة أساسا على البترول وبعض الصناعات الإنتاجية، وهي الفترة التي انخفضت فيها نسبة البطالة بصورة معتبرة **31%** سنة **1966** إلى **18%** سنة **1980**، وكانت الصناعة والأشغال العمومية والخدمات المحاور الأساسية، والقطاعات التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية للعمالة المكثفة خلال هذه الفترة.

أما **المرحلة الثانية** فقد تأثرت بانخفاض أسعار البترول، وتدهور قطاع المحروقات على المستوى العالمي، مما أثر سلبا على مستوى التنمية، وقلة الاستثمارات الإنتاجية، وقد بلغت المديونية الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة **28.4 مليار دولار** سنة **1990**، ولقد واجه الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة تحديدين واضحين<sup>1</sup>:

(1) الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات **60%** من المداخيل و**95%** من الصادرات.

(2) وزن المديونية الخارجية الذي انتقل من **29.5** مليار دولار إلى **31.2** مليار دولار بين سنوات

**1994-1998**.

وعليه فإن الأوضاع العالمية خاصة التي مسّت أحد القطاعات الحيوية ألا وهو قطاع المحروقات، نجم عنه عرقلة النمو الاقتصادي وسياسة التنمية، في ظل التخبط بظاهرة المديونية الناتجة عن تدني أوضاع السوق العالمية، الأمر الذي جعل من سنوات الثمانينيات المرحلة الذهبية إن صح التعبير لزيادة بروز ظاهرة الفقر، حيث "سُجل خلال سنة **1986** انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة **06%**، ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة **4.2%**، وكذا تدني في مخزون المواد الإنتاجية بنسبة **15.6%**، بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة **40%** رغم تطبيق جملة من الإصلاحات

<sup>1</sup> - بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص ص 108 - 109.

الهيكلية والاقتصادية، إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة<sup>1</sup>؛ لأنّ الدولة منذ سنة 1987 اعتمدت على برامج إصلاحية اقتصادية هدفت من خلالها إدخال ميكانزمات السوق الحر باعتماد قوانين تحرير المؤسسات، الأراضي، السوق المالية وغير ذلك، للدخول في تحرير التجارة الخارجية، نظام الاستثمارات- كون الاستثمار هو تكوين رأس مال ثابت جديد بغية تعزيز الطاقة الإنتاجية<sup>2</sup>- ومنذ سنة 1995 لوحظ ارتفاع نسب النمو وأسعار البترول على مستوى السوق العالمية، وتنشيط القطاع الفلاحي من جزاء سنتي متتاليتين من الأمطار الكثيفة، ولكن الدولة لم تقضي على كل الاختلالات الاجتماعية وتلبية الطلبات الاجتماعية، بل حققت الأمر في صورته النسبية، وقد ساعد التوجه العام في التخفيف من العجز في القدرة الشرائية للمواطن بتدعيم المواد الضرورية: كالخبز، الحليب...، وهكذا خلال سنوات عدة متتالية كانت سياسة التنمية الاجتماعية الاقتصادية موجهة إلى تنمية الموارد البشرية بتوفير الشغل والسكن اللائق، وتدعيم المواد الأساسية والضرورية للفرد الجزائري<sup>3</sup>.

إنّ البرامج التنموية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية بشكل عام كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى فك العزلة عن المناطق المحرومة؛ لأنّ جيوب الفقر كانت أكثر انتشارا بالمناطق الجبلية والريفية خاصة، إضافة إلى تحقيق ملامح التنمية الاجتماعية القائمة على رفع المستوى المعيشي للسكان، وكنيجة لهذه البرامج المطبقة ظهرت آفاق عديدة بالمجتمع الجزائري، والتطور الملحوظ الذي شهده لاسيما خلال سنوات السبعينيات، حيث أعلن عن مجانية كل من التعليم وإجباريته على كل طفل وصل عمره ستة سنوات، وكذلك مجانية العلاج، واتساع نطاق الاستثمارات العمومية في المجال الصناعي، هذا الأخير الذي بتكثفه أدى إلى التقليل من نسب البطالة التي عرفت ارتفاعا ملحوظا خاصة في سنوات

---

<sup>1</sup>- حفصي بونبعو ياسين، المرجع السابق، ص 42.

<sup>2</sup>- فيصل محمود غرابيه، "التحديات التي تواجه الشباب العربي في مجتمع المعرفة"، المجلد 02، المؤتمر العلمي الدولي الأولي لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية: جامعة السلطان قابوس مسقط: سلطنة عمان، 02- 04 ديسمبر 2007، ص 139.

<sup>3</sup>- بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 109- 110.

التسعينيات، لذا نجد أنّ الهدف الأساسي من تطبيق بؤادر التنمية والبرامج الاقتصادية هو محاولة التخفيف من نسب البطالة وحدة انتشار الفقر، بغية تحقيق عيش لائق للمواطن الجزائري.

إنّ فالحديث عن دائرة الفقر بالمجتمع الجزائري يبرز بصورة أوضح خلال فترة الثمانينيات، نتيجة لعديد من الاعتبارات في مقدمتها بعض العوامل الخارجية منها: الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وتراجع أسعاره، ارتفاع معدلات المديونية، تبعية السوق الوطنية للسوق العالمية، أمّا العوامل الداخلية فقد تمثلت في كل من: ظاهرة الإرهاب، الهجرة الداخلية، قلّة العمالة، تدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان، بعض الظواهر الطبيعية مثل: التصحر، زحف الرمال، الجفاف...، كل هذه العوامل كان لها الدور الريادي في ظهور الفقر بصورة أوضح على خريطة اقتصاد المجتمع الجزائري، مع العلم أنّ جيوب الفقر لم تنتشر بنفس الوتيرة والشكل في كل مناطق الجزائر، "ففي الشّمال مستوى الفقر فيها يقل عن منطقة الهضاب العليا، والتي يقل فيها كذلك مستوى الفقر عن المناطق الجنوبية، وتتفاوت هذه المستويات من الرّيف إلى الحضر، ومن المناطق الأهلة بالسكان عن المناطق التي تعاني من النزوح الدائم نحو الشمال بحثًا عن العمل والاستقرار الحضري، وذلك ما أدى إلى ظهور مجتمعات هامشية في ضواحي المدن الكبرى تعاني فقرا مدقعا، وتبرز فيها ظواهر سلبية أخرى تؤثر على البناء الاجتماعي للمدينة الجاذبة لسكان المناطق المعزولة"<sup>1</sup>.

وقد أبرزت الدّراسات التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات سنتي 1988 - 1995 عن استهلاك العائلة الجزائرية ومستوى معيشتها والعناصر الكبرى لظاهرة الفقر، أنّ التفاوت الموجود على مستوى المناطق الجغرافية، وكذا حجم المدن الساحلية وتوفر الشغل فيها والمستوى الطبقي لأفراد المجتمع، هي محددات أساسية لفرز العائلات والأفراد في المجتمع الجزائري، ممّا يحدّد مستويات الفقر

---

<sup>1</sup> - بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 114.

وانتشاره لدى فئات معينة، ومناطق واضحة في الوطن<sup>1</sup>، إذن ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسات هو أنّ الفقر بالمجتمع الجزائري لديه العديد من المستويات تختلف باختلاف الرقعة الجغرافية، وطبيعة المنطقة الجغرافية، وبعض الامتيازات التي تتميز بها منطقة جغرافية دونما سواها مثل اتساع نطاق فرص العمل، اتساع مجال الاستثمارات...، فكل هذه الامتيازات القائمة على أساس جغرافي لها الأثر في إفراز طبيعة العوائل (الفقيرة من عدمها) وتحديد الفئات الفقيرة بالمجتمع الجزائري.

### 2.3 ظاهرة الفقر في الفترة الممتدة (1986-2005):

إنّ بروز الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينيات بالمجتمع الجزائري كشفت النقاب عن عديد الأمور في مقدّمها هشاشة النّظام الاقتصادي، القائم بالدرجة الأولى على الاعتماد الكلي والأولي على قطاع المحروقات، وتغييب القطاعات الأخرى من مثل القطاع الزراعي، والاستدانة من الخارج لتمويل مشروعات انجازها قائم على استثمار رؤوس أموال جد ضخمة، فبمجرد اهتزاز السّوق العالمية من خلال تراجع البترول سنة 1986 قد اهتز معه الاقتصاد الوطني الذي وقع ضحية المديونية الخارجية الضخمة، لتجد الجزائر نفسها مكبّلة بأزمة اقتصادية عايشة تفاصيلها، أزمة يعود وجودها إلى عدة أسباب أهمّها<sup>2</sup>:

- ✓ شبكة ركود للإنتاج الداخلي الخام.
- ✓ هبوط حاد في الإنتاج للقطاعات خارج المحروقات.
- ✓ انخفاض القدرة الشرائية، ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.
- ✓ انخفاض معدلات احتياطي الصّرف.

---

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص 110 - 117.

<sup>2</sup> - رشيد بوعافية، المرجع السابق، ص 280.

وفي ظل العلاقة التداخلية الموجودة بين كل الجوانب الحيوية المكوّنة للمجتمع، فإنّ هذه الاختلالات الاقتصادية كان لها الأثر الواسع في ميلاد أزمات اجتماعية جد حادة خلقت شريحة اجتماعية جد عريضة بالمجتمع الجزائري ألا وهي فئة الفقراء.

ولقد استمرت نسب الفقر بالمجتمع الجزائري في الارتفاع والتزايد خاصة بعد السّنوات التي عقيبت الأزمة الاقتصادية، لاسيما "بعد تطبيق سياسات صندوق التّقد الدولي بتحرير اقتصادها وخصخصة مؤسساتها وتسريح عشرات الآلاف من العمال... منذ 1994<sup>1</sup>، الأمر الذي كان له انعكاس على البنية التحتية والفوقية للمجتمع الجزائري، حيث ظهرت العديد من الظواهر الملازمة للفقر منها: ارتفاع معدلات البطالة الناتج عن تسريح العمال، زيادة معدلات الأمية بسبب نقص خدمات التّعليم، ضعف المشاريع التنموية الهادفة إلى فك العزلة عن المناطق التّائية، ارتفاع الأسعار وقلة فرص العمل الذي نتج عنهما ضعف القدرة الشرائية.

وبالنسبة لقياس الفقر بالجزائر فقد قام "البنك العالمي" سنة 1995 وفقا للتّصنيف الدولي، حيث أسفر هذا القياس على النتائج الآتية: 14.1% من السكان الذين يعيشون دون عتبة الفقر، 5.7% منهم يشكلون فئة السكان الذين يعانون الفقر المدقع، 22.1% من الجزائريين شديد التأثير بأبسط تراجع في الظروف الاقتصادية، وحسب التّحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتّحليل الخاصة بالتّخطيط C.E.N.E.A.P في مارس 1998 حول عينة تتضمن 2000 أسرة، تبين أنّ 56% من الأسر تكون قد قلصت من استهلاكها للمواد الغذائية المتمثلة في اللحوم والفواكه، وبل تخلت عن استهلاك بعض المواد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- فيروز صولة، رقية خباري، "أمراض الفقر في المجتمعات النامية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 03 سبتمبر، 2012، ص 101.

<sup>2</sup>- حصر وري نادية، المرجع السابق، ص 80.

الجدول رقم \* 07.1\*: التدهور الذي شهده عام 1995 مقارنة به بعام 1988:

1995	1988	السنوات نوع الفقر
5.7%	3.3	فقر مدقع
14.1%	8.1	فقراء جدا (حد أدنى)
22.1	12.	فقراء (حد أعلى)

المصدر: فيروز صولة، رقية خياري، المرجع السابق، ص 102.

ما يتبيّن من الجدول (07.1) أنّ نسب الفقر خلال سنة 1995 عرفت تزايدا مقارنة به عن سنة 1988، وهذا راجع لعدة عوامل ديمغرافية (الانفجار السكاني)، اقتصادية (تبعات الأزمة الاقتصادية)، اجتماعية... الخ.

"إنّ تراجع أسعار المحروقات في النصف الثاني من الثمانينيات أدى إلى بداية ظهور مرحلة جديدة فيما يخص الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، والذي تمثل في بروز بوادر الأزمة الاقتصادية خلال هذه الفترة، والتي ظهرت فيها جميع سياسات الاقتصاد الجزائري نظرا لانخفاض العوائد من الصادرات وتزايد الديون الخارجية، كما لم تسمح برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرع في تطبيقها في أواخر الثمانينيات والتي تم توسيعها من عام 1994 من تحسين الوضعية الاقتصادية إلى حد كبير، والتخفيف من التوترات الاجتماعية المرتبطة بمسألتي: "حماية مناصب الشغل"، و"تراجع المداخل"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حصر وري نادية، المرجع السابق، ص 82.

ولقد أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي أملاها برنامج التعديل الهيكلي إلى

انتشار ظاهرة الفقر، وتتعلق هذه الإصلاحات التي تبنتها الحكومة في الآتي<sup>1</sup>:

✓ توقف تقديم بعض الخدمات المجانية في قطاعي التربية والتكوين، وإعادة هيكلة المؤسسات

العمومية التي كانت وراء حل بعض الوحدات وتسريح العمال.

✓ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي كانت وراء حل بعض الوحدات، وتسريح العمال<sup>2</sup>.

وهكذا بدأت بوادر ظاهرة الفقر بالظهور، وتفاقت حدتها بعد أزمة الثمانينات، وبداية ظهور بوادر

الأزمة الاقتصادية في الجزائر كان بعد تلمس عجز التنمية عن مسايرة التدفق الهائل للسكان، هذا

الانفجار السكاني الذي تميّزت به مرحلة ما بعد الاستقلال، مع العلم أنّ هناك العديد من العوامل التي

ساعدت في هذا النوع من الانفجار منها<sup>3</sup>:

- ارتفاع المستوى المعيشي.

- تحسين الظروف الصحيّة.

- ارتفاع مستويات المداخيل.

- انخفاض معدل الوفيات لدى الأطفال.

- ارتفاع معدل المتوسط لحياة الأفراد.

ومن نتائج الأزمة الاقتصادية بالجزائر الارتفاع التدريجي للبطالين، تواصل ضعف مردودية

التّعليم نتيجة الاكتظاظ في الأقسام، أزمة السّكن، ونقص هياكل الصّحة، فكل هذه التّناجج الوخيمة

أرغمت الدولة الجزائرية على تبني سياسة اقتصادية واجتماعية للحد من ظاهرة الفقر، فانطلقت من جملة

الإصلاحات محوراً لتقليل الإنفاق الحكومي، وإعادة النظر في سياسة الدّعم، ورفع أسعار الخدمات التي

---

<sup>1</sup>- نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>2</sup>-رشيد بوعافية، المرجع السابق، ص 282.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص 274.

تقدّمها الدولة، وعلى الرغم من أهمية هذه الإصلاحات إلا أنّها كانت أكثر ضرراً من نفعها، ويظهر ذلك من خلال بروز مظاهر الفقر كتنامي ظاهرة التسول والانحرافات الاجتماعية، وانتشار الأحياء القصديرية، واستفحال سوء التغذية، دون أن ننسى تفكك البنية الاجتماعية وإضرابات الأسرة، وهذا ما يظهر من خلال انتشار التشرد، الطلاق، العنف...، حيث أنّه أكثر من 52% من أفراد المجتمع يعيشون بأقل من دولار في اليوم، الأمر الذي عجلّ بتمزق شرايين المجتمع، ودخول الاقتصاد قسم الجراحة، اختصاص تفكيك وتشيتت (FMI)، ومن ثم العناية المركزة (BM)<sup>1</sup>.

ولقد اتخذ الفقر المادي بالمجتمع الجزائري ثلاثة أشكال أساسية نوردّها في الآتي<sup>2</sup>:

(1) **الحد الأقصى من الفقر**: يقدر هذا الحد بالمبلغ المالي الذي تخصصّ لسد الاحتياجات الغذائية

الضرورية والمساوي 2100 حريرة يوميا؛ أي ما يقابل 10943 دج في السنة وللشخص الواحد.

(2) **الحد الأدنى من الفقر**: يأخذ بعين الاعتبار المصاريف غير الموجهة للاستهلاك الغذائي

والمقدرة بـ 14825 دج " للسنة وللشخص الواحد.

(3) **الحد من الفقر الأعلى**: الذي يساوي " 18191 دج " للسنة وللشخص الواحد.

وتبقى هذه المستويات الثلاث ترتبط بعوامل أخرى مثل: **المستوى التعليمي، الصحّة، السكن،**

والموارد الخاصة للفرد والبلديات والمناطق والجهات، إذ تؤثر كلها على مستويات الفقر، يضاف إليها في

العشريتين الأخيرتين ظاهرة الإرهاب التي عمقت بشكل كبير انتشار ظاهرة الفقر في أغلب مناطق الوطن

و المدن الحضرية الكبرى.

أمّا بالنسبة لفئة الفقراء بالجزائر الناتجة عن الانتشار الواسع الذي مسّ معظم مناطق الوطن سواء

المناطق الريفية منها أو الحضرية، فإنّ وثيقة "الإستراتيجية الوطنية لمخطط الفقر في الجزائر" قد حددت

<sup>1</sup>- مختار عريس، محاولة قياس الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة وهران، 2004 - 2005، ص 13.

<sup>2</sup>- بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 117 - 118.

فئة الفقراء كما يلي: فئة المستغلين الزراعيين الذين يعيشون من منتجاتهم، المزارعون، والمستغلون الذين يعيشون من منتجاتهم المزارعون، والمستغلين الرعويين النساء، والذين لا يملكون أرضا، والأسر التي على رأسها امرأة، والبطالون وذوي الأجور الزهيدة، والأجراء الذين يساوي دخلهم أو يقل عن الأجر الوطني الأدنى "6000 دج"، والمهاجرون الحضريون، وضحايا الإرهاب، والأشخاص المسنون، والمعوقون دون موارد، والعائلات ذات الدخل الضعيف أو عديمة الدخل، كما يدرج ضمن هؤلاء الموظفون ذو المستوى المتوسط أو البسيط، العاملون لدى الدولة<sup>1</sup>.

أما عن عدد الفقراء في الجزائر فقد قدرته الدراسة التي قام بها **البنك العالمي** بـ "6360.000" فردا سنة 1995، وارتفع الحد الأقصى للفقير عن 10% إلى 20% من السكان بين 1988 و1995، ومن السكان الريفيين حيث بلغت نسبتهم سنة 1988 72% من السكان، و68% سنة 1995، بلغ حجم العائلة الفقيرة سنة 1995 ثمانية أفراد، بينما الحجم المتوسط هو 6.6 فردا، وأيضا 60% من الفقراء يعيشون في عائلات تنتشر فيها الأمية، وكذا يعيل أحد أعضائها العامل ستة أفراد مقابل أقل من أربعة أفراد عند العائلات المتوسطة<sup>2</sup>.

وقد بينت الإحصائيات التي أنجزتها بعض الجمعيات الخاصة بحماية الطفولة في الجزائر خلال سنة 2000 أنّ عدد الأطفال الذين يعانون من ظاهرة الفقر تجاوز 5.508000 طفلا بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم بين (سنة إلى 14 سنة)، ويرتفع العدد إلى 7.344.000 طفل بالنسبة لفئة (سنة إلى 19 سنة)، كما بينت الدراسات الرسمية الوطنية أيضا وجود "سبع ولايات" على مستوى الخريطة الاجتماعية للجزائر، يمكن اعتبارها النواة الصلبة الممثلة لظاهرة الفقر وهي: **شلف، جيجيل، تيسمسلت، غليزان، برج بوعريج، البويرة، سكيكدة**؛ حيث أنّ هذه الولايات تحتوي على 4.7 ملايين من السكان المتعرضين

<sup>1</sup> - نجيب بولماين، الجريمة والمسألة السوسولوجية: دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية: جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 119.

<sup>2</sup> - بلقاسم سلاطينة، سامية حميدي، المرجع السابق، ص ص 117-118.

لظاهرة الفقر، وهناك فئة ثانية من الولايات تتمثل في ثمانية ولايات وهي: تيارت، خنشلة، أم البواقي، تيزي وزو، مستغانم، المدية، الجلفة، تبسة، وهذه الولايات تمثل 5.6 ملايين من السكان، وفي الفئة الثالثة نجد الولايات الآتية: باتنة، معسكر، سطيف، عين الدفلى، والتي تمثل نسبة 5 ملايين من السكان، إذا حاولنا جمع عدد الفقراء المتواجدين في كل الولايات الواقعة تحت ظاهرة الفقر نلاحظ أنّ أكثر من 14 مليون ساكنا في الولايات المذكورة التي مستها الظاهرة.

الجدول رقم "08.1" يوضح تحديد البلديات الفقيرة حسب مؤشر الثروة لكل فرد خلال 1998".

مستويات الدخل	عدد البلديات الفقيرة	النسبة المئوية % المنوية
أقل من 100 دج	153	15.8
100 دج	294	30.4
200 دج	233	24.1
300 دج	152	15.7
400 دج	135	14

المصدر: بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 140.

يوضّح الجدول "08.1" تدهور الظروف المعيشية لأفراد المجتمع الجزائري خلال نهاية التسعينات التي شهدت استمرار عملية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية في الجزائر، وذلك بتطبيق البرنامج التعديلي الهيكلي سنة 1991، واستمرار انعكاساته سنوات نهاية التسعينات، التي أدت إلى حدوث تدهور كبير في الظروف المعيشية لعدد كبير من المواطنين؛ حيث يشير الجدول إلى وجود 967 بلدية يعيش أفرادها بأقل من 5000 دج للفرد الواحد خلال سنة كاملة<sup>1</sup>. وفي نفس السياق فقد قامت الوكالة الوطنية للعوائل الهامشية بتحديد مؤشر الفقر في البلديات التي تم تصنيفها إلى ثلاثة.

<sup>1</sup> - بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 138 - 140.

الجدول رقم "09.1" حول: "مؤشر الفقر":

المدينة	عدد البلديات	%	عدد البلديات	%	عدد البلديات	%	مجموع البلديات
	الصف 01		الصف 02		الصف 03		ND
الشمال-الوسط	39	8.8	47	10.7	355	80.5	441
شمال-غرب	22	8.0	34	12.3	220	79.7	276
شمال-شرق	13	6.3	39	18.9	154	74.8	206
هضاب العليا-وسط	35	32.7	28	26.2	44	41.1	107
هضاب العليا-غرب	21	18.4	24	21.1	69	60.5	114
الشرق	29	12.4	37	15.9	166	71.2	233
جنوب-غرب	7	13.7	8	15.7	36	70.6	51
جنوب-شرق	11	9.7	27	23.9	75	66.4	113
المجموع	177	11.5	244	15.8	1119	72.6	1541

Source: Programme des nations unies pour le développement, **Carte de la pauvreté en Algérie**, agence nationale d'Aménagement du territoire, Mai 2011 : Alger, p 21.

ما يمكن قراءته من الجدول "09.1" هو أنه بالنسبة لعدد البلديات الصنف الأول أعلى نسبة لمؤشر الفقر

كانت بمدن المجموعة الأولى "الشمال-الوسط" بنسبة 8.8%، لتليها بالمرتبة الثانية "مدن الوسط" بنسبة 32.7%،

ودائما في سياق نفس المجموعة عادت المرتبة الثالثة لمدن "الشرق" بنسبة 12.4%.

أما بالنسبة لعدد البلديات الصنف الثاني فقد كان أعلى مؤشر فقر به بمدن "شمال-وسط" بنسبة 10.7%،

لتليها مدن "شمال-شرق" بنسبة 18.9%، أما المرتبة الثالثة فقد انحصرت بمدن "الشرق" بنسبة 15%. أما فيما

خص عدد بلديات الصنف الثالث فقد كانت أعلى نسبة مؤشر فقر بمدن "شمال-وسط" بنسبة 80.5%، لتليها

مدن "شمال-غرب" بنسبة 79.7%، وفي المرتبة الموالية مدن "شمال-شرق" بنسبة 74.8%. وكاستنتاج عام

إنّ أعلى نسبة لمؤشر الفقر بصفة عامة في البلديات ذات كل الأصناف سجلت في مدن "شمال-وسط" بنسبة

مئوية قدرت ب: 80.5%، إضافة إلى أنّ أعلى النسب سجلت ببلديات الصنف الثالث.

الجدول رقم "10.4" يوضح "تقييم وطني للفقر ما بين السنتين "1988" و"1995":

على مستوى 1995			على مستوى 1988				
الوطني	الريفية	المدن	الوطني	الريفية	المدن		
5.7	7.8	3.6	3.6	5.2	1.9	فقير فقر مدقع	نسب مئوية
14.1	19.3	8.9	8.9	11	4.8	فقير جدا	
22.6	30.3	14.7	14.7	16.6	12.2	فقير	
1611.4	1107.1	504.3	849.9	639.5	210.5	فقير فقر مدقع	عدد الفقراء
3986.2	2739.3	1246.8	1884.9	1352.7	531.7	فقير جدا	
6360	4300.6	2059.4	2850.1	2041.4	808.6	فقير	
10943	1089.5	10991	2172	2165	2181	حد الفقر الغذائي	حد الفقر (ج)
14827	14946	14706	2791	2809	2771	حد الفقر الأدنى	
18191	18709	17666	3215	3265	3158	حد الفقر الأعلى	

المصدر: علي عيشاوي، المرجع السابق، ص 107.

يتضح لنا من الجدول (10.1) تفشي ظاهرة الفقر أكثر بالمناطق الريفية أكثر منه بالمناطق الحضرية، منتقلا بذلك مؤشر الفقر على المستوى الوطني من 3.6% إلى 5.7% بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون فقرا مدقعا، أما حد الفقر الأدنى قد انتقل من 8.1% إلى 14.1% خلال نفس الفترة، وانطلاقا من تقرير الديوان الوطني للإحصاء فإنّ ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، و50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، 10% من أرباب العائلات بطالين، 66% من أرباب العائلات لا يقرؤون ولا يكتبون، 30% يقل دخلهم الشهري عن ستة آلاف دينار<sup>1</sup>. أمّا عن مستوى الفقر في الجزائر فقد عرف تباينا بين المنطقة الريفية والحضرية لاسيما خلال سنة 2005، وهذا ما سوف نوضحه بالجدول الآتي:

الجدول رقم \*11.4\*: مستوى الفقر في الجزائر لسنة 2005 حسب الدراسة (LSMS):

<sup>1</sup> - إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟، دون طبعة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: عين مليلة-الجزائر، دون سنة، ص

مؤشر الفقر	معدل الفقر (P0) (%)	فجوة الفقر (P0) (%)	شدة الفقر (P0) (%)
حضري	08.2	22.7	09.2
ريفي	15.2	22.3	09.4
المجموع	11.7	22.5	09.3

المصدر: أمير بوزيد أحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر: حالة خميس مليانة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 240.

يتضح لنا من خلال الجدول (11.4) أنّ معدل الفقر الريفي قد قدر (15.2%)، في مقابل نسبة (8.2%) للفقر الحضري، أمّا عن فجوة الفقر الحضري فقد قدرت نسبته (22.7%)، في مقابل نسبة (22.3%) للفقر الريفي، في حين أنّ نسبة (9.4%) هي لشدة الفقر الريفي، مقارنة بنسبة (9.2%) للفقر الحضري.

إذن ما يمكن استنتاجه من الجدول (11.4) هو أنّ كل من فجوة الفقر وشدته لكلا النوعين (الحضري والريفي) كانت النسب بينهما جد متقاربة، عدا معدل الفقر الريفي الذي كان مرتفعاً.

#### 4.2 أسباب انتشار الفقر بالمجتمع الجزائري:

قبل حديثنا عن الأسباب الفعلية الضمنية منها والظاهرة التي أدت إلى ذبوع ظاهرة الفقر بالمجتمع الجزائري دعونا نتحدث عن الأسباب التي أدت إلى عودة ظاهرة الفقر وتزايد نسبها، بالرغم من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية غداة الاستقلال، ومن هذه الأسباب ما سوف نورده بالذكر في الآتي باختصار<sup>1</sup>:

- انخفاض أسعار المحروقات وتزايد عبء المديونية؛ بحيث أنّ سنة 1986 عرفت تدهور كبير في الاقتصاد الوطني، حيث سُجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 06%، ونقصان مستوى

<sup>1</sup> - بن مقلّة رضا، دور الزكاة في معالجة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي: إستراتيجية صندوق الزكاة الجزائري في محاربة الفقر وتحقيق التنمية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني: جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 54-55.

الاستهلاك العائلي بنسبة 4.2%، وكذا تدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 15.6%، بالإضافة إلى

انخفاض مناصب الشغل الجديد بنسبة 40%.

- طبيعة الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية.

- ضعف مستوى الادخار والاستثمار، بحيث أنه بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي استفادت

منها الصناعة العمومية خلال السبعينيات خارج المحروقات إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل

نسبة ضئيلة من الإنتاج، وترجع هذه الوضعية إلى سلسلة من العوامل منها:

- الاستعمال المحدود لقدرات الإنتاج، وقدم التجهيزات في المؤسسات العمومية على وجه

الخصوص.

- منافسة المنتجات الأجنبية لاسيما فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية الغذائية، والمنتجات

النسيجية.

- عجز القطاع الصناعي عن الاستجابة للطلب المحلي بكيفية مرضية.

- عدم تنوع الاقتصاد، وهذا للاعتماد الكلي على قطاع المحروقات.

- ضعف أداء القطاع الفلاحي، وما ينتج عنه من تبعية غذائية كبيرة، وبالتالي تزايد اللا أمن

الغذائي.

إضافة إلى ما سبق فإن بروز ظاهرة الفقر في الجزائر وانتشارها تسبب فيه عدّة أسباب، ويمكن

تقسيمها إلى قسمين:

2.4.1) الأسباب المباشرة: تتمثل في كل من: النمو السكاني، البطالة، رفع الدعم على المواد

الأساسية، غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية، وظاهرة الجفاف.

-النمو السكاني: قد ارتفع عدد سكان الجزائر من 23.04 مليون نسمة عام 1987 إلى 30.66

مليون نسمة سنة 2000، ثم ارتفع إلى 37.90 مليون نسمة سنة 2010<sup>1</sup>.

الجدول رقم "12.1": التزايد السكاني في الجزائر:"

السنوات	1977	1987	1998	2000	2005	2010
العدد	16.94	23.04	29.10	30.66	34.73	37.90

المصدر: حفصي بونبعو ياسين، المرجع السابق، ص ص 45-46.

ويؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان، ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، بل إنه في بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقديم الموارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له آثار ضارة على ميزان المدفوعات.

**البطالة:** قد يقول لنا علماء الاقتصاد أن أكفاً وسيلة لتقليص التضخم هي تخفيض الإنفاق العام تخفيضاً حاداً، بيد أن التخفيض في الإنفاق العام يمكن أن يفضي إلى مستويات عالية من البطالة وزيادة الفقر وما يصاحبه<sup>2</sup>، وعليه تعتبر البطالة السبب الرئيسي لإفقار السكان لانعكاساتها على مداخل العائلات، فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 1.1 مليون نسمة سنة 1987 إلى 1.5 مليون نسمة سنة 1992؛ أي بمعدل 21% على التوالي، أما من سنة 1992 إلى 1995 قد ارتفعت نسبة البطالة من 23% إلى 29% على التوالي بنسبة زيادة تقدّر بـ 06% خلال ثلاث سنوات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - حفصي بونبعو ياسين، المرجع السابق، ص 46.

<sup>2</sup> - إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، (تر: محمد حسين غلوم)، ط 01، عالم المعرفة: الكويت، 1999، ص 281.

<sup>3</sup> - حصر وري نادية، المرجع السابق، ص 87.

وتظهر التحقيقات أنّ البطالة في الجزائر مرتفعة بشكل خاص لدى الفئات الاجتماعية الأكثر

حرمانا، حيث أنّ<sup>1</sup>:

• أكثر من **28%** من البطالين ينتمون لأسر ليس لديهم أي عمل.

• **15%** من البطالين هم أرباب أسر.

• **83.3%** من البطالين هم شباب بدون زواج.

- **غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية:** تمت دراسة وطنية أجراها الديوان الوطني للإحصاء

لقياس مستويات المعيشة للعائلات **1995** أنّ **70%** من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية لغياب

مشاريع التنمية في الزراعة وليس لهم موارد أخرى، فقد سمحت عملية تحديد البلديات من **1539** بلدية،

حيث قسّمت مظاهر الفقر إلى عدّة مجموعات:

**المجموعة الأولى:** تتكوّن من **118** بلدية تعد أكثر فقرا.

**المجموعة الثانية:** تتكوّن من **540** بلدية وضعيتها متوسطة.

**المجموعة الثالثة:** تتكوّن من **811** بلدية تتميز بوضعية حسنة<sup>2</sup>.

- **ظاهرة الجفاف:** يعتبر سببا إضافيا لزيادة مظاهر الفقر وحدتها، نظرا لما يترتب عن ذلك من

سلبيات من أزمة الفقر وتؤثر عليها، ومن أهم هذه العوامل نجد<sup>3</sup>:

➤ التأثير على القطاع الزراعي، حيث أنّ الجفاف يؤدي إلى نقص الإنتاج، وهذا بدوره يؤثر

على ارتفاع الأسعار، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، عليه يزداد اتساع مظاهر الفقر.

➤ نقص المياه الصالحة للشرب ومياه الري.

➤ انتشار الأمراض المعدية نتيجة لتردي شروط النظافة على عدّة مستويات.

<sup>1</sup> - حفصي بونبعو ياسين، المرجع السابق، ص 46

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 47 - 48.

<sup>3</sup> - حفصي بونبعو ياسين، المرجع السابق، ص 48.

## 2.4.2) الأسباب غير المباشرة: يمكن إيجازها في النقاط الآتية وباختصار شديد:

- ضعف مستوى الادخار والاستثمار.
  - انعكاسات ظاهرة الإرهاب على المجتمع الجزائري.
  - الاعتماد الكلي على المحروقات في الصادرات، والتذبذب الذي عرفتها أسعارها لاسيما مع بداية الأزمة الاقتصادية.
  - بعض السياسات التي استعملها الاستعمار الفرنسي وأثره على البنية التحتية للشعب الجزائري، خاصة سياسة.
  - ارتباط ذبوع الفقر بشيوع ظاهرة الأحياء القصديرية لاسيما بالسنوات الأخيرة.
- ويبقى من الصعب إعداد تصنيفا للفقر في الجزائر اعتمادا على المعيار النقدي فقط و ذلك لأسباب عدة<sup>1</sup>:

إنّ الدخل الوحيد الذي تمّ حصره نسبيا في مجال الإحصاء هو دخل الأجور المصرّح بها ومن هذه المعطيات:

- ✓ تقدّر نسبة التهرب من دفع الاشتراكات الاجتماعية بـ 40% .
- ✓ حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات الخاص بالأسرة لسنة 1996 فإنّ 30% من المشتغلين لا يدفعون اشتراكات الضمان الاجتماعي.

ولما كان موضوع التمثلات الاجتماعية وحدة قاعدية بموضوعنا، لأنّ الهدف الأساسي من دراستنا هو محاولة التعرف على التمثلات التي يحملها أفراد عائلة منطقة مستغانم عن الفقر، انطلاقا من اعتبار التمثلات منظومة من الأفكار حول واقع معين، متأثرة هذه التمثلات بالعديد من المحددات سواء أكانت سوسيولوجية أو ديمغرافية أو حتى اقتصادية منها، ومن أجل أهمية هذا العنصر كان لابد من

<sup>1</sup> - مختار عريس، المرجع السابق، ص 21.

الإحاطة ببعض الجوانب المهمة به، كون هذا الأخير مفهوم على درجة كبيرة من التركيب والتعقيد؛ يصعب إلى حد ما الإلمام بكل منطلقاته، والوصول إلى تعريف جامع ومُوحّد نسبياً، وتركيزنا سوف يكون على ماهية هذا المفهوم، وظائفه، أنواعه، خصائصه، أبعاده، مجالاته...، قصد إزالة اللبس عنه ولو بصورة نسبية.

## 6 ماهية التصورات الاجتماعية:

لقد أضحت التمثلات الاجتماعية مجالاً خصباً للاهتمام، ومصدراً فكرياً واسعاً للدراسة في العلوم الإنسانية لاسيما منذ القرن الرابع عشر، ومفهوماً قد أثار اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية وبرزه في العديد من التخصصات والحقول الفكرية المتنوعة الأخرى، من مثل: علم النفس الاجتماعي، علم النفس المعرفي، علوم التربية...، "فالتمثل الاجتماعي وسيلة من الوسائل ذات الأهمية الواسعة التي يتم من خلالها دمج الأفراد اجتماعياً في تصورات مشتركة، هي بالأساس من وحي المجتمع، ..أفكار وتصورات تصنع الموقف والميل إليه، فإنّ العامل الأكبر في تشكيلها هو العقيدة والثقافة، بالإضافة إلى المعلومات والخبرة"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>- فيصل محمود غريبه، التحديات التي تواجه الشباب العربي في مجتمع المعرفة، المجلد الثاني، المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس: مسقط، سلطنة عمان، 2-4 ديسمبر 2007، ص 122.

## 6.1 مفهوم التمثيل الاجتماعي:

### 6.1.1 مفهوم التمثيل لغة:

عرفه "ابن منظور" بما يلي: "ماثل الشيء أي شابهه، والتمثال هو الصورة، مثل الشيء أي صورته، كأنه ينظر إليه وامتثلته: تصوره ومثلت له تمثيلا إذا صورت له مثاله بكتابة أو غيرها<sup>1</sup>، وتمثل فلان؛ ضرب مثلا، وتمثل الشيء ضربه مثلا"<sup>2</sup>.

في معجم الوسيط: "مثل أي شبيهه وقدره على قدره، مثل الشيء لفلان؛ أي صورته له، تمثل الشيء: تصور مثاله، و هو "فعل ذهني يتناسب الفرد من خلاله مع الشيء" حسب المعجم الموسوعي للتربية والتكوين"<sup>3</sup>. أما في قاموس "petit robert" يعرف فعل مثل "représenter" بتعريفات نذكر منها:

"إحضار، عرض، مثل أمام العين، تقديم موضوع أو مفهوم غائب عن الذهن بإثارة صورته كي تظهر بواسطة موضوع آخر يشبهه أو يماثله"<sup>4</sup>.

وفي معجم المصطلحات الفلسفية يعرف التمثيل *représentation* بأنه: "فعل ذهني هو في أساس التخيل والحكم والإدراك، وهو يرتبط بالظواهر النفسية المقابلة للظواهر الانفعالية، وتمثل *représenter* معناه تصور في الذهن صورة أو واقعة"<sup>5</sup>، فهنا نجد أنّ مفهوم التمثيل يركز على كل من "التخيل"؛ أي صورة مستقرة بالذهن، "الحكم"، "الإدراك".

<sup>1</sup> صبرينة بن يحيى، العنف الرياضي والتمثيلات الاجتماعية لدى لاعبي كرة القدم، رسالة ماجستير في علم النفس العيادي: جامعة الجزائر 2، 2009-2010، ص 44.

<sup>2</sup> ابن منظور، لسان العرب، ط3، المجلد 11، دار صادر: بيروت، 1994، ص 612.

<sup>3</sup> صبرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 44.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 44-45.

<sup>5</sup> عبده الحلو، معجم المصطلحات الفلسفية، ط1، المركز التربوي للبحوث والإنماء: مكتبة لبنان، 1994، ص 151.

أما في معجم مفاتيح العلوم الإنسانية<sup>1</sup> يعرف على أنه: "مفهوم الشيء الذي لا يوجد وجوده في الأعيان، وهو جار في الموجودات والمعدومات"<sup>1</sup>، هنا التمثل مرتبط بالجانب التصوري وليس الجانب الحسي الملموس، في حين يشير مصطلح التمثل في موسوعة "علم الاجتماع" إلى: "الطريقة التي تعمل بها الصور أو التصوص على إعادة بناء المصادر الأصلية التي تمثلها، وليس مجرد عكسها فحسب"<sup>2</sup>، ويعرف بأنه: " العملية التي نسترجع بها خبرة سابقة"<sup>3</sup>، لأنّ الذات البشرية هي كل مركب يضم العديد من النماذج الناتجة عن تجارب ومواقف معينة يتم تخزينها، ولكن عندما نحتاج هذه النماذج نستحضر وجوديتها إذا ما وفّرت لها نفس الشروط أو أعيد حدوث التجربة أو الموقف، هنا يكمن دور التمثل وهو استرجاع خبرة أو تجربة سابقة.

في حين تُعرف موسوعة "علم النفس" التمثل بأنه مفهوم يحيل إلى: " ظاهرتين موضوعيتين، فهو يدل من جهة على عملية إقامة التطابق بين عنصرين تؤدي لأن يكرر أحدهما (الممثل) ويحل محله، أو بعرض بطريقة أخرى الممثل، ويدل من جهة أخرى على وجه من نتيجة هذه العملية؛ أي في هذه الحالة يدل على العنصر الممثل وحده مهما كانت طبيعته"<sup>4</sup>.

### 6.1.2 التمثل الاجتماعي اصطلاحاً:

ليس من السهل إعطاء تحديد مانع وجامع ومتفق عليه لمفهوم التمثلات؛ وهذا أساساً راجع بالدرجة الأولى إلى تعدد المعاني التي يأخذها هذا المفهوم، إنه يعين عدد كبير من الظواهر والمسايعي، ولو توقفنا عند مؤلف موسكوفيسي *Moscovici* لوجدنا أنّ التصور الاجتماعي " نظام يتعلق بعلاقتنا في العالم، التي توجه وتنظم السياقات والاتصالات الاجتماعية،.. وتصنع مفاهيم جاهزة للاستعمال، ونظام

<sup>1</sup>-خليل أحد خليل، مفاتيح العلوم الإنسانية، دون طبعة، دار الطليعة: بيروت، 1989، ص 113.

<sup>2</sup>- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، (تر: محمد الجوهري وآخرون)، ط2، المجلد 01، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة: دون بلد نشر، 2007، ص 368.

<sup>3</sup>- زكي أحمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، طبعة جديدة، مكتبة لبنان: بيروت، 1986، ص 354.

<sup>4</sup>- رولان درورون، فرانسواز يارو، موسوعة علم النفس، (تر: فؤاد شاهين)، ط 01، المجلد 03، منشورات عويدات: لبنان، 1997، ص 944.

للعلاقات بين هذه المفاهيم التي تسمح لنا بالفهم والتفسير والتنبؤ<sup>1</sup>، وهو مستوى وسيط بين المفهوم والإدراك، وأنه يتحدد من أبعاد، ومن مواقف، ومن معلومات وصور، وأنه يساهم في تكوين سلوكيات، وفي توجيه الاتصالات الاجتماعية، وتتحدد الصعوبة أيضا في تناول هذا المصطلح من خلال تعدد المعاني والدلالات التي يتميز بها، وهذا ما يزيد في صعوبة استعماله، وهذا ما أكدته "وليام دواس" *Willem Doise*<sup>2</sup> في قوله: "إن تعدد المقاربات لمصطلح التصورات الاجتماعية، وتعدد الدلالات التي يحملها تجعل منه وسيلة عمل صعبة الاستعمال".

فالتصورات الاجتماعية "ظواهر معقدة، ودائمة الفعالية بالحياة الاجتماعية، ظواهر ثرية بعناصر مختلفة، البعض منها تدرس أحيانا بطريقة منعزلة: العناصر الإعلامية، الإيديولوجية، الإدراكية، المعيارية، المعتقدات، القيم، الاتجاهات، الآراء والصور... الخ"<sup>3</sup>. فالتصورات من هذا المنطلق ظواهر ليست بالبسيطة وإنما جد معقدة، نتيجة لما تتميز به من حركية دائمة وفاعلة بالحياة الاجتماعية، هته الأخيرة التي بدورها لا تخلو من مظاهر التفاعل المستمر بين الفاعلين الاجتماعيين ومظاهر التعقيد الناتج عن صور التداخل البيئي بين عديد الظواهر الناجم عنه اختلافية أشكال التفاعل.

وبالنسبة لـ "موسكوفيسي" *Moscovici* الذي أظهر في أبحاثه التي وضعها في علم النفس الاجتماعي أنّ "التوجهات والآراء التي تنتظم في هياكل معرفية هي تمثلات جماعية"<sup>4</sup>، "تمثلات هي قبل كل شيء معرفة تأخذ صبغة اجتماعية، حيث أن هذه المعرفة يتقاسمها ويشترك فيها عدد من

<sup>1</sup> [www.cadredesante.com](http://www.cadredesante.com), visite -le: 20 avril 2015, 11 :00.

<sup>2</sup> - سعيد سبعون، تصورات الشباب الجزائري للجنسانية: دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعيين الحضريين، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع: جامعة الجزائر، 2005-2006، ص39.

<sup>3</sup> - Dantier Bernard, *représentations, pratiques, société et individu sous l'enquête des sciences sociales* : Denise Jodelet, les représentations sociales, PUF: Paris, 1994, p06.

<sup>4</sup> - جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، (تر: محمد عثمان)، ط 01، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2009، ص 122.

الأفراد<sup>1</sup>؛ أي أنّ التمثّل اجتماعي وليس فردي، ويعتبرها كذلك "بناء عقلي لموضوع اجتماعي منظور إليه كنشاط رمزي للفاعل في ارتباطه بواقع اجتماعي معين"<sup>2</sup>؛ أي أنّ التمثّلات الاجتماعية تكمن وجوديتها في عملية إعادة إظهار الشيء رغم غيابه في المجال المادي سواء على شكل صورة أو رمز أو إشارة، مما يجعل منه عملية ذهنية تجريدية محضة، ويوضح "موسكوفيسي" *Moscovici* بأنّ "التصور يلعب دور الشاشة الانتقالية؛ حيث ينتقي ما يلاءم موضوعاته من عقل الإنسان، ومن ثم فهو يستعين بالذاكرة كصورة دينامية؛ أي أنّ الفرد لا يملك تصورا واحدا وإنما جمل من التصورات حول العديد من المواضيع وإن كانت تتداخل فيما بينها"<sup>3</sup>. وبالنسبة له فإنّ التّصورات الاجتماعية هي "أنساق مرجعية تسمح لنا بتأويل ما يحدث لنا في الحياة اليومية، فهذه الأخيرة هي حبيسة المواقع التي يحتلها الأفراد اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا...، إنّ الفرد يبني تصوراتَه حول محيطه ومختلف التغيرات التي تحدث بالنظر إلى ما يعايشه، وهو ما أسماه "موسكوفيسي" *"Moscovici"* صيرورة التجدر *processus d'ancrage* فوظيفة التجدر تتمثل في عملية الوساطة بين الفرد ومحيطه"<sup>4</sup>، وتعني التمثّلات الاجتماعية كذلك بأنّها "سياق من القيم، المفاهيم والممارسات المرتبطة بمواضيع، أو مظاهر أو أبعاد المحيط الاجتماعي، تؤسس المرجع وأداة التوجيه لإدراك الوضعيات وتصميم الإجابات"<sup>5</sup>.

ومنه يمكن تحديد مصطلح "التصور الاجتماعي" من خلال تعريفات "موسكوفيسي" *Moscovici*

في العناصر التالية<sup>6</sup>:

---

<sup>1</sup>-حسنية لصقع، "مفهوم الذات وعلاقته بتصورات الأمومة لدى الفتاة الجامعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 07، جانفي 2012، ص 122.

<sup>2</sup>-الخمير العلمي، المجال والحجاب في سوسولوجيا تأنيث التعليم في المغرب، دون طبعة، أفريقيا الشرق: الدار البيضاء، 2005، ص 15.

<sup>3</sup>-سمية الحاج الشيخ، التصورات الاجتماعية للمرض العقلي لدى الأطباء: دراسة ميدانية لدى عينة من أطباء مستشفى بشير بن ناصر بسكرة، رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي: جامعة خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص 24-25.

<sup>4</sup>-جنيفر دهلاس، المراهق والهاتف النقال: التمثّل والاستخدامات: دراسة على عينة من المراهقين في ولاية الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال: جامعة الجزائر 03، 2009-2010، ص 27.

<sup>5</sup>-صيرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 46.

<sup>6</sup>-جنيفر دهلاس، المرجع السابق، ص 39.

❖ توفر الجانب المعرفي.

❖ توفر الجماعة المشتركة في التصور.

❖ التصورات الاجتماعية تقود وتوجه سلوك الأفراد.

❖ تهدف إلى تفسير وتشكيل الواقع.

❖ تتشكل من خلال الاتصال الاجتماعي بين الأفراد.

وتعتبر "التصورات الاجتماعية" بمثابة رؤى للعالم يتم عن طريقها إعادة بناء الواقع من خلال نظام رمزي، وتتضمن هذه التصورات كل من "المواقف" و"المعلومات" المتبناة من قبل الجماعة حول قضية أو حالة معينة، الأمر الذي يؤكد "إميل دوركايم" *Emile Durkheim* في قوله أن التصورات الاجتماعية هي: "جملة منظمة وصبغة حركية، خاضعة لتراتبية في الأحكام، تتضمن المواقف والمعلومات التي تبنها جماعة أو مجموعة اجتماعية ما حول قضية أو حالة معينة، تتنبق التمثلات الاجتماعية عن مسار إجرائي للقبض على الواقع أو إعادة بناء هذا الواقع في إطار نظام رمزي، فتخضع هذه التمثلات لنوع من الاقتناع الداخلي من لدن أفراد الجماعة الاجتماعية؛ بمعنى أنها تتبكر وتصاغ ليتم تقاسمها بصورة كلية، فهي بمثابة رؤى للعالم تُطورها المجموعات البشرية، رؤى مرتبطة بالتاريخ، السياق المجتمعي، والقيم المحلية المكونة للمرجعية، إنها تعني بالمعنى المتداول ما يعتقد الناس معرفة، أو ما هم مقتنعون بإدراكه تجاه هذا الشيء، المواقف والحالات المطروحة، تعد التمثلات في كنهها معارف ضمنية"<sup>1</sup>.

وإذا توقفنا عند تعريف أبريك "*Abric*" للتصورات الاجتماعية فنجد أنه يعتبرها "رؤية وظيفية للعالم تسمح للفرد أو الجماعة بإضفاء معنى على سلوكياتها وفهم الواقع عبر أنساقها المرجعية"<sup>2</sup>، وهنا

<sup>1</sup>- عبد الحميد كنش، الإقصاء والتهميش في ضوء حاجية التمثلات الاجتماعية، تم تصفحه يوم: السبت 10 ماي 2008، الساعة: 9:23.

<sup>2</sup>- عبد الوهاب بوخنوفة، المدرسة، التلميذ، والمعلم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: التمثل والاستخدام، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال: جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 44.

تخلق الدائرة الإنفرادية والتميزية للبشر عن باقي الكائنات الأخرى في نقطة امتلاك البشر لمنظومة من التصورات التي انطلقا منها يصبح للسلوك البشري معنى، و" هي في نفس الوقت نتاج صيرورة نشاط عقلي، عن طريقه يقوم الفرد أو جماعة ما بإعادة بناء الواقع الذي يواجهه، ثم يعطيه معنى خاص"<sup>1</sup>، هنا التمثلات مرتبطة ارتباط وثيق بنشاط العقل الذي يضفي معنى خاص للواقع الذي يعيش فيه الفرد، وهي كذلك "سياق وحاصل لعملية عقلية التي من خلالها يُشكّل الأفراد أو الجماعات الواقع الذي يواجهونه ويسندون له معاني خاصة، فهو سياق إعادة بناء الحقيقة التي تنتج بطريقة تفاعلية، وتدمج عناصر منطقية وغير منطقية"<sup>2</sup>، فهذه المقولة تكملة للمقولة التي سبقتها لاسيما في التأكيد على فعالية النشاط العقلي الذي يسهم إضافة إلى إعطاء معنى خاص للواقع أنه يقوم بإعادة بناء الحقيقة التي تنتج بشكل تفاعلي، وتمثل التمثلات الاجتماعية "حقيقة أي فرد أو مجموعة في إعادة بناء النظام المعرفي، وإدماجها في منظومة القيم وفقا لتاريخها الاجتماعي والإيديولوجي للبيئة"<sup>3</sup>، والتصورات الاجتماعية هي "مجموعة من المعلومات، الاتجاهات والمعتقدات والتي يخص موضوع معين، فهي حصيلة إنتاج اجتماعي، إذ يأخذ التصور طابع القيم التي تتماشى والنظام الفكري الاجتماعي، وتمثل عنصرا هاما في نظرتها للعالم"<sup>4</sup>؛ أي أنّ التصورات الاجتماعية لا تكون بمعزل عن النظام الفكري الاجتماعي.

أما "دنس جودليت" "*D. Jodelet*" فتعتبر التمثلات الاجتماعية "شكل من المعارف المصممة والموزعة اجتماعيا، لديها هدف عملي، وترمي إلى بناء واقع مشترك لمجموعة اجتماعية"<sup>5</sup>، والتمثل الاجتماعي هو "نظام إدراكي يُحرّك علاقاتنا مع العالم ومع الآخرين، يُوجّه وينظم السلوكيات

<sup>1</sup>- J.C Abric, *coopération et représentations sociales*, consset: Delval, 1987, p64 .

<sup>2</sup>- صيرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 46.

<sup>3</sup>-نجوى بنت الحدي خالدي، العوامل المؤثرة على بناء التفاعلات الاجتماعية لتمثلاتها اتجاه المعلم، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي: جامعة الجزائر 2، 2010-2011، ص 76.

<sup>4</sup>-نصيرة خلايفية، التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين: دراسة ميدانية بمراكز إعادة التربية، أطروحة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي: جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 18.

<sup>5</sup>-Véronique CASTELLOTTI, Danièle MOORE, *représentations sociales des langues et enseignements*, conseil de l'Europe: Strasbourg, 2002, p08

والاتصالات الاجتماعية، وتحدد التمثلات الاجتماعية إدراك للمعنى المشترك، وتأخذ منزلة نظرية بسيطة (*Théorie naïve*)، وتعمل كدليل وشبكة قراءة للواقع، وأنساق الدلالات التي تسمح بتفسير الأحداث والعلاقات الاجتماعية<sup>1</sup>. إذن ما يمكن استخلاصه من تعريف "*D. Jodelet*" هو أنّ التصورات الاجتماعية مرتبطة بنظام المعارف الذي يحمله الأفراد، ويتم تناقله بواسطة مجموعة من القنوات في مقدمتها العادات والتقاليد، التربية والتنشئة الاجتماعية، والاتصال الاجتماعي، وبالنسبة لهذا النظام فنجد أنّ لديه هدف عملي متمثل في بناء واقع اجتماعي مشترك هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التمثلات الاجتماعية إضافة إلى ارتباطها بالنظام المعرفي للأفراد لديه علاقة بنظام آخر ألا وهو النظام الإدراكي الذي يُحرّك علاقات الفاعلين فيما بينهم، وبينهم وبين العالم الذي يعيشون فيه، كما اعتبرت "*D. Jodelet*" التمثلات الاجتماعية محددًا أساسيًا لعملية إدراك المعاني المشتركة بين الفاعلين.

وتعد التمثلات الاجتماعية "الطريقة التي يفهم خلالها الفاعلون أحداث الحياة اليومية، وهي نماذج التفكير التي نتلقاها عن طريق التقليد والتربية والاتصال الاجتماعي، وهي من جانب آخر يتم بلورتها وتفاقمها اجتماعيًا"<sup>2</sup>. هنا يتحدد من خلال هذا التعريف الدور الفاعل للتمثلات الاجتماعية في اعتبارها طريقة مهمة لفهم أحداث الحياة اليومية التي لا تخلو في الغالب من أوجه التناقضات، لكن هذا الأمر لا يمكن أن تتحقق فعاليته إلا عن طريق كل من التقليد والتربية والاتصال الاجتماعي.

وتلاحظ جودليت "*Jodelet*" بأن التمثلات الاجتماعية "تؤدي إلى حقول التطبيق مثل التربية ونشر المعارف والاتصال الاجتماعي، ويعتبر التمثل شكل من أشكال المعرفة (معرفة الحس السليم)، التي تُظهر محتويات تشغيل عملية الوظيفية الاجتماعية الملحوظة على نطاق أوسع؛ لأنه يشير إلى

<sup>1</sup> - صيرينة بن يحي، المرجع السابق، ص 46.

<sup>2</sup> - نجوى بنت الحدي خالدي، المرجع السابق، ص 76.

شكل من أشكال الفكر الاجتماعي: الإقرارات، طرق التفكير العلمي، المنحى (الاتجاه)، والاتصالات<sup>1</sup>، وتقول "جودليت" *D. Jodelet* أنّ عبارة التصورات الاجتماعية "تشير إلى شكل من المعارف النوعية، ومعرفة الحس المشترك، والتصورات الاجتماعية هي طريق للتفكير العملي الذي يُوجّه نحو الاتصال، الفهم، والتحكم في البيئة الاجتماعية، الفيزيقية، والمثالية"<sup>2</sup>. هنا تؤكد "*D. Jodelet*" على نقطة بغاية الأهمية ألا وهي أنّ التصورات الاجتماعية توجّه بالدرجة الأولى نحو مجموعة من العمليات التي تجعل تفكير الأفراد يصطبغ بطابع عملي، وهذه العمليات تتمحور في كل من: "الاتصال"، "الفهم"، "التحكم في البيئة" سواء أكانت بيئة اجتماعية، أو فيزيقية، أو بيئة مثالية.

وفي نفس السياق الذي أشارت إليه جودليت "*D. Jodelet* نجد "جويلي" "*Joulet*" يتبّع نفس المنحى في تعريفه للتمثلات الاجتماعية قائلا "أنّها شكل من أشكال المعرفة، يتم وضعه واقتسامه اجتماعيا، وله هدف عملي إذ ساهم في بناء واقع مشترك بين أفراد ضمن بنية اجتماعية معينة"<sup>3</sup>.

ويعرّف "ك.هرزليش" "*C. Herzlich*" التصورات الاجتماعية على أنّها "انجاز نفسي معقّد، يدخل من خلاله في صورة دالة تُجرّبه على كل فرد، والقيم والمعلومات الموجودة في المجتمع"<sup>4</sup>.

أما "جان بودريارد" "*Jean Baudrillard*" فيعتبر التصورات الجمعية انعكاسات فكرية مباشرة عن واقع خارجي مستقل؛ أي أنه يجب رؤيتها دائما باعتبارها مشكّلات للواقع<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 83.

<sup>2</sup> - Wikipédia, l'encyclopédie libre, visite-le: Aout 2013, 17 :15.

<sup>3</sup> - [http:// marrakechprof.canalblog.com/archives/2007/10/06/6997768.html](http://marrakechprof.canalblog.com/archives/2007/10/06/6997768.html), visite-le: 20/08/2010, 10:30.

<sup>4</sup> - نوال باشا، تسيير مرض القصور الكلوي المزمن وأثره على العلاقة الاجتماعية للمصابين: دراسة سوسيوولوجية بقسم مرضى القصور الكلوي المزمن المعالجين بألة الدياليز بمستشفى بني مسوس الجامعي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع: جامعة الجزائر، 2008 -2009، ص 13.

<sup>5</sup> - جون سكوت، المرجع السابق، ص 123.

في حين نجد أنّ *Marx* ينطلق من فكرة اعتبار التمثّل مشترك بنوع من الاستمرارية بمفهوم الطبقة الاجتماعية<sup>1</sup>؛ أي أنّ كل طبقة من الطبقات الاجتماعية إلّا وتحمل تمثلاً معيناً، انطلاقاً من مقوّمات وأسلوب العيش الخاص بها.

أمّا "جون بياجي" *Jean PIAGIE* فيعرّف التصورات الاجتماعية بأنّها: "الميكانيزم الذهني الذي يسمح ببناء الصّورة الذهنية، وهذا يخص إرجاع إلى الحاضر ما هو من الماضي كفكرة أو موضوع أو حادثة معينة، والتّصور يعد الممثل الرئيسي للموضوع الذي أعيد بناؤه رمزياً"<sup>2</sup>، هذا وقد استخدم مفهوم التمثّل في أعمال "*PIAGIE*" "ليلد على مجموع التصورات الفكرية التي تتكوّن لدى الذات حول الموضوع من خلال تفاعلها المستمر، فهذه التصورات هي بمثابة تأويلات تستند على عملية تتلاءم مع خصائص الموضوع، وبعدها إلى استيعاب المعلومات الصّادرة عن الموضوع في إطار البنيات الذهنية التي تشكّلت في مرحلة من مراحل نمو الفرد/الذات"<sup>3</sup>.

أمّا "والون" *wallond dosée* فيعرّف التصورات الاجتماعية بأنّها: "عملية إعلامية بين الفرد والعالم"، فهي تُؤخذ على أنّها عنصر لحل التناقضات التي تُميّز علاقات الإنسان في وسطه، فالتّصور الحقيقي لا يمكن الوصول إليه إلّا عن طريق الرمز، كما أنّ دور اللغة هو تثبيت التصورات داخل الوعي، حيث يقول: "التصورات لا تستعمل الوظيفة الرمزية للغة، فهي ذاتها تعتبر مستوى اللغة والوظيفة الرمزية، ويؤكد "والون" *wallond* على "أهمية اللغة في ترسيخ المفاهيم التي تحفظ لنا التّصور في الدّهن، وكذلك عملية استحضاره، من ثمّ التّعبير عنه"<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> - جان بيار دوران، روبير فايل، علم الاجتماع المعاصر، (تر: ميلود طواهري)، ط 01، ابن النديم للنشر والتوزيع، ودار الروافد الثقافية - ناشرون: الجزائر - لبنان، 2012، ص 540.

<sup>2</sup> - سمية الحاج الشيخ، المرجع السابق، ص 27.

<sup>3</sup> - <http://marrakechprof.canalblog.com/archives/2007/10/06/6997768.html>, visite-le: 20/08/2010, 10:30.

<sup>4</sup> - سمية الحاج الشيخ، المرجع السابق، ص ص 27-28.

إنّ التمثلات من منظور "كلنت" "Clenet" تصاغ انطلاقاً من التفاعل مع الآخرين، ومن خلال الاحتكاك بالواقع عند القيام بسلوك ما<sup>1</sup>، يتضح لنا من التعريف أنّ البنية الانطلاقية للتصورات تصاغ انطلاقاً من عملية التفاعل التي تتم بين الفرد والأفراد الآخرين في إطار الاحتكاك بالواقع؛ إذ أنّ صور الاحتكاك تتمظهر عند القيام بالسلوك؛ أي أنّ صياغة التصورات تكون وفقاً لعملية التفاعل في ظل الاحتكاك المباشر بالواقع الذي يتم فيه إنتاج العديد من الممارسات جزاءً لعملية التفاعل مع الآخرين.

وحسب "دواس" "Doise" فإنّ التمثلات الاجتماعية هي "مبادئ تُؤدّ اتخاذ مواقف مرتبطة باندماجات، خاصة ضمن مجموعة من العلاقات الاجتماعية، ومُنظمة للسيرورات الرمزية التي تتدخل في هذه العلاقات. التمثلات الاجتماعية هي معارف اجتماعية على عدة أصعدة، تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على الروابط الاجتماعية، وهي مشكّلة من قبل هذه الروابط"، من هذا التعريف نخرج بنقطة مهمة لاسيما على الصعيد الاجتماعي في كون أنّ التصورات الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على شبكة الروابط الاجتماعية التي تكوّن المجتمع ككل.

ويُعدّ التمثل الاجتماعي من وجهة نظر "مليّنر" "Moliner": "مجموعة من العوامل المعرفية (آراء، معلومات، اعتقادات) مرتبطة بموضوع اجتماعي، تسمح لنا التمثلات الاجتماعية بفهم وتقييم محيطنا، كما أنّها تُحدد في نفس الوقت علاقاتنا بالآخرين"<sup>2</sup>. ما نستنتج من التعريف هو أنّ التمثل الاجتماعي ذو وظيفتين **أولها** ينحصر في فهم وتقييم المحيط الاجتماعي، و**ثانيها** يتمثل في تحديد علاقاتنا مع الآخرين، علاقة تنشأ بفعل اتساع عملية التفاعل بين الذات والآخر.

<sup>1</sup> - صيرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 46.

<sup>2</sup> - صيرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 47.

وانطلاقاً من "جيلي" "Gilly" فإن التمثل لا يمكنه أن يصطبغ بالصبغة الاجتماعية إلا إذا تقاسمه مجموعة من الأفراد من خلال عملية التفاعل التي تمكّنهم من إنتاج مشترك لمجموعة من المفاهيم والرموز.

أما بالنسبة لـ "روني كايس" "R.KAES" فيلاحظ أنّ التمثلات "هي نتاج نشاط بناء فكري للواقع، يقوم على الجهاز النفسي من أول تجاربه الحسية إلى المعلومات المعقدة التي يتلقاها في محيطه، مشكّلة بذلك نقاط مرجعية لفهم الواقع والتعامل معه"، وكان "R.KAES" يعتبر أنّ تفكير الفرد ما هو إلا منتج تاريخه الشخصي والعائلي<sup>1</sup>. الملاحظ من التعريف تركيزه على التاريخ الشخصي والعائلي للفرد كنقطة مرجعية في عملية فهم الواقع والتعامل معه.

إنّ التمثلات الاجتماعية تُشكّل أطراً مرجعية للتصور والإدراك والتفكير، فتغيير أي تمثّل هو إلى حد ما إدخال وجه جديد للحقيقة انطلاقاً من الموضوع الذي يقيسه، ويضمن التمثل التماسك ويحمي من التغيير، وتعتبر سياق الإنتاج الإدراكي والعقلي معاً للحقيقة، تسمح بتحويل المواضيع الاجتماعية إلى فئات رمزية، فتسمح بإعادة تنظيم تصرفاتنا داخل التفاعلات الاجتماعية<sup>2</sup>؛ هنا نلاحظ أنّ الوظيفة الفاعلة للتصورات الاجتماعية تكمن من خلال الحماية من التغيير، والعمل على تنظيم ردود أفعالنا داخل التفاعلات الاجتماعية، وهي "عملية معرفية لفهم جوانب من الحياة العادية قبل إعادة صياغة السلوك الخاص بنا في إطار التفاعلات الاجتماعية"<sup>3</sup> حسب ما أورده "فيشر" "Fischer" في تعريفه، وما يمكن الإشارة إليه انطلاقاً من هذا التعريف هو أنّنا لا يُمكننا التحدّث عن التمثل دونما التطرق إلى مفهوم الإدراك؛ كونه الوظيفة التي من خلالها يصوغ الذهن تمثلاً للأشياء الخارجية.

---

<sup>1</sup>- شهيناز بن ملوكة، "التمثلات الاجتماعية من الأبعاد النظرية إلى نظرية النواة المركزية"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع صيف، 2013، ص 173.

<sup>2</sup>- صيرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص ص 47-48.

<sup>3</sup>- نجوى بنت الحدي خالدي، المرجع السابق، ص 78.

ويشير مفهوم التمثل كذلك إلى " العملية الذهنية التي يستوعب فيها الذهن المعطيات الخارجية؛ أي معطيات الواقع بعد أن يحتك بها الفرد، ويضفي عليها مستويات شخصيته المختلفة..."<sup>1</sup>، هنا بالرغم من اعتبار أنّ التمثلات الاجتماعية ذات صبغة اجتماعية في إنتاجها إلا أنّ هذا لا يمنع الفرد من إضفاء جزء من شخصيته ليصقل هذه التمثلات.

كما يعتبر التمثل حسب "جان مين" "Jean Migne" (1970) "نموذجاً شخصياً (... ) وعملية تنظيم لمعارف ومعلومات تهدف إلى حل مشكل معين (...)"<sup>2</sup>. يتبين لنا من التعريف أنّ التمثلات لا تتخذ دائماً صبغة اجتماعية في صورتها المطلقة وإنما يمكن للفرد أن يضيف عليها شيئاً من شخصيته، لتكن بذلك التمثلات شخصية لكن ليس بصورة محضة وإنما قابلة للتطور من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي.

و يلاحظ دوفيكى DEVICCHI (1989)<sup>3</sup> بأنّ التمثلات هي عبارة عن:

- بنية ضمنية *STRUCTURE SOUS-JACENTE*.

- نموذج تفسيري بسيط ومنظم.

- مرتبطة بالمستوى المعرفي والتاريخي وكذلك الاجتماعي والثقافي للفرد.

ومنه فإنّ التمثلات الاجتماعية تعني إذن، على نحو ما الطريقة التي يفهم من خلالها الفاعلون أحداث الحياة اليومية؛ أي تلك المعرفة الساذجة التي أصبحت محل اهتمام العلوم الاجتماعية اليوم، والتي اعتدنا على تسميتها بمعرفة الحس المشترك أو التفكير الطبيعي في مقابل التفكير العلمي. إنّ هذه المعرفة تتشكل انطلاقاً من تجاربنا، وأيضاً من المعلومات والمعارف ونماذج التفكير التي نتلقها ونرسلها

---

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 76.

<sup>2</sup> - Jean Migne, *représentation et apprentissage des adultes*. Education permanente, N119, 1994,p.p 11-31.

<sup>3</sup> - DE VICCHI.G, *l'enseignement scientifique comment faire pour que ça marche ?*, Edition Paris, 1989, p55.

عن طريق التقليد والتربية والاتصال الاجتماعي، وهي من جانب آخر معلومات يتم بلورتها وتقاسمها اجتماعياً<sup>1</sup>.

إنّ إن التمثلات الاجتماعية هي " نمط خصوصي من المعرفة، ففي جماعة اجتماعية معينة، فإنّ تمثل شيء ما يطابق مجموعة من المعلومات والآراء والمعتقدات المتعلقة بذلك الشيء، إن التمثل يزود الفرد بمفاهيم جاهزة للاستعمال، ونسق علاقات بين هذه المفاهيم يسمح أيضاً بالتفسير والشرح والتوقع. إنّ دراسة التمثل تعني ملاحظة كيف يتم تفكير ومعايشة مجموع من القيم والمعايير الاجتماعية والنماذج الثقافية من قبل أفراد المجتمع، ودراسة أيضاً كيف تتبلور وتبنى بطريقة منطقية وسيكولوجية صورة هذه الأشياء الاجتماعية، ومن خلال كل التعاريف السابقة يمكن الاستخلاص بأن مفهوم التمثل يسمح بمعالجة المظاهر أو الجوانب المعرفية التالية:

1-العلاقة بين الفرد والعالم (الناس والأشياء).

2-العلاقة بين الفرد والفعل (الخاصة به والخاصة بالآخرين).

3-علاقة الفرد بذاته<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى كون أنّ مفهوم التمثل الاجتماعي كمصطلح قائم بذاته فإنّه يتضمن بعض العناصر التي يمكن اعتبارها الواجهة التعبيرية لمضمونه، ومن بين هته العناصر نذكر الآتي: "التخيّل"، "الإدراك"، "الصورة" و"الصورة الذهنية"، "الرأي"، "الاتجاه"، "الموقف".

-التخيّل *Imagination*: "استرجاع واستعراض الأفكار والصور والمواقف، أو إعادة تنظيمها

وتركيبتها لتكوين نماذج جديدة"<sup>3</sup>، ويعني " الاستخدام البنائي، ولو أنّه قد لا يكون مبدعا للتجارب

<sup>1</sup> - عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق، ص 43.

<sup>2</sup> - عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق، ص ص 43-44.

<sup>3</sup> - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية: الأزريطة، 2005، ص 236.

الإدراكية الماضية، التي تُبعث في الصُّور في تجربة فكرية حاضرة، وهي لا تُبعث في شكلها الكلي

إعادة لتجربة ماضية، وهذا يكون إبداعيا *créatives* عندما يكون ذاتي التنظيم وذاتي الاستهلاك"<sup>1</sup>.

-الإدراك *Perception*: يعد الوسيلة التي يتكيف بها الكائن الحي مع البيئة التي يعيش فيها،

ولا يتم "الإدراك" إلا إذا وجدت تغيرات بيئية خارجية (الأشياء، الحيوانات، المنشآت)، ولا بد أيضا من

وجود الحواس"<sup>2</sup>، بمعنى أنّ الإدراك إلا بوجود الحواس التي تعتبر كمنبه حيوي مساعد على إدراك الفرد

للعناصر المحيطة به، وتنظيم المعلومات التي يتم استقبالها.

-الصورة *Image*: " تلك الركييزة للاتصال المرئي الذي يجسد مقتظفا من العالم المحسوس،

الوسيط المرئي للبقاء خلال الزمن، والذي يُشكّل إحدى المكونات الأساسية لوسائل الإعلام"<sup>3</sup>، " لها

مداخلها ومخارجها، لها أنماط للوجود وأنماط للتدليل، إتّها نص محدد، باعتبارها تنظيميا خاصا لوحداث

دلالية متجلية من خلال أشياء وسلوكيات، أو كائنات في أوضاع متنوعة، والصورة لا تستند في إنتاج

دلالتها إلى عناصر أولية مالكة لمعاني سابقة (الكلمات مثلا)، و"الصورة" وليدة إدراك بصري... وما

هي سوى قراءة وتأويل لعالم الأشياء"<sup>4</sup>.

-الصورة الذهنية: " تمثّل عقلي مجرد لموضوع فئة معينة من الموضوعات، وعلى الرّغم من أنّ

الصورة الذهنية تقوم على الإدراكات السّابقة، فهي لا تُمثل انعكاسات بسيطة، وللمقصود بذلك أنّه يحدث

في بعض الأحيان التّركيز على جوانب معيّنة من هذه الإدراكات واستبعاد أو نسيان جوانب أخرى، لا

---

<sup>1</sup> - عبد المنعم الحفي، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، ط 04، مكتبة مذبولي: دون بلد، 1994، ص 383.

<sup>2</sup> - دنيا مصطفى، تنمية التصور الذهني لدى الأطفال المعاقين ذهنيا القابلين للتعليم، ط 01، دار الجامعة الجديدة: الأزريطة، 2010، ص

43.

<sup>3</sup> - مجموعة من الكتاب، النظرية الثقافية، (تر: علي سيد الصاوي)، دون طبعة، عالم المعرفة: الكويت، 1997، ص 180.

<sup>4</sup> - سعيد بنكراد، سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية، دون طبعة، إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، 2006، ص 31-33.

تقوم الصّورة الذّهنية على الإدراك المباشر للموضوع، وإنّما يمكن أن تعتمد على المصادر غير المباشرة للمعلومات<sup>1</sup>.

لقد قدم العديد من العلماء الكثير من التعريفات للصّورة الذهنية، فقد عرفها "فيري هولستي" *Fairy Holsti* 1968 بأنها: "مجموعة من معارف الفرد ومعتقداته في الماضي والحاضر والمستقبل التي يحتفظ بها الفرد وفقا لنظام معين عن ذاته وعن العالم الذي يعيش فيه"، أمّا "ريتشاردسون" *Richardson* 1977 فقد عرفها بأنها "نوع من أنواع تمثيل المعرفة في الذاكرة البشرية، تمثيلات رمزية يمكن أن تبقى عبر فترة زمنية معروفة، والتي من الممكن تناولها بطرق مختلفة"<sup>2</sup>.

-الرأي العام *Opinion Publique*: "هو في "معناه العام" حالة فكرية قوامها الاعتقاد في أنّ قولاً ما صحيح، لكنّه يتحمّل إمكان الانخداع إذا حكم عليه بصفته هذبه، وهو في "معناه الخاص" حكم الجماعة المطلق على واقعة أو مسألة يثيرها مجتمع مُعَيّن، إنّهُ نتاج مسارات التفاعل بين الأفراد وجماعاتهم، ويعبّر عن ظاهرة نفسية اجتماعية، والرأي من الرؤية، وهو دون الفكرة المثبوتة...، إنّهُ مرآة فكرية تحتاج إلى رؤية ودراية"<sup>3</sup>، ويعرّفهُ "هربرت بلومر" *Herbert Blumer* بأنه "نتاج للتفاعل بين الجماعات يحدث في سياق اجتماعي سياسي، وهو ليس بالضرورة رأي الأغلبية، أو الرّأي الشائع بين الأفراد"، أمّا "كولي" *Colley* فيعرّفهُ بأنه "ليس مجرد مجموع الآراء الفردية، ولكنّه تنظيم لنتاج الاشتراك في الاتصال والتأثير المتبادل"، أمّا "ألبيج" *Albing* فيلاحظ أنّ تشكّل الرّأي العام يكون نتاج للتفاعل بين جماعات من الأفراد يتناولون بالمناقشة قضية خلافية أو موضوعاً جديلاً تتعارض أو تتباين فيه الآراء، فالرّأي العام هو التفاعل الذي يحدث بين أفراد مجتمع

<sup>1</sup> - محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 211 - 212.

<sup>2</sup> - دنيا مصطفى، المرجع السابق، ص 53 - 54.

<sup>3</sup> - خليل أحمد خليل، المرجع السابق، ص 208.

ما على إحدى المشكلات المطروحة، أما "جورج ليندبرج" *George Lundberg* فيشير إلى أن الرأي يستند إلى سبب يجعل الجمهور يتقبله، وهو يعتقد أن السلوك المعتاد يمكن أن يتضمن الرأي العام، أما "هاريمان" *Hariman* فيعرفه بأنه: "الرؤى والاتجاهات التي يشترك فيها الغالبية العظمى من الأفراد، التي يمكن التوصل إليها عن طريق استطلاعات الرأي العام باستخدام عينات ممثلة"<sup>1</sup>.

إنّ التعبير عن الرأي هو الشكل المتذبذب الذي بناء على سؤال محدد وفي لحظة محددة نحصل على موافقة شخص ما دون تحفظ"<sup>2</sup>.

-**الاتجاه:** يعرف على أنه « حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تنظم أو تتكوّن خلال التجربة والخبرة التي تسبب تأثيرا موجبا أو ديناميا على استجابات الفرد لكل الموضوعات والمواقف التي ترتبط بهذا الاتجاه»<sup>3</sup>.

-**الموقف:** هو الصورة المجسدة للاتجاه، أي أنّ الاتجاه يكون كنتيجة لموقف معين، والذي هو «وضعية على الأقل دائمة (نسبيا) غير مرئية لكن مستتجة انطلاقا من الآراء والسلوكيات الملاحظة والتي تشرح وتوجه هذه الآراء والسلوكيات»<sup>4</sup>.

### 6.1.3 خصائص أو صفات التمثال الاجتماعية:

إنّ أيّ موضوع من المواضيع بالرغم من اختلاف المجال الذي ينتمي إليه إلاّ ولديه مجموعة من الخصائص التي تخلق صورة تباينية بينه وبين المواضيع الأخرى؛ كون أنّ أيّ موضوع إلاّ ويكتنز مجموعة من الخصائص التي وإلى حدّ ما تمثل البطاقة الهوية المميزة له، وما يميّز "التصورات الاجتماعية" عن باقي الممارسات الأخرى هو كونها "لا تهتم بالعناصر المكوّنة للتصور فقط بل بتنظيم

<sup>1</sup> - جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه: الأسس النظرية والمنهجية، ط 01، دار المعرفة الجامعية: الأزاريطة، دون سنة، ص 33-36.

<sup>2</sup> - H. Mendras, *Eléments de sociologie*, Armand Colin: Paris, 1984, p61.

<sup>3</sup> - عبد الرحمن محمد العيسوي، دراسات في علم النفس الاجتماعي، دون طبعة، دار النهضة العربية: القاهرة، 1974، ص 143.

<sup>4</sup> - R. Caratini, *Encyclopedie des sciences sociales*, Edt Bordas: Paris, 1971, p32.

هذه العناصر كذلك، وتُمثّل وسيطاً متميّزاً يقوم بتنظيم التفاعلات التي يمكن أن تتم على مستوى المجتمع ككل، وتتميز ببنية خاصة<sup>1</sup>.

ونتيجة لتعدد مفهوم التصورات الاجتماعية وثنائه، فإنّه لا بد من التدقيق في الخصائص التي تتميز بها دونما سواه من المفاهيم الأخرى التي قد يتداخل معها ليكوّن لنا نوع من أنواع المعرفة المُشكّلة اجتماعياً.

حسب "جودليت" *D. Jodelet* تعتبر التمثلات الاجتماعية شكل من المعرفة الشائعة المشتركة المعنى والمتميزة بأنّها مكونة اجتماعياً ومقاسمة، تستهدف الممارسة المنتظمة للتحكم في المحيط (المادي، الاجتماعي، الفكري)، وتوجيه السلوكيات والاتصالات، وهي تسعى لإرساء نظرة عن الواقع المشترك لمجموعة اجتماعية (جماعة، طبقة...)، أو ثقافية معينة<sup>2</sup>، والبعد العملي للتصورات الاجتماعية يهدف إلى بناء كل اجتماعي<sup>3</sup>، وحسب "جودليت" *D. Jodelet* فإن للتمثل الاجتماعي خمسة خصائص هي كالآتي:

1- إن التمثل له خاصية الارتباط بالموضوع؛ أي علاقة تبادلية بين كل من التصور والموضوع<sup>4</sup>.

2- التمثلات ذات طبيعة مجردة.

3- إنّ لها طبيعة تصورية وميزة جعل الفكرة والملموس والمدرّك والمفهوم في تغيير متبادل.

4- إنّ لها طبيعة رمزية ودالة، إنّ للتمثل الاجتماعي وجهين: الأول شكلي *Figurative*، والثاني

رمزي، ففي الشكل الأول يقوم على الفاعل بترميز الشيء الذي يفسره من خلال إعطائه معنى، والمعنى

---

<sup>1</sup> - الخمار العلمي، المرجع السابق، ص 16.

<sup>2</sup> - سميرة هامل، التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل وأثرها في إعادة الإدماج للمبجوثين: دراسة ميدانية بالمؤسسات العمومية لولاية باتنة، رسالة ماجستير في علم النفس العيادي: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012، ص 53.

<sup>3</sup> - D. Jodelet, *représentations sociales : un domaine en expansion*, in D. Jodelet (éd), PUF: Paris, 1989, p 13.

<sup>4</sup> - ربيعة لشر، التصورات الاجتماعية لأطفال الشوارع، رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي: جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، 2008-2009، ص 40.

هو الميزة الأكثر وضوحاً للتمثل الاجتماعي، كما أن لها طابع البناء، فالتمثل يقوم ببناء الواقع، وبالنسبة لـ: *Abrie* فإن كل واقع يجري تمثله، بمعنى يتم تملكه من قبل الفرد أو الجماعة ويعاد بناؤه في نسقه الإدراكي المعرفي، ويدمج في نسق القيم المرتبط بتاريخه وسياقه الاجتماعي والإيديولوجي للمحيط الذي يعيش فيه<sup>1</sup>.

5- إن لها طبيعة مستقلة وإبداعية؛ أي أنها لها تأثير على الاتجاهات والسلوكيات<sup>2</sup>، فكل تمثل لشيء معين، يعدّ الصيرورة التي عن طريقها تتم العلاقة<sup>3</sup>.

وبالنسبة لـ "موسكوفيسي" *Moscovici* فيشير إلى أن للتصورات الاجتماعية خاصيتين أساسيتين قبل كل شيء، فهي تتميز بطابعها الجماعي؛ أي أنها لا تنطرق إلى الاختلافات بين الأفراد، لكن فقط للاختلافات بين المجموعات، أما في المقام الثاني فإنها عبارة عن خليط من المفاهيم والإدراكات، هذه هي الخصوصيات التي تتميز بها فئة التصورات الاجتماعية، ففي دراسة للتحليل النفسي لموسكو فيسي *Moscovici 1976* عيّن صيرورتين بالتصورات الاجتماعية، والتي تميزها ألا وهي: خاصية "التموضع" *Objectivation* والترسيخ *Ancrage*<sup>4</sup>.

أما بالنسبة لـ "إميل دوركايم" *Emile Durkheim* فتتميز التصورات بإمكانية الشمولية، وهذا ما يجعل منها مفاهيم مستقلة عن الضمائر الفردية؛ لأنها تصل إلى جميع الأفراد، وتنتشر هكذا في المجتمع، مما يجعل هذه التصورات الجماعية أكثر ثباتاً واستقراراً من التصورات الفردية<sup>5</sup>. وإن التصورات الاجتماعية ظواهر تتميز عن بقية الظواهر الطبيعية بسبب ميزات الخاصة... من دون شك فإن لها أسباباً وهي بدورها أسباب...، إن إنتاج التصورات لا يكون بسبب بعض الأفكار التي تشغل انتباه

<sup>1</sup>- نجوى بنت الحدي خالدي، المرجع السابق، ص 79.

<sup>2</sup>- عبد الوهاب بوخنفوة، المرجع السابق، ص 72.

<sup>3</sup>- صيرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 50.

<sup>4</sup> - W. Doise, A.PALMONARI, *les études des représentations sociales*, CERMES 92120 MONTRouGE, Delachaux et Niestle : Neuchâtel : Paris, p20.

<sup>5</sup>- سعيد سبعون، المرجع السابق، ص 35-37.

الأفراد، لكنها بقايا لحياتنا الماضية، إنَّها عادات مكتسبة، أحكام مسبقة، ميول تحركنا دون أن نعي، وكلمة واحدة كل ما يشكّل سماتنا الأخلاقية؛ أي أنّ التصورات ليست فقط ما يدور في ذهن الفرد من أفكار حالية، بل هي ما اكتسبه من الماضي من خبرات وأفكار راسخة في الذهن تضم كل القيم والأفكار المرتبطة بمحيطة<sup>1</sup>.

كما تعتبر التصورات الاجتماعية "شكل من أشكال المعارف المعدة اجتماعيا والمقسّمة، عملية ذات هدف عملي، متقاطعة مع بناء أو تركيب لواقع مشترك لمجموعة اجتماعية، كما تتميز التصورات الاجتماعية بأنها معطى مُسمّى مثل: معرفة الحس المشترك أو المعرفة البسيطة"<sup>2</sup>، يتبيّن لنا من التعريف أنّ التصورات الاجتماعية أنّها ذات صبغة اجتماعية من خلال مجموعة المعارف الهادفة المنتجة بالتفاعل والتي يتم تقاسمها ما بين الأفراد، وإنَّها "...في نفس الوقت صُوّر ملموسة يتم إدراكها مباشرة، وهي أيضا إشارات إلى مجموعة من العلاقات المنتظمة، والتي تعطي مدلولاً أوسع لهذه الصور الملموسة..."<sup>3</sup>؛ أي أنّ التصورات الاجتماعية لا تتخذ صورة تجريدية بشكل مطلق، وإنَّما هي مرتبطة بالصورة الملموسة، أي بالواقع من خلال العلاقات الاجتماعية القائمة على صور التفاعل، ليكن هذا الأخير كرمزية تعطي للتصورات دلالتها.

ومن خصائص التصورات الاجتماعية ارتباطها بالنظام حسب *Sperber 1982* الذي أشار إلى أنّ "التّعرف على التصورات يكون ضمن الوضع الأصلي لبنية النّظام، وفي العلاقات الاجتماعية؛ إذ تتميز هذه التصورات بتوجيه السلوكيات الجماعية"<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> - سمية الحاج الشيخ، المرجع السابق، ص 23.

<sup>2</sup> - Dantier Bernard, *représentations, pratiques, société et individu sous l'enquête des sciences sociales*, op.Cit, p07.

<sup>3</sup> - سعيد سبعون، المرجع السابق، ص 34.

<sup>4</sup> - Jodelet Denise, *Folies et représentations sociales*, préface de Serge Moscovici, Université au Québec à Chicoutimi, 1989, p 37 .

أمّا 'فرانسوا لابلونتين' "*François Laplantine*" يلاحظ بأنّ مفهوم التصور يتضمن العناصر

الآتية<sup>1</sup>:

- يقع التصور في نقطة الاتصال بين ما هو فردي وما هو اجتماعي.

- يقع التصور ضمن ثلاث ميادين بحث هي: **الحقل المعرفي** " *champ de la*

*connaissance*، **الحقل القيمي** "*champ de la valeur*"، **الحقل العملي** "*champ de l'action*".

#### 6.1.4 أنواع التمثيلات الاجتماعية:

قام **أوسوفزكي** "*Osowski*" في الخمسينات من القرن العشرين بدراسة التصورات العلمية للمجتمع

منذ أطروحات الفلاسفة القدامى وصولاً إلى ترسيمات النظريات السوسولوجية المعاصرة لتلك الحقبة في

مؤلفه "بنية الطبقة في الوعي الاجتماعي" "*la structure de classe dans la conscience*

« *sociale* »، فقد اكتشف "أوسوفزكي" نمط التطور في التصورات، إذ يقول أننا " نجد في أي عصر

صنفين كبيرين من التصورات هما: "التصورات ذات ترسيمات التدرج"، وتلك ذات "ترسيمات

التبعية" « *schémas de gradation et schémas de dépendance* »، وتتحدد "ترسيمات

التدرج" بترتيب منهجي لمجموع الأفراد أو الجماعات ابتداءً من أكثرهم عزواً إلى أكثرهم ثراءً، فكل الناس

أو الجماعات مصنفة، أمّا "ترسيمات التبعية"، فهي تنظر إلى المجتمع على أنه مجموع محدود من

الجماعات، قد يربط بين هذه الجماعات علاقات متنوعة، ولكنها لا تسمح بإقامة تراتبية متواصلة فيما

بينها"<sup>2</sup>.

ويشير "فلامون" "*Flamine*" (1987)<sup>3</sup> بدوره إلى وجود نوعين من التصورات ألا وهما:

<sup>1</sup> - أحمد جلول، الجموعي مومن بكوش، "التصورات الاجتماعية -مدخل نظري-"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 06، أفريل 2014، ص 172.

<sup>2</sup> - يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، (تر: جورجيت الحداد)، ط01، دار الكتاب الجديد: لبنان، 2008، ص ص 09-10.

<sup>3</sup> - سمية الحاج الشيخ، المرجع السابق، ص 59.

1-التصورات المستقلة: أين يقع التنظيم الرئيسي على مستوى الموضوع نفسه.

2-التصورات غير المستقلة: أين تقع النواة المركزية خارج الموضوع نفسه، وفي تصور أكثر

شمولاً أين تجد الموضوع مدمج هو أيضاً.

ويوجد مجموعة من المفكرين من يقسم التصورات الاجتماعية إلى كل من<sup>1</sup>:

(1) التمثل المشبع: يتعلق بتكوين الصور العقلية.

(2) التمثل القياسي (المماثل): يعرفه "باتريك لومير" *P. Lemaire* بأنه تصور عقلي يحتفظ

بخصائص مماثلة للشيء، توجد في المثبر.

(3) التمثل المفاهيمي: يختص هذا النوع في تمثّل المفاهيم، وهو تصور يسمح بالتعرف على

خصائص المواضيع الممثلة للمفهوم، ومنه فالنّصور المفاهيمي هو الفكرة الداخليّة المكوّنة عن المفاهيم

وهو تصور يسمح بتصنيف الأشياء أو المواقف الجديدة ضمن مفهوم مُحدّد، ويلاحظ "رولان وآخرون"

"*Roulin et all*" 1998 أن "التمثل المفاهيمي" ينقسم إلى ثلاثة أنواع: "التمثلات الدلالية"، "التمثلات

الهيكلية"، "التمثلات المعجمية".

(4) التمثل المتعلق بالجمال المفاهيمية: هو تصور مكوّن عن العلاقات الرابطة بين المفاهيم،

والتي تسمح بالانتقال من مفهوم إلى آخر، ومن علاقة إلى أخرى.

(5) التمثل الرمزي اللغوي.

(6) التمثل الحسي الحركي.

---

<sup>1</sup> - علي عوينات، التمثلات الذهنية، تم تصفح الموقع يوم: 16 سبتمبر 2012، الساعة: 17:11.

أما "ليفي برول" *Levy Brühl* في دراسته حول "العقلية المنطقية والعقلية قبل المنطقية لدى الشعوب البدائية"، فقد تكلم عن "التصورات الصّوفية" و"التصورات العلمية"، ف"التصور الصوفي" مجاله القوى الداخلية، أما "التصور العلمي" كالسلوكية أو المعرفية، فمجالها القوى الخارجية<sup>1</sup>.  
ومنهم من يقسم التصورات الاجتماعية إلى:

### 1-التصورات الفردية: حسب "جولنت" *Jelenet* أيّ موضوع يمكن استنباطه إلى وضعية معاشة

مما يعطيها معنى، وهي قائمة على خبر فردية محايدة، أي تخص ذلك الفرد ونمط معاشه<sup>2</sup>.

### 2-التصورات الجماعية: هي التصورات العامة الخاصة بالجماعات المختلفة<sup>3</sup>، تدل على تصورات

موزعة عن طريق مجموعة اجتماعية لمصطلح ضمني مهم، ويشير *Emile Durkheim* إلى أن التصور الجماعي لا يمكن حصره فقط في الفرد الذي هو أكبر من هذا بكثير؛ إذ أنّه يمثل أحد العناصر المهمة التي بواسطتها تثبت أهمية الجماعة على الفرد، ويتطور التصور الجماعي ليؤثر على التصور الفردي، حيث يقول أنّ: "التصور الجماعي يشكل عددا كبيرا من الظواهر النفسية، وهي تشمل حتى ما نطلق عليه بالعلم والأيدولوجية والأساطير، وهي لا تنفصل من حيث التمييز بين ما هو ذو مظهر فردي عما هو ذو مظهر اجتماعي"<sup>4</sup>، هنا يؤكد *Emile Durkheim* على فكرة شمولية التصور الجماعي واحتوائه للتصور الفردي، كما تركز التصورات الجماعية على خصوصية المجموعة بالدرجة الأولى وإلى كل تلك التجارب وكذا المفاهيم التي قامت بينها، وتنقاسمها معا<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - عبد الوافي زهير بوسنة، التصور الاجتماعي لظاهرة الانتحار لدى الطالب الجامعي: دراسة ميدانية بجامعة بسكرة، أطروحة دكتوراه في علم النفس الإكلينيكي: جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص ص 13-14.

<sup>2</sup> - عبد الكريم قريشي، آمال بوعيشة، "التصورات الاجتماعية للشخص الإرهابي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، ديسمبر 2010، ص ص 103-104.

<sup>3</sup> - فريدريك معنوق، معجم العلوم الاجتماعية، (تر: محمد ديس)، ط 01، أكاديميا: لبنان، دون سنة، ص 99.

<sup>4</sup> - سمية الحاج الشيخ، المرجع السابق، ص ص 23-24.

<sup>5</sup> - حورية بن لوصيف، التصورات الاجتماعية للمدرسة وعدم الاهتمام بالدراسة لتلاميذ في وضعية فشل مدرسي، رسالة ماجستير في علم النفس المدرسي: جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 17.

وقد ميّز عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم" *Emile Durkheim* بين ثلاثة أنواع من التمثلات ألا وهم: "التمثلات الجمعية" و"التمثلات الفردية"، و"التمثلات العقلية"، بحيث يقر في هذا الصدد بأن " المجتمع هو واقع فوق الأفراد له خصائصه التي لا نجدها تحت نفس الأشكال في باقي العالم، إن التمثلات التي تُعبّر عنه لها محتوى مختلف عن التمثلات الفردية الخالصة؛ حيث أنّ الأولى تضيف شيئاً للثانية"<sup>1</sup>.

3- التصورات العقلية *représentation mentales*: هي "وحدة ذات طبيعة معرفية تعكس النظام الذهني للفرد، أو انعكاسا للعالم الخارجي بالنسبة إلى هذا النظام بشكل عام، تشتغل صيرورة التصور العقلي عندما تم إعادة اختبار موضوع أو مجموعة اجتماعية من المواضيع، تحت شكل جديد في غياب المثير، و"التصورات العقلية" هي بناءات عقلية تسمح بفك تشفير، تحليل وإعطاء معنى للوضعيات التي يصادفها الفرد انطلاقاً من ذاكرة معارفه ومعلوماته المخزنة، فالتصورات هي استدراك صورة عقلية، محتواها يهدف لوضعية ما متسلسلة في العالم الذي يعيش فيه، والتصورات العقلية هي عملية استحضار لصورة موجودة في الذهن لها ارتباط بالمحيط الذي يعيش ضمنه الفرد، وتحدث عملية الاستحضار في غياب المثير لدى الحاجة إليه ودون ضرورة وجوده"<sup>2</sup>.

أما البعض الآخر من الباحثين فإنهم يصنفون التصورات الاجتماعية إلى ثلاثة أشكال<sup>3</sup>:

1-التصور الذاتي: هو تصور الفرد لذاته.

2-تصور الغير: هو تصور ذو مستويين أحدهما طرف داخلي الذي يمثل ذات الفرد، والآخر ذو

مستوى خارجي موضوعي؛ إذ ينظم على أشكال عديدة(فرد، جماعة، موضوع)، في هذا النوع من التصور يفضل الفرد ذاته عن موضوع التصور.

<sup>1</sup> - عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق، ص 41.

<sup>2</sup> - حورية بن لوصيف، المرجع السابق، ص 16.

<sup>3</sup> - سمية الحاج الشيخ، المرجع السابق، ص 56.

3-التصور الاجتماعي: هو تصور لا يكون نتيجة لقدراتنا وظروفنا فقط، بل نتيجة لتصوراتنا كذلك؛ أي أنّ تصوراتنا ليست نتاج فردي خالص، وإنّما نتاج ما نحمله وما تعلّمناه من الواقع المجتمعي.

### 6.1.5 وظائف التمثال الاجتماعي وعلاقته بالواقع:

إنّ التصورات الاجتماعية كصيرورة منظمة للحس المشترك، ليست تابعة له بشكل انعكاسي، ولا مجرد انعكاس مشوّه للعلاقات الاجتماعية كوعي اجتماعي، وليست شكلا خارجيا لهذه العلاقات، ولا معزولة عنها، إنّها جزء منها، بل شرط من شروط إنتاجها وتشكلها، حيث تصبح العلاقات ذاتها مشروطة بهذه التصورات تتحدد وظائف التصورات الاجتماعية في امتصاص فائض المعاني والدلالات لتجعل العلاقة بين التفاعلات الاجتماعية والنفسية معطى موضوعيا وواقعة كثيفة المعاني ومتغيرة الشكل، ويمكن إجمالاً تحديد هذه الوظائف في الآتي<sup>1</sup>:

- 1) **وظيفة معرفية**: يتم فيها نقل الوقائع الاجتماعية إلى الفكر وتنظيمها وتحويلها من معرفة عامة بالمعنى البشري إلى معرف علمية منظمة أو إلى وقائع ذهنية.
- 2) **وظيفة تأويلية**: يتم فيها تأويل الواقع بعد أن أصبح موضوع معرفة.
- 3) **وظيفة تنظيمية**: يتم فيها توجيه السلوكيات، وتنظيم العلاقات الاجتماعية.

لقد بيّنت "دينيس ميشال" "Denis Michel" سنة 1989 أنّ التمثال تلعب على الأقل خمسة أدوار أساسية<sup>2</sup>:

- 1- الحفاظ على المعلومات بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالعلاقات.
- 2- أداة لتخطيط الأنشطة والأفعال.
- 3- تنظيم وتنسيق المعارف.

<sup>1</sup>- الخمار العلمي، المرجع السابق، ص 18.

<sup>2</sup>- سميرة هامل، المرجع السابق، ص ص 57-58.

4- دور التواصل أو الإدماج في الأنظمة المعقدة كثيرا أو قليلا لتبادل المعلومات.

5- تسمح التمثلات الاجتماعية لأفراد من نفس المجموعة الاجتماعية بالتفاهم والاتصال، فهي

تسمح بالتفسير والترجمة والتنبؤ.

لقد ركزت دينيس ميشال *Denis Michel* في تحديدها لوظائف التمثلات على العناصر الآتية:

المعلومات المتعلقة بالعلاقات، الأنشطة والأفعال، المعارف، التواصل لتبادل المعلومات.

و تساعد التصورات الاجتماعية على توجيه الأفراد داخل العوالم المادية والاجتماعية، وهؤلاء

الأفراد هم في الحقيقة مجرد عناصر<sup>1</sup>.

بالنسبة لـ: "مولكي" *Mulkay* فإن التمثلات الاجتماعية تُسمح بفهم وتفسير الواقع، توجيه السلوك

والممارسات، تبرير واتخاذ المواقف، كما أنها تسمح بحماية الجماعات<sup>2</sup>. هنا يركز الباحث في سياق

حديثه عن وظائف التمثلات على قاعدة رباعية متكاملة لا يمكن بأي صورة من الصور الفصل أو

إحداث القطيعة بينهم ألا وهي: وظيفة الفهم وتفسير الواقع، هذا الفهم والتفسير لا ينطلق من العدم؛ وإنما

يقوم قوامه على استحضار مجموعة من المدارك العقلية والحسية معا للقيام بعملية الفهم والتفسير،

ووظيفة توجيه السلوك؛ وهنا نشير إلى فكرة أنّ التمثل ما هو إلا نتاج لنسق فردي وقيمي اجتماعي،

يتزوّد فيه الفرد بمعالم تتماشى والطبيعة المجتمعية؛ أي لا تخرج عن نطاق المتعارف عليه، فبالتالي نجد

أنّ هذه الوظيفة التوجيهية لسلوك الفاعلين من الوظائف القاعدية التي ركّز عليها الباحث، أمّا الوظيفة

الثالثة التي أشير إليها في التعريف فهي وظيفة تبرير واتخاذ المواقف، وهنا علينا أن نشير إلى أنّ

باعتبار الفرد عنصر ذائب في لحمة الجماعة الاجتماعية فإنّ أي سلوك أو موقف معيّن صادر عنه

فهو ملزم بتقديم تبرير له حتى يحدث الاندماج بهذه الجماعة دونما خلل، أمّا الوظيفة القاعدية الرابعة

---

<sup>1</sup> -Robert PAR, M. FARR, *les représentations sociales sous la direction de Serge Moscovici psychologie sociale*, quadriges, Puf, 1ère édition quadriges 2003 octobre, presse universitaires de France, 1994 fondamental: Paris, p394.

<sup>2</sup> - صبرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 49.

والأخيرة فتكمن في حماية الجماعات، كون أن القيم والتمثلات التي يحملها أفراد الجماعة هي مشتركة بالأساس في منبعها بالرغم من اختلاف تطبيقاتها، الأمر الذي من شأنه العمل على حماية وحدة الجماعات، بغض النظر عن تنوعها وانتماؤه المجتمعي أو الإثني أو العائدي...

وحسب "أبريك" "Abric" إنَّ الدور الجديد للتمثل هو الحفاظ وتعزيز الوضع الاجتماعي للمجموعة، إنَّ التمثل الاجتماعي يتيح فهما أفضل للأفراد والجماعات في تحليل الطريقة التي تُمثل نفسها والبعض الآخر والعالم، ... وأيضا العلاقات الاجتماعية بوجه عام<sup>1</sup>، وقد ميّز "أبريك" "Abric" بين أربعة وظائف للتمثل الاجتماعي سنوردها في النقاط الآتية<sup>2</sup>:

**1) الوظائف المعرفية:** وتسمح بفهم وتفسير الواقع، وتسمح للأفراد باكتساب معارف وإدماجهم في إطار مستوعب ومفهوم بالنسبة لهم.

**2) الوظيفة الهوياتية:** تحدد التصورات الاجتماعية الهوية، وتسمح بالمحافظة على خصوصية الجماعة، لأنها لها دور في تحديد مكانة الأفراد والجماعات في الحقل الاجتماعي، وتسمح بتكوين الهوية الاجتماعية المتلائمة مع القيم والمعايير السائدة.

**3) الوظيفة التوجيهية:** توجه التصورات الاجتماعية السلوك والممارسات على ثلاث مستويات على الأقل:

-تتدخل التصورات مباشرة في تعريف الغاية من الموقف، فهي التي تحدد نمط العلاقات المناسبة للفرد.

<sup>1</sup> - نجوى بنت الحدي خالدي، المرجع السابق، ص 80.

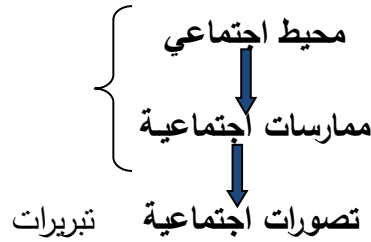
<sup>2</sup> - صيرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 49.

-تنتج التصورات نظاما للتوقعات، حيث يتم اختيار وتفسير كل المعلومات المتعلقة بموضوع معين حتى تصبح مماثلة للتصورات السائدة.

-تؤثر تصورات الجماعة على سلوك الفرد حتى قبل القيام به، فالاتجاهات تؤثر على التفاعل الذي يحدث بين أفراد الجماعة، أما التصورات التي هي بمثابة معايير فإنها توجه الانطباعات والتقسيمات والممارسات.

**4) الوظيفة التبريرية *fonction justificatrice*:** تسمح بتبرير اتخاذ بعض المواقف والاتجاهات والسلوكيات والممارسات، لهذا فإن التصورات الاجتماعية تلعب دورا هاما في تحديد الممارسات، حيث تسمح للفاعلين بالتعبير وتبرير تصرفاتهم. إن هذه الوظيفة ضرورية؛ لأنها هي التي تسمح بالمحافظة وتقوية الاختلاف الاجتماعي بتبريره.

الشكل رقم "03.1": "الوظيفة التبريرية للتصورات".



وفي الأعمال الاجتماعية تظهر أهمية ووظيفة التصورات الاجتماعية بصورة متباينة خاصة في الإطار النظري المتجدد، إذ تُظهر هذه الأعمال مقاربتين:

**1-المقاربة الموضوعية:** التي تنظر للتصورات الاجتماعية كمنتج واقعي وتحصيل بسيط للبيئة

الفيزيقية والاجتماعية معا.

## 2-المقاربة الذاتية: فهي تنطلق من مقولة أنه لفهم التصورات الاجتماعية يستوجب فهم التصورات

الخاصة بالفاعلين<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لـ « *De Vecchi* » et « *A.Giordan* » فإنّ تكوّن التمثلات المعرفية يتم في سياق صيرورة التّعلم لأنّ: "الواقع هو منبع ما يراه الفرد، غير أنّ الواقع يقارب ويقطع ويشفر ويستثمر وفقا للأسئلة وللإطار المرجعي والعمليات الذهنية للمتعلّم، الشيء الذي يسمح بتشكيل شبكة للقراءة قابلة للتطبيق على محيطه"<sup>2</sup>. هنا نجد الباحث في تعريفه للتمثّل يركّز على نقطة بغاية الأهمية ألا وهي أنّ صورة الواقع ما هي إلاّ نتاج ما يلاحظه الفرد، وهنا يجب الإشارة إلى المكتسبات القبليّة للفرد، وما تلعبه التنشئة الاجتماعية من دور فاعل في عملية تركيب وبناء الشخصية الاجتماعية للفاعل، بناء من شأنه إفراس صوّر معينة عن الواقع الذي ينتمي إليه الفرد، مكتسبات يعمل الفرد على ترجمتها بأرض الواقع من خلال إسقاطها على محيطه.

وتتمثّل وظيفة التمثّل في أنّه "يزود الفرد بمفاهيم جاهزة للاستعمال ونسق علاقات بين هذه المفاهيم، ما يسمح بالشرح والتفسير والتوقع، فدراسة التمثّل تعني كيف يتم تفكير ومعايشة مجموعة من القيم والمعايير الاجتماعيّة والنماذج الثقافيّة من قبل أفراد المجتمع، ودراسة كيف تتبلور وتبنى بطريقة منطقيّة وسيكولوجيّة صوّر هذه الأشياء"<sup>3</sup>، أي أننا نحصر الوظيفة الأولى والرئيسية للتمثّل في تقديم وبناء نسق من المفاهيم من جهة، ومعايشة القيم والمعايير الخاصة بأيّ مجتمع من المجتمعات من خلال التمثّل كجسر واصل بين ما ينتجه المجتمع من قوالب معيارية وأنماط اجتماعية ذات نماذج ثقافية خاصة بكلّ مجتمع وفرد من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - Isabelle Danic, « *la notion de représentation pour les sociologues* », S. Premier aperçu, RESO-Université RENNESII, N°25 décembre 2006, p30.

<sup>2</sup> - J. FRANCISCO VARELA, *invitation aux sciences de la cognition*, Edition du seuil : Paris, 1996, p109.

<sup>3</sup> - نجوى بنت الحدي خالدي، المرجع السابق، ص 21.

وتعتبر التمثلات الاجتماعية "نتاج نسق فردي أو جماعي من التفكير، وتقوم بوظيفة الوساطة بين الإدراك والمفهوم، وفي هذا المعنى فهي في آن واحد صيرورة بناء الأفكار ومنتجات الأفكار، إنَّها تفحص وتُحوّل وتبني في التفاعل بين الأفكار والأفعال<sup>1</sup>؛ إذن فآلية العمل الدينامي لوظيفة التمثل تستمد فعاليتها من خلال العلاقة التفاعلية بين كل من الأفكار والأفعال معا.

وتحاول التمثلات "معرفة كيف أنّ الإنتاج الفكري للفئات الاجتماعية يلعب دورا في الممارسات الاجتماعية، وتقترح مفهوم التمثيل الجماعي لشرح مختلف القضايا الاجتماعية"<sup>2</sup>.

### 6.1.6 مجالات التمثل الاجتماعي<sup>3</sup>:

بفضل مفهوم التمثلات الاجتماعية يمكننا فهم سياقين أساسيين وهما: "السياق المعرفي" و"السياق الاجتماعي"، فالأول مرتبط بعلم النفس المعرفي، الذي يهدف إلى فهم الظاهرة، أما الثاني نجده من خلال التحليل الأنثروبولوجي والاجتماعي للظاهرة، إنَّ هذه الصيغة تضم العوامل المعرفية، الإيديولوجية، اعتقادات، قيم، مواقف، آراء... الخ، فهذان السياقين يشكّلان في تفاعلها الإدراك وسياق التأويل (التفسير)، اللذان يُوجّهان كلا من العلاقة ما بين الفرد والعالم/العلاقة ما بين الفرد والاستجابة(استجابته واستجابات الآخرين)/علاقة الفرد مع نفسه. فبذلك تعطينا التمثلات الاجتماعية ما نسميه بالمعنى المشترك وسيقا للتأويلات.

### 6.1.7 أبعاد التمثلات الاجتماعية:

إنَّ لأي مفهوم من المفاهيم باختلاف انتمائه الحقلي إلاّ ولديه العديد من الأبعاد تختلف دروبها واتجاهاتها من مفكر إلى آخر، ونفس الحال ينطبق على مفهوم "التمثلات الاجتماعية"، هذا المفهوم

<sup>1</sup>- نجوى بنت الحدي خالدي، المرجع السابق، ص 76.

<sup>2</sup> - www.cadredesante.com. , visite-le : 12.08.2013/17:45.

<sup>3</sup>- صيرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 48.

المركّب والمعقّد بذات الوقت يضم العديد من الأبعاد سوف نوجز البعض منها وانطلاقاً ممّا اطلعنا عليه في الآتي:

وفقاً لـ "موسكوفيسي" "*Moscovici*" فإنّ للتمثّل الاجتماعي ثلاثة أبعاد هي: "المعلومات"، و"المواقف" و "حقل التمثّل"<sup>1</sup>:

**1)المعلومات:** هي مجموعة من المعارف المكتسبة حول موضوع معين، والتي يكتسبها الفرد من تجاربه الشخصية، ومن المحيط الذي يتواجد فيه، وهو مركب له بعد كمي وكيفي يختلف من فرد إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى.

**2)الموقف:** هو الجانب المعياري للتمثّل في شكل استجابة انفعالية وجدانيّة اتجاء موضوع معين؛ بمعنى أنّ الفرد لا يتعامل مع المواضيع بطريقة حيادية، وإنّما استجابة وجدانية اتجاء المواضيع.

**3)حقل التمثّل:** هو "الواقع النفسي المعقّد في شكل موحّد ومنظّم على حسب المعايير الموجودة، ويعني "محتويات التمثّل التي تتألف من العناصر المعرفية والعاطفية، وهي مجموعة تنظيم وهيكلية المعلومات حول الجسم"<sup>2</sup>.

أمّا "كايس" "*R.KAES*" فقد لخص الأبعاد انطلاقاً مما أشار إليه *Moscovici* في النقاط الآتي ذكرها<sup>3</sup>:

-التمثّل هو عملية بناء للواقع من جملة إدراكات الفرد.

-التمثّل هو نتاج مسجّل في السّيّاق التّاريخي للأفراد، مرتبط بالمشروع السّيّاسي والاجتماعي الذي يوجد فيه الفرد، مشكّلاً بذلك ما يُعرف بالإطار المرجعي.

<sup>1</sup>- شهبناز بن ملوكة، المرجع السابق، ص 173.

<sup>2</sup> - [www.med.univ-rennles.fr](http://www.med.univ-rennles.fr), visite-le: 12/10/2013, 17 :30.

<sup>3</sup>- شهبناز بن ملوكة، المرجع السابق، ص 173.

-التمثلات توجد من خلال التفاعل الاجتماعي، وتتطور من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية.

وتعتمد العناصر المكوّنة للنواة المركزية على بعدين، فالأول يسمى **البعد الوظيفي** *Fonctionnel*، والذي يضمن تحقيق وظيفة التصور من خلال الممارسات والسلوكيات والتصرفات، والثاني يعرف **بالبعد المعياري** *Normatif*، والذي يتشكّل من المعايير والمواقف الإيديولوجية.

كما تعمل النواة المركزية على ضمان استمرار واستقرار التصور الاجتماعي نسبياً، ويمكن التأكد من ذلك من خلال وحدة وتوافق الجماعة وتقاربها<sup>1</sup>، وتبعاً لطبيعة الموضوع يكون للنواة المركزية بعدين مختلفين<sup>2</sup>:

(1) **البعد الوظيفي**: أين تعطى الأولوية في بناء النواة المركزية للعناصر الأكثر أهمية في التصور، وذلك لإتمام مهمة ما في الوضعيات العملية، وفي هذا الصدد يبيّن "لينش" *lynch 1969* كيف يمكن لتصور مدينة ما أن ينظم حول بعض العناصر الأساسية، والتي تعدّ مهمة لأجل تعليم المدينة أو التغيير الحضاري.

(2) **البعد المعياري**: كل الوضعيات التي تتدخل فيها بطريقة مباشرة الأبعاد الاجتماعية، العاطفية أو الإيديولوجية، في هذا النمط من الوضعيات يمكن التفكير أنّ معيار أو اتجاه ما قد يكون في قلب التصور.

### 6.1.8 محددات التمثل الاجتماعي<sup>3</sup>:

تتكوّن التمثلات الاجتماعية من سياقين متكاملين وهما: السّياق المركزي والسّياق الثانوي، أين هناك عوامل داخلية وعوامل خارجية هي التي تحدد التمثل وتوجهه، هذه العوامل تتفاعل فيما بينها مع احتفاظ كل عامل بخصائصه ومميزاته.

<sup>1</sup> - ربيعة لشطر، المرجع السابق، ص 45.

<sup>2</sup> -سمية الحاج الشيخ، المرجع السابق، ص ص 58-59.

<sup>3</sup> - صيرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 51.

إنّ العوامل الخارجية هي "المحدّد المركزي" التي تشير إلى مجموع الشروط الاجتماعية والتاريخية التي تشكل التمثّل، في حين العوامل السيكولوجية فهي "المحدّد الثانوي" للتمثّل تشير إلى عناصر تعمل وفقا لصيرورات وقوانين لا تستقل في بعض جوانبها لمحددين أساسيين يعملان على تشكيلها وتوجيهها، يرتبط المحدّد المركزي بمجموع الظروف الاجتماعية المؤثرة بدورها على المعلومات التي تروج حول موضوع التمثّل، وحول مدى انتشار هذا الموضوع داخل المجتمع. أمّا المحدّد الثانوي فيتعلق بالوجهات والخصائص الفردية ذات الطّابع السيكولوجي.

فبالنسبة لهذين المحدّدين فإنّهما يفسّران عناصر النّواة المركزية التي يكون لديها الوظيفة التفسيرية للتمثّل؛ أي أنّها تُحدد المعنى العام المسند لموضوع ما، فكلّ تمثّل يكون منظم حول نواة مركزية، وتتضمن النّواة المركزيّة الثبات، الاستقرار والتماسك للتمثّل، فتقاوم التغيير وتضمن استمراريته، أين يسمح السّياق الثانوي بتكييف التمثّل في سياقات مختلفة.

### 6.1.9 كيفية تكون التمثّلات؟<sup>1</sup>:

لم يفت على الباحثين أن يطرحوا إشكالية تكوين التمثّلات، فقد عكف الأخصائون في مجال علم النفس، علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي على دراسة هذه الإشكالية لتوضيح الكيفية التي تتكون حسبها التمثّلات والآليات المختلفة التي تساهم في تشكيلها لدى الأفراد، ففي أعمال الباحث "موسكوفيسي" *"Moscovici"* نجد الحديث عن آليتين أساسيتين وراء تكوين التمثّلات الاجتماعية، وهي آلية الموضعة (*Objectivation*)، وآلية التجدر والترسيخ (*Ancrage*).

يعرّف "موسكوفيسي" *"Moscovici"* الصيرورة الأولى على أنّها عملية تصويرية وبنائية، أمّا الصيرورة الثانية فتسمح بالإدماج المعرفي للموضوع المتمثّل ضمن نسق التفكير الموجود سابقا. يوجد في الموضعة بناء شكلي للمعرفة، فهي معارف تم انتقاؤها من خلال مجمل المعلومات الراجعة في

<sup>1</sup> - صيرينة بن يحي، المرجع السابق، ص 50.

مجتمع ما، ففي مرحلة أولى تتكون لدى الفرد خطاطة من الصّور التي تمكّنه من تكوين ما نسميه *Naturalisation*، في المرحلة الثانية للموضوعة تصبح الخطاطة بديهية؛ أي واقعا اجتماعيا تفصل عن سياقها، وتصبح قابلة للاستعمال في سياقات مختلفة ومتعددة.

أما في التجدر فيتم إدماج هذه المعرفة إدماجا عضويًا داخل التفكير المشكل، أين يصبح الترسخ كنسق مرجعي، فيمثل نوعا من الامتداد لعملية الموضوعة، فيصبح بذلك مألوفًا كل ما هو غير مألوف، لذلك يعد التمثّل الشبكة التي يرى منها الواقع.

إنّ دراسة التمثّلات الاجتماعية سمحت بإضاءة العديد من مظاهر الحياة الاجتماعية<sup>1</sup>، وتوجد اليوم العديد من المقاربات التي تدرس تبلور التمثّلات الاجتماعية، حيث أنّ كل مقارنة تفضل وجها من أوجه التمثّلات، وتشير "*Denise Jodelet*"<sup>2</sup> إلى وجود خمسة وجهات نظر حول بناء وتشكل التمثّلات الاجتماعية.

1- **المقاربة** التي تفضل على وجه الخصوص النشاط الإدراكي المعرفي للفاعل في النشاط التمثيلي: إنّ الفاعل هو فاعل اجتماعي حامل لأفكار وقيم ونماذج سلوك أخذها عن جماعة الانتماء أو عن إيديولوجيات منتشرة في المجتمع، ويتشكل التمثّل الاجتماعي حينما يكون الفاعل في وضعية تفاعل اجتماعي أو أمام محفز اجتماعي.

2- **المقاربة** التي تؤكد على الجوانب الدالة في النشاط التمثيلي: إنّ الفاعل هو المنتج المعني، وعبر تمثله يتم التعبير عن المعنى الذي يضيفه على تجربته في العالم الاجتماعي، إنّ التمثّلات الاجتماعية ولأنها تشكل انطلاقا من الرموز الاجتماعية والقيم المتعارف عليها من قبل المجتمع، فهو بذلك انعكاس لهذا المجتمع.

---

<sup>1</sup> - M.ANDON, « *représentations sociales et recherche en éducation: quelque réflexions théorico méthodologique* », l'année de la recherche en science de l'éducation, 2003, p 227- 244.

<sup>2</sup>- نجوى بنت الحدي خالدي، المرجع السابق، ص 82.

3- أما "المقاربة الثالثة" فتطرح التمثلات الاجتماعية من زاوية الخطاب: إنّ الخصائص الاجتماعية للتمثل تشتق من وضعية الاتصال والانتماء الاجتماعي للفاعلين المتحدثين غايات خطابهم.

4- "المقاربة الرابعة" تهتم بإبراز أهمية الممارسة الاجتماعية: إنّ الفاعل هو فاعل اجتماعي، وإنّ التمثل الذي تنتجه يعكس المعايير المؤسساتية المرتبطة بوضعه أو الإيديولوجيات المرتبطة بالمكانة التي يحتلها.

5- "المقاربة الخامسة" تركز على الطابع الديناميكي للتمثلات الاجتماعية انطلاقاً من واقع أنّ التفاعلات الاجتماعية بين أعضاء جماعة أو بين الجماعات نفسها هي التي تساهم في بناء هذه التمثلات.

#### 6.1.10 كيفية تحمل التمثلات الاجتماعية؟:

يعرّف التمثل على عنصرين: مكوناته من جهة وتنظيميته؛ أي العلاقة بين هذه العناصر من جهة أخرى<sup>1</sup>، وبعبارة أخرى فإنّ لمضمون وهيكل التمثل مكونات مترابطة، وفي الممارسات العملية لدراسة التمثيل الاجتماعي لابد من تحديد ما يسمى "structural invariants"، والعلاقات التي تُربط بها<sup>2</sup>. هنا نجد أنّ نظام عمل التمثلات الاجتماعية يقوم على عنصرين أساسيين أولها العلاقة الوظيفية التكاملية بين العناصر المكوّنة للتمثلات من جهة، ومن جهة أخرى مضمون وهيكل التمثل بحد ذاته.

#### 7) تاريخ مفهوم التمثلات الاجتماعية:

إنّ مفهوم التمثل ليس بالمفهوم الحديث، وإنما مفهوماً قد عرف تواجداً منذ خمسين سنة، ليعرف بعدها تجديداً مستمراً، ناتجاً عن فعل التغيرات الاجتماعية، وأيضاً بفعل "التحول الأنموذجي"؛ حيث يطرح حوله تساؤلات أساسية عن سير المجتمع الحديث ودور الجماعات والأفراد والأفكار، والواقع أنّ المجتمع

<sup>1</sup> -Michel Louis Rouquette, Patrick râteau, *introduction à l'étude des représentations sociales*, presses universitaires de Grenoble, 1998, p 29.

<sup>2</sup> - Serge Moscovici, *La psychanalyse son image et son public*, 2ém éd, PUF : Paris, 1976, p 371.

الحديث الذي يلعب فيه الإعلام والاتصال دوراً أساسياً يمنح لدراسة التمثيلات حقلاً متجدداً<sup>1</sup>؛ أي أن طريق التجديد قد عرف سبيلاً لمفهوم التمثيل من خلال كل من الإعلام والاتصال اللذان يمكن اعتبارهما إلى حد ما المساحة التي انبثقت منها عوالم روح التجديد لمفهوم التمثيل كمفهوم قائم على التطبيق لا مجرد تصور قائم بمعزل عن إقحاميته بدائرة العلوم.

ففي منتصف القرن "العشرين" وبعد التراجع والغياب النسبي لمفهوم "التصورات الاجتماعية" "شهد عودة قوية في جميع المجالات التي لها علاقة بالعلوم الإنسانية: الأنثروبولوجيا، التاريخ، اللسانيات، علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع... الخ"<sup>2</sup>.

بعد حركة التجديد التي عرفها مفهوم "التصورات الاجتماعية" أصبح بعدها يمثل مفهوماً مركزياً تشترك فيه كافة العلوم الاجتماعية نظراً للأهمية البالغة، والدور الفاعل لها في فهم وتفسير الواقع الاجتماعي من خلال صور التفاعل الدائم والمستمر، ومن مشاهد الاهتمام به طرّحه كمرتكز اهتمامي بأعمال العديد من المفكرين والعلماء المنتمين لحقول معرفية متنوعة، لاسيما حقل "علم الاجتماع" و"علم النفس"، ممثلاً عنهما كل من "إميل دوركايم" *Emile Durkheim* (1858-1917) الذي كان أول من اهتم بمفهوم "التمثيل"، مطلقاً عليه اسم "التصورات الجماعية"، مرجعاً جذوره إلى المجتمعات البدائية<sup>3</sup>، وقد تحدث *Emile Durkheim* عن مفهوم "التمثيلات الجماعية" من خلال دراسته للديانات والأساطير، وبالنسبة له فإنّ التمثيلات الأولى التي كوّنّها الإنسان عن العالم وعن نفسه كان مصدرها ديني<sup>4</sup>، لذا فإنّ ابتكار *Emile Durkheim* لهذا المصطلح كان للدلالة على الرموز التي لها قيمة فكرية مشتركة ومعنى عاطفي لدى جميع أعضاء الجماعة، إذ تعكس التصورات الجماعية تاريخ

<sup>1</sup> - عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق ص 41.

<sup>2</sup> - ربيعة لشرط، المرجع السابق، ص 33.

<sup>3</sup> - نصيرة رداق، تصورات الشباب الجزائري للاختيار للزواج عن طريق الإعلانات الصحفية: دراسة تحليلية لمضامين جرائد "أحلام"، "كوتناكت"، "les nouvelles confidences"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال: جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 05.

<sup>4</sup> - عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق، ص 41.

الجماعة؛ أي تجاربها خلال الزمن، كما تعبّر عن المشاعر الجماعية والأفكار التي تزوّد الجماعة بوحدها وصفتها الفريدة، وبذلك تعتبر عاملاً هاماً ساهم في تضامن المجتمع<sup>1</sup>.

إذن يُعتبر *Emile Durkheim* أوّل من أشار إلى هذا المفهوم بصفته الجماعية حينما قارن بين "التصورات الفردية" و"التصورات الجماعية" من خلال دراسته للديانات والأساطير، والتي نشر نتائجها في مجلة "الميتافيزيقا والأخلاق" عام 1898، ويلاحظ "*Emile Durkheim*" أن "التصورات الجماعية" موضوعاً مستقلاً ونوعياً للدراسة، وأكد على خصوصية "التفكير الجماعي" في مقابل "التفكير الفردي"، ويذهب *Emile Durkheim* إلى اعتبار الضمير الجمعي أو التفكير الجمعي هو مجموعة من المعتقدات والمشاعر العامة لدى أعضاء المجتمع الواحد، إنّه الرّباط الذي يربط ما بين جيل وآخر، إنه ليس شيئاً خاص بكل فرد على حدى، ولكنه عام بين أفراد المجتمع، ويشير بهذا الصدد *Emile Durkheim* إلى أن المجتمع هو واقع نوعي<sup>2</sup>، له خصوصيات لا نجدها بنفس الشكل لدى المجتمعات الأخرى، والتصورات التي تُفسر وتُعبّر عنه لها معنى مغاير للتصورات الفردية، والشيء المؤكد هو أنّ التصورات الأولى تضيف شيئاً للتصورات الثانية<sup>3</sup>، كون أنّ "الفرد يتصرف من خلال الجماعة، ويعتبر التمثل أو التصور كتأثير من طرف مظاهر المجتمع على مظاهر الفرد، فالتصور الفردي هو ظاهرة نفسية محضة، وفي مقابل ذلك لا يقتصر التصور الاجتماعي على تصور الأفراد الذين يكوّنون المجتمع"<sup>4</sup>؛ أي أنّ هناك تكامل كبير جداً بين كل من التصورات الفردية التي تعد ظاهرة نفسية خالصة وبين التصورات الاجتماعية من خلال ملامح التكامل بينهما والمجسد في روح ما تضيفه التصورات الاجتماعية إلى التصورات الفردية، وفي سياق الحديث عن إسهامات *Emile Durkheim* ففي كتابه

---

<sup>1</sup> - أحمد بدوي زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، طبعة جديدة، كتبة لبنان: بيروت، 1986، ص 69.

<sup>2</sup> - Emile DURKHEIM, *les formes élémentaires de la vie religieuse*, press universitaires de France, 4<sup>ème</sup> éditions, Quadige PUF : Paris, p25.

<sup>3</sup> - ربيعة لشطر، المرجع السابق، ص 32-33.

<sup>4</sup> - عبد الوافي زهير بوسنة، المرجع السابق، ص 10.

"الأشكال الأولية للحياة الدينية" *les formes élémentaires de la vie religieuse* " 1912 قد

لاحظ أنّ التصورات الجماعية تظهر من خلال "عملية التفاعل الكثيف للشعائر الدينية، لأنها أكثر غنى وثراء من الأنشطة الفردية، تكتسب وجودا مستقلا عن الجماعة التي ظهرت فيها، ولا تساعد التصورات الجمعية على تنظيم العالم وتفسيره فحسب، ولكنها أيضا تعبّر عن العلاقات الاجتماعية وترمز لها وتفسّرها...، فالاجتماع الإنساني المكثّف يوّلّد التصورات الجمعية التي تتجاوز تفكك الحياة الجمعية العليا باعتبارها شيئا مقدّسا، ومن ثم معتقدات وقيّما ورموزا ذات قوة أخلاقية قهرية ملزمة"<sup>1</sup>؛ أي أنّ الظهور الفعلي والمكثف للتصورات الجماعية يكون على مستوى الشعائر الدينية بغزارة ليتجاوز حدود التصورات الفردية، مظهرا مع ذلك *Emile Durkheim* الأهمية الفاعلة للتصورات من خلال قفزها على مهمة تنظيم العالم وتفسيره إلى التعبير عن نظام العلاقات الاجتماعية، كون أنّ التجمع البشري هم المنتج الأول للتصورات الجمعية.

بعد الإسهام المشهود لـ "*Emile Durkheim*" والذي حاولنا اختصاره بشدة في صدر بحثنا، عرف مفهوم التمثلات الاجتماعية خاصة خلال الخمسين سنة الماضية اهتماما ملحوظا من قبل علماء آخرون وحقل غير حقل علم الاجتماع ألا وهو حقل علم النفس، والفضل في إعادة إدراجه من جديد إلى حقل البحث كان من قبل الباحث الفرنسي "سرج موسكو فيتشي" "*Serge Moscovici*" بداية من ألف وتسعمائة وإحدى وستون (1961)، وأصبح المفهوم يثير اليوم اهتماما متزايدا لدى العديد من الباحثين في مختلف الميادين وحقول المعرفة (علم النفس الاجتماعي، علم النفس المعرفي، علوم التربية...) <sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، (تر: محمد الجوهري وآخرون)، ط 02، المجلد 01، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة: دون بلد نشر، دون سنة، ص 371.

<sup>2</sup> - عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق، ص 40.

فلقد حاول *S. Moscovici* "إعادة صياغة المفهوم حينما سعى إلى توضيح كيف تنتشر نظرية علمية وسياسية في ثقافة معينة، وكيف تتحوّل خلال هذه الصيرورة، وكيف تؤدي بدورها إلى تغيير الرؤية التي يحملها الناس عن أنفسهم وعن العالم الذي يعيشون فيه"<sup>1</sup>؛ أي أنّ إعادة إحياء إدماج مفهوم التمثّل في الحقول المعرفية كان بفضل *S. Moscovici*، الذي أشار إلى أن هذا المفهوم يسمح بدراسة السلوكيات والعلاقات الاجتماعية دون تحريفها أو تبسيطها، ثم بعد ذلك اهتم العديد من الباحثين بمفهوم التمثلات الاجتماعية من بينهم: "*Herzlich*"، "*Jodelet*"، "*Farr*"، "*Chombart de Lauwe*" و"أبريك" "*Abric*" الذي اهتم بدراسة التغير الذي يطرأ على التمثلات الاجتماعية.

وما يؤكد التراث النظري هو التأثير الكبير لـ "*Emile Durkheim*" في بلورة أفكار "*S. Moscovici*" حول مفهوم التصورات الاجتماعية في مؤلفه حول التصورات الاجتماعية 1961، إذ يعترف "*S. Moscovici*" لـ "*Durkheim*" بحق الأسبقية في التطرق إلى هذا المفهوم، وبتحديده لحقل البحث الجديد في علم النفس، أشار إلى وحدة الانشغالات التي يتقاسمها حول هذا الموضوع مع علماء الاجتماع والأنثروبولوجيين<sup>2</sup>، ولقد أراد *S. Moscovici* في دراسته الرائدة الذي نشر نتائجها في مؤلفه "التحليل النفسي، صورته وجمهوره" 1961 "*la psychanalyse son image et son public*"، وأعيد نشره عام 1976 إعادة صياغة مفهوم التصورات الاجتماعية ووضعه في إطار مختلف نظريا ومنهجيا عما جاء به *Durkheim*، حيث ركّز على المظهر الدينامي للتصورات الاجتماعية، كان هدفه من البحث فهم وتحليل كيف تنتشر ظاهرة جديدة "التحليل النفسي" *psychanalyse* كنظرية علمية جديدة في ثقافة معينة داخل المجتمع وطبيعة التغيرات التي تطرأ على هذه الصيرورة، وكيف تؤدي بدورها نظرة الأفراد عن أنفسهم وعن العالم الذين يعيشون فيه، ودخول مفردات جديدة من مثل الزلات،

<sup>1</sup> - عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق، ص 41.

<sup>2</sup> - سعيد سبعون، المرجع السابق، ص 36.

العصاب *Névrose*...، فكما اعترفنا بأن التصورات الاجتماعية هي مكونة "مولدة" *génératrice* ومكتسبة في آن واحد، كلما نزعنا عنها الصفة التقليدية كونها جامدة وجاهزة مسبقا...، بمعنى ضرورة اعتبار التصورات الاجتماعية بمثابة جسر بين ما هو فردي وما هو اجتماعي ودمجها في دينامية مجتمع متغير دوما<sup>1</sup>، ولذلك يعتبر *S. Moscovici* التصورات الاجتماعية "استعداد للفعل، فهي ليست موجّهة للسلوك فقط، ولكن تعدّل وتكوّن عناصر المحيط، أين السلوك لا بد أن يجد له مكان، فهي تمكّن من إعطاء مكان ومعنى للسلوك، وإدماجه داخل شبكة من الاتصالات أو العلاقات التي تزوّد المفاهيم والنظريات، وعمق الملاحظات التي تجعل من هذه العلاقات ثابتة فعالة"<sup>2</sup>، وبالنسبة له فإنّ مفهوم التمثلات الاجتماعية يناسب أكثر المجتمعات التقليدية؛ لكونها مستقرة ومنتظمة مقارنة بالمجتمعات الحديثة، فاستعمل بذلك مفهوم التمثل الاجتماعي لكون المجتمعات الحديثة في تغيير، ونادرا ما تكون هذه التمثلات موزّعة على جميع أفراد المجتمع في آن واحد، ويذهب *S. Moscovici* إلى أن التمثلات الاجتماعية "تحتل مكانة وسطية ما بين "التمثلات الفردية" و"التمثلات الجماعية"، فهي موزّعة من طرف مجموعات اجتماعيا، لكن ليس بالضرورة من طرف كل أفراد المجتمع<sup>3</sup>، حيث من خلاله يتم إعادة بناء الواقع وليس هي نتاجه"<sup>4</sup>.

وبعد "*Emile Durkheim*" استخدم "*Bruhl-Lévy*" مفهوم "التصورات الجماعية" لدراسة الفروقات بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة، حيث لاحظ أنّ المجتمع البدائي يستدل بنفس طريقة المجتمع المتحضر، ولكن كل مجتمع ينطلق من نظريات مختلفة لتفسير الواقع، يبقى أن نشير

---

<sup>1</sup> - ربيعة لشطر، المرجع السابق، ص 34.

<sup>2</sup> - عبد الكريم قريشي، آمال بوعيشة، "التصورات الاجتماعية للشخص الإرهابي: دراسة ميدانية بجامعة محمد خيضر بسكرة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، ديسمبر 2010، ص ص 100-101.

<sup>3</sup> - صبرينة بن يحيى، المرجع السابق، ص 45.

<sup>4</sup> - <http://www.pdfmail.com.visite-le> : 12.02.2014/11:30.

إلى أنّ النظرية التفسيرية التي رسّخت في ذهن البدائيين من طرف مجتمعهم مجهولة الارتباط الحدتي، وقد اقترح "Lévy" أربعة مبادئ أساسية لدراسته<sup>1</sup>:

1- يلاحظ أنه لفهم الاعتقادات السحرية والمعتقدات الدينية لابد من فحص التصورات المشتركة جماعيا بدلا من التركيز على التصورات الفردية.

2- كل تصور متعلق بمجتمع معين وبثقافة التي تتبنى أسلوب معين في التفكير وإدراك العالم.

3- لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن الاعتقادات والاستدلالات العقلية في علاقاتها مع بعضها تخضع للتفرد الواحدة عن الأخرى، لكن يبقى أن تؤخذ أثناء دراستها بطريقة متكاملة.

4- كل الأشخاص باختلاف الحضارة التي ينتمون إليها لهم نفس الوظائف العقلية، ولهم نفس القدرة على الوظائف العقلية.

إنّ البروز الفعلي لمفهوم "التمثلات الاجتماعية" كان نتيجة "للتراجع التدريجي للنزعة السلوكية التي تقوم على تحليل السلوك وفق خصائص الموقف أو الوضعية، ولا تهتم أو لا تأخذ في الاعتبار الظواهر الذهنية، ثم بعدها النزعة الإدراكية المعرفية التي ركزت على تحليل السلوكيات وفق التفسيرات التي يكوّنها الإنسان عن محيطه الاجتماعي، غير أنّ التمثلات الاجتماعية تتميز بكونها تهتم بتحليل السلوكيات الإنسانية وفق الطريقة التي يفسر ويبني من خلالها الفرد بيئته الاجتماعية"<sup>2</sup>، وبعد هذا البروز كان التطور النشط لمفهوم التمثلات الاجتماعية دائما على يد "موسكو فيسي" "*Serge Moscovici*" في مؤلفه الذي خصص صورة التحليل النفسي بالمجتمع الفرنسي، أين قام باستعارة مفهوم التمثلات الجماعية من السوسولوجي الفرنسي "*Emile Durkheim*"، وتكييفه مع المجتمعات الحديثة، فمفهوم التمثلات الجماعية بالنسبة لـ "موسكو فيسي" "*Serge Moscovici*" لهو مفهوم يتناسب أكثر مع

<sup>1</sup>- ربيعة لشطر، المرجع السابق، ص 34.

<sup>2</sup>- عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق، ص 42.

المجتمعات التقليدية؛ لكونها مستقرة ومنتظمة مقارنة بالمجتمعات الحديثة، فاستعمل بذلك مفهوم التمثل الاجتماعي لكون المجتمعات الحديثة في تغيير دائم بغض النظر عن طبيعة هذا التحول والتغيير سواء أكان بطيئاً أو سريعاً، ونادراً ما تكون هذه التمثلات موزعة على جميع أفراد المجتمع في آن واحد.

وبعد كل من "*Emile Durkheim*" و"*S. Moscovici*" ظهر العديد من الباحثين الذين ركّزوا على إنشاء نماذج وصفية للتصورات الاجتماعية Modèles descriptifs أمثال *kaes* "كايس" في دراسته للتصورات الاجتماعية للثقافة، و "جودليت" *jodelet* في دراستين: الأولى حول "التصورات الاجتماعية لجسم الإنسان"، والثانية حول "التصورات الاجتماعية للمرض العقلي"، وفي نفس السياق دراسة *Herzlich 1969* حول "التصورات الاجتماعية للأمراض العقلية"، كما نجد دراسة أخرى لـ"شمبار" *Chambart* حول "التصورات الاجتماعية للطفولة"، ودراسة *Ariès 1962* حول "التصورات الاجتماعية للطفل"، في حين نجد آخرون ركّزوا على العلاقة بين كل من التصورات الاجتماعية والتصرفات والسلوكيات الممارسة كدراسة *Abrie* حول علاقة التصورات الاجتماعية بسلوكي التنافس والتعاون، و"بياجي" *Biegie* الذي اهتم هو الآخر بالموضوع وحاول تطويره في سيكولوجيا الطفل (1926)، وقد عرف هذا المفهوم خسوفاً طويلاً استمر ستين عاماً إلى أن جعل منه *S. Moscovici* نقطة الانطلاق للدراسات حول "التصورات الاجتماعية" (1961)، حيث أغناه وطوّره منذ بحثه عن صيرورة التحليل النفسي وجمهوره إلى وضع "مدونة" التصورات الاجتماعية كمجال وحقل للسيكولوجية الاجتماعية في إطار عمل تصور جماعي.

وقد عرف بعدها هذا المفهوم تطوراً واسعاً في مجالات مختلفة ومقاربات متنوعة مثال: مجالات "الجسد والثقافة" "*Jodelet*" عام "1982"، ومع "محمد بوغالي" في المغرب "1988"، وفي مجال "العدالة" مع "س. فوجرون" و"روبرت" *C. Faugeron et R. Robert*، والطفولة التي كانت موضوع اهتمام كبير بالنسبة للتصورات الاجتماعية من

طرف "فليب ارييس" *1962 FH.ARIES*، بالخصوص الذي أثار الانتباه إلى أن مقولة "الطفولة" لم تبرز كتصور متميز وخاص في عالم الكبار إلا مع القرن "التاسع عشر"، حيث بدأت تظهر المعالم الأولى لتلك التصورات، ودراسة "سعدى لحو" حول "علاقة التغذية بالتصورات الاجتماعية"، مما أسفر عن تنوع الآراء والنتائج ووجهات النظر، فزاد من ثراء مجال البحث، وتعددت معها مناهج البحث الميداني، كما شهدت فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أبحاثاً معمّقة حول "التصورات الاجتماعية" على المستوى العالمي، حيث تشير إحصائيات 1999 لوجود 500 مرجعاً كتب حول التصورات الاجتماعية، مما أفرز عدة تظاهرات علمية وملتقيات وأيام دراسية ودولية من مثل: "الملتقى الدولي الرابع" الذي ناقش عنصر "عصر التصورات الاجتماعية بمدينة مكسيكو" من 25-28 أوت 1999، و "الملتقى الدولي حول التفكير الاجتماعي" الذي عقد بمونتريال أيام 29-30 أفريل والأول من ماي 1999.<sup>1</sup>

ويعتبر مجال "التعليم" و"العلاقات الاجتماعية المدرسية" أهم مجال لانتشار مفهوم "التصورات الاجتماعية" وتجديده، وخاصة المدرسة الابتدائية كمختبر طبيعي لإنتاج التصورات وتداولها، من تصورات الأولياء لغايات المدرسة الابتدائية إلى تصور المعلمين للتلاميذ إلى العلاقات السائدة بين المدرسين والتلاميذ في ضوء الأدوار المؤسسية والتصورات.

وما يجب الإشارة إليه هو الارتباط الواسع لمفهوم التصورات الاجتماعية بالأبعاد التاريخية والثقافية والاجتماعية، كونه كما أشرنا سالفاً لا يرتبط بالفرد هذا الذات المتفاعلة مع الآخر وإنما هي في تداخل مع كل ما هو اجتماعي، ليصبح الموضوع الأكثر مرونة من حيث التناول المعرفي والتخصصي؛ إذ أنه لا يؤمن بمبدأ الاحتكار من حيث التناول والمعالجة، مما يجعل منه مساحة تتناول مُقيمة في ملتقى طرق

---

<sup>1</sup> - ربيعة لشرط، المرجع السابق، ص ص 35-36.

كل العلوم التي تختص بهذه الأبعاد وبحقولها ولاسيما السوسولوجيا والسيكولوجية، دونما أن يكون مجالاً يحتكره هذين الحقلين، بل يعتبر الأداة التي يمكنها أن تثور العلوم الإنسانية بكاملها من الداخل، ويجعلها تفك تبعيتها المعرفية والمنهجية للعلوم الأخرى، والتي أنهكتها لثُحُق استقلالها المنهجي والنظري، حيث تغدو التصورات الاجتماعية مختبرا للعلوم الإنسانية من جهة وموضوعا لها من جهة ثانية، مما يؤدي بها إلى إنتاج قوانينها الخاصة، وقد أشارت الباحثة المغربية "عائشة بلعربي" إلى أنّ التصورات الاجتماعية "تظل شديدة الارتباط بالأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أنتجتها، ورغم ما لحق تلك الأنظمة من تغيرات بنيوية تتطور ببطء، مما يعني أن قوى المحافظة تظل أشدّ تصلبا على مستوى الذهنيات مثلما على المستوى المادي"<sup>1</sup>.

إذن فمفهوم التمثل الاجتماعي ليس بالمفهوم الحديث، وإنما عتيق جدا ضاربا بجذور أصوله بالفكر الاجتماعي القديم، كان الفضل في ظهوره من جديد إلى الحقول البحثية على يد مجموعة من المفكرين الذين آمنوا بأهمية هذا المفهوم، فانطلاقا من تخصصاتهم عملوا على إحداث نقلة نوعية تطويرية على مستوى المفهوم كتصور أولا، وكمفهوم تطبيقي ذو فعالية في فهم الواقع أو العالم الذي يعيش فيه الأفراد ثانيا، ليكن بذلك المفهوم الذي لا يعرف حدود تناولية تجعل منه مفهوما حكرا فقط على مجال فكري تخصصي واحد؛ بل المفهوم الذي تشترك فيه العديد من التخصصات، مفهوم استحضر وجوده بالعديد من المجالات المتنوعة والمتباينة، مجالات قد تبدو للوهلة الأولى أنها منعزلة عن بعضها البعض، لكن هي في الحقيقة مترابطة ومتداخلة فيما بينها، مجالات ما هي إلا مرآة عاكسة لما يحدث بعمق مجتمع عرضة للتغيير والتجديد، لاسيما بمجال البحث العلمي، لتصبح بذلك التصورات الاجتماعية كمصطلح فعلي لا يصبو فقط إلى فهم الواقع وإنما إلى إعادة بنائه وفق معايير تتوافق ومتطلبات المجتمع بحد ذاته.

---

<sup>1</sup> - الخمار العلمي، المرجع السابق، ص ص 12 - 15.

## 8) التصورات الاجتماعية ونظرية النواة المركزية:

### 8.1) بنية التصورات الاجتماعية:

إنّ إمكانية الوصول إلى موضوع بنية التصورات الاجتماعية، لا بد من إرجاعها إلى نظرية النواة المركزية (Abric 1976)، الذي ميّز بين نمطين أساسيين من العناصر: عناصر مركزية، وعناصر جانبية.

وحسب Herzlich 1972 فإنّ دعم المكتسبات السيكلوجية التصورات الاجتماعية تنطق حول العناصر المركزية، وللتأكيد فهذه الفكرة ليست بالفكرة الجديدة بالكامل، فقد تحدثت Moscovi 1961 كذلك عن مفهوم "المعنى المركزي"، وعن مفهوم "النواة الرمزية" Figuratif، بدون أن تكون هذه الأخيرة معادلة لمفهوم النواة المركزية، بيد أنّ ما هو جديد مع (Abric 1976) وهي أن فكرة "النواة المركزية" تمثل بنية تعطينا تصورات ذات معنى وترابط منطقي بين الأفكار، هذا وأنّ كل عناصر التصورات الاجتماعية هي بالأساس خاضعة لنواة مركزية<sup>1</sup>.

وحسب Abric فإن التمثل الاجتماعي هو مجموع منظم حول نواة محورية مُشكّلة من عناصر تعطي دلالة لهذا التمثل، إنّ هذه النواة المهيكلة هي العنصر الأساسي في التمثل، والكشف عنها يسمح بالدراسة المقارنة للتمثلات.

وتتشكل النواة المركزية من "العناصر التي تعطي معنى ودلالة للتصور، والتي تكون مشبّعة بالنظام القيمي للجماعة، وهي تلك العناصر المتعلقة بـ:

- طبيعة موضوع التصور.
- علاقة الفرد أو الجماعة بموضوع التصور.

---

<sup>1</sup> - Pascal MOLINER, *la représentation sociale comme grille de lecture*, publications de l'université de Provence : Marseille, 1992, pp 15-16.

- نظام القيم والمعايير.

لتعتبر بذلك النواة المركزية الجزء الأكثر ثباتا نسبيا واستقرارا في التصور، والأصعب تغييرا بسبب أنه تبرز فيه الذاكرة الجماعية للجماعة<sup>1</sup>.

إنّ ما يميز "النواة المركزية" هو أنّها ليست ذات بعد كمي وإنما هي ذات "بعد كفي" بالأساس، ولذلك فإنّ وتيرة ظهور العديد من العناصر في خطاب الفاعلين لا تكفي بالتأكيد بأنّ الأمر يتعلّق بعناصر مُشكّلة للنواة المركزية، ولكن بالمقابل إذا كانت هذه العناصر تقيم علاقات مع بقية العناصر وتعطيها دلالة بالخصوص، يمكن حينئذ اعتبار أنّ الأهمية الكمية لهذه الروابط مؤشّرة على المركزية<sup>2</sup>. من دون أن نتغاضى على التسميات المختلفة للنواة المركزية، بحيث تسمى أيضا بالنواة الصلبة أو النواة المشكلة؛ كونها تتشكل من مجموعة من العناصر المتداخلة فيما بينها لتؤدي من خلال عملها وتفاعلها الوظائف التي تقدمها النواة المركزية، وما يميّز هذه العناصر المشكلة للنواة المركزية هي أنّها إذا تغيّرت تغيّر معها التصور، لذا فإنّ عناصر النواة المركزية هي التي تعطي معنى ودلالة للتصور، والتي تكون مشبّعة بالنظام القيمي للجماعة، وتكون هذه العناصر مرتبطة ارتباطا شديدا بالسبب بطبيعة الموضوع المتصوّر من جهة، وعلاقة الفرد أو الجماعة بموضوع التصور من جهة أخرى، من دون أن ننسى نظام القيم والمعايير التي تنتظم من حولها علاقة الفاعلين أو الجماعة، لذا نجد أنّ النواة المركزية تعدّ من العناصر الأكثر استقرارا في التصور الأكثر مقاومة للتغيير.

## 8.2 وظيفة النواة المركزية:

بما أنّ النواة المركزية هي العنصر الأساسي للتمثّل فمرد هذا إلى نظام عمل هذه النواة والعناصر المكوّنة لها، ففي ظل عمل هذه الأخيرة يُعطى لهذه النواة وظائف تساهم في عمل التمثلات، وعليه فإنّ

<sup>1</sup>- ليلي شكبو، التصورات الاجتماعية للكارثة الطبيعية عند الطلبة الجامعيين الجزائريين: دراسة ميدانية بجامعة عنابة، رسالة ماجستير في علم النفس الإكلينيكي: جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 35.

<sup>2</sup>- عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق، ص 75.

للنواة المهيكلة وظيفتان أساسيتان، "وظيفة توليدية"، حيث أنّ النواة المركزية هي أصل مختلف عناصر التمثّل، وهي التي تعطيهم معنى وقيمة، ومن خلالها يمكن أن تعرف هذه العناصر التحول، و"وظيفة تنظيمية"، إنّ "النواة المركزية" تجدد طبيعة الروابط التي توحد بين عناصر التمثّل، إذ تعدّ العنصر الموحد والمثبت للتمثّل، وإنّ التمثّل يتغير حينما تتغير النواة<sup>1</sup>، و"تتنظّم حول النواة المعارف، فهي التي تحدد العلاقات التي يربطها ببعضها البعض، وهكذا النواة وعلى اعتبارها بنية معرفية تضمن وظيفة تعميم المعنى وتنظيمه"<sup>2</sup>.

كما تُحدث النواة المركزية ديمومة واستمرار التصور الاجتماعي؛ لأنّها ثابتة ومتناغمة، تمنح معنى وقيمة لمختلف عناصر التصور، وتحدد الروابط بين مختلف عناصر التصور<sup>3</sup>.

### الخاتمة:

إنّ تحديد الماهية المفهوماتية لمفهوم الفقر ليس بالأمر المتفق عليه؛ نظراً لارتباطه بمجموعة المؤشرات الكميّة والكيفيّة معاً، الأمر الذي خلق اختلاف على مستوى رؤى المفسرين لظاهرة الفقر، سواء بالنسبة للنظريات التقليدية أو الحديثة، هذه الظاهرة القديمة الحديثة التي كانت مرتكز تتاولي حتى للديانات السماوية، نظراً لنتائج أثارها على الفرد فالمجتمع.

وتعدّ ظاهرة الفقر كظاهرة مرسخة بجذورها في قاع المجتمع، فإنّها لم تنشأ من العدم وإنّما وجودها كان من وراء العديد من الأسباب، سواء أكانت هذه الأسباب اجتماعية من مثل: انتشار البطالة، الإدمان على المخدرات...، أو أسباب اقتصادية من مثل: انخفاض الأجور، خسارة مناصب العمل...، أو حتى الأسباب الديمغرافية مثل: النّمو السّكاني المتزايد، النّزوح الرّيفي...، إضافة إلى أسباب تمّ تحديدها

<sup>1</sup> - عبد الوهاب بوخنفوة، المرجع السابق، ص 76.

<sup>2</sup> - حورية بن لوصيف، المرجع السابق، ص 32.

<sup>3</sup> - ليلي شكيمو، المرجع السابق، ص 36.

انطلاقاً من تصريحات المبحوثين منها: التطور التكنولوجي السريع، التهافت نحو الكماليات، انتهاك حقوق الإنسان...، أو بصفة عامة أسباب داخلية موجودة بذات المجتمع أو خارجية متعلقة بعوامل خارج نطاق المجتمع، كلّها أسباب بالرغم من اختلافها وتتوّعها اجتمعت لترسم لنا ظاهرة لا تعرف حدود أو رقعة جغرافية معينة، ظاهرة لديها العديد من الأنماط تم تحديدها سواء وفقاً لمعنى الفقر، أو وفقاً للمدة الزمنية وفترة بقاءه، أو وفقاً للبيئة الجغرافية، إضافة إلى أنّ للفقر عدّة مظاهر منها ما ترتبط بالحاجات الأساسية، ومنها ما يرتبط بالحرمان، ومنها ما يرتبط بسياسة التنمية بالمجتمع.

أمّا عن خريطة الفقر بالمجتمع الجزائري فقد عرف ذيوفا لاسيما مع بداية الثمانينيات، ذيوفا زاد معه زيادة عدد الفقراء من دون أن ننسى الحقبة التاريخية السوداء التي أتت على الأخضر واليابس ألا وهي الحقبة الاستعمارية التي أنهكت المجتمع الجزائري، لهذا فإنّ خريطة الفقر بالجزائر قد عرفت ثلاث مراحل ألا وهي: المرحلة الاستعمارية، مرحلة ما بعد الاستقلال، المرحلة التي عقيبت الأزمة الاقتصادية، ع العلم أنّ للفقر بمجتمعنا عدّة أسباب منها ما كان مباشر، والبعض الآخر غير مباشر.

إذن فظاهرة الفقر ذات خيوط محاكاة في وجودها بصورة غير منفصلة عن ظواهر أخرى، وعوامل قد عزّزت من وجودها وتعميق فعاليتها، لتصبح بذلك ظاهرة بغاية التعقيد والتركيب.

لقد أصبح موضوع التمثلات الاجتماعية الموضوع الذي أثار اهتمام العديد من الباحثين باختلاف انتماءاتهم الفكرية والمذهبية، إذ أنّه ليس بالمفهوم الحديث، وإنّما قد عرف تواجدا منذ خمسين سنة، ليعرف تجددا ناتج عن فعل التغيرات الاجتماعية، فتحول بذلك هذا المفهوم إلى مفهوم مركزياً تشترك فيه كافة العلوم الاجتماعية، لما له من أهمية في تفسير الواقع الاجتماعي، يحمل العديد من التعاريف، نظراً لتعدد المقاربات والدلالات التي يحملها هذا المفهوم ممّا نجم عنه صعوبة الوصول إلى تعريف واحد، مع

العلم أنّ هذا المفهوم متصل بعلائقنا في العالم، ويعد المستوى الوسيط بين كل من المفهوم والإدراك، يتحدد انطلاقاً من مواقفنا ومعلوماتنا وصورتنا الملتقطة من الواقع الاجتماعي.

وتكمن فعالية التصورات الاجتماعية التي تتكوّن من العناصر الآتية: التخيل، الإدراك، الصورة والمصورة الذهنية، الرأي والاتجاه، الموقف، والتي لا يمكن فهمها في إلا في سياقين ألا وهما: السياق المعرفي، والسيّاق الاجتماعي في مساهمتها في تكوين سلوكيات الأفراد، والعمل على توجيه اتصالاتهم الاجتماعية، إذ يعد مفهوم التصورات الاجتماعية كظاهرة جد معقدة تقوم على توفير الجانب المعرفي للأفراد، كما تهدف إلى تفسير وتشكيل الواقع في ذات الوقت، بحيث تتشكل التصورات الاجتماعية انطلاقاً من الاتصال الاجتماعي الذي يتم بين الفاعلين الاجتماعيين.

إنّ أصبح مفهوم التمثلات الاجتماعية المتضمن للعديد من الأنواع والوظائف المتنوعة من أبرز المفاهيم التي استحوذت على مركزية اهتمام جميع الحقول المعرفية، وظهره من جديد إلى الحقول البحثية كان بفضل مجموعة من الباحثين الذين آمنوا بفعالية هذا المفهوم وأهميته، ليحدثوا بذلك انطلاقاً من تخصصاتهم المتنوعة نقلة نوعيّة على مستوى هذا المفهوم كتصور ومفهوم عملي، وبالتالي أصبح هذا المفهوم ملقياً للعديد من التخصصات البحثية.

## الفصل الثاني:

\*مقاربة نظرية حول العائلة الجندرية\*

## مقدمة:

إنّ دراسة العائلة كموضوع شكّل مرتكز له ثقله من حيث الاهتمام في علم الاجتماع، حتى أنّ أحد تعريفات هذا الأخير في وقت مضى كانت تجعل من العائلة الموضوع الرئيسي لهذا العلم، لاسيما من حيث المكان الهام الذي تشغله في المجتمع بطرق متعدّدة، كنسق تكوّن نتاج استجابته لمجموعة من القيم التي يحاك بواسطتها الطابع الاجتماعي للأفراد، إذ تعدّ مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية الهامة، والهوية التعبيرية لطبيعة المجتمع، لذلك كُثفت مساحة الأبحاث بعلم الاجتماع خاصة حول مسألة التنظيم الأسري، الأمر الذي مكّن علم الاجتماع من أن يطور الدّراسة العلمية لهذا الجانب الهام من موضوعاته المتعددة.

## (1) ماهية النسق العائلي:

ظهرت خلال السنوات الماضية عدّة تعريفات للعائلة تتجه جميعا لإبراز الارتباط الدائم ما بين الرجل والمرأة، وما يترتب عن ذلك من إنجاب ورعاية الأطفال، والقيام ببعض الوظائف التي تسقط عن العائلة في تطورها من صورة إلى أخرى بتغير المجتمع والثقافة البازغة من رحمه، وإذا ما حاولنا أن نرصد تعريفا محددًا لهذه الوحدة، فإننا لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نتوصل إلى محاولة الإجابة عن ماهية العائلة بإعطاء تعريف دقيق لها، لتعذر الأمر علينا، ذلك لعدم وجود تعريف جامع وشامل يحقق ما ينبغي أن تكون عليه التعاريف من الدقة والضبط؛ هذا راجع لاختلاف تحديد العلماء لمفهوم العائلة وكيفية نظرهم إليها، واختلاف أبعاد التحليل السوسيولوجي لهذه الوحدة الاجتماعية النابضة والغير ناضبة في إسهاماتها الحيويّة داخل المجتمع، والتي تعد "أول وسط طبيعي واجتماعي للفرد، تقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي، وقواعد تختارها المجتمعات..."<sup>1</sup>، واختلاف الانتماءات المدرسية والمذهبية للباحثين والرؤى السوسيولوجية لهم، وحتى الاختلاف البيئي لكل باحث، وما سنعرضه ما هو إلا عيّنة مصغرة من مجموعة لا متناهية من التعاريف التي سيقّت حول هذا المفهوم، منها الآتي:

تعتبر العائلة "منظمة دائمة نسبيًا تتكوّن من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم، أو تتكوّن من رجل أو امرأة...". حسب كل من "أجبرون"<sup>2</sup> Ogburn و"نيمكوف"<sup>3</sup> Nimicoff، في حين يتجه بعض الباحثين في تصورهم للعائلة من أمثال كل من "بل"<sup>4</sup> N.W bell و"فوجل"<sup>5</sup> E.F Vogel باعتبارها "وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعيا مع أطفالهما"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - مسعودة كسّال، مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري، ط01، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1986، ص21.

<sup>2</sup> - محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، دون طبعة، دار الكتب الجامعية: الإسكندرية، 1970، ص 150.

ما يمكن استنتاجه من هذين التعريفين تركيز الاهتمام على البنية المورفولوجية البنائية للأسرة، إذ أنها تمثل الوحدة الأولى الهادفة للمحافظة على النوع الإنساني والمنظمة الاجتماعية الدائمة نسبيا المتكونة من مجموعة أفراد محددين يرتبطون بطريقة منظمة اجتماعيا، وأنه من الممكن أن نفسر العائلة في ضوء البناء والوظائف المتغيرة.

لكن التكوين المورفولوجي للأسرة لا يقتصر فقط على هؤلاء الأفراد - الرجل والمرأة والأطفال أو بدونهم-، فقد تكون أكبر من ذلك كثيرا لتشمل أفراد آخرين الذين يكوّنون وحدة تسمى في بعض الأحيان "العائلة" أو "العائلة الممتدة".

أما "برجس" "Berges" و"لوك" "Locke" فقد حصرا مفهوم العائلة في كونه "مجموعة من الأشخاص يرتبطون في منزل واحد، ويتفاعلون وفق أدوار محدّدة بروابط الزواج أو الدم أو التبني ويعيشون فيها، ويخلقون ويحافظون على نمط ثقافي عام"<sup>1</sup>، هنا المفكرين ركزا على نقطة جد مهمة ألا وهي الدور الفاعل للعائلة كنسق قيمي يهدف للمحافظة على نمط ثقافي عام؛ أي أنها تمثل المرأة المُعبّرة عن الهوية الثقافية للمجتمع، حتى ولو كان هذا التعبير في حدوده الضيقة والنسبية، في حين أنّ هناك من يذهب في تعريفه لها من أمثال "اراريس" "Iraris" بأنها تلك "الجماعة البنائية القرابية ذات الوظيفة المهمّة، وهي تنشئة الوليد الصّغير"، و"جماعة من الأفراد تربطهم الزواج والدم أو التبني يؤلّفون بيتا واحدا، أو يتفاعلون سويا، وكلُّ دوره المحدد كزوج أو زوجة، أب وأم، أخ وأخت مكونين ثقافة مشتركة"<sup>2</sup>، يركّز أكثر هذا التعريف على الوظيفة الأولى للعائلة ألا وهي: "وظيفة التنشئة الاجتماعية" كعملية من أبرز العمليات بذات النسق العائلي بالرغم من أنّ هذه الوظيفة لم تعد حكرا على العائلة بقدر ما أصبحت تتشارك معها مؤسسات التنشئة الاجتماعية

<sup>1</sup> - عبد القادر قصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: (دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري)، ط01، دار النهضة العربية: بيروت، 1999، ص222.

<sup>2</sup> - عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 1999، ص16.

الأخرى، و يدل لفظ العائلة عند "وستر مارك" **Western Mark** على ذلك "التّجمع الطبيعي بين أشخاص انتظمتهم روابط الدّم فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعتبر أصغر الوحدات الاجتماعية التي يَعْرِفُهَا المجتمع الإنساني"، في حين يعتبرها "وليام قاريت" **Weleim Garit** بأنها: "جماعة أفراد يربطهم رباط الزّواج، الدّم أو التبني، ويسكنون في منزل واحد ويتفاعلون..."<sup>1</sup>. ويذهب كل من "سمينر" **SMINER** و"كيلر" **KILLE** في اعتبار هذه الوحدة مجرد تنظيم اجتماعي مصغّر ينطوي على جيلين على الأقل، ويتميّز تشكيله بالاعتماد على رابطة الدّم"<sup>2</sup>، و "تجمع اجتماعي قانوني لأفراد اتحدوا بروابط الزواج والقرباية أو بروابط التبني *Adoption*، وهم في الغالب يشاركون بعضهم بعضا في منزل واحد، ويتفاعلون تفاعلا متبادلا طبقا لأدوار اجتماعية محددة تحديدا دقيقا وتدعمها ثقافة عامة"<sup>3</sup>، ما يبيّن من التعريف هو أنّ العائلة كمؤسسة اجتماعية ذات إقرار اجتماعي قانوني.

إذن ما يمكن استنتاجه من هذه التعاريف هو أنها حصرت وجه اهتمامها في مسألة اعتبار العائلة وحدة بنائية لتنظيم اجتماعي قانوني بغاية الأهمية قائمة على العلاقات القرباية وروابط الدم، والأشخاص المؤسسين لهذه الوحدة يربطهم رباط الزواج وروابط القرباية أو روابط التبني، وتبرير قيام العائلة على توسيع نطاق العلاقات القرباية هو توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية؛ من خلال اتساع مجال تبادل الأدوار الاجتماعية لفاعلها، والمحددة بمتغيرات ثقافية عامة هي في حقيقة الأمر شرط ونتيجة تحدّد اجتماعيا، تحكم المجتمع المتواجدة به هذه المؤسسة الاجتماعية.

---

<sup>1</sup> - أحمد بيبري الوحيش، الأسرة والزّواج: (مقدّمة في علم الاجتماع العائلي)، دون طبعة، منشورات الجامعة المفتوحة: طرابلس، 1998، ص ص 48 - 45.

<sup>2</sup> - فادية عمر الجولاني، الأسرة العربيّة: (تحليل لبناء العائلة وتغيّر اتجاهات الأجيال)، ط01، مركز الإسكندرية للكتاب: الإسكندرية، 1999، ص 82.

<sup>3</sup> - رشاد غنيم السيد وآخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، ط01، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2008، ص 15.

كما يمكن اعتبار العائلة الجماعة الاجتماعية النظامية المسؤولة عن تكاثر الجماعة الإنسانية، وهذا ما أقره "لندبرج" *Lundberg*\* في قوله "أنَّ العائلة هي نظام إنساني أولي..."<sup>1</sup>، ولهذا كانت العائلة المبكرة في تاريخ الإنسان مجتمعا صغيرا متكاملا، ولم تكن نظاما له وظائف متخصصة كما هو الحال في المجتمعات الحديثة الأكثر تعقيدا، ويكمن تغيّر العائلة في تحوّلها من مجتمع صغير مكثف بذاته إلى وحدة وظيفية متخصصة داخل مجتمع يزداد نموا باستمرار. كما يذهب بعض الباحثين الاجتماعيين إلا أنّ "العائلة" جزء متكامل من مجتمع يتغير بسرعة.

أما "أرنست برجس" *Ernest Burgess* فيعتبر العائلة "وحدة من شخصيات متفاعلة"، وبأنّها "وحدة قائمة على التفاعل بين الأشخاص الداخليين فيها، والتكيف المتبادل بينهم"<sup>2</sup>، فمن خلال هذا التعريف نلاحظ أنّ جوهر التحوّل في دراسة العائلة يظهر في التقليل من أهميتها كبناء اجتماعي، والتركيز على اتجاهات الأعضاء، وحتى أنّه في الاتجاهات الحديثة المهتمة بدراسة العائلة الفرد أصبح من العلامات المميزة المستخدمة كمدخل أساسي لفهم العائلة الحديثة.

وتعرّف العائلة في معجم علم الاجتماع بأنّها تلك "الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على العقل الجمعي والقواعد التي تقرّها المجتمعات وهي نواة المجتمع، وتختلف النظم العائليّة في جميع مظاهرها، يختلف نطاقها فأحيانا يتّسع ليشمل جميع أفراد العشيرة، وأحيانا يشمل الزوج والزوجة وأولادهما، وأحيانا يضيق حتّى لا يتجاوز نطاق الأب والأم كما هي المجتمعات الحديثة"<sup>3</sup>، وحسب "فردريك لوبلاي" *Frédéric le Play*\* فيعتبرها بأنّها

---

\*- عالم اجتماعي أمريكي تأثر بمنطق "جون ديوي"، يؤمن بالاتجاه الوضعي في علم الاجتماع، ويدرس الظاهرة الاجتماعية على أنها ظاهرة طبيعية، وهذا هو السبب الذي من أجله اعتبره "تيماشيف" واحدا من أتباع النزعة الوضعية الجديدة.

<sup>1</sup>- محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 150.

<sup>2</sup>- رالف لنتون، دراسة الإنسان، (تر: عبد الملك الناشف)، دون طبعة، منشورات المكتبة العصرية: بيروت، 1964، ص 206.

<sup>3</sup>- أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، طبعة جديدة، مكتبة لبنان: بيروت، 1986، ص 30.

"النموذج المضبوط *Exact Model* للمجتمع أو للطبقة"<sup>1</sup>، كما يمكن اعتبارها "جماعة تقوم على العلاقة الجنسية بشرط أن تكون محدودة ودائمة بصورة تكفي لإعالة الأطفال وتربيتهم"<sup>(2)</sup>.

ما يمكن استنتاجه من هذين التعريفين هو أن وظائف العائلة انحصرت في كل من: وظيفة المحافظة على النوع الإنساني، والوظيفة الجنسية التي تكون في وجه شرعي مؤسس على النسق الزواجي كمؤسسة اجتماعية ضبطية وموجهة للسلوك الغرائزي الحيواني، هذا ما يؤكد "روبرت لوي" *Robert Lowie* في اعتبار العائلة الوحدة الاجتماعية القائمة على الزواج<sup>3</sup>، بالإضافة إلى وظيفة إنجاب الأطفال ورعايتهم".

لكن مكن اصطباغ هذه الوحدة الاجتماعية بالطابع السوسيولوجي متمظها في مجموعة الوظائف التي تقوم بأدائها داخل المجتمع ككل من جهة، ولأعضائها من جهة أخرى وليس فقط على هذه العينة من الوظائف التي ركزت عليها البعض من هذه التعاريف.

هكذا نلاحظ أن هناك شبه اتفاق بين التعاريف السابقة في الأسس التي يقوم عليها تعريف "العائلة"، ولو تعرضنا لتعاريف أخرى غير ما ذكر فإننا سوف لا نجد اختلافا حقيقيا، وكل ما نشير إليه هنا أن بعض العلماء ينظرون إلى "العائلة" على أنها جماعة أو مجموعة، والبعض الآخر ينظر إليها على أنها نظام ووحدة بنائية، والواقع أن الفرق بينهما ليس بالكبير؛ لأن كليهما نوع من أنواع التنظيم الاجتماعي يفتقران أو يقتربان على أساس درجة التجريد التي تدرس على أساسها كل منهما.

---

\* - فردريك لويلاي: صاحب الدراسة المشهورة المنشورة بكتابه: "عمال أوروبا: *the European Workers* ، حاول أن يكشف السر الذي يكمن وراء الاضطرابات المتوالية التي شهدتها فرنسا منذ عام 1789؛ بحيث توالت على فرنسا 10 حكومات متوالية مما أدى إلى الاضطرابات الاجتماعية، وصاحب الدراسة المونوغرافية على ما يقارب 300 أسرة.

<sup>1</sup> - محمد إسماعيل قباري، الاتجاهات المعاصرة في مناهج علم الاجتماع، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، بدون سنة، ص 85.

<sup>2</sup> - محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، المرجع السابق، ص 153.

<sup>3</sup> - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية: الأزريطة، 2005، ص 177.

فمن خلال الأدبيات يتضح لنا أنّ العائلة ليست جسماً مجرداً ومنعزلاً عن باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فهي بذلك مؤسسة تابعة وخاضعة للسياق الاجتماعي الذي تتدرج وتسجّل فيه<sup>1</sup>. وبهذا تعتبر العائلة بناءً وتصوراً اجتماعياً، فهي عبارة عن واقع وظاهرة عالمية، وهي بذلك مفهوم تنظيمي، ترتيبي وتصنيفي يخضع للواقع الاجتماعي الذي يختلف من مجال اجتماعي واقتصادي إلى آخر، وهو بالتالي مفهوم يمتاز بديناميكية كبيرة، يتغير حسب السياق التاريخي والاجتماعي<sup>2</sup>.

إنّ مفهوم العائلة في مجتمعنا قد يتسع ليشمل منظومة علاقات فاعلة، ومؤثرة أكثر اتساعاً وتشابكاً...، حيث تشترك العائلة كوحدة اجتماعية في منظومة متقاربة من القيم والتقاليد والعادات، كما تقوم العلاقات الأسرية على التعاون والتضحية والالتزام الشامل غير المحدود، وغير المشروط من دون تحفظ، وهذا ما يعزّز إحساس أفراد العائلة الراسخ بالاطمئنان والاستقرار النفسي بعدم الخوف من مواجهة الأزمات والنكبات المحتملة، حيث كان بإمكان الفرد دائماً الاعتماد على عائلته مهما كانت الظروف، ومن هنا غاب أو انحصر الشعور بالوحدة والقلق، وينعم الفرد بدفء العلاقات الحميمة<sup>3</sup>.

ونتيجة للظروف التاريخية التي مرّت بها العائلة العربية تعددت أشكالها وأنماطها، ومن ثم وظائفها، ففي كل مرحلة من مراحل التغيير التي تعرّضت لها العائلة، أوضحت الشواهد مدى تأثيرها بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي العام، ومن أهم ما استجابت له العائلة العربية ما حدث في وظائفها الشمولية التقليدية، واحتفظت منها ببعض الأدوار التي تغلب عليها الطبيعة الفطرية كالإنجاب،

---

<sup>1</sup> - العياشي عنصر، "الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية... إلى الشراكة"، مجلة عالم الفكر، العدد 03، المجلد 36، يناير - مارس 2008، ص 250.

<sup>2</sup> - رشيد حمدوش، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: امتدادية أم قطيعة؟، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2009، ص 259.

<sup>3</sup> - فيصل محمود غرايبه، "التحديات التي تواجه الشباب العربي في مجتمع المعرفة"، المجلد 02، المؤتمر العلمي الدولي الأولي لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية: جامعة السلطان قابوس مسقط: سلطنة عمان، 02-04 ديسمبر 2007، ص 175.

كما أصبحت وحدة استهلاكية تعتمد في معيشتها على أنساق اجتماعية أخرى، وتشير العديد من الكتابات على أنّ العائلة العربية ظلت تشكّل وحدة اجتماعية واحدة عبر مراحل تاريخها الطويل، تمكنت من أن تحمي نفسها من التحولات الاجتماعية، بما تتمتع به من مرجعية دينية<sup>1</sup>.

فكل مجتمع من المجتمعات قد خصّص مجموعة من الوظائف الموكولة للوحدة الأسرية، وانتقى سلسلة من الوظائف الأخرى، هذه الأخيرة تحددها جملة الاعتبارات الثقافية وحتى الاجتماعية منها، وهناك عدد كبير من الوظائف الكثيرة جداً، بحيث لا يتسع المجال لبحثها بالتفصيل من منطلق تحليلات متعددة لمقاربات سوسيو تاريخية متبحرة في ميدان الدراسات المتعلقة بالعائلة، وهناك شبه إجماع بين علماء الاجتماع على أن العائلة تقوم بعدد من الوظائف، ولكن سوف نكتفي في بحثنا بذكر عينة منها، نتيجة لتلازمها مع متطلبات موضوع بدارستنا، وهي كالاتي:

- وظيفة تنظيم السلوك الجنسي والإنجاب.
- وظيفة عناية ورعاية الأطفال وتربيتهم وتنشئتهم.
- وظيفة التعاون وتقسيم العمل.
- وظيفة الإشباع؛ بحيث تعد العائلة الجماعة الأولية الهامة التي توفر للطفل أكبر قدر من العطف والحنان، الإشباع لتحقيق التكامل الانفعالي والعاطفي عند أعضاء العائلة.

وتعتبر العائلة مؤسسة اجتماعية لها وجود في كل المجتمعات البشرية، والوحدة الاجتماعية الأساسية التي يقوم عليها بناء المجتمع، مما جعل من دراسة العائلة إحدى الضروريات التي تُحنّتها ظروف المجتمعات الحالية؛ باعتبار أن الوظائف التي تؤديها ضرورية للمجتمع كي يحافظ على توازنه

---

<sup>1</sup> - فيصل محمود غرايبه، المرجع السابق، ص 170.

واستمراره، ويأتي هذا الاهتمام في زمن كثر الحديث عن الفردانية وتضاعدها، فالعائلة لا تعتبر تلك العقدة *noeud* من العلاقات فحسب، فهي مؤسسة تعمل على تسيير العلاقات ما بين الأجيال<sup>1</sup>.

أما من وجهة نظر التحليل البرسوني فيلاحظ أنّ العائلة أصبحت مستعرض فيها عوامل جديدة تقوم بدور تعبئة الوظائف وفق استعانتها بالمؤسسات المتخصصة كنتيجة لجملة التغيرات الجذرية المتجذرة في شتى الميادين، وإنّ النموذج النمطي لهذه التغيرات والتمايز الاقتصادي ما هو إلاّ تحصيل حاصل لإعطاء الأهمية المستمرة للجماعة العائلية التي كانت فاعلا في عملية الإنتاج الاقتصادي، تزامنا مع الانجازات الصناعية الكبرى<sup>2</sup>، لكن هذه الوحدة الفاعلة وفقا للتخطيط الميكرو سوسيولوجي تقوم بوظيفتين أساسيتين ألا وهما:

(أ) وظيفة التنشئة الاجتماعية.

(ب) وظيفة المحافظة على ثبات واستقرار شخصية الكبار والدعم العاطفي لهم؛ فهم وظيفتين غير منفصلتين عن بعضهما البعض<sup>3</sup>.

لكن بالموازاة إذا ما تأملنا العائلة في السلم الماكروسكوبيك خارج نطاق وظيفتي الإنجاب والتمائل الاجتماعي لأجل الأطفال؛ فإننا نجد أنها جرّدت من العديد من الوظائف التي كانت منوطة بها؛ بسبب عدم مشاركة أفرادها في الإنتاج الاقتصادي.

هذا وقد ذهب "تالكوت بارسونز" *Talcott PARSONS* في طرحه فيما يتعلق بمسألة حديثه عن وظائف العائلة بأنّ هذه الأخيرة لا يمكن اعتبارها الوحيدة العاكسة للوضعية البيولوجية، كما أنه لا يوجد مفهوم واحد عاكس للوظيفة الأكثر أهمية للأسرة أو ما يعرف بالوظيفة المقدرة، والتأكيد في كل مرة أنّ

---

<sup>1</sup>- رشيد حمدوش، المرجع السابق، ص 237.

<sup>2</sup>- سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط01، الدار الدولية للاستثمارات نقاش م.م: القاهرة، 2008، ص37.

<sup>3</sup>- Andrée Michel, *Sociologie de la famille et du mariage*, P.U.F, 1er éd: Paris, 1972, p79.

عملية الإنجاب ورعاية الأطفال تتأتى دائما عن طريق العائلة، فالعائلة في نظر "بارسونز" وحدة حقيقية لقمة التخصص المميز للمجتمعات الحديثة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار سقوط بعض الاتجاهات التقليدية المنشأة لهذه المؤسسة.

واعتبر "بارسونز" "PARSONS" أن التباين في وظائف العائلة يعتبر وظيفيا بالنسبة للأفراد والنسق ككل، وقد كتب يقول: "إن من الواضح أن التحديد النسبي للمكانات يعتبر عاملا هاما للأمن النفسي، وهذا الأمن النفسي ليس هاما للوالدين فقط، بل للأطفال أيضا، وفي مقابل ذلك فإن عدم تحديد أدوار النوع لا يشكّل خطرا على الشخصيات فقط، ولكنه يهدد للنسق الاجتماعي ككل"<sup>1</sup>.

وبهذا تصبح العائلة أفضل مؤسسة لتحقيق المتطلبات الوظيفية ألا وهي "الوظيفة الجنسية" و"الوظيفة الإنجابية" التي بدونها ينقرض المجتمع، ولقد حصل الكثير من التغيير في الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها العائلة، ذلك نتيجة لعدة عوامل منها: خروج المرأة للعمل، وتوفر ضرورية الحياة الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى هذا التغيير الكبير على مستوى الوظائف التي عزي الكثير منها لمؤسسات أكثر تخصصا أصبحت تشاركها بعض الوظائف وأنتزع منها البعض الآخر.

إن العائلة هي المؤسسة التي يعاد بواسطتها الإنتاج البيولوجي والاجتماعي للمجتمع، وباعتبارها كذلك المؤسسة التنشئية الأولى لأي مجتمع بالرغم من المنافسة التي تتعرض لها من طرف المؤسسات الأخرى... التعقيدات والتحويلات العديدة التي عرفها المجتمع أدت بدورها وأثرت هي الأخرى على أنماط وأساليب وطرق تبليغ الوظائف والأدوار الأسرية، فبعدها كان يتمثل الدور الأول للعائلة في تشرية التراث الثقافي والاقتصادي والأخلاقي، أصبح اليوم يميل أكثر إلى العمل على بناء الهوية الشخصية للأفراد، وعلى إقام الرباط وتدعيم التواصل ما بين أفراد العائلة، وما بين الأجيال باعتبار العائلة مركز

---

<sup>1</sup> - سامية مصطفى الخشاب، المرجع السابق، ص42.

العلاقات الاجتماعية، وبهذا تُكوّن العائلة وتمثّل إحدى الحلقات الهامة والأساسية لتلك العملية التي يتم بواسطتها نقل الممتلكات والقيم<sup>1</sup>، عن طريق التنشئة الاجتماعية، فالبشر يتعلمون خصائص الثقافة عبر هذه العملية، وتنشئة الطفل هي التي يصبح فيها الطفل العاجز تدريجياً، ومن خلال اتصاله بالآخرين كائناً بشرياً مدركاً لذاته وعارفاً وملماً بالأساليب وأنماط السلوك المتبعة في ثقافة ما<sup>2</sup>.

وتُعرف هذه الوحدة الاجتماعية -العائلة- بمجموعة الخصائص المشتركة في المجتمع الإنساني بأسره، خصائص تمثل البطاقة التعريفية لهاهيتها، ونذكر منها الآتي:

- العائلة منظمة اجتماعية هادفة للمحافظة على النوع الإنساني.

- العائلة أول وسط طبيعي واجتماعي للفرد.

- العائلة منظمة دائمة نسبياً.

- العائلة مؤسسة على علاقة زواجية.

- التأثير العميق الذي يظهر فيما للأسرة من أثر واضح، باعتبارها البيئة الاجتماعية الأولى التي تطبع الطفل.

- مسكن مشترك قد تختص به العائلة وحدها أو قد تشاركها فيه أسر أخرى، وبالتالي تشير العائلة إلى شكل من أشكال الإقامة.

- تقوم العائلة على مجموعة الوظائف الشخصية والمجتمعية التي تمارسها<sup>3</sup>.

- تعترف ببعض صلات الدم التي تبنى على مصطلحات القرابة والتزاماتها<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup>- رشيد حمدوش، المرجع السابق، ص 244.

<sup>2</sup>- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، (تر: فايز الصباغ)، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية: دون بلد نشر، دون سنة، ص 112.

<sup>3</sup>- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، ط01، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 1999، ص 223.

<sup>4</sup>- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، المرجع السابق، ص 177.

- الأساس العاطفي الذي يقوم على مجموعة من الحوافز المعقدة العميقة التي تُترجم عن الطبيعة العضوية للإنسان.<sup>(1)</sup>

- العضو في العائلة لا يستطيع أن يتهرب من واجباته إزاءها، بينما يستطيع ذلك بصورة ما إذا كان منتما لأي جماعة أخرى في المجتمع.

وتعد العائلة المؤسسة التي تمتاز بالتغير والديناميكية، وهي بذلك عبارة عن مجموعة من العمليات، فكل حقبة زمنية وكل مجتمع يعرف أشكالاً من التجمعات الأسرية الخاصة به، إذ تعتبر العائلة مؤسسة تحتوي على قوة تحمل ومقاومتين كبيرتين، وكذلك ذات قوة تكيف ساعدتها وتساعدتها على تجاوز مختلف التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>2</sup>.

بالرغم من أنّ العائلة قد عرفت عبر تطورها التاريخي أشكالاً ووظائف كثيرة ومتنوعة؛ فإنه سيتم بهذا البحث التعرض لشكلين منها فقط وهما: **العائلة الممتدة** و **العائلة الزوجية**؛ لأنهما الشكلان الموجودان معاً الآن في المجتمع الجزائري، سواء في مناطقه الريفية أو الحضرية. وفيما يأتي تعريف كل من هذين الشكلين الأسريين مع ذكر البعض من خصائصهما:

### 1.1 مفهوم العائلة الممتدة وخصائصها:

هي أسرة تتكوّن بنائياً من ثلاثة أجيال أو أكثر، ولهذا تضم الأجداد وأبناءهم غير المتزوجين، وأبناءهم المتزوجين (أو بناتهم) وكذلك أحفادهم<sup>3</sup>، كما تتكون العائلة الممتدة "من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد، وزوجاتهم وأبناءهم وغيرهم من الأقارب، كالعمة والعمّة والابنة والأرملة... الخ، وهؤلاء جميعاً يقيمون في نفس المسكن، ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 190.

<sup>2</sup> - رشيد حمدوش، المرجع السابق، ص ص 242-243.

<sup>3</sup> - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، المرجع السابق، ص 180.

واحدة، تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة<sup>1</sup>. وقد عرّف كل من "روسر" *Rosser* و"هاريس" *Harris* العائلة الممتدة بأنها: "علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب، وتمتد لثلاثة أجيال بدءاً من الأجداد وحتى الأحفاد وليسوا محتاجين للإقامة بمكان واحد..."<sup>2</sup>.

وبما أنّ المجتمع جزء لا يتجزأ من عالم لا ينضب فيه التغير المستمر الشديد السبب بعوامل متداخلة فيما بينها، سواء أكان هذا التغير قريباً أو متوسطاً أو بعيد المدى؛ فإن المجتمعات بتباينها قد شهدت وكانت عرضة لموجة من التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، وحتى العمرانية، والمجتمع الجزائري جزءاً منها، الأمر الذي أدى إلى تقلص هذا الشكل للأسرة الممتدة، ومن بعض خصائص العائلة الممتدة الآتي منها<sup>3</sup>:

- تتميز بالثبات والاستقرار، بالرغم من تعاقب الأجيال إلا أنها تظل محافظة على شخصيتها ومسؤولياتها.

- تتميز بازدياد حجم ونوعية العلاقات الاجتماعية بين أفرادها.

- تتميز بالتقارب المكاني بين أفرادها.

إلا أنّه وبالرغم من اعتبارية العائلة أول وحدة من وحدات المجتمع من حيث طبيعتها ووظائفها وأشكالها، فإنها تشكّل اجتماع الأفراد الذي لا يقوم على الدوافع الطبيعية الغريزية، وإنما على اعتبارات يرتضيها العقل الجمعي حسب "إميل دوركايم" *Emil Durkheim*، إلا أنّها تحوّلت من الأوسع إلى الواسع، ومن الضيق فالأضيق سواء من حيث الشكل أو الوظائف إلى أن وصلت إلى الشكل الآتي:

<sup>1</sup> - مسعودة كسال، المرجع السابق، ص 21.

<sup>2</sup> - فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص ص 32-33.

<sup>3</sup> - مسعودة كسال، المرجع السابق، ص 22.

## 1.2 مفهوم العائلة الزوجية وخصائصها:

لقد كان لإميل دوركايم "Emil Durkheim" فضلا واسع النطاق في الدفاع عن مفهوم "العائلة الزوجية"، التي يعتبرها نتاج لتقلص العائلة البطريركية، حيث أنّ هذه العائلة لا تفهم فقط من خلال الزوج أو الزوجة والأطفال، وإنما من خلال تأثير الأفراد في الجماعة، وتُبنى كذلك بعلاقات القرابة، مرتكزة في وجودها على نمط التخصيص وتعاقدها الاجتماعي، باتخاذ العلاقة فيها طابعا فرديا، فالعائلة الزوجية "أحد نماذج التنظيم الأسري الذي تكون العلاقات الأساسية فيه قائمة على محور العلاقة بين الزوج والزوجة أكثر من قيامها على العلاقات الدّموية"<sup>1</sup>، وتتكوّن "العائلة الزوجية" من زوج واحد وزوجة واحدة والأبناء غير المتزوجين..."<sup>2</sup>، ويعرّف "محمد عاطف غيث" "العائلة الزوجية" بأنها "الجماعة المكوّنة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون معا في مسكن واحد"<sup>3</sup>، ومن بعض خصائصها:

أنّها "جماعة مؤقتة حيث ينتهي وجودها بوفاة الوالدين"<sup>4</sup>، والعائلة الزوجية أو العائلة النووية بالنسبة لـ "بارسونز" "PARSONS" "روابطها منعزلة عن القرابة الواسعة، تعتمد على الإقامة، تقوم على نظام القرابة، وتُفترج عن طريق الزواج، القيم فيها توجه نحو المعقولية، وبالنسبة لبارسونز نجد تمايزا صريحا وظاهرا لأدوار الأجناس والأجيال، هذا الطرح الذي يضع هدفا للعائلة الزوجية المنجبة التي تُبنى عن طريق الأولياء والأولاد في النسق القاعدي، وهي بذات الوقت وحدة كائنة واستهلاكية تدفع بأفرادها للمشاركة في مواردها في الحالات المعيارية، لا قيامها على النسق المنزلي"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، المرجع السابق، ص 179.

<sup>2</sup> - فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص ص 32-33.

<sup>3</sup> - محمد عبد الفتاح محمد، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية، ط01، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 2009، ص ص 21-22.

<sup>4</sup> - عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع: الأردن، 2006، ص 24.

<sup>5</sup> - Andrée Michel, *Sociologie de la famille et du mariage*, op. cit, p82.

إنّ ما يلاحظ في الواقع المعاش هو أنّ عوائلنا بمختلف أشكالها هي بمثابة فضاءات يتم إنتاج فيها سلوكيات حديثة<sup>1</sup>.

ولعل أكثر ما يثير الانتباه في عدد كبير من الدراسات العربية حول العائلة هو استعمالها غير التمييزي لمفهومي "العائلة" و"الأسرة"، وكأنّهما يعطيان نفس الحقل الدلالي ويستوعبان نفس الحقائق الاجتماعية، فيما يميل البعض إلى استعمال أحد المفهومين بشكل حصري دون توضيح دلالة المفهوم، فمن حيث دلالتها كمفاهيم نظرية سوسولوجية فإنّ العائلة تشير إلى نظام علاقات الارتباط والالتزامات التي تنشأ بين مجموعة من الأفراد (تتشكل من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين) على أساس القرابة أو الزواج أو التبني، ويعتبر الزواج الشكل التعاقد الرئيسي الذي تقوم على أساسه العائلة كوحدة أولية في البناء الاجتماعي، كونه مجموعة من الروابط والقواعد المحددة للالتزامات الأطراف المختلفة تجاه بعضها البعض، وفي علاقتها بالمحيط الذي توجد فيه، ومهما يكن فإنّ تحديد دلالة المفهوم لا تكن بمعزل عن الواقع الذي يتعامل معه، لذلك فإنّ الخط الفاصل بين مفهوم العائلة والأسرة ليس دوماً واضحاً في أذهان الباحثين<sup>2</sup>.

في بحثنا سوف نكتفي باستخدام مصطلح "العائلة" بدل الأسرة، وهذا في سياق حديثنا عن العائلة الجزائرية لا يمكننا القول الأسرة الجزائرية، نتيجة لتعدد أشكالها وأنواعها، فضلاً أنّه لا يوجد نوع أسري واحد بل مجموعة أسر، وعليه سنستخدم مصطلح "العائلة" للدلالة على هذا التباين في البنى الاجتماعية، الاقتصادية والقرابية، وحتى ثراء نمط العلاقات الاجتماعية بذاتها.

وانطلاقاً من مقولة أنّ العائلة هي الخلية الأولى للمجتمع، وفي سياق المجتمع العربي تتميز أيضاً بوحدة الأصل والمودة والرحمة والعدالة والمساواة والتكافل الاجتماعي، كما تتسم بخاصية العمومية

<sup>1</sup> - رشيد حمدوش، المرجع السابق، ص 280.

<sup>2</sup> - العياشي عنصر، المرجع السابق، ص ص 283 - 284.

والانتشار؛ باعتبارها الوسيط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي والإنساني معا، وعليه يمكن النظر للعائلة كمجتمع مصغر، ووحدة ديناميكية ذات وظائف، فقد أشار "بارسونز" « *T. Personce* » إلى أنّ العائلة تتكوّن من مجموعتين من الأدوار "الأدوار الفطرية" و"الأدوار الاجتماعية المكتسبة"، فهذه الأدوار تزيد من تماسك البناء الاجتماعي واستمراره، كما تعتبر العائلة الوعاء الثقافي الأول الذي يشكّل حياة الفرد من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية، حيث يتعرّف الطفل على الأنماط العامة لها ويتمثلها، كما يتعرّف على أساليب الاتصال والقيم والمعايير والأفكار والعقائد، والاتجاهات الاجتماعية، ومن أهم ما تنقله العائلة للطفل تحديد دوره في إطار ثقافته، تبعا لنوعه وعمره ومستواه الاجتماعي"<sup>1</sup>.

وبهذا نجد أنّ العائلة كنظام قائم بذاته يحدد بذلك معظم القواعد والمعايير الأسرية، وكذلك الضغوط الاجتماعية التي تُفرض للخضوع لهذه المعايير والقواعد للأبناء والأزواج والآباء طريقة سلوكهم وتعاملهم وشعورهم في هذا النوع من الوحدة الاجتماعية، وتبقى العائلة نظام اجتماعي هام ونسق قائم بذاته موجود في كل مجتمع مهما كانت ثقافته بسيطة، ويتأيد هذا القول عن طريق الأبحاث التي أجريت في المجتمعات البدائية التاريخية، وتواصل الدراسات في المجتمعات الحديثة بالرغم من تعرّض تنظيم "العائلة" لجملة التغيرات الواسعة النطاق خلال التاريخ، وأنها هي المأوى الوحيد لكلّ الأفراد، حيث أنّ معظمهم وُلدوا سواء في الماضي أو الحاضر في عائلة احتوتهم، تعتمد في وجودها على عوامل بيولوجية ضرورية، تتدخل النظم الاجتماعية في توجيهها وتعديلها، وفق خصائص يتبناها كل مجتمع لنفسه حسب المرحلة التاريخية التي يمر بها، والتحوّلات التي يعيشها، إلا أنّ هذا لا يمنع أبدا من أنّ "العائلة" لها التأثير الكبير في مسار المجتمع من خلال جملة الوظائف التي تقوم بها من جهة، والعلاقة الجد معقدة بينها وبين المجتمع من جهة أخرى؛ إذ أنه لا يمكن لنا فهم المجتمع من دون النفاذ

---

<sup>1</sup>- فيصل محمود غرابيه، المرجع السابق، ص 175.

لفهم بنية العائلة، نظرا للعلاقة الضرورية بينهما والمتمثلة في معادلة التأثير والتأثر المستمرين من جانب العائلة والمجتمع مع بعضهما البعض.

والعائلة وإن بدت في الأصل ظاهرة بيولوجية أو وحدة تناسلية من رتبة الحيوانات العليا، قد تطورت إلى أن أصبحت ظاهرة اجتماعية، كمنحت أهميتها الاجتماعية فيما تؤديه من عمل متواصل لأعضائها وللمجتمع كله أكثر مما تكمن في ماهيتها.

## (2) العائلة الجزائرية بين البنية والوظائف:

إنّ أيّ وحدة اجتماعية تحمل هويتها بين أضلعها معبّرة عنها في شكل مجموعة من الخصائص والوظائف التي تخلق لها مجالا منفردا يعرفها ويميّزها عن باقي الوحدات الأخرى، وعليه فإنّ نفس الأمر ينطبق على العائلة الجزائرية، الوحدة التي استمدت خصائصها من "الأشكال الأولى للعائلة المغاربية الأمازيغية المتطورة عبر مختلف المراحل، مضاف إليها التراكمات التاريخية من خلال الحضارات التي تعاقبت على هذا المجتمع، منها الحضارة الإسلامية خاصة أشكال العائلة العربية والتركية، وتأثيرات المجتمع الفرنسي المتمثلة في تحطيم وتشويه بنى القرابة للمجتمع الجزائري، ومختلف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أثّرت عليها في مرحلة الاستقلال، من خلال نماذج التنمية المنتهجة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة"<sup>1</sup>.

### (2.1) خصائص العائلة الجزائرية:

هناك العديد من الباحثين المستشرقين والعرب بصفة عامة أخذت العائلة العربية حصة الأسد في اهتمامهم العلمي وتوجههم البحثي، نظرا لما تزخر به من مزايا وخصائص خلقت لها وجه وجودي منفرد

<sup>1</sup> - ناصر قاسمي، سوسيولوجيا العائلة والتغير الاجتماعي، ط 01، دار الكتاب الحديث: القاهرة، 2012، ص 05.

عن باقي عوائل العالم أجمع، ومن بين الذين شدّ اهتمامهم هذا الموضوع "حليم بركات" فانطلاقاً من دراسته قد ذهب في توجهه بأنّ العائلة العربية بصفة عامة تتميز بكونها<sup>1</sup>:

➤ وحدة إنتاجية، ونواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، فتسودها علاقات التكافل والتعاون والود والالتزام الشامل بفعل ضرورات الاعتماد المتبادل.

➤ أبويّة من حيث تمركز السّلطة والمسؤوليّات والامتيازات، ومن حيث الانتساب.

➤ هرمية لا يزال التميز فيها قائماً إلى حد بعيد، ورغم حصول تحولات هامة على أسس الجنس

والعمر والتنشئة السلطوية.

➤ ممتدة مع نزوع واضح نحو النووية والقبلية في الوقت ذاته، كما يتضح من استمرارية الالتزامات

الواسعة.

وهناك خصائص أخرى لا تقل أهمية تتصل بأمور الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق

والإرث، وبنوعيّة علاقة العائلة بالمجتمع، وبمؤسساته الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

وعليه فإنّ العائلة الجزائرية تستمد الكثير من الخصائص المتعلقة بها سواء من حيث البنية

أو الوظائف من السمات العامة للعائلة العربيّة؛ "خصائص جاءت نتاج ظروف تاريخيّة وثقافيّة

اجتماعيّة واقتصاديّة أضفت عليها طابع الخصوصيّة"<sup>2</sup>، فالعائلة الجزائرية بنية مؤسسة في تواجدها

الاجتماعي على وصف جملة الارتباطات القائمة بوضوح بين بعض الظواهر التي عرفت ذيوها في

صميم المجتمع، و"هذه الرّوابط تصوّرها يكون في إطار نظام عام للعلاقات الاجتماعيّة، الذي يجعل

---

<sup>1</sup>-حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط02، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009، ص 232.

<sup>2</sup>- سليمان دحماني، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا: جامعة تلمسان، 2005-2006، ص ص

منها مؤسسة اجتماعية تمثل الوسيط الرئيسي بين كل من شخصية الفرد والمجتمع المنتمي إليه، وميدان تفاعلات مستمرة وشديدة بين مختلف أعضائها"<sup>1</sup>.

إنّ ما ينطبق على المجتمعات البشريّة قاطبة بالرّغم من اختلاف ثقافتها وتجاربيها وظروفها خلال العصور الماضية إلا أنّها قد عرفت نمط العائلة الأبويّة، نظام قد احتل الأب فيه الموقع المركزي في بناء العائلة، فاحتكر بذلك زمام السّلطة والنفوذ والتّصرف في حياة جميع الأفراد ومستقبلهم، "فحيث تسود المجتمعات الأبويّة يحتل الذّكر مركزا اجتماعيا أعلى من مركز الأنثى، حيث يعتبر الرّجل هو رب العائلة الذي يتعيّن عليه أن يعمل لكسب قوته وقوت زوجته وأولاده، في الوقت الذي تنصرف فيه المرأة بكليتها إلى تصريف شؤون البيت، والإشراف على تربية الأطفال؛ لأنّه في البنية التقليديّة للجماعة العائلية خاصة كان تُعهد تربية البنات للأم أو للجماعة الأنثوية الخاصة بالعائلة، التي تحرص على تلقين وتعليم الفتيات التدبير الاقتصادي والواجبات الاجتماعية للفتاة الصّغيرة، التي سرعان ما تطلّع على كل الأسرار، وتعلّم مشاعر التضامن ومشاركة الجيران"<sup>2</sup>، ففي العائلة البطريركية "تكون المرأة عادة متعلقة بالرّجل اقتصاديا"<sup>3</sup>؛ أي أنّ الرّجل هو المعيل الأوّل والأخير على المرأة من منطلق اعتبارها دائما كائنا اجتماعيا قاصرا، هنا تتجسد فعالية السّلطة والقوة الذكورية على المرأة، هذه السّلطة في هذا النّوع من الأنظمة تُعد نواة النظام الاجتماعي الأبوي الذي يعد "نسق اجتماعي مؤسّساتي"<sup>4</sup> ما يؤكده "مل" Mill" في اعتبار الأبوية "الصّبغة البدائيّة للسّلطة والقوة بما فيها سلطة الرّجل على المرأة، وتعدّ سلطة الرجل على المرأة نواة النظام الاجتماعي الأبوي المتمثل في السّلطة القبلية والإقطاعية والدينية

<sup>1</sup> - هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط 01، الأهلية للنشر والتوزيع: بيروت، 1981، ص 30.

<sup>2</sup> - Nefissa Zerdoumi, *enfant d'hier : l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien*, librairie François Maspero: Paris, 1970, p36.

<sup>3</sup> - ياسين بوعلي، الثالث المحرم: دراسة في الدين والجنس والصراع الطبقي، طبعة جديدة، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت 1980، ص62.

<sup>4</sup> - معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، ط01، درا الشروق للنشر والتوزيع: الأردن، 2006، ص332.

والملكيتة<sup>1</sup>، وفي سيادة هذا النوع من النظام والسلطة فإننا نجد أنّ الذكور هم العنصر المسيطر على السلطة داخل العائلة الممتدة وحتى خارجها كامتداد لها، وكذلك هم الطرف المحتكر للثروة من خلال حرمان الإناث من الميراث في أغلب الأحيان، خاصة ميراث الأرض، كما يرجع تمتع الذكر بمركز سيادي إلى اعتبارات اقتصادية بالدرجة الثانية تعود إلى التقدير الاجتماعي لذلك الجنس صاحب أنشطة بالغة الأهمية من الناحية الاقتصادية في المجتمع.

إذن فإنّ نظام العائلة الأبويّة نظام يقضي دائماً إلى "... خضوع المرأة خضوعاً مطلقاً لسلطة الذكر، أبا كان، أخاً، أم زوجاً، وإلى مصادرة الحرية والوجود والتشكيك في عقل المرأة وأهليتها، ومصادرة وجودها الاجتماعي والسياسي، والتعامل معها بوصفها كائناتاً معطّلاً يتوقف وجوده على وجود الرجل؟" أي أنّ الذكر هو المنتج الفاعل في مراكز السيادة والمرأة هي الطرف التي تتولى أغلبية نشاطات العائلة، ومنه فإنّ النظام الأبوي لا يقتصر في وجوده على السيادة المتعلقة بالنشاط العائلي المنحصر بخدمة الأرض وباقي متعلقاتها، وإنّما مركز سيادة سلطة هذا النظام تكمن في تجاوزه إلى أنه أبوي فقط من حيث هذا النوع من السلطة إلى كونه أبوي كذلك من حيث النسب "Patritineale / Agnatique"، ومن حيث محل الإقامة أيضاً؛ أي إقامة الزوجين هي بدورها "تخضع لقاعدة السكن مع والد الزوج"<sup>3</sup>.

وما يجب الإشارة إليه هو أنّ "النظام الأبوي" مازالت مضامين وجوده قائمة لحد الساعة بالرغم من أنه في كثير من الأحيان لا تظهر سماته بصورة واضحة للعيان خاصة في ظل موجات التغيير التي

---

<sup>1</sup> - خديجة كرار الشيبخ الطيب بدر، الأسرة في الغرب: أسباب تغيير مفاهيمها ووظيفتها، دراسة نقدية تحليلية، ط 01، دار الفكر: دمشق، 2009، ص 239.

<sup>2</sup> - خديجة زيتلي، الجسد الأنثوي والهوية: المرأة ودلالات الكتابة، إشكالية الجسد في الخطاب العربي الإسلامي، المؤتمر الدولي المنعقد 15-16 أبريل 2012، ط 01، AGP: جامعة مستغانم، الجزائر، 2012، ص ص 321-322.

<sup>3</sup> - حنان مالكي، "الخصائص السوسولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية والحديثة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22: جامعة بسكرة، جوان 2011، ص 47.

زحفت سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لكيان النسق العائلي، تغيرات عديدة ومقاوتة في أهميتها سواء في بناء أو وظيفة العائلة تحت تأثير عوامل عدّة منها، " التّوسع العمراني والتّطور الصّناعي، وانتشار التّعليم والتّموّ النّوعي، ذلك أنّ بناء القوة القائم على تقسيم العمل وتوزيع الأدوار على أساس الجنس الذي ظهر منذ استقرار المجتمعات البشريّة الأولى بعد اكتشاف الزراعة وتدجين الحيوان ما يزال مستمرّاً رغم التحوّلات العميقة التي شهدها"<sup>1</sup>.

أمّا عن بنية العلاقات القرابية في النظام البطريركي فإنّها " تتحدد داخل العائلة الجزائرية التقليدية حسب عدّة عوامل، كالسنّ، نوع الجنس، بالنسبة لهذا الأخير فقد أثبتت بعض البحوث الاجتماعية في شأنه أنّ الأم في المجتمع الجزائري هي التي تقوم بالتدابير والإجراءات الأولية في تزويج أبنائها، بالرغم من المراقبة المصطنعة من طرف الأب"<sup>2</sup>؛ هذا الأمر يثبت أنّ سلطة النّظام الأبوي ليست بالسلطة المطلقة، وإنّما في بعض الأحيان ما هي إلا شكل من أشكال التّمويه الاجتماعي إن صحّ التّعبير، بغية الحفاظ على الصّورة الاجتماعية للذكر بصفة عامة داخل العائلة الجزائرية قصد المحافظة على الاحترام والوقار الاجتماعي أمام الجماعة الاجتماعية التي تلعب دورا بارزا بحياة الفاعلين الاجتماعيين، فهذه الصّورة أحيانا تكن مجرد واجهة في النّظام القرابي لتكن مضامين تطبيقاتها قائمة على خلفيّة أموسية، الأمر الذي أكده "فرانز فانون" *Frantz Fanon* في إحدى كتاباته، كون أنّ الرجل الجزائري " تبقى جميع سلوكياته إزاء زوجته سرية، خاصّة إذا تعلّق الأمر ببعض التنازلات من طرفه لزوجته؛ لأنّه دائما تحت مراقبة جماعية تتمثّل في الجماعة القرابية (أعمام، أبناء عمومة،...)، وهي التي تُخضع الأب لقراراتها وتوصياتها، لذلك فهو يتعامل مع أسرته وأبنائه وزوجته وفقا لما تنص عليه تلك الجماعة، لذلك فالأب يهّمه رأي الجماعة القرابية فيه، ومنه نستنتج أنّ الجماعة القرابية هي التي تستعمل الأب لترسيخ

<sup>1</sup> - العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 286.

<sup>2</sup> - Nefissa Zerdoumi, *enfant d'hier : l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien*, op.cit, p 37.

الثقافة الأبوية ككل، وتمكّنه من جهة أخرى من تدعيم سلطته وتثمينها إزاء زوجته وأبنائه<sup>1</sup>، لكنّ هذه الخلفية ليس معناها الإنقاص من قيمة وسلطة هذا النظام، وإنّما هو شكل من أشكال المشاركة بين الزوجين في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالحياة العائلية وبأفرادها.

إنّ مبدأ الشراكة المتفاعلة بين عناصر العائلة الجزائرية التقليدية جعل منها غداة الاستقلال عائلة تتميز بنمط معين من حيث الشكل والوظائف، لتكن عائلة ممتدة قائمة على "امتداد عضوية الأسرة إلى ما بعد حدود العائلة النووية؛ هذا الامتداد يمكن أن يشمل أفراداً من نفس الجيل أو عدّة أجيال، ويمكن تصنيف أشكال العائلة الممتدة طبقاً للروابط بين الأسر النووية التي تكوّنها"<sup>2</sup>، وما يميّز هذا الشكل من العوائل -الممتدة- هو أنّه "ينتشر أكثر في المناطق الريفية، ويتميّز بكثرة عدد أفرادها، وقيامه على مبدأ القاعدة المشتركة في السكن والاقتصاد، أمّا نموذج العلاقات الاجتماعية التي تجمع بين أفرادها، فهو قائم على أسس أبوية، ويحكمه المجتمع الذكوري"<sup>3</sup>، في هذا السياق نشير إلى امتدادية سلطة النظام الأبوي إلى حدود أخرى غير حدود السلطة النافذة على الملكية الاقتصادية، لتتعداه إلى الدور البارز للذكر في إدارة الشؤون الخاصة بالمرأة، ليصبح وكما أشار في نفس سياق حديثنا "هشام شرابي" الأب أو الذكر بصفة عامة المحور الأساسي والمركز الذي تنتظم حوله العائلة خاصة في العائلة الممتدة.

إنّ فالمجتمع العربي بمجمله حسب "هشام شرابي" مجتمعاً بطرياقياً ذا نمط خاص من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي سابق الرأسمالية، ذا نمط معين من التفكير والعمل سابق الحداثة<sup>4</sup>؛ إذ نجد أنّ كل من البنية الاقتصادية والاجتماعية يمارسان تأثيرهما على بنية العائلة العربية بصفة عامة اليوم، سواء على مستوى فضاء العلاقات الاجتماعية، أو على مستوى بنية الوظائف.

---

<sup>1</sup>- بلقاسم الحاج، المرأة ومظاهر تغيير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية لأم مظاهر التغيير الاجتماعي في الوسط الحضري للعاصمة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع: جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008-2009، ص 38.

<sup>2</sup>- للمزيد من المعلومات أنظر مرجع مهدي قصاب، علم الاجتماع، ص 17.

<sup>3</sup>- بلقاسم الحاج، المرجع السابق، ص 06.

<sup>4</sup>- حليم بركات، المرجع السابق، ص 38.

ويقول كذلك "هشام شرابي" في المجتمع العربي "تعيد الذات الجماعية الأبوية إنتاج نفسها لدعم النسق الأبوي للسلطة والعلاقات الاجتماعية؛ إذ أنّ حجر الزاوية في النظام الأبوي حسبه يقوم على استبعاد المرأة، وأنّ الأبوية تتمثل في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد، ولا تقبل الحوار"<sup>1</sup>؛ هنا نقصد الحوار بين الرجل والمرأة بذات العائلة الجزائرية التقليدية، من منطلق أنّ الرأي المعمول به هو رأي الرجل لا المرأة، وهذا التّمط من عقيدة التفكير ما هو إلاّ نتاج للصورة التي يحملها الرجل عن المرأة؛ إذ أنّ صورة المرأة حسب "سلوى الخماش" في ذهنية الرجل مجرد "مخلوق ضعيف يخشى عليه من الزلل، ولا بد من حمايتها نفسيا واجتماعيا، وسترها عن الأعين، ووجوب أن يكون الرجل الوصي القوام عليها"<sup>2</sup>؛ فبالنسبة لهذه الصورة ليست فقط حكرا على الرجل وإنما حتى الاستعمار الفرنسي بدوره قد حدّد صورة للمرأة التقليدية؛ إذ اختاروا أن تكون المرأة في بلدنا ذات صورة المستغلة المحجوزة بين أربعة جدران والخادمة للرجل<sup>3</sup>.

وتتحدد وظيفة العائلة الأبوية الواقعة تحت مسؤولية وسيطرة كبير العائلة في ثلاث وظائف:

**الوظيفة الأولى:** فهي ووظيفة اقتصادية، وتخص وحدة الإنتاج في الوسط الريفي خاصة.

**الوظيفة الثانية:** فهي ذات طابع اجتماعي خاصة، فهي تزوّد الفرد بمجال حياتي؛ بحيث تعمل العائلة على توفير التربية والأمن للفرد، في حين يعمل هذا الأخير بالمقابل على إظهار تضامنه تجاه العائلة. وتأكيذا لهذين الوظيفتين في ما أكّده "هشام شرابي" حينما أشار إلى الطابع المزدوج لمفهوم "الأبوية"

---

<sup>1</sup> - نورة قنيفة، المرأة والعنف في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على عيّنة من النساء المعنّفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي قسنطينة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية: جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 06.

<sup>2</sup> - سلوى الخماش، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، ط 03، دار الحقيقة: بيروت، 1973، ص 72.

<sup>3</sup> - Mostefa BOUTEFNOUCHET, *système social et changement social en Algérie*, N° édition :105, office des publications universitaires : Alger, p38.

كمقولة اجتماعية اقتصادية كلية (تحيلنا للمجتمع، الدولة والاقتصاد)، وجزئية (تحيلنا للعائلة والشخصية والفردية)<sup>1</sup>.

*الوظيفة الثالثة:* "والمتمثلة في الوظيفة الأخلاقية، فالعائلة كانت مطالبة بالحفاظ والمحافظة على التقاليد الأسرية والدينية، ذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية"<sup>2</sup>، التي تعد عملية تدجين اجتماعي لإنتاج الفرد الطيع القادر على سهولة التكيف مع المجتمع الذي ينتمي إليه.

وما يلاحظه "عدي الهواري" فيما يخص البنية الشكلية للعائلة الجزائرية أنها تتكوّن "من مجموعات نووية متعددة، تكون تحت سقف واحد، مع العلم أنّ هذه المجموعات تتكوّن هي الأخرى من أجيال مختلفة، وهذا ما يميّزها"<sup>3</sup>. لكنّ الشّيء الذي يساعد على تكوين وتواجد مثل هذه المجموعات النووية المتعددة ليس نتاج رغبة ذاتية بقدر ما هو حتمية اجتماعية ضرورية تولدت نتاج ظروف معينة لاسيما مع موجة حدة أزمة السّكن التي أضحت المجتمع الجزائري يعاني منها.

إضافة إلى مميزات العائلة الجزائرية السالف ذكرها يضاف لها أنّها تتميز "بتنظيم اجتماعي واقتصادي مبني على التماسك والتضامن، أساسه العلاقات الأسرية، التي تخضع للأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع"<sup>4</sup>، من منطلق أنّ العائلة بالنسبة للفرد وكما أشار في ذلك "مصطفى بوتفوشنت" بأنّها: "قيمة روحية وأخلاقية"<sup>5</sup>، الأمر الذي من شأنه أن يولّد روح التضامن والتآزر لاسيما بوقت المحن والأزمات بين أفراد الجماعة العائليّة.

---

<sup>1</sup>- العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 285.

<sup>2</sup>-رشيد حمدوش، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: امتدادية أم قطيعة؟، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2009، ص 251.

<sup>3</sup>-فطيمة حاج عمر، التماسك الاجتماعي والاحتفالية الدينية في الوسط النسوي: دراسة ميدانية للتجمعات الاحتفالية للأسر في المولد النبوي بمنطقة غرداية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي الديني: المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص 82.

<sup>4</sup>- نفس المرجع، ص 83.

<sup>5</sup>-مصطفى بوتفوشنت، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، (تر: أحمد دمري)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1984، ص 38.

وتشير " نفيسة زردومي " إلى أنّ العائلة الجزائرية تمثل "وحدة أساسية، كونها وحدة اقتصادية للإنتاج، وخاصة الاستهلاك، ووحدة سياسية واقعة تحت سلطة واحدة "الأب" أو "الجد"، المسؤول عن أخذ القرارات ومعالجة الأمور العالقة، وتوزيع العمل، كما أنّه مسؤول عن حل النزاعات"<sup>1</sup>؛ أي أنّ العائلة الجزائرية كوحدة تتداخل فيها جميع البنيات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية...، وهي وحدة خاضعة لسلطة محكومة بيد شخص واحد هو المسؤول عن هيكل النظام الداخلي لها.

وقد تميزت "العائلة الجزائرية" لاسيما التقليدية منها بأنها كانت هرمية أو طبقية، حيث أنّ تقسيم العمل والنفوذ والمكانة كان على أساس الجنس والعمر، فقد كان السنّ بالنسبة للعائلة الجزائرية التقليدية يمثل عاملا تستند عليه الجماعات الأولية في منح الحقوق لأعضائه، خاصة تلك المتعلقة بالسلطة، فقد ارتبطت هذه الأخيرة بمختلف مراحل الحياة الإنسانية، إذ غالبا ما تتركز في يد كبار السنّ من الرجال، فإنّ ذلك يرتبط بالقيم والعادات والتقاليد، والتي على أساسها تمنح مراكز المسؤولية للأفراد في المجتمع، فتمتع كبار السنّ بمركز ريادي في المجتمع الداخلي نابع أساسا مما تمثّله السنّ المتقدمة من خبرة وحنكة ودراية بمختلف أمور الحياة<sup>2</sup>، فهنا نلاحظ بأنّ مركزية السلطة داخل العائلة لديه علاقة بالسنّ، لاسيما بكبار السنّ من فئة الرجال (الجد، الأب، الابن الأكبر)، ممّا يبرّر لنا وجود تراتبية على مستوى السلطة قائمة على تراتبية السنّ.

إنّ تمركز السلطة بيد كبار السنّ جعل من السلطة وحتى نمط العلاقات الاجتماعية التي تعتبر "نموذجاً للتفاعل المتبادل الذي يستمر لفترة من الزمن، مما يؤدي إلى ظهور توقعات اجتماعية ثابتة"<sup>3</sup>،

---

<sup>1</sup> - Nefissa Zerdoumi, *enfant d'hier: l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien*, op.cit, p 37.

<sup>2</sup> -العقبي الأزهر، "المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان 2012، ص 80-82.

<sup>3</sup> - فانتن شريف، الأسرة والقراءة: دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ط01، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الإسكندرية، 2006، ص

تتخذ سحنة هرمية تراتبية، هذه التراتبية في الشكل التقليدي للعائلة الجزائرية قائم على نمط معين من الاتصال والتواصل لاسيما بين الكبار والصغار؛ لا يكون " أفقيا بل عموديا"<sup>1</sup>.

وبما أن العائلة الجزائرية كوحدة اجتماعية ديناميكية لها استمرار تاريخي وحضاري فإن "المميزات الشخصية التي تتميز بها العائلة الجزائرية في الوقت الراهن هي نتيجة للتزاوج الثقافي، والتاريخي بين ما خلفه المستعمرون، وما بين العادات والتقاليد والقيم الحضارية التي سيطرت على المجتمع الجزائري في الماضي السحيق، كذلك الظروف الاقتصادية والتكنولوجية التي أحاطت بالجزائر نتيجة التفاعل والاتصال الثقافي الحضاري مع المجتمعات الصناعية المتطورة"<sup>2</sup>.

ومن مميزات "العائلة الجزائرية التقليدية" إجازتها لظاهرة "تعدد الزوجات"، إذ تعتبر العائلة متعددة الزوجات شكلا من أشكال العائلة، وهي العائلة التي تتكون من زوج واحد وأكثر من زوجة واحدة، بالإضافة إلى الأطفال (...)، ولا بد من أن يكون للزوج أكثر من زوجة واحدة في نفس الوقت، لا على فترات متباعدة، وتنتمى العائلة بالزواج الداخلي، بغية تمتين رابطة الدم وإبقاء الإرث في يدها، عكس الزواج الخارجي الذي يبني على مصالح اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية قاهرة"<sup>3</sup>.

وما يميز "العائلة الجزائرية" أنها عائلة أكناتية *Agnatique* النسب فيها ذكوري والانتماء أبوي، وانتماء المرأة أو الأم يبقى لأبيها، والميراث ينتقل في خط أبوي من الأب إلى الابن الأكبر عادة، حتى يحافظ على الصيغة الانقسامية للتراث، "فالإرث والتراث العائلي وكذا العلاقات الاجتماعية تشكل العناصر الأساسية والمسيطرة على الفعل أو النشاط التقليدي، وينشأ الفرد على اكتسابها بطرق مباشرة

---

<sup>1</sup> محمد سعدي، "حوار الشعوب في ظل التعايش الديني والحضاري والثقافي"، مجلة الفكر المتوسطي، العدد 01، ديسمبر 2012، ص ص 24-25.

<sup>2</sup> محسن عقون، "تغير بناء العائلة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2002، ص 128.

<sup>3</sup> حنان مالكي، المرجع السابق، ص 48.

كتلقينه إياه أو بطرق غير مباشرة كقيامه بعملية التقليد"<sup>1</sup>، فهذا الأمر يحدث في الجماعة، وبالجماعة على حد تعبير عالم الاجتماع المغربي محمد شقرون " فالإنسان العربي مطبوع بشدة بتطبع الجماعة، إنسان لا يوجد مثاليا إلا كعضو في جماعة، بواسطة جماعة، ومن أجل جماعة"، ويذهب الدكتور "عربال"\* إلى اعتبار هذا النمط ذي طبيعة إيجابية، فإذا ما تعرّض الفرد في هذا النظام إلى صدمة فإنه سيجد داخل هذه السلطة السند العاطفي والمادي، وداخل العائلة العربية عموما والعائلة الجزائرية خصوصا تأخذ القيم الروحية والأخلاقية مكانا هاما بالمقارنة إلى القيم المادية، وفي نظام القيم للعائلة الجزائرية يبدو أن كل شيء ينصب حول الشرف" كما يقول محمد شقرون " فالرأسمال الرئيسي الذي كان ينظم العلاقات بين أفراد الجماعات في الجماعات العربية هو "العرض" *l'honneur*، أو "الحرمة"، زيادة على ذلك "المروعة"، وهي المناطق المقدسة والمحرمة لعالم الرجال، التي بواسطتها يكونون قابلين للإنجراف، هذه القيم يتم إعادة إنتاجها من جيل إلى آخر، والتي تمثل جذور الشخصية العربية الإسلامية"<sup>2</sup>.

إنّ الدراسات التي تناولت موضوع العائلة الجزائرية التقليدية أظهرت أنّها "عائلة موسّعة"، حيث يعيش في أحضانها عدّة عائلات زواجية تحت سقف واحد، الدار الكبيرة"<sup>3</sup>؛ أي أنّ كل الأفراد الذين تضمهم يقيمون جميعا في وحدة سكنية مشتركة تسمى بالدار الكبيرة، وهي "جماعة قرابية متعدّدة الوظائف، فهي وحدة اقتصادية إنتاجية استهلاكية، ووحدة دينية من أهم وظائفها تحديد الهوية الاجتماعية للفرد، وتمنحهم الشرعية، فوظيفتها أهم من وظيفة الإنجاب"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - فطيمة حاج عمر، المرجع السابق، ص 86.

\*- طبيب الأمراض النفسية و العقلية التونسي.

<sup>2</sup> - الطيب العماري، "التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري، ص 432.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 431.

<sup>4</sup> - ناصر قاسمي، المرجع السابق، ص 08.

أما بالنسبة لنمط التنشئة الاجتماعية بالعائلة الجزائرية فتصنفها الباحثة "نفسية زردومي" إلى:

*المرحلة الأولى: تعلّم الطفل الآداب العامة.*

*المرحلة الثانية: تركز على التربية الأخلاقية.*

*المرحلة الثالثة: تتمثل في التربية الاجتماعية، حيث يتعلّم الفرد أهم القواعد الأسرية والاجتماعية التي*

*يجب الامتثال لها، وتصبح العائلة نظاما حقيقيا يقوم على المراقبة وضبط سلوكيات أفرادها بداخلها،*

*فبالإضافة إلى دور الأم الفعّال في تنمية الطّفل نفسيًا، فإنّها تعمل خلال هذه المرحلة على تنمية الطّفل*

*اجتماعيا كذلك، ويتجلى ذلك من خلال الاعتراف الأوّلي بدور ومكانة الأب في حياة الطّفل، حيث*

*يحاول إدخال صورة الأب فعلا وقولا في ذهنية الطّفل، وتدفعه بذلك إلى عالم الرجولة، وهو ما لوحظ*

*غالبا من أنّ الأم في العائلة الجزائرية بصدد إعادة إنتاج نفس القيم الأسرية، والتي منها التشدد على*

*حماية شرف الفتاة، وتجسيد قمع سلطة الرجال على النساء، حيث تدعم المرأة سلطة الأب في العائلة،*

*فتشعره بأنّه صاحب القرار والسلطة، وأنّه الأجدر بالمسؤولية الأسرية<sup>1</sup>، الأمر هذا مرسخ ومغروز بثقافة*

*الأفراد؛ لأنّ هنا "الثقافة إذا هي تلك البلازما الحيوية التي تنتج فيها كل الممارسات والرموز لأي مجتمع،*

*ولا شك في أنّ الأم بخضوعها لنمط ثقافي واجتماعي يقدر الرجل ويجعلها في أسفل القائمة، فإنّها*

*تستعمل بوعي أو بغير وعي على تدعيم الدور الأنثوي التقليدي، وإنتاج نماذج نسوية ضعيفة وسلبية في*

*مواجهة الأحداث، حيث تجعل بؤرة اهتمامها هي الدور الاجتماعي السري المتعلّق دائما بالزواج، أمّا*

*القضايا الهامشية التي قد تأخذ حيّزا ضيقًا من تفكيرها فهي قضايا الإبداع والتّمية، ومشاركتها في*

*المجالات السياسيّة والاقتصاديّة...، التي تبقى حكرًا على الرّجال، وفي الواقع ليست الأم فقط التي تقوم*

---

<sup>1</sup> - يلقاسم الحاج، المرجع السابق، ص 42.

بهذا الإنتاج، بل جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بما فيها وسائل الإعلام الجماهيرية التي تعمل على إظهار المرأة في صورة معينة تبعدها عن جوانب العمل الخلاق والمبدع"<sup>1</sup>.

فالتنشئة الاجتماعية في هذا المجتمع -المجتمع التقليدي- أقل ما يقال عنها أنها تتخذ طابعا جمعيا عن طريق كبت الدوافع الفردية وإذكاء الدوافع الجماعية، ويتم ذلك عبر عملية تنشئة اجتماعية طويلة ولا شعورية تستهدف فرض مطالب وتوقعات معينة على أعضاء المجتمع، تول أنماط حاجاتهم الفردية إلى حاجات جماعية، مثلما يوضح إميل دوركايم "Emile Durkheim"، "إن الشخصية الفردية في ظل المجتمع التقليدي تتعرض بشكل كبير وممنهج إلى عملية إذابة وامتصاص من طرف المجتمع، وحتى إلى أكثر من ذلك... إن الضمير الجمعي يطبق ويكتسح بشكل تام الضمير الفردي"<sup>2</sup>، ليصبح انطلاقا من طبيعة التنشئة الاجتماعية "محور حياة الفرد هو الجماعة، متمثلة في القبيلة والعائلة، ومحور حياة الجماعة هي مجموعة القيم والمبادئ التي تحكمها باعتبارها الإطار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي"<sup>3</sup>.

لكن انطلاقا مما تعرضت له عملية التنشئة الاجتماعية من تغيرات ناجمة عن التحولات الاجتماعية والتكنولوجية في المجتمع، فقد انعكس هذا على طرقها وأساليبها، وقد تطلب الأمر ضرورة التحدث عن طرق وأساليب جديدة للتعليم، تحتاج في نفس الوقت إلى أساليب جديدة للضبط الاجتماعي، وخاصة مع انتشار تقنيات جديدة للاتصال والتواصل عبر شبكة الإنترنت والهواتف النقالة. إذ تغيرت التربية الأسرية في العائلة الجزائرية مع تغير المجتمع الجزائري، وتغيرت معها مفاهيم وقيم جديدة تتماشى مع هذا التغير؛ فحاولت العائلة أن تكيف أساليب تربيتها لأبنائها على أساس المرحلة الجديدة التي عرفتتها بعد الاستقلال مباشرة، فعملت على تطبيق تهذيب سلوك أبنائها مستعملة أسلوب الثواب والعقاب، لكي يتعلم

---

<sup>1</sup> - سميرة مناد، "صورة المرأة في المخيال الاجتماعي"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع صيف، 2013، ص 113.

<sup>2</sup> - العقبي الأزهر، المرجع السابق، ص 90.

<sup>3</sup> - ناصر قاسمي، المرجع السابق، ص ص 09 - 10.

الطّف تجنب كل الأفعال التي لا يقبلها المجتمع والتعايش وفق تعاليمه ومبادئه<sup>1</sup>. فهنا نلاحظ التأثير الضمني لتكنولوجيات الاتصال على مضمون التنشئة، وحتى على بنية طرقها وأساليبها بالعائلة الجزائرية، فلم تعد تنشئة اليوم هي نفسها التنشئة التي تلقاها أوليائنا، فهناك منظومة قيمية وجهاز مفاهيمي جاء نتيجة حركة التغير التي شهدتها المجتمع، تغيرات برزت على مستوى طريقة التنشئة الاجتماعية بحد ذاتها.

وهكذا تصبح العائلة بكل هياكلها وتفاعلاتها الداخلية والخارجية مع المجتمع بصورة عامة المهيكّل الأساسي لشخصية الطّف... وتستمر التنشئة الاجتماعية، ويبقى الفرد مطبوعاً أساساً بقيم وعادات الجماعة الأولىّ إلا وهي العائلة<sup>2</sup>. هذا ما أشار إليه "عدي الهواري" خاصّة فيما تعلق بصعوبة عزل مؤسسة العائلة عن الجماعة الاجتماعيّة، "كونها المنتج الأساسي للرابطة أو الصلّة الاجتماعيّة حول كل من الثقافة واللغة المنقولة إلى الأطفال"<sup>3</sup>.

وبما أنّ مؤسسة العائلة كوحدة اجتماعية قائمة بالأساس على نمط التفاعل الاجتماعي، فإنّ هذا النوع من التفاعل يدل على العملية التي تنشأ نتيجة وجود النقاء أو احتكاك أو اتصال فرد بآخر، "حيث ينشأ عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، تفاعل يتم فيه التأثير المتبادل بين أطراف الاتصال أو الاحتكاك"<sup>4</sup>، فقد شكّلت العائلة في المجتمع التقليدي وحدة إنتاجية غير منقسمة، ومنبعا مهماً لتماسك أفرادها من رابطة الدّم، ووحدة الملكيّة، بغض النّظر عن كونها أرض أو قطيع أو أي رأس مال اجتماعي آخر، فالملكيّة العامة في العائلة هي ملكية خاصة لا يجوز بيعها أو تقسيمها، ويقول في هذا

---

<sup>1</sup> - بلقاسم سلاطينية، حنان مالكي، "أساليب التربية المتغيرة في الأسرة الجزائرية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01 مارس، دون سنة، ص 66.

<sup>2</sup> - الطيب العماري، المرجع السابق، ص 434.

<sup>3</sup> - Lahouari ADDI, *les mutations de la société Algérienne: Famille et lien social dans l'Algérie contemporaine*, édition la découverte: Paris 1999, p26 .

<sup>4</sup> - فيصل محمود غرابيه، المرجع السابق، ص 121.

الصّدّد الباحث "محمد الطيّبي" " فأولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسألة التصرف بأراضي الملك، جعل من هذه الأراضي اسمنت العائلة وأحد أسس ترابطها، ونظرا للأهمية الاقتصادية التي تؤديها العائلة لأفرادها في المجتمع التقليدي، فإنّه كان لا يحدّد مركز الشّخص كفرد معزول، ولكن يُنظر إليه كعضو في أسرة محدّدة معيّنة، إذ كان اسم الأسرة هو المهم والمؤثر، وليس اسم الشّخص...<sup>1</sup>، ومنه فإنّ ليس فقط رابطة الدّم هي الوجه المعبر عن ملامح التعاضد والتلاحم بين أفراد العائلة الجزائرية بقدر ما هناك مؤشر قوي يضمن التلاحم بين الأفراد وبين العوائل في نفس الوقت ألا وهو "الأرض"، الرّوح المقدّسة وشرف العائلة، والإرث التّمين الذي تحرص العائلة على تناقله بين أفرادها كرمز من رموز القوّة والوجود الاجتماعي الفاعل لاسيما بروح المجتمع التقليدي.

لكنّ العائلة الحديثة لم تعد تلك "الوحدة الإنتاجية التي تُوفر اليد العاملة، وتضمن إعادة إنتاجها، كما أنّها تحتكر عملية التنشئة الاجتماعية؛ بحيث أصبحت تتقاسم هذه العملية مع مؤسسات أخرى، وهي بالتّالي لم تعد لها تلك المكانة والمركز الأساسي فيما يخصّ العلاقات الاجتماعية"<sup>2</sup>.

وبالتّالي تصبح العائلة المؤسسة التي يُضمن عن طريقها نقل الممتلكات وتشريب القيم والفضاء الحيوي الذي يتم فيه المحافظة على مقوّمات المجتمع، وهذا ما يعمل على ضمان استمرارية وديمومة هذه المؤسسة بكنه المجتمع.

## 2.2 نمط العلاقات الاجتماعية العائلية:

إنّ الشبكة العلائقية تتجسّد صور تطبيقاتها في مركز التّفاعلات الداخلية والخارجية معا لعناصر العائلة الجزائرية، تفاعلات لا تحدث بصورة جزافية، وإنّما تحتكم إلى قواعد معيارية تُمثّل البطاقة الهوياتية المميزة لنمط العلاقات، قواعد يُنتج عنها رأس مال علائقي مشترك بين الفاعلين، فيما خصّ

<sup>1</sup> - حنان مالكي، المرجع السابق، ص 47.

<sup>2</sup> - رشيد حمدوش، المرجع السابق، ص 238.

مجال التّعامل الذي يُخلق من جزاء نظام التّوقعات الذي تتبلور واقعيّته انطلاقاً من عملية التفاعل، فهذه الأخيرة تجعل من العائلة "مبدأ لبناء إيمان الأفراد (ودمج الجماعة)، والتسامح عن طريق العلاقات، لأنّها تلتقي تحت أشكال الموضوعية<sup>1</sup>، كون أنّ الحياة العائليّة تتم في إطار سلسلة من الصّفقات والتّفاعلات التي تتم هندسيّاً وبنائوها وفق المصالح الاقتصاديّة للأفراد، إحساساتهم وكذا عواطفهم وكل السّلطات التي يتمتع بها كل فرد، والتي يتم توزيعها عن طريق التّقليد المعمول به، وذلك حسب المراكز، الأدوار، الأعمار، علاقات القرابة والسّمة<sup>2</sup>، لتصبح " العائلة المؤسسة التي تضمن تحقيق الاندماج بين كل أعضائها، اندماج من شأنه إنتاج وتصميم هذه الوحدة المؤسّساتية"<sup>3</sup>.

### 2.2.1 نمط العلاقات العائليّة والقرابيّة بذات العائلة الجزائريّة:

تُشكّل العائلة العربيّة تقليدياً وحتى الوقت الحاضر إلى حد بعيد نواة التّنظيم الاجتماعي والاقتصادي، فنكون بالتالي "وحدة اجتماعية اقتصادية أساسيّة تتوقع من أعضائها كل حسب طاقاته، ونظام توزيع العمل المعتمد التعاون معاً، واعتماد بعضهم على بعض في المجالات كافة، وذلك من أجل تأمين المعيشة ورفع مستوياتها، وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع والدّفاع عنها ضدّ أعدائها، كما في تعزيز علاقاتها بأقاربها وأصدقائها وحلفائها من العائلات الأخرى، وتشمل التّزامات التّعاون والتّضامن، والدّعم النفسي"<sup>4</sup>. لكن هذا الأمر لا يمكن أن تتحقق ثماره إلاّ بالتركيز على جانب العلاقات، الذي يتصف بالتماسك والتّآزر والمناصرة والتعاوض والعصبية داخل العائلة العربيّة ككل، ليس بسبب اعتماد أفرادها بعضهم على بعض في مختلف حاجاتهم اليوميّة فحسب، وإنّما بسبب العصبية أيضاً التي تقوم على أوامر الدم أو اللّحمة النسبيّة، والتّوحد في مصير مشترك، فينقسم أفرادها الأفرح كما الأحزان، والمكاسب كما الخسائر، والكرامة كما الإذلال، ومن هنا يتوقع أعضاء العائلة الواحدة الكثير

<sup>1</sup> -Pierre Bourdieu, *A propos de la famille comme catégorie réalisée*, in acte de la recherche en sciences sociales, N° 100, Décembre 1993, p 33.

<sup>2</sup> -رشيد حمدوش، المرجع السابق، ص 263.

<sup>3</sup> - Pierre Bourdieu, *A propos de la famille comme catégorie réalisée*, op.cit, p34.

<sup>4</sup> - حليم بركات، المرجع السابق، ص 233.

من بعضهم البعض، وحين يأتي تصرف البعض دون مستوى التوقعات تكون خيبة الأمل كبيرة، فبنشأ توتر في العلاقات قد يتطور إلى حدوث خلافات حادة بين الأقارب، ممّا يفسّر لنا الإحساس القوي المستمر منذ العصر الجاهلي حتى الزمن الحاضر بأنّ " ظلم نوي القربى أشدّ مضاضة على النفس...<sup>1</sup> .

إنّ نمط العلاقات الاجتماعية في المجتمع العربي بصفة عامة يتميز بنوع من الشخصية، وبتغليب مفهوم الجماعة على الفرد كما على المجتمع...، حيث " إنّ الجماعة لا الفرد هي التي تشكّل الواجهة المتداولة في العلاقات والالتزامات الاجتماعية، إنّها لا تزال إلى حدّ بعيد تشكّل المحور أو النقطة المركزية التي تنتظم حولها النشاطات الإنسانية، بما فيها النشاطات الاقتصادية، والجماعة الأهم في نسيج العلاقات والنشاطات هي العائلة أو علاقات القربى، ثم إنّ العلاقات الاجتماعية في المجتمع العربي لا تزال في غالبيتها علاقات أولية؛ أي علاقات شخصية وثيقة، حميمة، غير رسمية، تعاونية، مشحونة بالعواطف لكثرة ما تتوقع من الآخرين الأقرباء والمقربين منهم وما يتوقعون منا، وهي علاقات فئوية يستمد منها الفرد اكتفاء ودفناً وطمأنينة نفسية، ولأنّ أفراد الجماعة ملزمون بعضهم بعضاً، تكون الصداقة والمحبة في حال الالتزام، ويكون العدا والبغض والعتب عند التخلي أو التكرار للالتزامات التي تنبثق من روح الجماعة"<sup>2</sup> .

وفي سياق حديثنا عن الارتباط بالآخر أي بالجماعة في المجتمع العربي نفس الأمر مجسّد بالمجتمع الجزائري لاسيما التقليدي منه، إذ أنّ هناك أمر بغاية الأهمية بالنسبة لأفراد العائلة الجزائرية التقليدية، أمر من شأنه تغيير موازين العلاقة بين الأفراد ليس فقط المنتمون للعائلة الصّغيرة بل وحتى للجماعة الاجتماعية التي ينتمي لها الفرد، ألا وهو الأخذ بعين الاعتبار رأي الآخر، وصورة الفرد

---

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 230.

<sup>2</sup> - حليم بركات، المرجع السابق، ص ص 42-43.

بالنسبة للآخر، الذي وإلى حدّ ما يمكن اعتباره كإجابة للقبول والاعتراف الاجتماعي للفرد، كون الفرد العربي والجزائري بصفة خاصة يعيش للآخر؛ وقد أشار بهذا الصدد *مصطفى بوتفنوشت* " بأنه يوجد دائما " تخوّف حقيقي من الوقوع تحت طائلة احتقار الجار أو الصديق أو الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص"<sup>1</sup> هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالفرد بصفة عامة يكون تحت أنظار الأفراد المحيطين به، وله سلوك تحدّد المعايير أين نجد قيمة الاحترام أساسية ومضمونة بالمجتمع التقليدي<sup>2</sup>، ففي إطار الشبكة العلائقية الأفراد يحرصون كل الحرص على نظرة الآخرين المحيطين بهم كنوع من أنواع الحرص الشديد على تحقيق قبول اجتماعي واسع النطاق، قبول يتماشى مع أرضية المعايير والقواعد التي تحتكم لها روح الجماعة الاجتماعية التي ينتمي لها الفرد.

أمّا عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في " العائلة الجزائرية " التقليدية، " هذه الجماعة الابتدائية التي يدخل الفرد فيها في علاقات متعدّدة، والمشكّلة في حقيقة قيامها من الأقارب الذين يشكّلون وحدة اقتصادية واجتماعية قائمة على روابط من الواجبات المتبادلة<sup>3</sup>، نلاحظ أن الصّفة المتأصّلة بهذا النموذج العائلي هي خاصية الوحدة والتّماسك، خاصة وأنّ العلاقات التي تربط ما بين أعضاء هذه الوحدة قائمة على أساس التّعاون والمودة والتّضحيات والالتزام غير المحدود في مختلف المجالات من أجل المحافظة على مبدأ " التماسك الداخلي والخارجي، ما يمنح للأفراد الشعور بالاطمئنان والاستقرار العاطفي، وعدم التّخوف من وقوع الأزمات، والشّيء الذي لا يجب أن نغفل عنه أو نتناساه وهو أنّ سمات التماسك والتضامن قد حيكت خيوطها بصلابة أكثر أثناء الثورة الجزائرية، فحركة التحرير الوطني ساهمت في

<sup>1</sup> - مصطفى بوتفنوشت، المرجع السابق، ص 53.

<sup>2</sup> - صباح عياشي، الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية عبر مختلف مناطق الوطن: الشمال، الوسط، الجنوب، الشرق، الجنوب الشرقي، الغرب، ج 01، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي: جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 96.

<sup>3</sup> - Robert Descloitre, Laid Debzi, *Système de parenté et structure familiales en Algérie*, l'harmattan: Paris, 1997, p29.

تطوير الثقافة الروحية للمجتمع، وبالتالي الحياة الاجتماعية نفسها<sup>1</sup>، فهذه الروح الجماعية جعلت من الفرد في العائلة الجزائرية التقليدية لا يُعترف به إلا في ظل انتمائه للجماعة، حيث تقوم الجماعة الاجتماعية بالمجتمع التقليدي بمصادرة قرارات الفرد لتصبح بريقة حوكمة الجماعة العائلية، هذه الأخيرة التي تعمل جاهدة على بناء مشروع علائقي قائم بالدرجة الأولى على تطويع الفاعلين المكوّنين للنسق العائلي، وفي هذا الصدد يقول "حليم بركات":

"الفرد في العائلة التقليدية عضو في عائلته أكثر منه فرد مستقل، فالفرد يكون في حالة ذوبان وانصهار في لحمة روح الجماعة، حيث أنّ الإنسان في بداية حياته لا يمتلك أيّ قيمة، غير أنّه يكتسب قيم جماعته من خلال تفاعله مع المحيطين به من جيران وأقاربه وزملاؤه وغيرهم، يتوحد بهذه القيم بطريقة آلية دون وعي منه، بشكل تصبح معه جزءا من شخصيته، توجّه سلوكه وتحدّد له توقعاته بالنسبة لسلوك الآخرين في مختلف المواقف الاجتماعية"<sup>2</sup>، لأنّ في هذا النوع من المجتمعات -التقليدية- هناك أوضاعا داخلية تجعل الأفراد فيه يعملون كما يتوقع منه أن يفعلوا، هذا على الرّغم من أنّ كل فرد متميّز في ذاته في المجتمع، الذي يعدّ أساس لتجمع الأفراد ولتفاعلاتهم، أمّا بالنسبة للعائلة فإنّها لا تعترف باستقلالية الفرد وأهدافه الخاصة، بل على العكس تهتم كثيرا "بغرس القيم التي تحت الفرد على تكريس جميع قواه العقلية والبدنية في خدمة مصالح الجماعة القرابية، حيث يلزم الفرد ويطلب منه دائما العمل لصالح العائلة، البدنة، العشيرة أو القبيلة، فجوهر ما تهدف إليه التربية العائلية في طور الطفولة هو كبت قيم الفرد كفرد في مقابل إبراز القيم الجمعية للشخص كجماعة، حيث يعلم الطفل منهم أنّ مجهوده ونشاطه بصفة عامة لا ينبغي أن يتخذ طابعا فرديا.

<sup>1</sup> - عبد القادر جغلون، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيوولوجية، (تر: فيصل عباس)، ط01، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1983، ص 08.

<sup>2</sup> - العقبي الأزهر، المرجع السابق، ص 83.

إنّ فنتيجة لانصهار الفرد برحم العائلة جعل من شأن العلاقات بين أفرادها يقوم على نوع من العاطفة النسبية في مجال التّعامل البيني، عاطفة من شأنها تعزيز الرّوح العائليّة والرّوح التضامنية بين أفراد العائلة الكبيرة، العاطفة تظهر بصورة لا إرادية في مجال التّواصل، فقد حاول أ. كونت "Auguste conte" التشخيص والتركيز على العلاقات العائلية "اللاإرادية" للأفراد، وترتكز هذه الأخيرة على العاطفة التّسببية، حتى ولو كان ذلك ضمنيا، بحيث تعمل على استمرار التّواصل الجيلي، ويتمثل مصدر هذه العاطفة ويتشكّل من الحنان والود، ممّا يجعل منها علاقات صافية *Relation pures* خالية من كل مصلحة، مما يجعل هذه العلاقات العاطفية والعائلية كذلك مصدرا للتضامن، لكن لا يعني هذا القول أن العلاقات العائلية لا يمكن أن تكون من النوع الإرادي"<sup>1</sup>.

إنّ ما يميّز العلاقات بين الأفراد بالعائلة الجزائرية كذلك هو "خضوع تلك العلاقات لكل تلك الضغوط الأخلاقية، وفي نفس الوقت تميّزها بتلك المرونة، وعليه فإنّ أيّ سلوك كان ومنه أية علاقة اجتماعية تتسج يجب تسجيلها في إطار "الحشمة" و"الوقار"<sup>2</sup>.

أمّا فيما تعلق بطبيعة الصّلات بذات العائلة، فهي قائمة على الاحترام المطلق الواجب نحو الأب، وعلى المبدأ القائل بأنّ الحقيقة هي أولاً وأخيراً ملك كبار السنّ، مسألة لا جدال فيها، فهذه الحقيقة لم تفسد بعد، فقد بقيت صفات الحياء والخجل والخوف من النظر والكلام بصوت عال في حضرته من الأمور المسلّمة...، وظاهرة احترام كبار السنّ في العائلة العربية لا تتوقف عند حدود احترام الأب، بل تشمل أيضاً الأب الأكبر الذي يتمتع بدوره بقسط أكبر من السّلطة، ومن ثمّ بقسط وافر من الاحترام، حيث ينظر الأحفاد إلى الجد على أنّه شيخ العائلة ومصدرا لسّلطة كبيرة فيها، فيعمل له الجميع ألف حساب، فالجد خاصة للأب له أهمية وسلطة كبرى في شبكة القرابة الأبويّة العاصبة، والأخ الأكبر ليس

---

<sup>1</sup> - رشيد حمدوش، المرجع السابق، ص 252.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 278.

مستثنى من هذه القاعدة<sup>1</sup>. وعليه فإنّ المناخ الأسري الذي " يمثل أحد الجوانب الثقافية، ويعني مجموعة المعتقدات التي تعبّر عنها جماعة ما وتمارسها، وكثيرا منها يتكوّن مما هو متوقّع، وداخل العائلة تكمن الثقافة في السلوكيات والاتجاهات التي تعامل كمسلمات في المناخ الأسري"<sup>2</sup> بالعائلة التّقليدية كان يسوده التفاهم والثقة والاحترام المتبادل لضمان بنهاية المطاف المحافظة على امتدادية الرّوح الجماعية والتّضامنية لجسد العائلة كبنية مترابطة ومتلاحمة، تساهم في بناء مجتمع قويّ البنية.

وبما أنّ العائلة تعتبر مجالا خصبا للتفاعل بين أفرادها، يؤدي إلى قيام شبكة من العلاقات بين الزّوجة والزّوج، الآباء والأبناء فيما بينهم، كما تشمل أيضا العلاقات بين الأحفاد والجدّين، فهي علاقات مباشرة ومستمرة، أساسها الشّعور الجماعي، كما أنّها تتميز بالتماسك، ذلك لأنّها تحتفظ بالكثير من خصائص العائلة التّقليدية، رغم تأثرها بالأوضاع الجديدة ومجالات التّغيرات التي أدت إلى العديد من التّغيرات التي أصابت العائلة الجزائريّة، وكان لها أثرها وصداها على مستوى العلاقات الدّاخلية والخارجية<sup>3</sup>، هنا نجد أنّ خاصية التماسك والتضامن الاجتماعي ليست بالظاهرة الدّخيلة على أفراد المجتمع الجزائري، إذا أنّها ظاهرة تضرب جذورها لتمتد إلى الحقبة الاستعماريّة، ففي هذه المرحلة كانت على العموم العائلة الجزائريّة تتميّز بميزتين أساسيتين قد برزتا أثناء الاحتلال الفرنسي ألا وهما<sup>4</sup>:

**الميزة الأولى:** ترتبط بوضعية العائلة المعيشية، فمهما كانت العائلة ميسورة أو فقيرة لم يشهد لها يوما أن تخلت بمجهوداتها المشجّعة لإرسال أبنائها إلى الرّوايا أو الكتاتيب ليتعلّموا القراءة والكتابة وحفظ القرآن، والمبادئ العامة لمقاصد الدين، كان هناك تضامنا قويّا وتنافسًا على الخير فيما بين الأسر

<sup>1</sup> - العقبي الأزهر، المرجع السابق، ص ص 86 - 87.

<sup>2</sup> -جرانت جوردون، ناتج نيكولسون، الحروب العائلية: (الصّراعات الكلاسيكية في الشركات العائلية، والسبيل للتعامل معها)، (تر: علا أحمد إصلاح)، ط1، مجموعة النيل العربيّة: القاهرة، 2009، ص 47.

<sup>3</sup> - فطيمة حاج عمر، المرجع السابق، ص 90.

<sup>4</sup> - صباح عياشي، المرجع السابق، ص ص 146-147.

الميسورة أو الغنية. أمّا الميزة الثانية فهي اعتبار العائلة الجزائرية رمزا للمقاومة والتّصدي لسياسات الاستعمار الفرنسي.

إنّ فالحلاقات الاجتماعية ما هي في النّهاية إلا انعكاس " للعلاقات العائلية والعكس بالعكس، وما السلوك الاجتماعي إلا تعبيراً عن الشّخصية الاجتماعية المنبثقة من الارتباط الوثيق بين العائلة والمجتمع"<sup>1</sup>، لتصبح في نهاية المطاف العائلة الوحدة التي تساهم في المحافظة على النظام الاجتماعي الذي تعد العائلة فيه النواة الأساسية لاسيما داخل عملية إعادة الإنتاج ليس فقط الإنتاج البيولوجي ولكن حتى الاجتماعي؛ "أي في عملية إعادة إنتاج لبناء الفضاء والعلاقات الاجتماعية"<sup>2</sup>، هذه العلاقات في حقيقة وجودها الاجتماعي الفعلي محكومة وموجّهة بجهاز كامل من الأفكار القاعدية، التي يجب أن تحافظ على وحدة وتلاحمية الجسد العائلي، من خلال الصّرامة العملية في طرق تطبيقها وفقا لما يرتضيه عقل الجماعة العائلية الكبيرة، لتصبح بذلك العائلة التّقليدية "وحدة متعددة الوظائف، تسد حاجات الفرد ومتطلباته بنفسها، ومسؤولة عن تلبية الحاجات الدّينية والرّوحانية لأفرادها، والإشراف على تربيتهم وثقافتهم"<sup>3</sup>، وتتجسد واقعيّة هذا القول من خلال فضاء الممارسات المُعتنق من قبل أفراد هذه النّواة الفاعلة.

أما فيما يخص بنية النّظام القرابي دأخل شبكة العلاقات الاجتماعية، فقد تميّزت بالانسجام الداخلي بين عناصر تعدّ أكثر حيويّة ليس فقط على مستوى العائلة بقدر ما تتجاوزه إلى مستوى المجتمع ككل، وهنا نقصد كل من البنية الاجتماعية والقرابيّة والاقتصادية التي كانت تتسم بطابع خاص أثناء حقبة الاحتلال الفرنسي على عكس ما هي عليه الآن، فقد كانت العائلة من خلال تلاحم عناصرها متماشية مع نظيرتها في مختلف المجتمعات، متكيفة بذاتها متكاملة في وظائفها؛ إذ أنّ هذا التّكيف مع ذاتها

<sup>1</sup>- هشام شرابي، المرجع السابق، ص ص 92-119.

<sup>2</sup>- Pierre Bourdieu, *A propos de la famille comme catégorie réalisée*, op.cit, p35.

<sup>3</sup>- مليكة ليدر، الزواج والشباب الجزائري إلى أين: دراسة اجتماعية، ط01، دار المعرفة: الجزائر، بدون سنة، ص ص 47-48.

وتكامل جهاز وظائفها هو الذي جعل منها وحدة متماشية مع نظيراتها من عوائل باقي المجتمعات الأخرى، وخلق نوع من التداخل البيئي بين الوحدات البنوية الثلاثة: البنية الاجتماعية، البنية القروية، والبنية الاقتصادية، ليكُنَّها بنهاية المطاف هذا التداخل الوظيفي من الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي لها وللمجتمع المنتمية إليه من جهة، والحفاظ على ملامح الهوية الاجتماعية في ظل مرحلة استعمارية سعى من خلالها المستعمر إلى شردمة بنية التماسك الداخلي وتحقيق مشروع القضاء على الهوية الاجتماعية للمجتمع الجزائري بأسره، ومن الملاحظ كذلك "أنّ البنى القروية معروفة بقدرتها على استعادة تلاحمها وقوتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات الطارئة المحيطة بها، وأنّ البنى القروية في الجزائر عملت على إعادة بناء نفسها وتصليح ما عمل المُحتل على تشويهه في البناء الاجتماعي، وذلك من خلال إعادة بناء الجماعات القروية... العائلة الممتدة باعتبارها نواة الجماعة القروية، وباعتبارها آخر الحصون التي يمكن من خلالها الحفاظ على استمرار البناء القروي واستمرار وظائفه، بحيث بقيت العائلة الممتدة هي الوريث الأول لأراضي الأجداد تجسد الملكية في شخصها، ويقوم الجد أو أحد أبناء الكبار بتنظيم وتسيير هذه الأرض كما يتكفل الجد بكل شؤون أبنائه من تسيير شؤون الأرض وتقسيم العمل وزواج الأبناء بما فيه الاختيار ومصاريف الزواج، وتمثيل العائلة في الخارج، ولما بدأت ظاهرة التّحضر في الانتشار شيئاً فشيئاً تكيفت هذه الجماعات القروية مع هذا التحوّل، ونقلت تلك القيم والمعاملات من الجماعات القروية إلى جماعة الجيران، وباعتبار التّجمعات الحضرية عبارة عن شتات من العائلات المختلفة ذات أصول قروية مختلفة أعادت إنتاج تلك الأشكال من العلاقات القروية التي كانت تمارسها سابقاً إلى التّجمعات الحضرية في المدن، وقد عبّر عنها الجيران بالتّضامن والتناصر والتراحم والغيرة على سمعة الجيران"<sup>1</sup>، وتستند العلاقات القروية في المجتمع الجزائري إلى نظام هيكلي وتراتبية صارمة، توزّع من خلال المكانات والأدوار مستندة إلى مجموعة من القوانين الاجتماعية التي

---

<sup>1</sup> - ناصر قاسمي، المرجع السابق، ص ص 15-16.

نعبّر عنها بالقيم الدينية والثقافية التي تحافظ على الحقوق والواجبات، وتحافظ على استمرار هذا النظام، ويتم تناقل هذا النظام عبر التنشئة الاجتماعية، وعن طريق الاعتراف الاجتماعي الذي يكون من خلال التركيبة التي يمنحها الكبار الذين يتقلدون الأدوار الجديدة، وهي تركية معنوية لها دلالة كبيرة بالنسبة لهؤلاء، بحيث تعني مزيدا من الاحترام والامتيازات والحقوق والواجبات وامتلاك السلطة... بحيث تزداد مسؤوليات والتزامات هذه العلاقات كلما كبر الشخص وكلما تغيرت المكانة الاجتماعية.

وما يميز العلاقات القرابية "سلوك التجنب، فالتجنب سلوك يراد به تحقيق بعض الأهداف، بحيث تتلاءم هذه الأهداف مع طبيعة أطراف العلاقة، فقد يكون الهدف هو الاحترام، وقد يكون بسبب الحشمة والحياء، وقد يكون بسبب الحساسية المفرطة والخوف من الدخول في الصراع...فالتجنب في العلاقة بين الأصهار يرجع إلى الرغبة في الحفاظ على مسافة الاحترام التي بينهم، وعدم إفساد العلاقة، إذ كلما زادت المخالطة زاد احتمال التوتر والخلاف"<sup>1</sup>، ففي المجتمع الجزائري هناك خريطة محددة لعلاقات المصاهرة يصعب تجاوزها بسبب الخوف من عدم التفاهم<sup>2</sup>.

إنّ فإنّ النظام العائلي والقرابي يقومان على نسق من القيم الاجتماعية، التي تحت الفرد على العمل دائما في خدمة عائلته طبعاً، فعنونه في الجماعة القرابية دون غيره، والتي تقضي أن يشيع التعاون الاقتصادي والتماسك الاجتماعي بين أفراد الجماعة القرابية الواحدة، وأن تسود بينهم روح الجماعة<sup>3</sup>، وعليه فإنّ النظام القرابي يعزّز من ملامح الوحدة الداخلية والخارجية لأعضاء النسق العائلي، ويساهم في تمثين قوام روح التعاضد والتماسك معاً، ممّا يركي ويعزّز غرس روح الجماعة.

## 2.2.2 نمط شبكة الأدوار والمكانة داخل العائلة الجزائرية:

<sup>1</sup> - العقبي الأزهر، المرجع السابق، ص 20-23.

<sup>2</sup> - ناصر قاسمي، المرجع السابق، ص 69.

<sup>3</sup> - العقبي الأزهر، المرجع السابق، ص 91.

إنّ العائلة الجزائرية شأنها شأن العائلة العربية، تنشأ على العضوية على حساب الفردية، والتماهي على حساب الاستقلالية، وهوية أكثر منه شخصية قائمة بذاتها ولذاتها في الدرجة الأولى، ومن هنا تكون العلاقات ضمن العائلات العربية ببساطة علاقات بين أعضاء وأدوار فرضها توزيع العمل؛ هذا الأخير الذي يكون المسؤول على تحديد وتعدد شبكة أدوار الفاعلين، الأمر الذي أكدّه "بارسونز" "Pesons" من خلال إشارته إلى " أنّ تقسيم العمل في أيّ نظام اجتماعي يؤدي إلى تعدد الأدوار وتباينها"<sup>1</sup>، وبالنسبة لشبكة الأدوار المتعددة والمتنوّعة فلها "العديد من التسميات ألا وهي: الأب، الأم، الزوج، الزوجة...، وبموجب هذه العضوية والتوحد في الهوية حتى الاندماج يصبح الإنسان مسؤولاً ليس عن تصرفاته الشخصية فحسب، بل عن تصرف الأعضاء الآخرين وخاصة مسؤولية الذكور عن الإناث"<sup>2</sup>؛ وعليه فإنّه بناءاً على النوع الاجتماعي في المجتمع العربي يتحدّد مراكز أعضاء العائلة ذكراً وأنثى، وهذا التمييز يبدأ في المراحل الأولى من حياة الأفراد من خلال تدريبهم وتعليمهم بواسطة ما يعرف بعملية التنشئة الاجتماعية، التي يتعلّم عن طريقها الأفراد التقسيم النوعي بين الذكور والإناث، وهناك ملمح آخر للتمييز بين مكانات وأدوار الأفراد لا يعتمد فقط على عامل النوع الاجتماعي، وإنّما هناك عامل آخر ألا وهو عامل السنّ، الذي يعتبر كشكل من أشكال تمييز البناء العائلي للأفراد، ليخلق إضافة إلى دور الذكر والأنثى، دوراً آخر ألا وهو دور كبار وصغار السنّ، وعليه فإنّ مركزية الأدوار المقسّمة بذات العائلة له ارتباط وثيق بنوعية الراسمال العائلي القائم على سلسلة شبكة تفاعلية بين الأعضاء المكوّنين لها، ليصبح ذو صلة بنوازع الجماعة التي يستبطنها الأفراد في بيئاتهم التفاعلية الثقافية المؤطرة لنمط معين من السلوك، انطلاقاً من حيّز التوقعات التي تُبنى عليها سلوكيات الفاعلين الاجتماعيين بأيّ وسط اجتماعي، إذ أنّ هذا النوع من التفاعلات العلائقية في تبلورها يحكم بقانون

<sup>1</sup> - مجموعة من المختصين، علم الاجتماع الأسري، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: القاهرة، 2008، ص 175.

<sup>2</sup> - حليم بركات، المرجع السابق، ص 234.

صيرورتها وتواجدها إلى قيمٍ نمطية تؤسس للإطار العام لهذه العلاقات مثل قيم الذكورة، الأنوثة...، وانطلاقاً من هذه القيم تتحدد الملامح العامة والجوهرية لأدوار كلا الجنسين بالعائلة.

## (1) دور الذكور:

لقد أشرنا سابقاً في سياق حديثنا عن خصائص العائلة الجزائرية إلى نظام ليس حكراً فقط على هذه الأخيرة، وإنما سمة تتشارك فيها كل العوائل العربية، ألا وهو النظام الأبوي والسلطة الذكورية التي تم ترسيخها وتجذرها بنظام سلوكيات الأفراد عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، تم انطلاقاً منها حصول الذكور على تعزيز واسع لسلطتهم وتمتعهم بمراكز متميزة في العائلة، ولربما السبب الثاني المتعلق بتعزيز السلطة الذكورية إضافة إلى عملية التنشئة الاجتماعية "الدور الذي يقومون به في الإعالة والمخاطرة التي يتحملونها جزاء ذلك، وارتبط بهذا الدور نمط معين من توزيع القوة وممارسة السلطة داخل التنظيم العائلي، بحيث احتكر الرجال القدر الأوفر من سلطة اتخاذ القرار وإدارة شؤون العائلة"<sup>1</sup>، ولتوضيح هذه النقطة أكثر فإن أول سلطة عرفها المجتمع الجزائري هي "سلطة مجلس الجماعة برئاسة شيخ القبيلة التي جسدت وكرّست السلطة البطيريركية ككل، وعززت فيما بعد سلطة الأب داخل العائلة... ويعتبر الأب أحد العناصر الفاعلة، إذ يجد نفسه أمام وضع يستوجب عليه القيام بذلك الفعل السلطوي تجاه أبنائه وزوجته، سواء عن إرادة أو غير إرادة؛ لأنّ عدم القيام بالفعل السلطوي هذا يعرضه لانتقادات شديدة، وبالتالي عقوبات معنوية قد تقلل من شأنه ومكانته داخل الوسط العائلي الممتد، لأنّ هذه الجماعة القرابية المتمثلة في الأعمام وأبناء العمومة والأخوال وأبنائهم ترى في ذلك نقصاً في كرامته ورجولته، ممّا يؤثر سلباً على صورة العائلة ككل وعلى شرفها"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 287.

<sup>2</sup> - بلقاسم الحاج، المرجع السابق، ص 39.

إنّ الضّرورة الاجتماعية لتحديد مركز القرار للجماعة العائلية جعلت من الأب ليس فقط رب العائلة، لكن رائدا اجتماعيا، وفي هذا السّياق يشير "لبوفيسي" "S. Lebovici" إلى أهمية الوظيفة الأبوية بالنّسبة للطفل فيقول: "إنّ الوظيفة الأبوية عبارة عن عامل يُعدّ وجوده ضروري في الميدان الذي ينشأ فيه الطّفل، ذلك لتكوين شخصيته، فكل مجتمع وكل ميدان اجتماعي يحثّم على الأب أدوار لا تتماثل غالبا مع بعضها"<sup>1</sup>.

## (2) دور الإناث:

لقد كانت المرأة الجزائرية خلال عقود ماضية حاضرة في كل مواسم النّضال، لاسيما الاجتماعي منه، وفي كل مراحل التّشديد والبناء الاجتماعي ليكون حضورها فعليا، بالرّغم من تعدد نطاق مسؤولياتها إلاّ أنّها لم تتخلى عن وظيفتها الأساسية<sup>2</sup>، المتمثلة في المحافظة على استمرار بنية العائلة، وقد عاشت فصول التّأثير الناجم عن التّغيرات، خاصة في ظل العودة إلى فرضية اللّجوء إلى القواعد الاجتماعيّة التي حدّدت دورها خاصة عند تحلل الضّروريات الحياتية<sup>3</sup>.

ففي ضوء نظام تقسيم العمل تجد المرأة نفسها أمام دورين لا ثالث لهما إلاّ فيما ندر من الحالات، حتميتين اجتماعيتين هما أن تصبح المرأة زوجة ثمّ أمّا، تلك هويتها المجمعية<sup>4</sup>، تسعى جاهدة إلى أن تكون من خلال دورها "حارسة للتقاليد"<sup>5</sup>.

لم تنسلخ الفتاة عن ما عزي إليها من أدوار بذات المجتمع بل كانت دائما مسخّرة لتحقيق هذا المأرب الاجتماعي، فلقد كانت الفتاة بالعائلة التقليدية تُحاكي أمّها في أدوارها بوصفها نموذجا مرجعيا

---

<sup>1</sup> - عبد الوافي زهير بوسنة، "عوامل انحراف الفتاة في المجتمع الجزائري: دراسة حالة في مدينة قسنطينة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، مارس 2011، ص 161.

<sup>2</sup> - مسعودة يحيوي، إبراهيم عباس وآخرون، دور المرأة في الثورة التحريرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية أول نوفمبر 1954: الجزائر، ص 273.

<sup>3</sup> - عبد القادر جغلول، المرأة الجزائرية، (تر: سليم قسطون)، ط01، دار الحدائث للطباعة والنشر والتوزيع: لبنان، 1983، ص 71.

<sup>4</sup> - العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 287.

<sup>5</sup> - Zohra ABASSI, *la demande de divorce dans la famille Algérienne contemporaine*, office des publications universitaires, édition 04: Alger, 2004, p08.

لها، والابن يحاكي والده، الفتاة تعد للحياة التقليدية والزوجين والابن للحياة العامة، فالحدود بين الجنسين هي حدود اجتماعية؛ ذلك أنّ الهوية الجنسية هي الهوية الاجتماعية<sup>1</sup>.

أما عن مكانة ودور المرأة في العائلة التقليدية فإنها لا يُعترف بها إلا إذا أصبحت أمًا، وتتعرز مكانتها أكثر لاسيما إذا أنجبت الذكور؛ كونهم الهوية التعبيرية للعائلة، ويصف "سمير عبده" مكانة المرأة بقوله: "أنّ المرأة في الأقطار العربيّة وسيلة لإنجاب الأطفال، وإشباع رغبة جنسيّة، والمساعدة في العمل، دون أن تأخذ دورا إيجابيا في تشكيل الحياة الزوجية؛ أي باختصار أنّ هويتها كإنسان غير موجودة... هذه الأمور تعود إلى التّطبيع الاجتماعي، فقد كُرس في الفتاة شعور بأنّها عبء على العائلة وتأكيد دونيتها بالنّسبة للذكور... بالإضافة إلى تكريس تسلّط الذكر على الأنثى حتى على الأم في العائلة العربيّة، كما يتجلّى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها على الحياة العامة"<sup>2</sup>، إذ نجد أنّ الفتاة تتبنى التّصرفات والقيم السائدة في المجتمع النّسائي الجزائري، مع غرس فكرة التّبعيّة والقصور، واعتبار دائما أنّ الرجل هو الوصي الأوّل والأخير على المرأة، سواء أكان أبا، أخوا أو زوجا، لأنّه وفي ظل النّظام الأبوي القائم على الهيمنة الذكورية في العديد من المجتمعات وليس فقط بالمجتمع الجزائري يكون له السّلطة المطلقة والتفوق الاجتماعي أكثر منه للمرأة التي ارتبطت بالنّظرة الدونية الناتجة ليس عن إقرار ذاتي، وإنّما عن إقرار اجتماعي غرزته الثقافة الاجتماعية، وبعض التّطبيقات الممارساتية المؤسسة لهذه النّظرة، وفق سياقات اجتماعية معيّنة ساهمت في إعادة بلورة وإنتاج مسوغات اجتماعية جعلت من الأمر يبدو وكأنّه أمر طبيعي، نظرة جسدت ملامح روح الخضوع والخنوع الأنثوي للذكور، " فلكي تحافظ المرأة أو الفتاة على وجودها، وتحظى باعتراف المجتمع بها كان عليها أن تحبس طاقاتها العقلية وتكبت عواطفها الإنسانية، وتكبح غرائزها الحيوية لتتقمص سلوكية

<sup>1</sup> - سميرة مناد، المرجع السابق، ص 111.

<sup>2</sup> - الطيب العمري، المرجع السابق، ص 433.

متذبذبة قائمة على تصرفات متجاذبة بين الطاعة والتبعية والصبر المغموس بالشعور بالذنب، وبين الغواية والكيد والثرثرة والحقد والحسد والانتقام"<sup>1</sup>، وعليه فإنّ الهوية الوجودية المعبرة عن الكينونة الاجتماعية لذاتية المرأة بذات المجتمع لا يمكن أن تكون إلا في ظل رضا الجماعة عليها، ومدى محافظتها على بطاقة هوية وجودها ألا وهو الشرف، فالمحافظة عليه يعد كنوع من أنواع المحافظة على روح الانتماء للجماعة من جهة، ورمز إثبات صوت الاعتراف الاجتماعي للمرأة ككائن اجتماعي مرحّب بوجوده من جهة أخرى، وهو اعتبار لا يمكن بأيّ حال من الأحوال انتهاك حرّمته، وإلا فإنّ نتيجة وقع العكس اعتباره جريمة تمرد لا يحمّد عقابها؛ لأنّ الأمر هنا ليس متعلق بفرد واحد ألا وهي العائلة بقدر ما الأمر شديد الوصال مع ثقافة المجتمع المنتجة لسلوكيات تعزز فكرة الثواب والعقاب في حالة الانتهاك والتمرد، ليس فقط مسألة الشرف وإنما نحن هنا نتحدث عن كل ما يتعلق بمركزية وجود المرأة وسط الجماعة، فهذه الثقافة تصنع وضعيات معينة لأفرادها، وما عليهم إلا الالتزام بها دونما التفكير في محاولة الخروج عن سياقها وقوانينها؛ لأنّه إن وقع العكس فإنّ الفتاة تجد ذاتها بمصيدة الانسلاخ عن العرف الاجتماعي.

ويقول "سمير عبده" بأنّ "واجب المرأة الأول في الزواج الذي يعتبر مؤسسة اجتماعية بغاية الأهمية تقوم عليها المجتمعات"<sup>2</sup>، وشكل من أشكال التحالف بين الجماعات الاجتماعية، "لا تتوثق عراه قبل الزواج قبل إنجاب الأولاد، والصبي البكر هو أثمن ما تملكه العائلة... عالم أمّه الوحيد ودليل قيمتها كامرأة، وضمّاناً لحياتها بالمستقبل، فإذا كان للعائلة العديد من الأولاد وخاصة الذكور، فهذا يشرفها ويعطي للأم المكانة الرفيعة"<sup>3</sup>، ومن هنا يتبيّن بأنّ مكانة المرأة تُعزّز أكثر عندما تتجب صبيًا بكر يرفع من شأنها، ويقوّي من وجودها بالعائلة، ويمنحها تميّزًا متفوقًا.

<sup>1</sup> - خديجة زيتلي، المرجع السابق، ص 324.

<sup>2</sup> - Robert Deliege, *Anthropologie de la famille et de la parenté*, Armand-colin: Paris, p 13.

<sup>3</sup> - الطيب العماري، المرجع السابق، ص 434.

إنّ الدور الفاعل للمرأة في بناء العلاقة الزوجية من حيث المبادرة والبحث والقبول يكون بالقدر والفعالية التي يتم فيها قرار بناء المصلحة العامة للعائلة ككل سواء بدورها كزوجة أو أم، بالرغم من صغر سنها؛ لأنّ في المجتمع الجزائري التقليدي كانت الفتاة تُزوج بسن مبكر، لكن هذا الأمر ليس رغبة في إنقاص على امرأة جديدة بدون وضعية محددة، إذ على الفتاة الشابة التي أصبحت امرأة أن تتزوج ويكون لها أولاد<sup>1</sup>، فمع الوضعية الجديدة للمرأة فإنها قد اكتسبت مكانتها الرفيعة المتماشية مع احترام منظومة العادات والتقاليد التي تمثل اللبنة الأساسية لقوام العائلة الجزائرية التقليدية.

أمّا الأم التي كانت في البنية المنزلية الاقتصادية التقليدية تلعب دوراً أكثر انعزالا من دور الأب، " قد أصبحت تمثل بالنسبة للراشد الجزائري علامة الافتخار والاعتزاز، وقد يصل إلى أقصى درجة من التضحية من أجلها، في المقابل هناك الأم الصغيرة التي هي عضو من أعضاء عائلة متحضرة، تمتاز بوضعية اقتصادية مهمة أكثر حيث تشتغل في إدارة ما وتأتي بموارد مالية للبيت، وإن لم تقم بأيّ واحد من الدورين فإنّها تسير الميزانية العائلية، والمرأة في البنية العائلية كانت ابنة عائلة أولاً تحت سلطة أبيها وأمّها، ثم تحت سلطة زوجها<sup>2</sup>، فالإنسان في مثل هذه العائلة التقليدية عضواً أكثر مما هو فرد مستقل، فإنّ كل تصرف أو قرار مستقل، خاصة من قبل المرأة يعتبر خروجاً على وحدة العائلة وتتكسر لجمالها<sup>3</sup>. أما عن دور المرأة في العائلة الجزائرية فيمكن حصره في الاستجابة لشروطين اثنين هما<sup>4</sup>:

**الأول:** عدم تشويش ديناميكية الجماعة التي تعيش فيها.

**الثاني:** يتمثل في نقل النظام الاجتماعي لأبنائها، وهذا ما يحرص عليه كثيراً.

أمّا عن دور الأمومة فيؤمن بعمليتين: تجديد النظام الاجتماعي، وتجديد الجماعة العائلية، وبصفة

عامة فإنّ منبع تقييم المكانة النسوية في العائلة الجزائرية يتمثل في إنجازها لهذا الدور.

<sup>1</sup> - فرانس فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، (تر: ذوقان قرقوط)، ط01، منشورات ANEP: الجزائر، 2004، ص 112.

<sup>2</sup> - عبد الوافي زهير بوسنة، المرجع السابق، ص 162.

<sup>3</sup> - حلیم بركات، المرجع السابق، ص 234.

<sup>4</sup> - فطيمة حاج عمر، المرجع السابق، ص 89.

إذن فبعدما كان يمثل أفراد العائلة الواحدة نفس المكانة في المجتمع التقليدي، أصبحت اليوم تختلف مكانة أفراد العائلة الواحدة بظهور معايير جديدة لتحديد المكانة<sup>1</sup>، فضلا على أنّ تحديد الأدوار والمكانات المتعلقة بالفاعلين لديه ارتباط وطيد بنظام تقسيم العمل بالمجتمع، من دون إهمالنا للدور الكبير الذي تلعبه عملية توزيع الأدوار وتحديد المكانات بالنسبة للحياة الاجتماعية والشخصية للأفراد بالعائلة، الأمر الذي وضّحه "بارسونز" في قوله الآتي: "إنّ من الواضح أنّ التحديد النسبي للمكانات يعتبر عاملا هاما للأمن النفسي، وهذا الأمن النفسي ليس هاما للوالدين فقط، بل للأطفال أيضا، وفي مقابل ذلك فإنّ عدم تحديد أدوار النوع لا يشكّك في خطرنا على الشخصيات فقط، ولكنّه تهديد للنسق الاجتماعي ككل".<sup>2</sup>

### 2.3 أنماط العائلة الجزائرية:

إنّ العائلة الجزائرية هي في تحوّل مستمر من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية... لضرورة يفرضها الواقع المعاش، وتفرضها أيضا تطور الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي لا تتلاءم مع طبيعتها، بل تتفق وتتلاءم مع طبيعة العائلة النووية، وإننا لسوف لا نخوض بإسهاب في الحديث عن الأشكال النوعية للعوائل بالمجتمع الجزائري المعاصر؛ لأنه قد أشرنا في بداية فصلنا هذا إلى عنصر أنواع العوائل، وكنا قد ركزنا فقط على العائلة "الزواجية" و"الممتدة" مبررين دافع اعتمادنا على هذين الشكلين.

إنّ وجود الشكل الممتد بالعائلة الجزائرية المعاصرة ليس معناه بالضرورة الحتمية الرغبة في الإبقاء على هذا الشكل كنوع من أنواع الاعتراف الاجتماعي به، وإنّما الأمر مرتبط بحركة التغير والتحول الذي يشهده مجتمعنا، إذ أنّ التغير من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية ما هو إلا نتيجة لأسباب كثيرة ومتنوعة أهمها الشريحة الاجتماعية والمنطقة التي تسكن فيها العائلة، الظروف والمستوى الاقتصادي لكل عائلة،

<sup>1</sup> - الطيب العماري، المرجع السابق، ص 435.

<sup>2</sup> - سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط 01، الدار الدولية للاستثمارات نقاش.م.م: القاهرة، 2008، ص 42.

وأیضا المستوى الاقتصادي والعلمي لكل عائلة، وأیضا توفير أو عدم توفر المساكن الكافية في المجتمع<sup>1</sup>، باختصار وكما أشار في نفس السياق "مصطفى بوتفنوشت" الأمر مقترن بطبيعة التنظيم بالمجتمع الجزائري التابع للعديد من الخصائص ألا وهي: التحضر، الأجر كمفهوم جديد في الاقتصاد، تعميم التدريس كقاعدة ثقافية جديدة، التباين الاجتماعي...<sup>2</sup>، وأزمة السكن هي إحدى الأسباب التي قد تولدت عنها تبعات على العائلة الجزائرية، "أزمة فرملت بشكل معين انفجار العائلة التقليدية...<sup>3</sup>.

لكن بالرغم من المؤشرات التي جاءت في العديد من الدراسات، والتي أشارت إلى أنّ العائلة الجزائرية قد تغيرت بنائيا ووظيفيا تحت ظروف التحضر والتصنيع وغيرها، "إلا أنّ العائلة الجزائرية النووية لا تزال مرتبطة عاطفيا واقتصاديا واجتماعيا بالأسرة الأصلية، وإن استقلت عنها في السكن، وبذلك يصعب أن نطلق على العائلة النووية الجديدة عائلة نووية مستقلة كل الاستقلال، كما هو موجود في المجتمعات المتقدمة"<sup>4</sup>.

### (3) تطور العائلة الجزائرية:

مما لا شك فيه أنّ التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشها ويعيشها المجتمع الجزائري منذ نصف قرن تقريبا قد تركت آثارها الواضحة والعميقة في البناء السوسولوجي للمجتمع الجزائري بصورة عامة ومؤسساته الهيكلية كالعائلة والقربة، والزواج...، فقد تغيرت الميزات التقليدية التي كانت تتصف بها العائلة الجزائرية التقليدية، كتركيبتها ووظائفها وعلاقاتها القربانية ونظام الزواج واستقراره، وهذا التغير كان نتيجة حتمية لآثار التمدن والتصنيع التي اختلطت طبيعتها وصيغتها

---

<sup>1</sup> - محسن عقون، المرجع السابق، ص 131.

<sup>2</sup> - Mostefa BOUTEFNOUCHETE, *systeme social et changement social en Algérie*, N° d'édition : 1905, office des publications universitaires: Alger, p23.

<sup>3</sup> - الطيب العماري، المرجع السابق، ص 437.

<sup>4</sup> - السعيد عواشيرة، "الأسرة الجزائرية إلى أين؟"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، المؤسسة العمومية الاقتصادية لأشغال الطباعة: باتنة، جوان 2005، ص 128.

بالظروف التاريخية والثقافية التي ورثتها العائلة الجزائرية منذ قرون عديدة، وقد تمخض عن هذا التغيير الذي شهدته العائلة ظهور صفات ومزايا دائمة أعطتها طابعها الخاص وشخصيتها وسمعتها الثابتة التي جعلتها تختلف عن بقية عائلات العالم<sup>1</sup>.

### 3.1 البنية الاجتماعية للعائلة الجزائرية قبل المرحلة الاستعمارية:

لقد تميّز المجتمع الجزائري قبل مرحلة الغزو الفرنسي بوجود بنية اجتماعية متميّزة، ذلك أنّ الجزائر كانت تتصف بأنّها بلد زراعي، إذ كان اقتصادها يستند إلى نشاطين أساسيين هما: زراعة الحبوب وتربية الماشية، وكانت نسبة هذين النشاطين تتغيّر تبعاً للاتجاه شمالاً أو جنوباً للبلاد، أمّا في السهول الداخلية المرتفعة فقد كان النشاطين متشابهين، يدعم الواحد الآخر، وعليه فقد اتسم المجتمع الجزائري في هذه المرحلة بمظاهر النمو الاقتصادي، لاسيما في قطاع الزراعة، أمّا الواقع الاجتماعي أثناء مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي فقد اتسم بازدواج نمط الحياة الحضرية والبدوية، غير أنّ الحياة الحضرية ليست مدنية بوجه الحضر، بل ريفية إلى حد كبير؛ بحيث أنّ البلد ريفي مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدنيّة<sup>2</sup>.

### 3.2 العائلة الجزائرية أثناء المرحلة الاستعمارية:

مثل جميع بلدان العالم الثالث، قد كان للاستعمار الأثر الحاسم على المجتمع الجزائري، أكثر من مائة وثلاثين سنة من الاحتلال والتدمير، حقبة لها الأثر الواسع على البنية التحتية والفوقية للمجتمع الجزائري، وحتى على وحداته القاعدية وخاصة العائلة كونها وحدة فاعلة بذاته من خلالها يمكن النفاذ إلى فهم بنية المجتمع ككل في ظل علاقة التكامل التداخلية الموجودة بين كل من المجتمع والعائلة.

<sup>1</sup> - محسن عقون، المرجع السابق، ص 127.

<sup>2</sup> - حميد خروف، "سياسة التنمية في الجزائر: رؤية سوسولوجية"، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، خريف شتاء 2002، ص ص 186-187.

لقد حاول الاستعمار الفرنسي ضرب وتحطيم مقوّمات تماسك المجتمع الجزائري، وذلك بواسطة<sup>1</sup>:

➤ تفكيك لملكية الجماعة التي كانت تقوم وتؤسس عليها وجودها الاجتماعي القبلي.

➤ استغلال العامل الديني الذي كان يؤسس عليه زعيم القبيلة حكمه.

➤ التدخل في تشكيل وإعادة تشكيل الرابط الدموي والقرابي بإخضاعه لمراقبة السلطة الاستعمارية

بواسطة إنشاء نظام الحالة المدنية.

➤ العامل العسكري، واستعمال القوة من مطاردة وتشريد وعزل العائلات عن بعضها البعض بأي

حجة كانت، " فقد كانت للعملية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر نتائج لا ردها على البنية الاجتماعية

لهذا البلد، أدوات الرغبة في خلق مستعمرة استيطانية من منطقة مأهولة فعلا بالسكان إلى سياسة طرد

الشعب المحلي من أفضل الأراضي الصالحة للزراعة، ولاشك أنّ هذه العملية آلت إلى تغييرات جوهرية

تتعلق بنظام الملكية (علاقة الأفراد بملكية الأراضي)، ومؤسساتية (انهيار بعض المؤسسات القبلية

كالزوايا بوصفها جبرية)، وعليه فقد أدى هذا التحول القسري لوسائل الإنتاج بصورة محتومة إلى انتقال

ما كان حتى ذلك الوقت ملكية لا تقبل التقسيم"<sup>2</sup>.

فبهذه السياسة الاستعمارية قد أنهك توازن العوائل، فعمد إلى جلب وتثبيت العنصر الأوروبي، إذ

قامت الإدارة الفرنسية بتوزيع الأراضي على المعمّرين الفرنسيين وتمليكهم أحدث الوسائل، فضيّقت بذلك

محدودية امتلاك الأراضي لدى العوائل الجزائرية، أما المسكن فقد كان بصورة جماعية بطريقة تقليدية لا

تكفي لمعيشة الوحدة العائلية، الأمر الذي أدى بالرّجال البحث عن العمل بعيدا عن مقر سكنهم، يا إمّا

---

<sup>1</sup> - بن عيسى محمد المهدي، "المجتمع والتنمية في الجزائر أولا: الشرائح الاجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، ديسمبر 2010، ص 04.

<sup>2</sup> - حميد خروف، المرجع السابق، ص 188.

بالمدين الجزائرية أو بفرنسا، هذه الحركية مسّت بدورها العائلة الجزائرية، لكن في الغالب معظم العوائل البطريركية تكيفت مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للسياسية الاستعمارية والامتيازات الممنوحة لاسيما للمعمّرين، فقد تم خلال الفترة الممتدة **1871-1895** عما يقارب **27** ألف صفقة أوقعت في حوزة المعمّرين ما يربو عن **63** ألف هكتار من الأراضي، إلى غير ذلك من القوانين والإجراءات الإدارية الأخرى التي لم يكن لها إلا هدف استراتيجي واحد هو فصل الملكية الجماعية كخاصية عن البنية الاجتماعية القبليّة، فكل هذا أدى إلى محاولة تفكيك البنية العائلية، ومحاولة قتل الرّوح الجماعيّة التضامنية بها وظهور العائلة النووية؛ أي أنّ الفرد أصبح كائن اجتماعي مستقل اقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا، كما يقول "تور الدين زمام" "الفرد أصبح كائنا مستلبا من الناحية الاقتصادية ومجردا من الطّابع الاجتماعي على المستوى الاجتماعي والثقافي الذي يعيش حالة أنوميا"<sup>2</sup>.

### 3.3 العائلة الجزائرية بعد مرحلة الاستقلال:

إنّ التّغيرات التي طرأت على العائلة الجزائرية ليست على مستوى واتجاه واحد، وإنّما تختلف من قطر إلى قطر، ومن منطقة إلى أخرى، ومع هذا فإنّ العائلة تتشابه من حيث أصولها وتكوينها، إذ تستمد ثقافتها من التّراث العربي الإسلامي، ولذلك نجد سمات مشتركة بين العائلة في الجزائر العاصمة، وفي الأوراس وفي الهضاب وفي الصّحراء وغيرها من مناطق القطر الجزائري<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- Radjia BENALI, *rôle et statuts dans la famille Algérienne contemporaine : Changement et répercussions*, Arabpsyent E journal N°21-22 winter et spring 2009, p90.

<sup>2</sup>- عيسى محمد المهدي، المرجع السابق، ص 05.

<sup>3</sup>- السّعيد عواشرية، المرجع السابق، ص 119.

وعليه فقد عرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة على إثر عملية التصنيع الواسع والمكثف، وفي هذا الصدد نشير إلى عاملين كانا لهما تأثيرات بالغة وعلاقة مباشرة بالتغيرات التي مسّت البنية الاجتماعية<sup>1</sup>:

**أولاً:** الدور الحاسم والقيادي الذي لعبته الدولة باعتبارها المحرك والموجه لسياسة التنمية، أدى ذلك إلى تكوين قطاع اقتصادي قوي يتضمن فروعاً إستراتيجية عديدة، وتخضع لرقابة الدولة مباشرة.

**ثانياً:** كانت سياسة التنمية والمشروع السياسي الذي يركز إليه نتاجاً لتنازلات وتحالفات متوالية بين القوى الاجتماعية والأساسية "البرجوازية الوطنية"، "البرجوازية الصغيرة"، و"الطبقات الشعبية".

وتظهر التحليلات ذات الطابع السوسيولوجي المتعلقة بالمجتمع الجزائري، أنّ الديناميكية الواضحة فيه قد بدأت مع الحصول على الاستقلال السياسي، وتطبيق المخططات الإنمائية المختلفة، والتي آلت إلى هيكلة البنية الاجتماعية، ولذا يمكن لمتتبع حركية المجتمع الجزائري منذ الاستقلال على امتداد أكثر من أربعة عقود من الزمن أن يلاحظ الانتقال النوعي المتمثل في عملية التحوّل<sup>2</sup>.

إنّ لا تزال العائلة رغم التحوّلات العميقة التي شهدتها المجتمعات في العالم المعاصر تُشكّل الوحدة الاجتماعية الأساسية في البناء الاجتماعي، وتقوم بأداء وظائف عديدة ومتنوعة في آن واحد، منها ما تعلّق بتأسيس الروابط الاجتماعية والحفاظ عليها، ومن ثمّ الحفاظ على النوع البشري من الناحية البيولوجية والثقافية، ومنها ما يخص السند العاطفي والاقتصادي الذي لا غنى عنه لنمو وتطور أفرادها ومشاركتهم في حياة المجتمع كأعضاء فاعلين، كما تمثّل من جهة ثانية الوعاء الحافظ للثقافة بكل مكوناتها المادية واللامادية، وتقوم بنقلها من جيل إلى آخر عبر التاريخ موفرة بذلك فرص التّواصل الاجتماعي والثقافي بين الأجيال والمجتمعات، في ظل سعيها لتحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعي والنجاح في استيعاب التغيرات العميقة في الأدوار والعلاقات والوظائف من جهة، والنجاح في أداء

<sup>1</sup>- العياشي عنصر، نحو علم الاجتماع نقدي: دراسات نظرية وتطبيقية، ط 01، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1999، ص 108.

<sup>2</sup>- حميد خروف، المرجع السابق، ص 186.

وظيفتها في التنشئة والرعاية والتوجيه مع ضمان تعليم الأبناء وتوفير فرص اندماجهم في الحياة الاجتماعية كأعضاء فاعلين<sup>1</sup>.

#### (4) مظاهر التّغير والعائلة الجزائرية:

لقد اهتم علماء الاجتماع بموضوع التّغير الاجتماعي اهتماما كبيرا، لأنّه من الظواهر التي لازمت الإنسانية منذ فجر التاريخ، ومن البديهيات أن يصبح التّغير الاجتماعي إحدى السنن المسلّم بها<sup>2</sup>، إذ يعتبر التّغير كمفهوم شامل، يشتمل التّغيرات في الظواهر الاجتماعية<sup>3</sup>؛ كون أنّ كل شيء في حياتنا كما نعلم عرضة للتّغير المستمر على الدّوام، وأننا نميل في العادة إلى إسباغ طابع الثبات والديمومة، ولو لفترات محدّدة على أنفسنا وعلى ما حولنا، لذا فتحديد أيّ تغيير مهم يستلزم التعرّف على التبدّل الذي يطرأ على البنية الكامنة وراء ظاهرة أو حدث أو وضع ما على مدى فترة زمنية، كما أنّ تفسيرات التّغيرات جميعها تتطلب من الباحث أن يحدّد العناصر التي تظل ثابتة ومستقرّة، باعتبارها المعيار الأساسي الذي تُقاس على أساسه درجة التّغير اللاحق، فإنّ ثمة استمرارية ودواما بين ما نحن فيه اليوم من جهة والماضي البعيد من جهة أخرى<sup>4</sup>.

إنّ التّغير الاجتماعي ظاهرة طبيعية تخضع لها نواميس الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة، والتي تقضي إلى تغيير دائم<sup>5</sup>، فمن الطّبيعي أن يكون التّغير جماعيا يهّم طائفة أو تنظيمًا، أو جماعة أو أفراد يُنظر إليهم بصفة جماعية إذا تعلق الأمر بتغيير

<sup>1</sup> - العياشي عنصر، الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية... إلى الشراكة، المرجع السابق، ص 281.

<sup>2</sup> - سامية خضر صالح، "التغير الاجتماعي وتأثير بعض عناصره على تفجرات الأزمات العائلية الداخلية والاقتصادي والثقافية والعنوسة"، سلسلة الوصل، ج01، العدد 02، 2006، ص 45.

<sup>3</sup> - عدلي أبو طاحون، التغير الاجتماعي، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 2008، ص 05.

<sup>4</sup> - أنتوني غدنز، علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، (تر: فايز الصباغ)، ط 02، مركز دراسات الوحدة العربية: دون بلد نشر، 2002، ص 105-106.

<sup>5</sup> - لطيفة طبال، "التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان 2012، ص

التمثلات مثلًا<sup>1</sup>، وفي الآتي سوف نتعرض لذكر بعض التغيرات التي تعرّضت لها العائلة الجزائرية التقليدية، تغيّرات مسّت جميع ما يمس العائلة كوحدة قائمة بذاتها:

### ❖ التغير على مستوى المكانة والأدوار:

لقد عرف المجتمع الجزائري تغيرات وتحولات كبيرة مسّت البنى الاجتماعية والاقتصادية، كان لهما الأثر الكبير في تحديد وتوجيه سلوكيات الأفراد والجماعة، مما نتج عنها انقلابات وتغيّرات في المكانات أو *Les Statuts* والأدوار *les rôles* داخل المجتمع وفي كل المستويات، خاصة في الأنماط القائمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية، ومعايير السلوك... باعتبار العائلة نظام أولي تتداخل مع النظم الأخرى، وهي تتعرض للتغيير، كما تتعرّض له بقية النظم الأخرى، وقد تكون هذه العملية بطيئة أو سريعة، كما هو في المجتمعات الحديثة المعقّدة، والتغير شيء محتوم لا بد منه في المجتمع، وتعرّض له كل الأنظمة الاجتماعية بما فيها العائلة، ويتضمن التغير الاجتماعي نفسه التغيير في تركيب ووظيفة الأشكال المجتمعية<sup>2</sup>.

هناك العديد من العوامل المرتبطة بموجة التغيرات التي زحفت تدريجيا إلى كيان العائلة فأثرت بقوامها، سواء التأثير المرتبط بتملص العديد من الوظائف من قبضة سلطة العائلة إلى قبضة المؤسسات الاجتماعية الأخرى، أو تعرّضها لحركتي التصنيع والتّحضر، هذه الحركية التي لازمها تغير على مستوى العلاقات الداخلية والخارجية لهذه البنية الديناميكية، وما ترتب عنها من ارتفاع أمواج الرّحف الرّيفي بحثا عن فرص العمل أو للتّعلم، أو الهجرة إلى الخارج، فالنزوح الرّيفي بغض النّظر عن الأسباب الدّافعة لها، يوجّهنا إلى أنّ هناك شيئا بغاية الأهمية والذي لا يجب إهماله

---

<sup>1</sup> - جان بيار دوران، روبرير فايل، علم الاجتماع المعاصر، (تر: ميلود طواهرى)، ط 01، ابن النديم للنشر والتوزيع، ودار الروافد الثقافية ناشرون: الجزائر - لبنان، 2012، ص 549.

<sup>2</sup> - مصطفى عوفي، "خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: عين مليلة، جوان 2003، ص 139.

وهو أنّ ظروف البيئة الجديدة تؤدي إلى إيجاد حياة جديدة حسب *Champart de lauwe*<sup>1</sup>، لاسيما وأنّ الفرد منذ صغره مجهّز بآلية الفضول البحثي عن كل ما هو جديد.

لقد أصبحت العائلة الجزائرية المعاصرة عائلة تتكوّن من زوج وزوجة وأبناء غير متزوّجين، تبحث عن الاستقلال والإنفراد بمسكنها بعدما كانت جماعة منزلية متسمة بشبكة قرابية موسّعة ومتنوعة تحكمها ثلاث قيّم عائلية متمثلة في كل من: "العصبية" كمقوم يسعى لتوحيد الجماعة العائليّة كآلية ضبط اجتماعية تحافظ على مدى قوة النسق العائلي وهويته، "الهوية" (النيف) حسب مصطفى بوتفنوشت<sup>2</sup> فإنّ مصطلح "النيف" ليس إلا حساسية شخصية العضو في الجماعة، إنّ هذا المفهوم هو جزء في مفهوم "الشرف" شرف الجماعة، شرف تم اكتسابه، ويتعاطم مع الزّمن عن طريق الانضمام الكامل إلى نظام القيم، إنّ "النيف" يعني أنّ لا يكون الشخص "موضوع سخريّة" أو "سبب سخريّة"<sup>2</sup>، "الثقة" (النية)<sup>3</sup>، هذه الخصائص التي جعلت من العائلة الجزائرية التّقليدية جماعة منزلية متميّزة تحمل هويّة تركيبية خاصة تقوم على نظام بطريكي يتميّز بالأهمية التي تعطي الدّور الكبير للأب.

لكن دور الأب الجزائري قد تحوّل من دور المسيطر في العائلة إلى اكتساب وضع يتميّز بعدالة أكبر وتساوي أكبر مع أبنائه، ومن رئيس تسلطي إلى رئيس ديمقراطي مدفوع من الأحداث<sup>4</sup>.

ومن مظاهر التّغير في العلاقة ما بين الرّجل والمرأة زوال الكثير من الغموض الذي كان يلف العلاقة بينهما في مختلف الخصائص الجسميّة والعقليّة والعاطفيّة، وتراجعت أغلب أشكال الوساطة التي كانت تنقل أخبار كل طرف إلى الطرف الآخر، ولم تعد وسيلة هامة للاختيار للزّواج، فأصبح الاختيار

<sup>1</sup> - Paul. Henry Champart de lauwe , *Les transformations d'une société rurales*, Armand colin : Paris, 1964. p 24.

<sup>2</sup> - مصطفى بوتفنوشت، المرجع السابق، ص 53.

<sup>3</sup> - Mohamed Rabzani, *la vie familiale des femmes Algériennes salariées*, l'harmattan, coll. H.P.M : Paris, 1997, p21.

<sup>4</sup> - عبد الوافي زهير بوسنة، المرجع السابق، ص 161.

الرّواجي قائم في شكله الحديث على بروز الإرادة الذاتية في عملية الاختيار انطلاقاً من محدّدات لصيقة بالفرد بحد ذاته لا بأفراد المحيط العائلي، محدّدات يمكن اعتبارها إلى حدّ ما بمثابة معالم معيارية في هذا النوع من نمط الاختيار للرّواج، وفي نفس الوقت ازداد مستوى المجازف لدى الشباب<sup>1</sup>، هذا الأخير الذي يمثل الرّكن الحيوي من أركان البناء الاجتماعي ورأس مال المجتمع، وباعتبارهم يؤلّفون الطّاقة الفاعلة والمحرّكة في المجتمع التي لا تقبل السّكون والثّبات... يشكّلون قوة ضاغطة على المجتمع من أجل أن يغيّر من منهجه في التّغيير وفي فحواه وفي سرعة إنجازهِ<sup>2</sup>.

ومن مظاهر التّغيير تطور دور البنّات داخل العائلة، فالمرأة في البنية العائلية التقليدية كانت ابنة عائلة أولاً تحت سلطة أبيها وأمّها، ثم تحت سلطة زوجها، وتُمثّل البنّات في العائلة التقليدية شرف العائلة، فقد أوضح "دود" *Dodd* أنّ المجتمعات العربيّة تمنح الأخلاقيات العائلية أو الشرف العائلي أهمية فائقة، ويدخل في إطار هذه الأخلاقيات عددا كبير من الأنماط السلوكية والمعرفيّة، وهذه الأخلاقيات لا تتصل بالنّساء أو الأطفال فقط، وإنّما تتعلّق بالرجال أيضاً<sup>3</sup>.

لكنّ في البنية المعاصرة المرأة هي في الحقيقة وقبل كل شيء ابنة العائلة، لكنّها كذلك مواطنة لها حقوق بدأت تستعملها، كما أنّها لم تعد تلك المرأة التي هي البنّات أو الزوجة المنعزلة أو المتحفظة أمام الرّجل، وقد تعدّل دورها الآن، فحسب *دولتو F. Dolto* فقد أشار إلى "تناقص وظيفة الأمومة للمرأة موازاة مع وظيفتها كامرأة في المجتمع، إذ أصبحت المرأة مواطنة، وأخذت أهمية أكبر من المرأة المسنّة، أو المرأة التي هي مكرّسة من أجل الأولاد فقط"<sup>4</sup>، وفي نفس سياق الحديث عن مظاهر التّغيير التي مسّت المرأة بالعائلة الجزائرية المعاصرة خروجها للعمل - يمثل التشغيل في المنظومة الاقتصادية الحديثة

---

<sup>1</sup> - ناصر قاسمي، المرجع السابق، ص 26.

<sup>2</sup> - للمزيد من المعلومات أنظر فيصل غرابيه، التحديات التي تواجه الشباب في مجتمع المعرفة.

<sup>3</sup> - العقبي الأزهر، المرجع السابق، ص 86.

<sup>4</sup> - عبد الوافي زهير بوسنة، المرجع السابق، ص 162.

واحدًا من أبرز ركائز التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وأهم عوامل دفع التنمية والمحافظة على نسق التطور، ويمثل أيضًا تحديًا اجتماعيًا لدى الدول والأنظمة، باعتباره أحد أكبر عوامل الاستقرار، بما يضمنه للأفراد والأسر من الشعور بالأمان<sup>1</sup>، "فقد أصبح الفرد في هذا العصر أكثر قدرة على التغيير بعد أن خفت وطأة وضغط التقاليد... نتيجة دخول النساء بأعداد كبيرة إلى سوق العمل، ومجالات التشغيل المختلفة، أحدثت جملة تغييرات عميقة في الحياة العائلية، وامتدت إلى المجتمع كافة، فقد أدى اتساع الفرص التعليمية والمهنية أمام النساء إلى انخراط أعداد كبيرة منهن في مجال العمل، وقد ارتبط بهذه التغييرات آليات متعددة للتكيف داخل العائلة منها في إطار تقسيم العمل المنزلي، تشجيع دور الرجال على المشاركة في تربية الأطفال والعناية بهم، ظهور سياسات وممارسات تحفز على أنماط العمل، فالعمل بالنسبة للمرأة أصبح واقعا حقيقيا ملموسا، والاتجاه نحوه أدى إلى إضافة دور جديد للزوجة وهو العمل خارج المنزل والحصول على دخل تشارك به في نفقات العائلة، حيث يلاحظ البعض أنّ المرأة أصبحت محصورة في نطاق ضيق، فهي مسؤولة عن بيتها وأولادها وعليها دور كبير تجاههم، وعليها أن تقوم بعملها بجدارة ومهارة"<sup>2</sup>.

إنّ أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية، والمقصود هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة العائلة للاعتماد على دخل المرأة، وما لبث أن تغيرت وقلّت قيمة هذا الدافع تدريجيا بازدياد فرص التعلّم، وبتناسع عدد المنشغلات، وكذلك بالتغيير الذي حدث في مفهوم دور المرأة<sup>3</sup>، إذ أصبح الدافع الرئيسي من خروج المرأة للعمل هو " الجانب الروحي، فالعمل بالنسبة لها ليس اندماجا ماديا فقط بل اندماج روحي في المجتمع"<sup>4</sup>، خاصة ما شهدته المرأة الجزائرية من تطور كبير في مجال

---

<sup>1</sup> - سعد الدين بوطبال، "دور التوجيه والإرشاد المهني في تشغيل الشباب"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع صيف، 2013، ص 117.

<sup>2</sup> -مصطفى عوفي، المرجع السابق، ص ص 141، 145.

<sup>3</sup> - إيمان محامدية، سليمة بوطوطن، المرأة العاملة والعلاقات الأسرية، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 10/09:جامعة مرياح ورقلة، 2013، ص 02.

<sup>4</sup> - رشيد بومعالي، "واقع التغييرات الاجتماعية في الأسر الريفية الجزائرية المهاجرة"، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 07، دون سنة، ص 63.

العمل، يتناسب مع التطور في مستوى التعليم وارتفاعها في سلم درجاته، ويعدّ قطاع الصحة والتعليم من أكبر المجالات التي استقطبت المرأة الجزائرية؛ فحسب إحصائيات 1996-1997-1992 بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الصحي 51%، في حين بلغت في قطاع التعليم 45%، وبالنظر إلى الطبيعة الثقافية للمجتمع نجد أنّ المرأة في العائلة الجزائرية تغيرت تغيراً جذرياً، بحيث لم تتوقف إلى هذا الحد فحسب، بل دخلت مجالات تنفيذية كانت حكراً على الرجال دون غيرهم، فحسب إحصائيات 1999 بلغ عدد النساء في منصب محضر قضائي 84 امرأة؛ أي بنسبة 09%، بينما بلغ عددهن في منصب محافظ بيع المزاد العلني 11 امرأة؛ أي بنسبة 05%، وقد بلغ عددهن في منصب موثق 78 امرأة؛ أي بنسبة 28%، وفي منصب ترجمان رسمي 82 امرأة؛ أي بنسبة 54%<sup>1</sup>. هذا يعني بأنّ المرأة قد اقتحمت معظم مجالات العمل، وليس فقط تمركزها بمهنة واحدة، الأمر الذي خلق مجالاً أوسع لميلاد طموح أكبر للمرأة بمجتمعها، ممّا زاد من فعالية عطاءاتها ووسّع من نطاق مسؤولياتها، وزاد من تعقّد أدوارها.

لذا فإنّ مساهمة المرأة في قوّة العمل يحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدراتها الاقتصادية، ومن جهة أخرى فهو مؤثر إيجابي في مدى إسهامها في عملية الإنتاج وفي المحصّلة النهائية يحقق للمرأة مكانتها ويلبي احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية<sup>2</sup>.

إنّ المرأة التي تعمل تعني المرأة التي تنفذ عملاً في مجال اقتصادي خارج بيتها وتتلقى مقابله أجراً، لذا فإنّ التغيرات الاقتصادية من جهة وكذلك المستوى التعليمي المرتفع باستمرار من جهة أخرى قد شجّع النساء على أن يصبحن منافسات حقيقيات للرجال في سوق العمل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - السعيد عواشيرة، المرجع السابق، ص ص 121 - 122.

<sup>2</sup> - عائشة بوبكر، العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة: دراسة ميدانية بوحدة صحية لمنطقة طولقة، رسالة ماجستير في علم النفس والعمل والتنظيم: جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 18.

<sup>3</sup> - فاطيمة المريني، ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، ط 04، المركز الثقافي العربي، نشر الفتك: الدار البيضاء-المغرب، 2005، ص ص 179-180.

لكن خروج المرأة للعمل كان من وراءه العديد من الانعكاسات سواء من الناحية المادية (السلوك)، أو من الناحية المعنوية أي طريقة التفكير، حيث أصبحت المرأة تشعر بنوع من الاستقلالية الاقتصادية الذاتية، الذي تبعه زيادة في الشعور بالمسؤولية، واتساع نطاق حق الاختيار والنزوع نحو الحرية في اتخاذ القرارات، واكتسابها لقيم جديدة، كما أدى خروج المرأة للعمل إلى حدوث تغييرات بنيوية ووظيفة في العائلة، وهذه التغييرات تمتد إلى المجتمع الخارجي، فخروجها إلى العمل قد ترتب عنه نتائج كثيرة تمثلت في اتساع نطاق أدوارها الاجتماعية بعد اطلاعها على مسؤولياتها التي كانت من قبل من مسؤوليات الرجل، بالإضافة إلى ذلك تأثرت المرأة نفسياً واجتماعياً، فكثيراً ما تجد نفسها أمام مطالب واختيارات في غاية الصعوبة، من جهة ما هي ترغب في تحقيقه لذاتها ويصعب عليها تحقيقه نظراً لوضعها كزوجة، ومن جهة أخرى لديها أسرة بحاجة لتواجدها ورعايتها، فتجد المرأة نفسها أمام خيار صعب تحاول تحقيق التوازن بين واجباتها الأسرية ومتطلبات العمل الخارجي<sup>1</sup>.

من دون أن نغفل انتباهنا على المساهمة الكبيرة للتعليم لاسيما في تغيّر العائلة الجزائرية، وخلق نوع من الوعي الاجتماعي لدى أفرادها، ونقلها نقلة سريعة إلى كافة الأصعدة، باعتبارها من أهم العوامل المرسّخة لمبدأ التحديث وقدرته على تغيّر المعتقدات التقليدية والمواقف والاتجاهات...، فلقد استفادت المرأة الجزائرية من مبدأ تعميم التعليم ومجانيته، الذي أقرته أممية **16-04-1976** وبذلك ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس شيئاً فشيئاً، علماً أنّ الأمية لدى النساء غداة الاستقلال قد بلغت **99%**، وتشير إحصائيات **1977** أنّ نسبة الأمية عند النساء انخفضت من **85.4%** إلى **74.3%**، وقد ارتفع معدل بناء المؤسسات التربوية، وعملت الدولة على توفير ذلك في الأرياف، وتغطية ذلك العجز بإقامة النّظام الداخلي والنّصف داخلي في بعض المؤسسات التربوية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - نجية مادوي، "عمل المرأة الأم وتأثيره على الأسرة والمجتمع"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع صيف، 2013، ص 124.

<sup>2</sup> - السعيد عواشرية، المرجع السابق، ص 120.

إنّ تحسين المستوى التعليمي والوعي الاجتماعي عزّز من المكانة الاجتماعية للمرأة والاتجاه الإيجابي نحو ذاتها ليدل على زيادة الوعي لديها، ومرد ذلك إلى التنشئة الاجتماعية في إطارها الحديث، وإلى طبيعة العائلة بشكلها الحديث<sup>1</sup>.

لكن بالرغم من أنّ الفتاة المتعلّمة التي تدرك حقيقة الموقف الذي هي فيه، تخاف دائما من رد فعل المجتمع على سلوكها في حالة رفضها والخروج عن طوع دائرة العادات والتقاليد المتعارف عليها، فهي مكيفة منذ صغرها بتأثير التربية البيئية وتأثير المجتمع، فتعتبر الزواج - الذي لا يعتبر مجرد رباط بين فردين بل يتجاوز إلى الجمع بين أسرتين، وأنّه قبل كل شيء مسألة تفاهم عائلي قبل أن يكون قضية بين فردين معزولين<sup>2</sup>، - الحياة التي يمكن أن تعيشها، وتحظى من خلالها باحترام المجتمع لها، فلذلك تسعى بكل وسيلة للحصول على مكانة الزوجة، الأمر الذي يجعلها تعيش تناقضا حادا بين تطلعاتها لاختيار شريك حياتها، أو طريقة حياتها التي اكتسبتها عن طريق تعليمها وخبرتها، وبين ما يفرضه المجتمع عليها بحكم عاداته وتقاليد<sup>3</sup>، كما أنّها تحرص الحرص الشديد على أن يكون زواجها موافق عليه من قبل الأهل والعائلة؛ لأنّ موافقة هذا الأخير على الزواج يعتبر تعبيرا عن احترام وحب لهم، ووجه من أوجه الطاعة<sup>4</sup>. والمسألة الواجب الإشارة إليها فيما خص قضية الزواج لاسيما بالعائلة الجزائرية التقليدية أنّه كان يعتبر الهدف الأسمى عند البنت<sup>5</sup>، وهذا لما له من قيمة نفيسة تعبّر عن فاعلية رمزية العلاقات الاجتماعية وذوبانها بمجتمع العادات والتقاليد الخاصة بهوية أي مجتمع من المجتمعات، لتصنع منه نسيج علائقي قائم أساسه على نظام الزواج كوحدة مؤسسة لأهم بنية بذات المجتمع ألا وهي العائلة.

<sup>1</sup>- فيصل محمود غرايبه، المرجع السابق، ص 126.

<sup>2</sup>- مالك شبل، الجنس والحريم وروح السراري، (تر: عبد الله زارو)، ط 01، إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، 2007، ص 158.

<sup>3</sup>- الطيب العماري، المرجع السابق، ص 436.

<sup>4</sup>- عبد القادر قصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: (دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري)، ط 01، دار النهضة العربية: بيروت، 1999، ص 39.

<sup>5</sup>- بلقاسم سلاطينية، حنان مالكي، المرجع السابق، ص 73.

ومن مظاهر التّغير بالعائلة الجزائرية المعاصرة ما حدث على مستوى نمط التنشئة الاجتماعية بها، ومنه عملية التّعلم التي لم تعد تتركز على أسلوب التلقين فحسب بل أصبحت عملية اكتساب؛ أي أصبحت العملية تتم وفق علاقة عمودية *Horizontal* أكثر منه علاقة أفقية *Verticale* وذلك راجع خاصة إلى مشاركة كبيرة ونشيطة في إطار شبكة علائقية متنوّعة ومتعددة<sup>1</sup>.

إضافة إلى ما قيل هناك ملامح تغير أخرى أصابت جسد العائلة الجزائرية، لاسيما ما تعلّق بنقطة المكانات والأدوار، فقد تمّ "منح مكانة متساوية نسبياً لجميع أفراد العائلة من حيث حق إبداء الرّأي والمناقشة الحرّة، واستقلال الشخصية"<sup>2</sup>، الأمر الذي أصبح واضحاً على مستوى العلاقات الاجتماعية الرّابطة بين الأفراد في التّمودج الحديث للعائلة الجزائرية، حيث أصبحت تميل نحو الاستقلالية والفردية ولو بصورة غير واضحة معالمها، أمّا عن طبيعة العلاقة بين الرّجل والمرأة بذات الوحدة العائلية الحديثة أصبحت تسودها مشاركة أوسع للرّوجة في كثير من القرارات، وتميُّزها باضطلاعها بمهام خارج المنزل، واستقرار عائلتها عن الجماعة العائلية، وفي إطار العلاقات الجديدة أصبحت المرأة تضطلع بالإضافة إلى أدوارها التقليدية بأدوار جديدة تكتسبها<sup>3</sup>، فأصبح اختيارها لدورها جد معقّد إلى حدّ كبير؛ نتيجة تعرّضها إلى ضغوط قوى عديدة، فهي من ناحية تخضع لضغط التقاليد والطبيعة البيولوجية التي تدفعها في اتجاه الأعمال المنزلية والأمومة، ومن ناحية أخرى أصبحت تواجه عدد أكبر من المتغيرات مقارنة بتلك التي كانت تواجهها في الماضي، وبالتالي أصبح اختيارها للدور جد معقّد<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> - رشيد حمدوش، المرجع السابق، ص 285.

<sup>2</sup> - فيصل محمود غرايبه، المرجع السابق، ص 177.

<sup>3</sup> - سليمان دحماني، المرجع السابق، ص 93.

<sup>4</sup> - مليكة سليمان، توزيع المهام المنزلية بين الزوجين بين الواقع والتوقعات في الجزائر: دراسة مقارنة بين الواقع الجزائري والتنظيم المنزلي لـ: *Davis et Rigaux*، رسالة ماجستير في علم الاجتماع: جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 36.

أمّا عن مظاهر التّغير التي مسّت العائلة الجزائرية التقليدية، والتي قد أشار إليها "مصطفى

بوتفنوشت<sup>1</sup>"، فيمكن أن نوجزها بالنّقاط الآتية<sup>1</sup>:

-استقلال البنت بالعيش في شقة بعيدا عن أهل الرّوجين.

-تحكّم أحسن في تربية الأطفال.

-توازن أكبر في العلاقات ما بين العائلتين.

-انفجار إطار الحياة المنزلية للمرأة، وتحوّله إلى إطار حياة خارجة عن البيت بواسطة العمل

المأجور.

-في البنية العائلية المعاصرة تأخذ السّلطة بين الأب والابن طابع الحوار لا القهر.

وما يجب الإشارة إليه أنّه في ظل موجة التّغير الزاحفة للمجتمع ككل لا يجب إهمال تأثير مهم

أصاب جسد المجتمع لاسيما في ظل ما أفرزته وسائل الإعلام بكل تجلياتها وأنواعها، التي تعتبر في

حقيقة الأمر بنية حاملة لفكر وقيم معيّنة، وما هي إلّا انعكاس للعديد من البنيات المتباينة، وهي منظومة

لا تنشأ من الفراغ، وإنّما محكومة بشروط متعدّدة، في ظل العلاقة التبادلية الموجودة بينها وبين

المجتمع، ومن هذا المنطلق نلاحظ أنّ الإعلام والوسيلة الإعلامية هما في حالة تأثير وتأثر على

المجتمع وفاعليه؛ إذ يُعتبر الإعلام بمختلف وسائله التكنولوجية هو سلاح ذو حدين، فإن أحسن

استخدامه وتوجيهه كان ركيزة تطور... أما إذا اعتمد على الإثارة المجرّدة... فلا شك أنّه يمثل تخريب

وانحلال<sup>2</sup>، فوسائل الإعلام أضحت تمارس تأثيرا قد اختلفت منحنيات تعرجاته وحدّته، ودرجة مداه

(قصير، متوسط، طويل الأمد)، فلقد كان لوسائل الاتصال والتّواصل الحديث الدور الكبير والعظيم في

<sup>1</sup> - مصطفى بوتفنوشت، المرجع السابق، ص 298.

<sup>2</sup> - جميلة ملوكي، "تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها في تفعيل الحوار: ديمقراطية الرأي في الدول العربية"، مجلة الفكر المتوسطي، العدد 01،

اختصار المسافات بين أجزاء المجتمع، وفتح القنوات على مصرعها للتواصل، إذ أضحي المجتمع مجرد قرية صغيرة<sup>1</sup>.

ويُعدّ المجتمع الجزائري من بين المجتمعات التي استفادت كثيرا من التطورات الحاصلة في ميدان وسائل الاتصال والإعلام، من خلال الخدمات المتنوّعة التي قدّمتها إلى الأفراد، بغية تلبية رغباتهم وحاجاتهم في إطار التّفّتح على الآخر، ومواكبة التطّورات الحاصلة في العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال<sup>2</sup>، إذ أنّ ذبوع تكنولوجيا الاتصال وخضوعها لمبدأ التطور بشكل متواتر كان له الفضل الكبير في إحداث عملية التّسارع في التّغير السوسيو ثقافي الذي مسّ العائلة وكل عناصرها؛ حيث اختزلت هذه التكنولوجيا العديد من الأدوار التي كانت مناط سابقا بالعناصر المكوّنة للتّسق العائلي.

فخلال العقود الثلاث الماضية تعرّضت العائلة العربية لهزات عنيفة بنيوية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع الكبير، الذي عايش جملة من التحوّلات الجذرية نتيجة آليات العولمة وتداعياتها، وقد أدت تلك التّغيرات إلى تفكيك بعض الأطر التقليدية، نتيجة هيمنة العديد من الظواهر المستحدثة، وساهمت في إحداث تحوّلات جذرية في اتجاه تغيير الأنماط التقليدية، وقد بدأ هذا التّغير من خلال تبدل طبيعة التوقعات التي تسود العلاقات الشّخصية الحميمة، سواء داخل العائلة أو خارجها<sup>3</sup>.

إذ تعتبر الفضائيات أهم وسيلة الاتصال الحديثة التي أثّرت في بنية المجتمع الجزائري، لاسيما لدى الجيل الجديد الذي تعرّض لاحتلال واضح من طرف الثقافة الجديدة الوافدة عبر قنوات عديدة، وهي ثقافة تروّج لقيم ومعايير اجتماعية وأنماط حياتية قد لا تتلاءم مع الواقع الاجتماعي للعائلة الجزائرية،

---

<sup>1</sup> - حسن علي خاطر، المجتمع العربي المعاصر: المقوّمات والأنماط الثقافية: دراسة تحليلية نقدية، ط 01، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، 2001، ص 19.

<sup>2</sup> - محمد الفاتح حمدي، استخدام الشباب لوسائل الاتصال والإعلام الحديثة وأثرها في قيمهم وسلوكياتهم اليومية: الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2013، ص 302.

<sup>3</sup> - فيصل محمود غرابيه، المرجع السابق، ص 170.

ولها القدرة على اختراق ثقافتها...، وحتى فيما يتعلّق بتكنيكات الاتصال، فقد كان لها التأثير الواسع على نمط التّعامل والتّفاعل الاجتماعي بين أفراد العائلة، خاصة ما تعلّق منها بالرموز اللّغوية الجديدة ولغة الحوار-التي تعد "أسلوب يحدث في التّعامل بين الأفراد والجماعات من أجل التّعرف إلى الآخر وفهمه، وبالتالي هو اعتراف بوجود الآخر وحقه بالمشاركة في طرف الحوار والتّعبير عن فكره ومعتقداته دون تشويه أو ضغط مانع لذلك"<sup>1</sup>، لاسيما الحوار الأسري الذي "يعد عملية صادقة وضرورية لاستمرار الحياة الاجتماعية بصفة عامة والحياة الأسرية بصفة خاصة، كما هو طريقة للتّعبير عن مشاعر أفراد الأسرة الإيجابية والسّلبية بشكل متقبّل، ولا يحتوي على التّجريح للآخرين، وقد يشمل موضوعات لها علاقة بثقافة الأسرة والعلاقات بين الآباء والأبناء"<sup>2</sup>.

ولقد أثارت تكنولوجيا الاتصال عاصفة هوجاء أتت على الأخضر واليابس، وأصرت على أسنان التّغيير بكل مستوياته وفي كل اتجاهاته، بحيث أنّ التّطور الذي حدث بالواقع الاجتماعي كان تماشياً مع موجة التّغيرات المتلاحقة، التي ساهمت في تحريك الواقع لما أثاره هذا من حركة أو سكون أو انعدام لتوازن هذا النّسق الحيوي، حتى ولو كان هذا الأخير لا يرضي الكثيرين.

وعلى ضوء هذا كلّه قد أصبحت عادات وتقاليد الشّعوب تنتقل إلى أفراد العائلة الجزائرية...، مما خلق نوع من الصّراع القيمي بين النّمط الجديد الوافد والثقافة الأصليّة، الأمر الذي انعكس تأثيره على الشّخصية الجزائرية، حتى أصبحت هذه الأخيرة تظهر عليها علامات الازدواج في سلوكياتها وتعبيراتها.

ولمّا كانت العائلة وحدة أساسية فاعلة بركح المجتمع، فإنّ كلّ ما يمسه من تغييرات نتيجة محاولة لإشباع حاجياتها الفكرية والسّوسيو ثقافية جعلها عرضة لهذا الاستهلاك والتأثير الجامح؛ ففي مطلع القرن العشرين في سنوات الأربعينيات أهتم بدراسة تأثير وسائل الإعلام ولاقى رواجاً خلال منتصف

---

<sup>1</sup> - جميلة ملوكي، المرجع السابق، ص 79.

<sup>2</sup> - نادية بلعباس، "آلية الحوار وتأثيراتها على الحياة الأسرية: دراسة في علاقة الآباء بالأبناء"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع صيف، 2013، ص 168.

القرن الماضي، فقد أصبحت وسائل الاتصال الجماهيرية في عصرنا على الاهتمام بالكل، لما لها من قوة التأثير في الأفراد والجماعات والمجتمعات، وعليه فقد تأثرت العائلة الجزائرية هي الأخرى بدورها بكثير من الأنماط الثقافية الاستهلاكية التي تروّج لها وسائل الإعلام، خاصة في الفئات التي يرتفع فيها الدخل الشهري للعائلة، ما أثرت وسائل الإعلام والاتصال الحديثة بشكل أو بآخر في نمط تفكير العائلة الجزائرية، غير أنّ هذا التأثير يختلف من قطر لآخر، ومن منطقة لأخرى، ومن الريف إلى المدينة، وذلك تبعاً لنمط الحياة السائدة والمحيط بالعائلة<sup>1</sup>.

لكن بالرغم من التطور والتغير الجذري الذي مسّ كيان العائلة الجزائرية، لاسيما مسألة تقلص حجمها، إلا أنه أثناء فترات الأزمات بكل أشكالها نستحضر وجود روح الشكل التقليدي، حتى ولو كان تواجد هذا الشكل بالوقت الراهن ليس نتاج بعد ثقافي، وإنما نتاج ظروف اجتماعية منها: البطالة، أزمة السكن... الخ، إلا أنّ العائلة ككيان اجتماعي تبقى المؤسسة الضرورية التي يبحث الأفراد عنها قصد الالتجاء إليها، وضرورة بمجتمعنا الجزائري مادامت أنّها تتمثل المصدر الأساسي لبعض القرارات المصيرية<sup>2</sup>، و"المرجع الأساسي والأولي الذي يتحقق من خلاله الاندماج النفسي والاجتماعي للأفراد بالمجتمع"<sup>3</sup>، والمكان الذي ينتظم حوله وعي الأفراد بكيانهم الاجتماعي، بحيث أنّها تعطي الدلالة لأفعال الفاعلين التي يشاركون بها حياة المجتمع، بالرغم من ما يعتره من تغيرات هي بالأساس نتاج انعكاس للتغير الذي يحدث بالبناء الاجتماعي ككل.

إنّ التغيرات التي تجري في عالم اليوم قد جعلت الثقافات والمجتمعات أكثر تداخلاً واعتماداً على بعض ممّا كان عليه الأمر في الماضي، وفي الوقت الذي تتسارع فيه خطوات التغيير، فإنّ ما يحدث في بقعة ما من العالم سيؤثر بصورة مباشرة في بقاع أخرى أينما كانت، وكان من جزاء تطور

<sup>1</sup> - السعيد عواشيرية، المرجع السابق، ص 126.

<sup>2</sup> - مليكة ليدر، المرجع السابق، ص ص 54 - 55.

<sup>3</sup> - Souad KHOUDJA, *A comme Algérienne*, E.N.A.L: Alger, 1992, p29.

الأشكال المستجدة للاتصال والتواصل الإلكتروني، أن أصبح كلاً منا يعيش في السّاحة الخلفية للآخر أكثر ممّا كان عليه في الأجيال السّابقة.

إنّ النّسق العالمي الجديد ليس مجردّ بنية تنشأ فيها المجتمعات وتنمو وتتغير، وإنّ شبكة التّرابط ونقاط الوصل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتقاطع خطوطها وتتجاوز الحدود بين الدّول تؤثر تأثيراً حاسماً على البشر الذين يعيشون في نطاقها<sup>1</sup>، ومن هنا فالتّغير الاجتماعي ليس مجردّ إضافة ميكانيكية أو إقصاء لبعض الأنماط والسّمات، وإنّما هي إلى جانب ذلك عملية إضافة وتعديل كيفي لمسافات ثقافية مختلفة<sup>2</sup>.

لكنّ بالرّغم من التّطور الشكلي الذي طرأ على العائلة الجزائرية إلّا أنّ تمسكها بروابط القرابة والتّضامن العائلي ما يزال قائماً<sup>3</sup>، وهذا لدليل على أنّ العائلة الجزائرية الحديثة لم تفقد كلّ قيم ومعالم العائلة التقليدية، بل مازالت محتفظة ببعض منها، ولو في حدود ضيّقة وفي مواقف معيّنة تصنعها ظروف حتمية، تجعل من التقليدي حاضر في الشكل المعاصر للعائلة الجزائرية.

وحسب "حنيفة صالح بن شريف" (2008) فإنّ العائلة الجزائرية هي مثل باقي الأسر في العالم، حيث عرفت الكثير من التّغيرات والتحوّلات، فهي لم تسلم من العولمة والغزو الثقافي، وأصبحت مسرحاً لما يجري في العالم شأنها شأن سائر البلدان، خاصة الإسلامية منها، وأصبحت تفقد لمنظومة أخلاقية واضحة، وتأثرت مرجعيتها القيمية بفعل العوامل الفكرية والثقافية الدخيلة على المجتمع الجزائري، وأصبحت العائلة تتميز بغموض الأدوار وتلاشي القيم، وتذبذب السلوكيات عند الكبار والصّغار على حد

---

1- أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص 111.

2- فادية عمر الجولاني، التّغير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التّغير، دون طبعة، المكتبة المصرية: الإسكندرية، دون سنة، ص 09.

3- عائشة بورعدة، العاملة الجزائرية وتنظيم النسل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية: جامعة الجزائر، 1986، ص ص 76 - 75.

سواء في مجتمع كان لوقت ما نموذجاً للتّرابط والتآزر والتّحلي بالقيّم الإنسانية<sup>1</sup>، وما يمكن قوله هو أنّ روح العائلة الجزائرية أصبحت متجولة بمساحتين تمّ فيهما المزج بين كل من التقليدي والمعاصر، ليصنع من هاتين المساحتين توليفة تتداخل تفاصيل واقعيّتها أكثر أثناء الأزمات على الأخص، من خلال استحضار روح التضامن بين أعضاء الجماعة.

لقد أشرنا سالفاً بأنّ مفهوم الفقر لهو مفهوم محمّل بالعديد من الدلالات والمضامين الاجتماعية والفلسفية، تختلف باختلاف عقيدة تفكير كل مجتمع وكل فاعل اجتماعي، بالرّغم من وجود ثقافة مشتركة تحكم الفاعلين الاجتماعيين، ونظراً لميدان دراستنا المتمثّل في العائلة الجزائرية التي تعد فضاء عام يضم مختلف الشرائح الاجتماعية الحاملة لتمثلات متعددة ناتجة عن ظروف اجتماعية، وتحولات رافقت السياسة الاقتصادية المنتهجة في البلاد، عملت على التأثير سواء المباشر أو غير المباشر على تمثلات أفراد العائلة الجزائرية حول ظاهرة الفقر، ولتعدّر دراسة كل أفرادها ببلدية مستغانم التي تضم "144138" عائلة مقيمة بالتجمع الحضري الرئيسي، و"1558" عائلة مقيمة بالمنطقة المبعثرة، وأمّا عدد الأسر العادية والجماعية هو "27105"<sup>2</sup>، قمنا بإجراء بحثنا على عينة من الأفراد الممثلين لها، معنقدين بأنّ هذه العينة تعبرّ ولو بصورة نسبية عن العائلة الجزائرية التي عايشت مراحل التغير الاجتماعي التي عايشها المجتمع الجزائري، فكان لها انعكاس على بنية تمثلات أفرادها، إذ أنّ عيّنة دراستنا قد تضمنت جيلين، جيل العائلة التقليدية وجيل العائلة الحديثة، إضافة إلى أنّها تتميز بمجموعة من الخصائص السوسيو ثقافية والاقتصادية لكل فاعل من الفاعلين الاجتماعيين الذين تم استجوابهم سواء أكان رجل أو امرأة، حيث أنّ هذه الخصائص هي بمثابة قواعد معيارية أساسية تُشكّل حجر الأساس الذي يُبنى عليه تمثّل الأفراد حول أية ظاهرة، ممّا يسهم في أن يكون هذا التمثّل وجهاً معبراً عن الأسر التي ينتمون إليها، خصائص لها اعتبار واسع النطاق في التأثير على هذه التمثلات، إلى جانب وجود متغيرات أخرى

<sup>1</sup> - عبد الرحيم ليندة، "أساليب التربية في الأسرة الجزائرية"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع صيف، 2013، ص 154.

<sup>2</sup> - مأخوذ من الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

متداخلة فيما بينها، لاسيما الخصائص السوسيو ديمغرافية، وغيرها من الخصائص المندمجة فيما بينها بذات المؤسسة الاجتماعية القاعدية -العائلة-.

وعليه فإنّ الظاهرة الاجتماعية لا يمكن التطرق لها بالوصف والتفسير إلاّ بوصف متغيراتها التي تمثل عناصر الظاهرة، مؤثرة بشكل أو بآخر عليها، إلاّ أنّ الوصف النظري للظاهرة لا يمكن أن يكون قادرا على إعطاء رؤية واضحة ودقيقة لها فحسب، بل يجب أن يكون الوصف مستندا إلى آليات رياضية وإحصائية قادرة على الوصف بدقة، وظاهرتنا المدروسة التي تمثل الفقر هذه الظاهرة العالمية، ظاهرة لا تقتصر عناصرها على الجانب الاقتصادي المحض، وأنّما جوانبها متعلقة بظواهر اجتماعية وصحية وغيرها من الظواهر التي يمكن أن تصيب المجتمع، بالإضافة إلى المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية، ودراستنا لهذه الظاهرة ستأخذ هذه المؤشرات مجتمعة وتحاول تحديد التصور الاجتماعي لها، وفي الآتي محاولة وصف عينة دراستنا:

#### أولاً: بيانات خاصة بالمتغير الديمغرافي:

إنّ أول متغير ديمغرافي بدراستنا يمكن أن يعبر عن خصائص العينة هو متغيري "السن" و"النوع الاجتماعي"، فمن خلال هذين المتغيرين نستطيع معرفة طبيعة التمثلات التي يحملها أفراد الدراسة باختلاف نوعهم الاجتماعي وسنهم، ومعرفة إن كانت هناك فروق بين جيلي العائلة الجزائرية التقليدي والحديث معا.

الجدول رقم \*01.2\*: توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيري السن والجنس.

المجموع		56 فأكثر		55-46		45-36		35-26		25-16		السن الجنس
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
34.1	157	5.7	09	07	11	21	33	36.9	58	29.3	46	الذكور
65.9	304	02	06	4.9	15	10.9	33	48.3	147	33.9	103	الإناث

100	461	3.3	15	5.6	26	14.3	66	44.5	205	32.3	149	المجموع
-----	-----	-----	----	-----	----	------	----	------	-----	------	-----	---------

نلاحظ من الجدول (01.2) أنّ نسبة " 33.9 %" من أفراد العينة الإناث يتراوح سنهنّ بين 16 سنة إلى 25 سنة، في مقابل "29.3%" لفئة الذكور، أمّا "48.3%" فهي نسبة الإناث اللاتي تتراوح أعمارهنّ من 26 إلى 35 سنة، في مقابل نسبة "36.9%" للذكور، في حين أنّ "21%" من أفراد العينة الذكور تتراوح أعمارهم من 36 إلى 45 سنة، في مقابل نسبة "10.9%" لفئة الإناث، أمّا "07%" فهي نسبة أفراد العينة الذكور المنتمين للفئة العمرية 46 إلى 55 سنة، في مقابل نسبة "4.9%" لفئة الإناث.

وعليه فإنّ أعلى نسبة لأفراد العينة ذكورا وإناثا قد تمركزت في الفئة العمرية المحصورة بين 26 إلى 35 سنة "44.5%"، لتليها نسبة "32.3%" المتمركزة في الفئة العمرية من 16 إلى 25 سنة.

#### الجدول رقم "02.2": "توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيري الجنس والمستوى التعليمي".

المجموع		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		دون المستوى		المستوى التعليمي الجنس
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
34.1	157	45.9	72	28.7	45	21.6	34	2.5	04	1.3	02	الذكور
65.9	304	68.1	207	21.1	64	5.2	16	2.3	07	3.3	10	الإناث
100	461	60.5	279	23.6	109	10.9	50	2.4	11	2.6	12	المجموع

إنّ المستوى التعليمي لأفراد العينة متغير آخر له أهميته القصوى بحياة أفراد المجتمع؛ كونه يمكّنهم من التزود بالرصيد المعرفي الذي يُنمي لديهم قدرات التفكير والموازنة معاً، وفهم بعض مقتضيات الحياة الاجتماعية، ليصبح المستوى التعليمي الرأس المال القاعدي بحياة أي فرد من الأفراد، وعليه ما يلاحظ انطلاقاً من المعطيات الواردة بالجدول (02.2) أنّ نسبة المستوى التعليمي الغالب عند أفراد عينة الدراسة هو "المستوى الجامعي"، لاسيما ما خصّ فئة الإناث "68.1%"، في مقابل نسبة "45.9%" لفئة الذكور، وهذا يدل على أنّ النساء لديهنّ رغبة أكبر في متابعة دراستهنّ، وبلوغهنّ

مستويات أعلى في مجال الدّراسة، إضافة إلى أنّ الأسر الجزائرية قد عرفت قفزة نوعية في مجال تشجيع الأبناء على مواصلة الدّراسة دونما أن يكون هذا الأمر حكرا على فئة الذكور، بل وحتى الإناث أصبح لهنّ النصيب الأوفر والأكبر في هذا المطلب، الذي أصبح عند بعض العوائل كمرتكز أساسي يلاقي بالتشجيع والتحفيز المادي والمعنوي معا، لتليها نسبة "28.7%" لفئة الذكور الحاملين للمستوى التعليمي "ثانوي"، في مقابل نسبة "21.1%" لفئة الإناث، أمّا نسبة "21.6%" فهي لأفراد العينة الذكور الذين لديهم مستوى تعليمي "متوسط"، في مقابل نسبة "5.2%" للإناث، في حين أنّ نسبة "3.3%" هي لأفراد عينة الدّراسة الإناث اللاتي لا يعرفن لا القراءة ولا الكتابة، في مقابل نسبة "1.3%" لفئة الذكور، ونسبة "2.5%" لأفراد العينة الذكور الذين لديهم مستوى تعليمي "ابتدائي"، في مقابل نسبة "2.3%" لأفراد العينة الإناث.

إذن ما يمكن استنتاجه هو أنّ غالبية أفراد عينة الدّراسة لديهم مستوى تعليمي جامعي "60.5%"، لتليها نسبة "23.6%" للمستوى التعليمي ثانوي، مع العلم أنّ أكبر نسبة مئوية قد تركزت لدى فئة الإناث اللواتي لديهنّ مستوى تعليمي عالٍ؛ وهذا لدليل قاطع على تشجيع العائلة الجزائرية للفتيات على التعليم، خاصة مع ما عرفه هذا القطاع من مراحل انتقالية نوعية بالمجتمع الجزائري خلال الحقبة الزمنية الأخيرة. وبالنسبة للمستويات التعليمية الخاصة بأفراد عينة الدراسة فقد كانت متنوّعة ومتفاوتة في توزيعها، مع العلم بأنّ نسبة "67%" منهم لم تتح لهم فرصة إكمال دراستهم؛ أي غالبيتهم: "309" فرد من أصل العينة الإجمالية.

الجدول رقم \*03.2\*: مل أفراد العينة قد أحملوا دراستهم؟".

النسبة المئوية %	التكرار	إكمال الدراسة
33	152	نعم
67	309	لا
100	461	المجموع

ثانياً: بيانات خاصة بالحالة الفردية لأفراد عينة الدراسة:

الجدول رقم "04.2": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمل.

النسبة المئوية %	التكرار	هل تعمل؟
69	318	نعم
31	143	لا
100	461	المجموع

يتضح من الجدول (04.2) أن (69%) من أفراد عينة الدراسة يعملون<sup>1</sup>، في مقابل (31%)

منهم لا يعملون، حيث أن هذه النسبة تتضمن مجموعة من الأفراد الذين لا يزالون يدرسون بمستويات

تعليمية مختلفة.

الجدول رقم "05.2": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري السن والعمل.

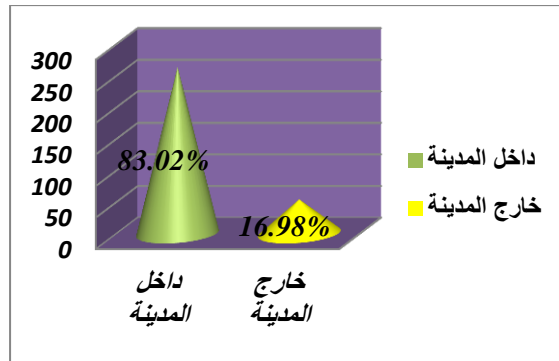
المجموع		لا		نعم		السن
%	كث	%	كث	%	كث	
32.3	149	68.5	102	31.5	47	25-16
44.5	205	10.2	21	89.8	184	35-36
14.3	66	10.6	07	89.4	59	45-36
5.6	26	23.1	06	76.9	20	55-46
3.3	15	46.7	07	53.3	08	56 فما فوق
100	461	31	143	69	318	المجموع

\* - بالنسبة لتوزيع النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة المشتغلين وضع على أساس عينة 318 نظراً لوجود 143 فرداً غير مشتغل، وعليه فإن المجموع الكلي لعينة الدراسة سيكون 318 بدلاً من 461 في جميع الجداول الخاصة بعمل أفراد العينة.

انطلاقاً من البيانات المسجلة بالجدول (05.2) نلاحظ بأن نسبة المشتغلين الذين يبلغ سنهم من 26 إلى 35 سنة هي 89.8 %، في مقابل نسبة 10.2 % لغير المشتغلين، في حين أن نسبة أفراد العيّنة العاملين الذين يبلغ سنهم من 36 إلى 45 سنة هو (89.4 %)، في مقابل نسبة (10.6 %) لأفراد العينة الذين لا يعملون، في حين أنّ 76.9 % من أفراد عيّنة الدّراسة الذين يتراوح سنهم من 46 إلى 55 سنة هم عاملين، في مقابل نسبة 23.3 % لغير العاملين، في حين أنّه من بين 53.3 % من أفراد عيّنة الدّراسة المنتمون للفئة العمرية من 56 فما فوق أجابوا بأنهم يعملون بغض النظر عن نوع القطاع الذي يشتغلون به، في مقابل نسبة 46.7 % للذين أجابوا بعدم عملهم، أمّا نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين يبلغ سنهم من 16 إلى 25 سنة فيوجد منهم 68.5 % لا يعملون، ومرد هذا لكونهم مازالوا يدرسون، سواء بالمدارس أو بمراكز التكوين المهني، في مقابل 31.5 % لأفراد العينة الذين قد تركوا مقاعد الدراسة وانضموا لعالم العمل.

إنّ ما يمكن استنتاجه من الجدول (05.2) هو أنّ غالبية أفراد العينة باختلاف فئاتهم العمرية يعملون 69 %، مع العلم بأنّ الفئتين العمريتين [26-35] و [36-45] هما الفئتين اللتان انحصرت فيهما أعلى نسبة.

الشكل "01.2": مكان عمل أفراد عينة الدراسة:



يتضح من الشكل (01.2) أنّ نسبة **83.02%** من أفراد عيّنة الدّراسة لا يعملون بمدينتهم سواء في القطاع الحضري أو الريفي، في حين أنّ **16.98%** منهم يعملون خارج حدود ولاية مستغانم، لاسيما بالمدن المجاورة كوهان...

**الجدول رقم "07.2": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري محل الإقامة ومكان العمل:**

المجموع		خارج الولاية		داخل الولاية		لا يعمل		مكان العمل محل الإقامة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
28.9	133	13.5	18	54.9	73	31.6	42	الريفية
71.1	328	11	36	58.2	191	30.8	101	المدنية
100	461	11.7	54	57.3	264	31	143	المجموع

انطلاقاً من الجدول (07.2) نلاحظ أنّ **31.6%** من أفراد عيّنة الدّراسة القاطنين بالمنطقة الريفية لا يعملون، في مقابل نسبة **30.8%** للذين يقطنون بالمنطقة الحضرية ولم يخوضوا بعد تجربة العمل، لتصل النسبة الإجمالية لأفراد عيّنة الدّراسة غير العاملين من كلا المنطقتين **31%**، ولقد اختلفت أماكن عمل أفراد عينة الدراسة، إذ أنّ **58.2%** من المستجوبين القاطنين بالمنطقة الحضرية يعملون داخل ولايتهم (مستغانم)، في مقابل نسبة **54.9%** للقاطنين بالمنطقة الريفية، أمّا عن أفراد عيّنة الدّراسة القاطنين بالمنطقة الريفية والعاملين خارج حدود الولاية فقد قدرت نسبتهم **13.5%**، في مقابل **11%** للقاطنين بالمنطقة الحضرية.

إنّ ما يمكن استنتاجه انطلاقاً من الجدول (07.2) هو أنّ نصف أفراد عيّنة الدّراسة **264** مستجوب من كلا المنطقتين يشتغلون داخل حدود الولاية؛ أي ما يعادل نسبة **57.3%**، في مقابل نسبة **11.7%** للذين يعملون خارج نطاق الولاية، لاسيما الولايات المجاورة من مثل وهران....، إضافة إلى أنّ أعلى نسبة لأفراد عيّنة الدّراسة العاملين خارج الولاية قد تركزت لدى القاطنين بالمنطقة

الريفية؛ ومرد هذا إلى البحث عن فرص العمل خارج محل الإقامة نظرا لغياب المنشآت القاعدية التي تضمن للفرد دخلا ثابتا يمكّنه من إعالة عائلته.

وما يميّز أفراد عيّنة الدّراسة اكتسابهم لتجربة مهنية قد وصلت إلى أكثر من ثلاثة عشر سنة، في قطاعات مختلفة مصحوبة بتجارب حياتية نتيجة للحراك الجغرافي لهذه الفئة، التي لم تشغل طيلة مدة خبرتها بنفس المكان، فمع كل حراك جغرافي وحراك اجتماعي فيه حراك تصوري، متأثر هذا الأخير بالعديد من العوامل في مقدمتها طبيعة العلاقات الاجتماعية والرأسمال التعاملي، وحتى طبيعة المنطقة بعد ذاته التي تحمل قيم وعادات قد تختلف اختلاف نسبي عن منطقة أخرى؛ إذ أنّ 19.8% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة تجاوزت خمسة عشر سنة.

الجدول رقم "08.2": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مدة العمل:

النسبة المئوية %	التكرار	مدة العمل
69.8	222	شهر-06 سنوات
10.4	33	07 سنوات-12 سنة
19.8	63	13 سنة فما فوق
100	318	المجموع

يتبيّن من الجدول (08.2) أنّ مدة العمل المتعلقة بأفراد عينة الدراسة قد تميزت بالتنوع من مستجوب إلى آخر، مع العلم أنّ مدة عملهم امتدت من شهر بالنسبة للجدد الذين التحقوا مؤخراً بقطاع العمل وصولاً إلى المتمرسين الذين لديهم باع طويل في العمل والذين وصلت مدة عملهم إلى 27 سنة، وعليه فإنّ نسبة الذين تصل مدة عملهم من (شهر إلى 06 سنوات) هي 69.8%، أمّا عن الذين مدة عملهم من 07 سنوات إلى 12 سنة فنسبتهم هي 10.4%، في حين أنّ 19.8% من أفراد عينة الدراسة وصلت

مدة عملهم حتى الوقت الحالي 13 سنة فما فوق، مع العلم أنّ بالنسبة لهذه الفئة فيه بعض الأفراد منهم لم يبقى لهم سوى بضع أشهر لإحالتهم على التقاعد.

الجدول رقم "09.2": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير قطاع عملهم:

النسبة المئوية %	التكرار	قطاع العمل
83	264	قطاع رسمي
17	54	قطاع غير الحكومي
100	318	المجموع

يتبين من الجدول (09.2) أنّ نسبة 83% من أفراد عينة الدراسة يشتغلون بالقطاع الحكومي (القطاع الرسمي)؛ حيث يتقاضون راتب شهري، في حين أنّ نسبة 17% من الأفراد المتبقين يعملون بالقطاع غير الحكومي (القطاع غير الرسمي)؛ حيث تختلف طريقة حصولهم على الأجر من حيث المدة الزمنية.

الجدول رقم "10.2": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير طبيعة عملهم:

النسبة المئوية %	التكرار	طبيعة العمل
23.3	74	مشتغل
4.1	13	كامل حر
50.6	161	أجير دائم
22	70	أجير غير دائم
100	318	المجموع

يتبين من الجدول (10.2) أنّه قد تعددت وتنوعت طبيعة عمل أفراد عينة الدراسة، وعليه بالنسبة لأفراد عينة الدراسة المشتغلين كأجراء دائمين قد قدرت نسبتهم 50.6%، مع العلم أنّ هذه الفئة تعمل بالقطاع الرسمي، في حين أنّ نسبة 22% من أفراد عينة الدراسة هم عمال غير أجراء، بما فيهم فئة

المتعاقدين والمتمرنين الذين منهم من يتقاضون أجر ومنهم بدون أجر، في حين قدرت نسبة المشتغلين **23.3%**، أما **04.1%** فهي نسبة أفراد العينة العاملين كعمال أحرار، وهنا طبيعة عمل هؤلاء هو إما في المجال الحرفي أو التجاري.

#### الجدول رقم "11.2": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الدخل.

النسبة المئوية %	التكرار	فئات الدخل
19.8	63	أقل من 15000 دج
22.3	71	من 15000 إلى 25000
57.9	184	من 25000 دج فما فوق
100	318	المجموع

نلاحظ من الجدول (11.2) أن نسبة **19.8%** من أفراد عينة الدراسة يتقاضون أجر أقل من **15000** دج، أما عن الذين تصل قيمة دخلهم الشهري من **15000** دج إلى **25000** دج فنسبتهم هي **22.3%**، في حين أن نسبة **57.9%** من أفراد العينة يقدر دخلهم من **25000** دج فما فوق، مع العلم أن متوسط الأجر لأفراد عينة الدراسة هو: **20000** دج<sup>1</sup>.

#### ثالثاً: بيانات خاصة بالمسكن:

لقد تميز أفراد عينة الدراسة بالتفاوت من حيث الانتماء الجغرافي، الذي تراوح ما بين المنطقتين الريفية والحضرية معاً، إلا أن الفئة الغالبة بدراستنا هي الفئة القاطنة بالمنطقة الحضرية، مع العلم أن غالبية هذه الفئة يقطنون بمنطقة التجمع الحضري الرئيسي؛ حيث أن عدد سكانها لا يتجاوز حسب إحصاء التعداد السكاني **2008** "74316" نسمة، من دون أن نغفل عامل النزوح الريفي؛ لأنه يوجد العديد من العوائل نتيجة لظروف معينة ارتحلت من الوسط الريفي القائم على نمط علائقي معين وتضامن آلي إلى الوسط الحضري الذي تسوده علاقات اجتماعية جد معقدة وطبيعة التضامن فيه

<sup>1</sup> - أنظر الملحق رقم \*07\*.

عضوي، وهذا كله له تأثيره على إنتاج رأس مال ثقافي وسلوكي معا يختلف باختلاف البيئتين أو الوسطين.

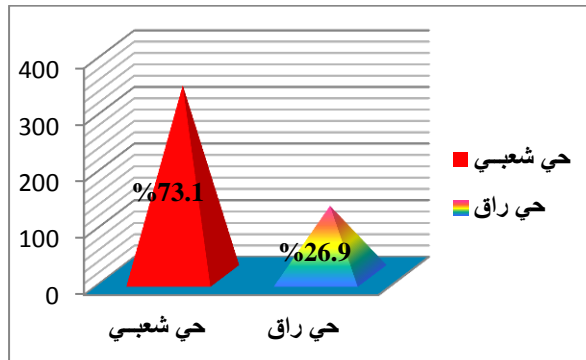
الجدول رقم "12.2": " توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير محل الإقامة".

النسبة المئوية %	التكرار	محل الإقامة
28.9	13	الريفية
71.1	328	المدنية
100	461	المجموع

ما يميز أفراد عينة الدراسة فيما يخص محل إقامتهم هو أنّ غالبيتهم يقطنون بالمنطقة الحضرية

71.1%، في مقابل نسبة 28.9% للقاطنين بالمنطقة الريفية.

الشكل رقم "02.2": نسبة توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير نوع الحي.



ما يلاحظ من الشكل (02.2) أنّ معظم أفراد عينة الدراسة يقطنون بحي شعبي "73.1%"، في

حين أنّ أقلّيتهم يقطنون بحي راق "26.9%".

الجدول رقم "14.2": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد الغرف باستثناء المطبخ".

النسبة المئوية %	التكرار	عدد الغرف
66.2	305	4-1
31.7	146	8-5
1.7	8	12-9
0.2	1	16-13
0.2	1	20-17
100	461	المجموع

يتضح من الجدول (14.2) أنّ التوزيع العددي للغرف الخاصة بمساكن أفراد عيّنة الدراسة قد وصلت حتى 19 غرفة لاسيما القاطنين بمنزل تقليدي (حوش)، وبالنسبة للذين يتراوح عدد الغرف التي يقطنونها من [4-1] غرف فقد قدرت نسبتهم 66.2%، أما نسبة 31.7 % فقد خصت أفراد العينة الذين يصل عدد غرفهم من خمسة إلى ثمانية غرف، في حين أنّ 1.7% هي النسبة التي مثلت لنا عدد الغرف المنحصر في الفئة من تسعة إلى اثنتا عشر غرفة، أما كل من الفئتين [16-13] غرفة و[17-20] فقد مثلا نفس النسبة المئوية 0.2%.

الجدول رقم "15.2": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير طبيعة المسكن".

النسبة المئوية %	التكرار	طبيعة المسكن
27.3	126	عمارة
44.5	205	منزل فردي
26.7	123	منزل تقليدي (حوش)
1.3	06	منزل في المؤسسة
0.2	01	مسكن قزديري
100	461	المجموع

انطلاقاً من الجدول (15.2) يتبيّن لنا أنّ نسبة 44.5% من أفراد عيّنة الدّراسة يقطنون \*منزل فردي\*؛ وهنا نقصد بالمنزل الفردي الذي يقطنه الزوجين بمعزل عن الأهل، سواء أكانوا أهل الزوج أو الزوجة، فقط الزوجين والأبناء غير المتزوجين، أمّا نسبة أفراد العينة الذين يقطنون بعمارة فهي 27.3%، لتليها نسبة 26.7% لأفراد العينة القاطنين بمنزل تقليدي (حوش)؛ حيث أنّ البعض من هؤلاء حصة استفادتهم من هذا المنزل (حوش) محصورة في غرفة نوم ومطبخ، أمّا بقية الغرف فهي لأفراد العائلة (الأهل)، أو لأجراء ليسوا من الأهل، في حين أنّه يوجد ستة أفراد من أصل 461 فرد يقطنون بمنزل في مؤسسة، خاصة للفئة المنتمية لسلك التعليم؛ أي ما يعادل نسبة 1.3%، أمّا عن أدنى نسبة فكانت للقاطنين بمسكن قزديري 0.2%، هذه النسبة مثلها فرد واحداً من العينة الكلية، ونلاحظ بأنّ النسبة الأكبر قد تمركزت لدى القاطنين بمنزل فردي 44.5% لتليها نسبة 27.3% للقاطنين بعمارة.

الجدول رقم "16.2": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير ملكية المسكن".

النسبة المئوية %	التكرار	ملكية المسكن
82.9	382	نعم
17.1	79	لا
100	461	المجموع

يتضح من الجدول (16.2) أنّ غالبية أفراد عيّنة الدّراسة الذين تم استجوابهم هم ملاك مساكنهم، ما تدل عليه نسبة 82.9%، في حين أنّ النسبة المتبقية ألا وهي 17.1% هي لأفراد العينة الذين صفة مكوثهم بمساكنهم تختلف من فرد إلى آخر، وسيتم التفصيل بوضوح أكثر في صفة الملكية في الجدول الموالي.

الجدول رقم "17.2": "توزيع أفراد العينة حسب صفة ملكية المسكن".

صفة ملكية المسكن	التكرار	النسبة المئوية %
------------------	---------	------------------

18.4	85	عن طريق التوريث
6.7	31	الإشتراك مع الآخرين
23.6	109	البناء الذاتي
44.0	203	الشراء
6.7	31	الإيجار بمقابل
0.4	2	الإيجار عند الأهل لكن دون مقابل
100	461	المجموع

نلاحظ من الجدول (17.2) أنّ 44% من أفراد عيّنة الدّراسة صفة ملكية مسكنهم هي عن طريق الشراء، لتليها نسبة 23.6% الخاصة بتملك المسكن عن طريق البناء الذاتي؛ أي أنّ أهالي بعض أفراد عيّنة الدّراسة هم الذين قاموا ببناء منازلهم بذاتهم، سواء عن طريق شراء قطعة أرض والبناء عليها، أو عن طريق التعاون بين أفراد العائلة فيما بينهم بدءاً بالأب مروراً إلى الأبناء، في حين أنّ نسبة 18.4% من أفراد عينة الدّراسة صفة تملك مساكنهم هي عن طريق التوريث، بيد أنّ صفة تملك المسكن عن طريق "تشارك المنزل مع الآخرين" و"الإيجار بمقابل" كانت لهما نفس النسبة المئوية 6.7%، أمّا عن أدنى نسبة فقد كانت لصفة التملك الخاصة بالإيجار عند الأهل لكن دون مقابل؛ وهنا نقصد المكوث بمنزل هو من ملك الأهل لكن لآجال معينة ريثما يجدون الزوجين مكان للإقامة.

وما يمكن استنتاجه من الجدول (17.2) أنّ غالبية أفراد عيّنة الدّراسة قد اتخذوا في صفة تملكهم لمساكنهم صفة الشراء والبناء الذاتي؛ الذي تم عن طريق تعاون أفراد العائلة، هذا ما يدل على وجود روح التضامن المادي بين أفراد عيّنة الدّراسة، لاسيما ما خصّ الاستقرار من حيث الإقامة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أنظر الملحق رقم \*07\*.

**رابعاً: بيانات خاصة بأهل أفراد العينة:**

الجدول رقم "18.5": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد المشتغلين بعائلة عينة الدراسة.

النسبة المئوية %	التكرار	فئات الأفراد المشتغلين
77.2	356	2-0
20.2	93	5-3
2.6	12	8-6
100	461	المجموع

يتضح من الجدول (18.2) أنّ الأفراد المشتغلين والذين يبلغ عددهم داخل العائلة الواحدة من لا مشغل إلى فردين قد كانت نسبتهم 77.2%، أمّا عن الذين عددهم من ثلاثة إلى خمسة أفراد مشتغلين فنسبتهم 20.2%، لتبقى آخر نسبة ألا وهي نسبة 2.6%، والتي مثلت نسبة عدد الأفراد المنتمين لفئة ستة إلى ثمانية أفراد داخل العائلة الواحدة هم بالأصل عاملين.

الجدول رقم "19.5": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي للوالدين".

الأم		الأب		الجنس المستوى التعليمي
%	ك	%	ك	
41	189	22.3	103	دون المستوى التعليمي
6.5	30	14.5	67	مدرسة قرآنية
14.3	66	14.3	66	ابتدائي
11.9	55	17.4	80	متوسط
15.8	73	15.6	72	ثانوي
10.4	48	15.8	73	جامعي
100	461	100	461	المجموع

يتضح لنا انطلاقاً من المعطيات الواردة بالجدول (19.2) المتعلق بمتغير المستوى التعليمي لأولياء أفراد عينة الدراسة أنّ نسبة 41% من أمّهات المستجوبين هنّ "دون المستوى التعليمي"، في مقابل نسبة

22.3% للآباء، أما 17.4% فهي نسبة آباء أفراد عينة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي \*متوسط\*، في مقابل نسبة 11.9% للأمهات، في حين أنّ نسبة 15.8% قد خصّت كل من أمهات أفراد العينة اللاتي لهن مستوى تعليمي "ثانوي"، وكذلك لآباء أفراد العينة الحاملين لمستوى تعليمي "جامعي"، في مقابل نسبة 10.4% للأمهات أفراد عينة الدراسة اللواتي لهنّ نفس المستوى (جامعي)، أما 14.3% فهي النسبة التي مثلت المستوى التعليمي "الابتدائي" لكلا من آباء وأمّهات أفراد العينة، في حين أنّ 15.6% من آباء أفراد العينة لهم مستوى تعليمي ثانوي، أما نسبة 14.5% فهي النسبة التي عني بها آباء أفراد عينة الدراسة الذين تلقوا تعليمهم بالمدرسة القرآنية، في مقابل نسبة 6.5% للأمهات؛ وهنا يجب الإشارة إلى أنّ التعليم بالحقبة الاستعمارية بالنسبة للعوائل الجزائرية لم يكن متاح بنفس الدرجة لكلا الجنسين؛ حيث كان التعليم ومواصلته من نصيب الذكور على حساب الإناث اللاتي كان مكانهن الفضاء الداخلي المسجد في روح البيت والاهتمام بشؤونه والحرص على تحقيق الاستقرار العاطفي لأفراد العائلة، في حين أنّ نسبة 14.3% من آباء وأمّهات أفراد عينة الدراسة لهم نفس المستوى التعليمي ألا وهو "ابتدائي".

وتعتبر الحالة الفردية للوالدين مؤشر من المؤشرات المهمة المساعدة إلى حد ما في تحديد الوضع السوسيو اقتصادي للعائلة، من خلال دور المعيل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (المادي) لأفراد عائلته، عن طريق عمله، المساعد في تحقيق وتلبية حاجات العائلة أقلها الأساسية، وحتى بقاء متغير بقاء الوالدين كلاهما على قيد الحياة، لاسيما المعيل الرئيسي ألا وهو الأب يجعل العائلة أقل عرضة للفقر مقارنة مع العائلة التي تعلها امرأة، أما فيما يتعلّق بمتغير انفصال الوالدين عدمه فهو كمؤشر دال على التماسك العائلي، ودروره في الحفاظ على الاستقرار المادي للعائلة، من خلال فكرة التضامن المادي الداخلي بين أفرادها.

الجدول رقم "20.2": " توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة الفردية للوالدين".

الأم		الأب		الجنس
%	ك	%	ك	
14.2	58	33.1	120	مشتغل
78.4	320	16	58	عاطل عن العمل (ماكثة بالبيت)
2.5	10	48.9	177	متقاعد (ة)
4.6	19	0.6	02	معاقة
0.3	01	1.4	05	منحة
100	408	100	362	المجموع

نلاحظ من الجدول (20.2) أنّ نسبة أمهات أفراد العينة الماكثات بالبيت هي (78.4%)، في مقابل نسبة (16%) لآباء أفراد عينة الدراسة غير المشتغلة، في حين أنّ نسبة آباء أفراد عينة الدراسة المتقاعدين هي (48.9%)، في مقابل (2.5%) للأمهات، أمّا عن توزيع باقي النسب المئوية فهو كالآتي:

نسبة 33.1% لآباء أفراد عينة الدراسة المشتغلين، في مقابل نسبة 14.2% للأمهات، ونسبة 16% بالنسبة للآباء العاطلين عن العمل (لا يعمل)، أمّا نسبة 4.6% فهي للأمهات اللاتي يتقاضين أجر مقابل إعاقة، لتبقى آخر نسبة ألا وهي 1.4% والتي خصّت آباء أفراد عينة الدراسة الذين يتقاضون منحة من الدولة، في مقابل نسبة 0.3% للأمهات أفراد عينة الدراسة.

\* - بالنسبة لتوزيع النسب المئوية لآباء أفراد عينة الدراسة وضع على أساس عينة 362 نظراً لوجود 99 حالة وفاة، أمّا توزيع النسب بالنسبة للأمهات فقد تم وضعه على أساس عينة 408، ومرد هذا لوجود 53 حالة وفاة.

## خاتمة الفصل:

إنّ فالعائلة بصفة عامة وحدة مركزية بذات أي مجتمع، بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر حول شرعية وجودها من عدمه، ولقد تعددت الرؤى حول ماهية هذا النسق، فمنهم من اعتبره وحدة بنائية لتنظيم اجتماعي قانوني، ومنهم من اعتبرها الجماعة الاجتماعية النظامية المسؤولة عن تكاثر الجماعة الإنسانية، والبعض الآخر ركّز في التعريف الماهياتي لهذه الوحدة على الوظائف المتعددة التي تقوم بها من مثل: المحافظة على النوع الإنساني، إنجاب الأطفال ورعايتهم. أمّا اصطباغ هذه الوحدة بالطابع السوسيولوجي يكمن في جملة الوظائف المتعددة التي تقوم بها سواء للمجتمع أو لأعضائه، وما يؤكد عليه هو عدم انعزالية هذه الوحدة عن باقي مؤسسات المجتمع، فهي تابعة له وخاضعة للسياق الاجتماعي، لتصبح بذلك نظام اجتماعي يؤثر ويتأثر في نفس الوقت، له العديد من الأشكال والأنواع، لكن بالرغم من الأشواط التاريخية التي قطعتها العائلة إلا أنّ العائلة الجزائرية لم تتسلخ عن العائلة العربية بصفة عامة، حيث استمدت منها العديد من الخصائص من دون أن تغفل موجة التغيرات التي زحفت إلى بنية العائلة الجزائرية التقليدية فأحدثت بها العديد من التحولات سواء على مستوى البنية الشكلية أو الوظائف، وحتى على مستوى نظام العلاقات الاجتماعية العائلية التي تتمركز صوّر تطبيقاتها من خلال مرتكز التفاعلات الداخلية والخارجية معا لعناصر العائلة الجزائرية، وفقا لقواعد معيارية تعمل على تنظيم هذا النظام وإنتاج رأس مال علائقي مشترك بين عناصر هذه الوحدة الفاعلة، مع العلم أنّ هذا النظام يخضع للضغوط الأخلاقية "الحشمة"، "الوقار"، لتصبح بذلك بنية العلاقات الاجتماعية داخل العائلة الجزائرية ما هي إلا انعكاس للعلاقات العائلية، أمّا فيما خصّ نظام البنية القرابية فقد تميّز بالانسجام الداخلي بين كل من البنية الاجتماعية والقرابية والبنية الاقتصادية، مع خضوع النّظام القرابي إلى نظام تراتبي موزّع وفقا للمكانات والأدوار المستندة على مجموعة القوانين

الاجتماعية غير البعيدة عن قرارات الجماعة الاجتماعية التي تسعى جاهدة إلى بناء مشروع علائقي قائم على تطويع الفاعلين الاجتماعيين الذائبين في لحمة الجماعة العائلية.

أمّا فيما يخص البنية الاجتماعية للعائلة الجزائرية فقد عرفت تطورا لاسيما إذا ما تحدثنا عن المراحل التاريخية التي مرّت بها وحركتي التصنيع والتحضّر وارتفاع أمواج الزحف الريفي... تغيرات لم تقتصر على جانب واحد بل مسّت كل من نظام الأدوار والمكانات، وكذلك نظام العلاقات كطبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء، العلاقة بين الزوجين، أو العلاقة بين الأكبر والأصغر سنا...، وحتى على مستوى منظومة الخيارات والقرارات الخاصة بالأفراد، والتغير الذي حدث على عملية التنشئة الاجتماعية، من دون أن نغفل دور وسائل الاتصال والإعلام في التأثير على العائلة الجزائرية.

لكن بالرغم من التطور والتغير الجذري الذي مسّ كيان العائلة الجزائرية إلا أنّ روح الشكل التقليدي يستحضر وجوده لاسيما بأوقات الأزمات، لتكن بمثابة كيان اجتماعي ضروري للدعم المادي والمعنوي (العاطفي) معا.

إنّ فاعلة العائلة الجزائرية مثلها مثل باقي أسر العالم قد عرفت تغيرات وتحولات كانت نتاج عوامل وظروف سواء تاريخية أو تكنولوجية... لتصبح بذلك المسرح الذي حدث به تغيّر على مستوى شبكة الأدوار وحتى نظام العلاقات الذي بات حاليا ينزاح إلى الفردانية أكثر.

وبعد عملية عرض الجداول التي كان الهدف الرئيسي من وراءها هو التعريف بعينة الدّراسة إضافة إلى محاولة وصفها، وبعد عملية التحليل، فقد مكنتنا هاتين العمليتين (العرض والتحليل) من استنباط بعض النتائج التي انطلقا منها نقدّم صورة عن طبيعة العيّنة المدروسة في المنطقة التي أجرينا بها الدّراسة ألا وهي "بلدية مستغانم":

## أولاً: بيانات خاصة بالمنهج الديمغرافي:

يستنتج من خلال دراسة البيانات الأولية حول أفراد عينة الدراسة الذين يتكونون من 157 ذكراً،

و304 أنثى أن:

- أفراد عينة الدراسة الذين نحن بصدد دراستهم سنهم يتراوح ما بين 16 سنة و 56 سنة فما فوق، ما يكشف لنا تباين وتعدد التمثلات، مع العلم أن غالبية أفراد عينة الدراسة يتراوح سنهم الحالية ما بين (26-35) سنة، وهذا بنسبة 36.9% للذكور، ونسبة 48.3% للإناث.

- ومعظم أفراد عينة الدراسة يتسمون بمستوى تعليمي جامعي لكلا الجنسين: 68.1% للإناث، و45.9% للذكور، لتليها ثاني أعلى نسبة في المستوى التعليمي ثانوي بنسبة (28.7%) للذكور، و(21.1%) للإناث، نتيجة للامتيازات التي منحتها الدولة الجزائرية لمجال التعليم وتشجيعه، خاصة في السنوات الأخيرة من خلال إقحام المجال التكنولوجي في ميدان التعليم.

- كما أن ذكر السبب الغالب في عدم إكمال أفراد عينة الدراسة لدراساتهم كان اندماجها بعالم الشغل 26.7%، كسبب حال دون استطاعة بعض العوائل أن تسمح لأبنائها بإكمال مشوارهم الدراسي، نتيجة للوضع الاقتصادي والاجتماعي مع الذي تعشه، مما أدى ببعض العوائل إلى إقحام أطفالها سوق العمل وحرمانهم من مواصلة دراستهم، قصد مساعدتهم في تغطية احتياجاتهم واحتياجات عائلتهم.

- أمّا فيما تعلق بالانتماء الجغرافي لأفراد عينة الدراسة فإن غالبيتهم (71.1%) يقطنون بالمنطقة الحضرية، في مقابل نسبة (28.9%) للقاطنين بالمنطقة الريفية.

- نصف أفراد عينة الدراسة -264- مستجوب- من كلا المنطقتين يشتغلون داخل حدود الولاية؛

أي ما يعادل نسبة (57.3%).

### ثانياً: بيانات خاصة بالمسكن:

- بالنسبة لأفراد عينة الدراسة القاطنين بحي شعبي فنسبتهم (73.1%)، في مقابل نسبة (26.9%) للقاطنين بحي راق.

- غالبية أفراد عينة الدراسة يقطنون بمنزل فردي 44.5%، لتليها نسبة 27.3% يسكنون بعمارة، و26.7% يمكثون بمنزل تقليدي (حوش).

- بالنسبة لعدد الغرف الخاصة بأفراد عينة الدراسة فقد تراوحت من غرفة إلى تسعة عشر (19) غرفة، مع العلم أنّ أعلى نسبة كانت في الفئة الخاصة بـ [4-1] غرف (66.2%)، لتليها نسبة (31.7%) عند الذين يمتلكون من 5 إلى 8 غرف.

- غالبية أفراد عينة الدراسة والمقدر عددهم 382 فرداً هم ملاك مساكنهم (82.9%).

- بالنسبة لطريقة أوصفت تملك المسكن من قبل أفراد عينة الدراسة، فإنّ معظمهم تملكوا مساكنهم عن طريق الشراء (44%)، أما ثاني أعلى نسبة فكانت عن طريق البناء الذاتي (23.6%).

### ثالثاً: بيانات خاصة بأهل أفراد العينة:

- نسبة 77.2% من أفراد عينة الدراسة عدد المشتغلين بهم يتمركز من لا فرد مشتغل إلى فردين.

- أما فيما يتعلّق بالمستوى التعليمي للوالدين فإنّ غالبيتهم هم دون المستوى التعليمي (41%) للأمهات، ونسبة (22.3%) للآباء، لتليها نسبة (17.4%) للمستوى التعليمي متوسط للآباء، ونسبة (15.8%) للمستوى التعليمي ثانوي الخاص بأمهات أفراد عينة الدراسة.

- معظم آباء أفراد عينة الدراسة متقاعدون (48.9%)، في حين أنّ غالبية أمهات أفراد عينة الدراسة هنّ مأكثات بالبيت (78.4%).

## الفصل الثالث:

\*تمثيلات الفقر مقارنة سوسيو-اوجية\*

## مقدمة:

نتيجة لكثافة تركيز الدراسات الخاصة بالفقر على البعد الاقتصادي، فإننا على عكسها سنقوم بهذا الفصل بدراسة الفقر لكن في بعده السوسولوجي؛ لأنه ليس فقط الظروف الاقتصادية هي الوحيدة الكامنة وراء وجود الفقر، وإنما حتى الظروف الاجتماعية، فمن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة التمثلات الاجتماعية التي يحملها الأفراد عن ماهية الفقر، خاصة طبيعته، وارتباطه الذي له مؤشرات متعددة لا تنحصر فقط في الدخل (المادة)، وإنما يتعداه إلى مؤشرات أخرى غير منفصلة عن بعضها البعض، من مثل ارتباط الفقر بمظاهر الحرمان، إضافة إلى معرفة تمثّل العائلة الجزائرية لمفهوم الفقر والفقير معاً، الأمر الذي سيمكننا إلى حد ما من التوصل إلى تحديد جهاز مفاهيمي عن الفقر، ومعرفة قابلية الوجود الاجتماعي للفقير في المجتمع، إضافة إلى تحديد أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الفقر، والعمل على تصنيفها انطلاقاً من تصورات أفراد عينة الدراسة، لذلك فالهدف من إدراج هذا الفصل هو التعرف على التمثلات المتباينة التي يحملها أفراد عينة الدراسة عن ماهية الفقر بصفة عامة، ليس فقط بالتركيز على الجانب الاقتصادي بل الجانب السوسولوجي.

## 1) تمثالت العائلة الجزائرية لطبيعة الفقر.

إنّ طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أضحت يعيشها الفرد الجزائري عملت على بلورة تمثالت معينة، متأثرة بهذه الظروف حول ظاهرة الفقر، فتدني المستوى المعيشي عند بعض الأفراد وتخبطهم بدائرة البطالة، ونقص المشاريع التنموية في بعض المناطق ومتطلبات سوق العمل، وارتفاع أسعار المواد الأولية... كلها عملت على تحديد صور تمثالية جديدة لظاهرة الفقر، التي عادة ما كانت ملتصقة بالجانب المادي؛ من منطلق أنّ الفقر لصيق بانعدام الدخل، مع العلم أنّه يوجد مؤشرات أخرى غير مؤشر الدخل، وفي الآتي نحاول أن نتعرف على تمثالت أفراد عينة الدراسة لطبيعة الفقر، من خلال عرض الجدول (01.3) المدعم والمرفق بتصريحات بعض المبحوثين:

الجدول رقم "01.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير طبيعة الفقر".

النسبة المئوية %	التكرار	طبيعة الفقر
11.7	54	يولد الفقر مع الأشخاص
88.3	407	الفقر نتيجة ظروف متعددة
100	461	المجموع

نلاحظ من الجدول (01.3) أنّ نسبة (88.3 %) من أفراد عينة الدراسة قد اعتبروا أنّ الفقر ما هو إلا نتيجة للظروف المتعددة التي يعيشها الفرد بذات المجتمع؛ أي أنّ غالبية أفراد العينة تؤيد فكرة أنّ الفقر ما هو إلا نتيجة للظروف المتعددة سواء أكانت اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية، تكنولوجية، التي لها الأثر الواسع في ميلاد الفقر بذات المجتمع؛ إذ يصبح الفقر ليس مجرد مسألة اختيار، فإذا كان

بإمكان الفرد إخفاء ثروته، إلا أنه ليس بإمكانه إخفاء فقره<sup>1</sup>، وانطلاقاً من تصريحات المبحوثين قمنا بتصنيف الظروف المتعددة التي كانت وراء حدوث الفقر إلى كل من:

1) **ظروف متعلقة بالحكمة الإلهية:** هنا ركز المبحوثون على أن الفقر هو قسمة من عند الله؛ أي

يمكن للفرد أن يتخلص من فقره إن كتب له الله سبحانه وتعالى ذلك والعكس صحيح، بمعنى أن وجود الفقر له علاقة بالحكمة والمقدرة الإلهية، ما أكده العديد من المبحوثين في تصريحاتهم الآتية:

يصرح أحد المبحوثين قائلاً:

" كَايْنُ اللَّيْ يُزِيدُ فَلَاحٍ (غني) وَمِنْ يَكْبُرُ يَنْحَطِّمْ، وَكَايْنُ

اللَّيْ يُزِيدُ قَلِيلٌ وَمِنْ يَكْبُرُ يَنْرَفَحُ، الْفَقْرُ مِشِي وَرَاثِي، كُلُّ

وَاحِدٍ وَاللَّهُ شَا كَاتِبٌ لَهُ، كَايْنُ اللَّيْ كَاتِبٌ لَهُ يُعِيشُ فَقِيرٌ

بِيقَى فَقِيرٌ، وَاللَّيْ اللهُ كَاتِبٌ لَهُ تَنْقَلِبُ عَلَيْهِ السَّاعَةُ وَيُؤَلِّي

غَنِي يُؤَلِّي غَنِي...الْفَقْرُ مَكْتُوبٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ، إِلَّا عِنْدَكَ

وَرَبُّ كَاتِبٌ لَكَ تَنْرَفَحُ تَنْرَفَحُ (تصبح غني)، وَإِذَا كَانَ رَبُّ

مِشِي كَاتِبٌ لَكَ تَبْقَى غَيْرُ تَحْدَمُ وَتَقْعُدُ قَلِيلٌ قَعُ مَا

تَطْلَعُشْ". (أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي متوسط،

متزوجة).

ما يمكن قراءته من تصريح المبحوثة هو أنّ الفرد في وجوده الاجتماعي يتعرض للعديد من المواقف التي تساهم في تغيير أوضاعه سواء للأحسن أو حتى للأسوأ على حسب طبيعة هذه المواقف وطريقة التعامل معها، وهنا الأمر ليس متعلق بشكل خاص بالعائلة؛ لأنّ فيه عوامل أخرى غير العائلة يكون لها التأثير الأكبر في تغيير منحنيات أوضاع الأفراد، والسبب في حياكة أوضاع جديدة، من مثل

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، اقتصاديات الجريمة، ط 02، دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع: مصر، 2007، ص 69.

الوسط الاجتماعي، جماعة الرفاق...، كما يؤكد المبحوث أنّ غنى الفرد ليس له علاقة بمشيئة لا الفرد ولا باقي الأفراد الآخرين الموجودين بحياته، ولا بالعمل المستمر لتحسين وضعية الفرد، حتى ولو اضطر هذا الأخير إلى العمل ليلا نهارا مع ساعات إضافية، بل الأمر مرتبط بمشيئة الرحمان في تغيير أوضاع الفرد.

ويصرح مبحوث آخر في نفس الصّدّد قائلا:

" كَأَيُّنَ اللَّيِّ اللهُ تَعَالَى كَاتِبَ لَهُ الْفَقْرُ يَزِيدُ مَعَهُ وَيَمُوتُ

مَعَهُ... " (نكر، 26 سنة، أعزب، مستوى جامعي).

ما تشير إليه تصريحات المبحوثين هو أنّ الفقر ظرف وجوده أو عدمه مرتبط بالحكمة والمشيئة الإلهية، من منطلق أنّ الفقر مكتوب من عند الله تعالى إن شاء أذهبه عن الفرد وإن أراد ألصقه به حتى الممات، وهذا التصور يدل على طبيعة عقيدة تفكير الفرد الجزائري خاصة، والقائمة في فحواها على كل من الجانبين: الديني والاجتماعي معا، و أنّ بعض الظواهر من مثل الفقر وجودها ليس له ارتباط بالفاعلين بقدر ما له ارتباط بالقوى الغيبية.

**2) ظروف متعلقة بالعائلة:** تمارس العائلة تأثيرها المباشر أو غير المباشر على فاعليها، مترجم

هذا التأثير في سلوكيات أو طريقة تفكير مؤسسيها، أو حتى في نمط معيشتهم، الأمر الذي تتجسّد واقعيته بالنسبة لاستمرارية الفقر كظاهرة تتجذر ملامحها بعمق فاعليها، وفي الآتي تصريح المبحوث الذي يشير إلى الدور الفاعل للعائلة في استمرار الفقر أو الحد منه في قوله:

"مَعَ الْأُسْرَةِ اللَّيِّ يُكُونُ عَائِشٌ مَعَ أُسْرَةٍ فَقِيرَةٍ مَا يَفْدَرُشْ،

هُوَ مَهْمَا يَطْمَحُ بِهِ يُؤَلِّي غَنِي وَيَبْدَلُ حَيَاتِهِ، إِذَا كَانَ الْفَرْدُ

أُسْرَتَهُ فَقِيرَةً يَزِيدُ مَعَهَا فَقِيرًا... " (أنثى، 18 سنة، غير

متزوجة، مستوى جامعي، لا تعمل).

ومبحوث آخر يصرِّح قائلاً:

" وَكَأَيُّنَّ اللَّيْلِ نَاسٌ قَلِيلٌ يُؤَلِّي عَلَى حَسَابِ مَالِيهِ (أهله)،

الفقر ما يلحق مأكلة كرشه، ما يلحق يكون عائلة "

(أنثى، 36 سنة، متزوجة، مأكثة بالبيت، مستوى تعليمي

ابتدائي).

من خلال تصريح المبحوثة نلاحظ بأنَّ المسؤول الأوَّل والأخير عن حدوث الفقر واستمراريته أو انعدامه هي العائلة، من منطلق أنَّ الفرد جزء لا يتجزأ عن انتمائه العائلي، لأنَّ الفرد حتى ولو حاول أن يُحسِّن وضعه فهو بحاجة إلى الدعم العائلي بشكليه المادي والمعنوي، فإن كانت على سبيل الذكر العائلة فقيرة لا تستطيع أن تلبى أدنى الاحتياجات فكيف لها أن تساهم في تقديم المساعدة خاصة المادية منها لأفرادها من تعليم، علاج إلى غير ذلك.

لكن ليس دائماً الفرد يتبع عائلته من حيث فقرها أو غناها؛ لأنه يوجد أفراد خالفوا الوضعية المادية التي تعيشها أسرته بالرغم من اختلافية الظروف التي خلقت هذا التميز وعدم المطابقة من حيث الوضعية الاجتماعية والاقتصادية معاً، ما أكدته المبحوث في تصريح له قائلاً:

" كَأَيُّنَّ يُكُونُوا وَالِدِيهِ فَقَرَاءٌ وَهُمْ (الأولاد) يُؤَلُّوا أَغْنِيَاءُ،

وَكَأَيُّنَّ اللَّيْلِ الْعَكْسُ كَانُوا وَالِدِيهِمْ أَغْنِيَاءُ وَمَنْ بَعْدَ أَقْلَسُوا

وصاروا فقراء مشي شَرطُ يُزِيدُ فَقِيرٌ بِيَقَى فَقِيرٌ طَوَّلَ

حياته... " (أنثى، 29 سنة، غير متزوجة، مستوى

جامعي، عاملة).

3) ظروف متعلقة بالوالدين: تصرِّح إحدى المبحوثات قائلة:

"كَائِنُ اللَّي وَالِدِيهِ فَقَرَاءٌ يَتَّبِعُهُمْ... (أنثى، 22 سنة،

متزوجة، مستوى ثانوي).

تؤكد المبحوثة من خلال تصريحها بأن الفرد يحذوا حذو عائلته ويسير وفقا لنفس مسارها؛ فإن كانوا والديه فقراء فإنه سيظل فقيرا؛ حيث أشار "لويس" "Lewis" 1961 بأن الفقر ما هو إلا "محصل لبيئة اجتماعية ثقافية واسعة تجري فيها التنشئة الاجتماعية للأطفال"<sup>1</sup>.

ويصرح مبحث آخر في نفس السياق قائلا:

" نتاج ظروف مثلا تُشوف الواحد في وضعية جيدة

أو متوسطة ومن بعد يتغير الأمر، بلاك باباك يطيح

مريض" (أنثى، 27 سنة، غير متزوجة، مستوى جامعي،

عاملة).

يتبين لنا من تصريح المبحوثة بأن فقر الفرد له علاقة بمرض المعيل الذي غالبا ما يكون "الأب"، الذي يحرص حرصا شديدا على تحسين أوضاع عائلته من خلال بذله أقصى مجهوده لتلبية حاجاتهم الأساسية على الأقل، لكن بمرضه خاصة إذا لم يكن بالعائلة معيلا آخر فإن العائلة ستتضرر من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية معا.

**4) ظروف متعلقة بفاعلين آخرين خارج حدود العائلة:** هنالك بعض الفاعلين الذين لا ينتمون

للدائرة القرابية ويكون لهم الدور الفاعل والمتسبب في تغيير المستوى المعيشي لفاعلين آخرين، الأمر الذي أكدته المبحوثة في تصريحه قائلا:

<sup>1</sup> - أنتوني غدنز، علم الاجتماع، (تر: فايز الصباغ)، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية: دون بلد نشر، دون سنة، ص 384.

"كَأَيُّنَّ اللَّيِّ يَكُونُ مَشِي لَاحِقٍ وَيَطِيحُ عِنْدَ نَاسٍ عَائِشِينَ

يُعِيشُ مَعَهُمْ تَتَبَدَّلُ عَلَيْهِ الظُّرُوفُ تُنَعَّه..."(أنثى، 36

سنة، متزوجة، ماکثة بالبيت، مستوى تعليمي ابتدائي).

من خلال تصريح المبحوثة نلاحظ أنّ الفرد عندما يخرج من عائلته الفقيرة ويلجأ إلى عائلة أخرى قد يكون وضعها أحسن من وضع عائلته الأولى قد يتغيّر وضعه، من مثل حالة الفتاة عندما تتزوج قد تنتقل إلى عائلة حالها لا بأس به مقارنة مع عائلتها الأولى، أو طفل تبنته على سبيل المثال لا الحصر عائلة أخرى غنية أو حالها أحسن من عائلته.

**5) ظروف متعلقة بنمط معين من السلوك:** من بين الممارسات التي تمارس سطوتها على رسم

معالم ملامح الاتجاه الوجودي لبعض الظواهر سلوكيات من صنع فاعلين سواء بطريقة عمدية أو العكس، ومن بين هذه الممارسات **التبذير**، الذي كثيرا ما تجد بعض الأفراد ينفقون أموالهم على أشياء زائدة عن حاجاتهم وهذا الإسراف يؤدي بنهاية المطاف بصاحبه إلى التحول من حالة اجتماعية إلى حالة أخرى، وهذا الانتقال يكون في صورته السلبية وليست الإيجابية، ما أشار إليه تصريح المبحوثة قائلاً:

"كَأَيُّنَّ اللَّيِّ يُكُونُ غَنِيٍّ وَمِنْ يُبَدَّرُ تُطِيحُ بِهِ الْأَيَّامُ يُؤَلِّي

فَقِيرٌ"( أنثى، 22 سنة، متزوجة، مستوى ثانوي).

يتبين لنا من هذا التصريح أنّ التبذير يعدّ سببا من أسباب إفقار الفرد؛ خاصة إذا كان في صورته المفرطة، ما يصرح به المبحوثة قائلاً: "...التبذير هو سبب من أسباب

الفقر"( أنثى، 22 سنة، متزوجة، مستوى ثانوي)، ويصرح مبحوثة آخر في نفس السياق قائلاً:

"كَأَيُّنَّ اللَّيِّ عِنْدَهُ الدَّرَاهِمُ وَيُبَدَّرُ الكِسْوَةَ، المَأْكُلُ حَتَّى يُفَيْسَهَا...)"

أنثى، 22 سنة، متزوجة، مستوى ثانوي).

## 6) ظروف متعلقة بالفرد بحد ذاته: الأمر الذي يؤكد اعتقاد ما ذهب إليه علماء القرن

التاسع عشر الذين أقرّوا بأنّ الفقر يقع بسبب قصور في الشخص ذاته، من منطلق افتقار الفرد إلى التخطيط<sup>1</sup>، وفي الآتي سنوضح انطلاقاً من تصريحات بعض المبحوثين التي تؤكد بأنّ الفقر له علاقة ارتباطية بالفرد بحد ذاته، إذ يصرّح أحد المبحوثين قائلاً:

" كَأَيُّنْ هُوَ الَّذِي يُجِيبُ الْفَقْرَ رُوحَهُ، مَا يَخْدُمُشْ، يَلْقَى

الْخُدْمَةَ وَمَا يَخْدُمُشْ، يَكُونُ يَخْدُمُ حَتَّى يَكْرَهَهَا يُحْطُهَا

وَيُرُوخْ، وَكَأَيُّنْ الَّذِي يَصْبِرُ يَحَاوُزُ (يطرد) الْفَقْرَ" (نكر،

60 سنة، متزوج، مستوى تعليمي ابتدائي، عامل يومي).

يتضح لنا من هذا التصريح بأنّ الفرد أحياناً هو المساهم الأول في جلب الفقر لذاته، إذ أنّه في بعض الحالات تتوفر للفرد كل الظروف الملائمة لتحسين مستواه المعيشي من مثل توفر فرصة العمل لكنّه يأبى استغلال الفرصة، ومبحوث آخر يصرح قائلاً:

" أحياناً الإنسان هو الَّذِي يَغْيِرُ مَصِيرَهُ، يُولَدُ فَقِيرٌ وَيَتَحَرِّكُ

مَا يَفْعَدُشْ قَاعَدُ يَفَارِعُ لِلنَّاسِ، وَيَفَارِعُ لِلَّهِ يَعْطِيهِ الْخُبْرَةَ،

لِأَنَّهُ لَهْ يَتَحَرِّكُ، وَهُوَ يَرُوحُ عِنْدَهَا (أي الخبزة)، تَحْرِكُوا

تَرْزُقُوا" (نكر، 26 سنة، أعزب، مستوى جامعي).

يتبيّن لنا من التصريح الذي قدّمه المبحوث الذي يؤكد فيه بأنّ الفقر ليس قدر مقسوم من الله، ولا هو متعلق بالفاعلين الآخرين، وإنّما متعلق بصورة مباشرة بالفرد بحد ذاته؛ إذ عليه أن يكون نشط من الناحية العملية، ولديه رأس مال علائقي واسع يمكّنه من الحصول على قوته، أو كما أسماها المبحوث

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2007، ص

"الخبزة"، التي لاقتنائها تحتاج أن يكون الفرد أكثر حركة بالوسط الذي هو فيه لكي يتمكن من تلبية حاجاته وحاجات عائلته، ولا يعتمد على الناس في الحصول على "الخبزة"، بل عليه أن يبادر هو شخصيا في الحصول عليها، وأن لا يظل دائما تابع للآخر ينتظر مساعدته، وحتى يتخلص من الفقر؛ لأنّ هذا الأخير ما هو إلاّ "... مركب من المواقف المجدّدة للتبعية *Dépendance*، ونقص الاعتماد على الذات"<sup>1</sup>؛ هنا الفقر متصل بملاح التبعية المستمرة للآخر مما يتبعه الاعتماد الدائم على الآخر والعجز الذاتي في الاعتماد الكلي على الذات، وفي نفس الصدد يصرح بمحوث آخر قائلا:

"...أحيانا الإنسان هو اللّبي يكون له علاقة مع المجتمع؛  
إذا ما دخل في علاقة مع المجتمع كيفه يعرف المجتمع  
بلي أنت قليل (فقير)، لازم الاندماج" (ذكر، 26 سنة،  
أعزب، مستوى جامعي).

يتبيّن لنا من تصريح المبحوث أنّ أحيانا الفرد بحد ذاته يكون مسؤولا عن فقره، لأنّ عدم تواصله مع الآخرين وغياب شبكة العلاقات الاجتماعية، إضافة إلى عدم مقدرته وسعيه إلى الاندماج مع أفراد مجتمعه سوف يجعله يتخبط بدائرة الفقر؛ لأنّ الرأسمال الاجتماعي يعرف الآخر بفقر هذا الفرد، ويفتح مجال لمساعدته من خلال عملية التضامن التي تتم بين الفاعلين داخل المجتمع.

في حين أنّ النسبة المتبقية من أفراد عيّنة البحث والمقدرة بـ (11.7%) فهي لأفراد عيّنة الدراسة الذين اعتبروا بأنّ الفقر ما هو إلاّ عبارة عن ظاهرة تولد بالأصل مع الأشخاص؛ أي أنّها تتخذ طابع وراثي، وفي الآتي تصريح أحد المبحوثين يبين فيه تأييده لهذا الرأي قائلا:

---

<sup>1</sup>-إسماعيل قيرة، بلقاسم سلطانية، علي غربي، عولمة الفقر: المجتمع الآخر، مجتمع الفقراء والمحرومين، ط 01، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2003، ص 21.

"... يعني الفقر يولد مع الأشخاص وراثي يُزيد مع

الإنسان" (أنثى، 18 سنة، غير متزوجة، مستوى جامعي،

لا تعمل).

ما يمكن استقرائه من الجدول (01.3) انطلاقاً من نسب تأييد أقلية أفراد عينة الدراسة لفكرة أنّ الفقر يولد مع الأشخاص، هو أنّ هذا التأييد جاء نتيجة لارتباط الفقر بطريقة الحياة التي يحيا بها الفاعلون الاجتماعيون مما يجعل منه ظاهرة لصيقة مباشرة بالأشخاص لا بالظروف المختلفة التي يعيشونها، وهنا نستدل برأي *OSCAR Lewis* الذي يعتبر أنّ الفقر هو طريقة أو طراز في الحياة تتوارثه الأجيال المتعاقبة من خلال التنشئة الاجتماعية والتطبيع الثقافي<sup>1</sup>، وبالتالي فإنّ إجابة أفراد عينة الدراسة كانت متطابقة مع ما أشار إليه *لويس أوسكار "OSCAR Lewis"* الذي قال بأنّ الفقر "ليس مجرد نقص وحرمان اقتصادي وسوء تنظيم، وإنما هو طريقة في الحياة"<sup>2</sup>، وعندما نتحدث عن طريقة حياة الأفراد فإننا لا يجب أن نهمل تأثير كل من البيئتين: الاجتماعية والثقافية معاً، في ما يحملونه الأفراد من أفكار جاءت نهاية مخاض ومحصلة لما تعلّموه عن طريق التنشئة الاجتماعية وبيئتهم السوسيو ثقافية .

## (2) تمثلية العائلة الجزائرية لارتباط الفقر:

إنّ طبيعة الفقر تتأسس وفقاً لارتباطه بمؤشرات متعددة، وعليه انطلاقاً من تصريحات المبحوثين لاحظنا وجود اتجاهين، الاتجاه الذي ركز على ربط الفقر بالجانب المادي، والاتجاه الذي ربط الفقر

---

1- قيس النوري، الأنثروبولوجيا الحضريّة بين التقليد والعولمة، ط 01، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع: الأردن، 2001، ص 209.

2- عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009، ص 90.

بالجانب المعنوي (القناعة، طريقة العيش، المبادرة الفردية...)، وفي الآتي سنفصل أكثر هذين الاتجاهين

انطلاقاً من البيانات التي تم استقائها من ميدان دراستنا:

(أ) **طريقة عيش الأفراد:** ما صرّح به أحد الباحثين في قوله:

" كَايْنُ إِنْسَانٍ اللَّيُّ أَعْطَاهُ اللهُ الْمَالَ مَا عُرْفُشُ يُدُورُ بِهِ،

مَا يُزَكِّي بِهِ مَا يُدِيرُشُ بَزَافُ صَوَالِحُ "

(نكر، 26 سنة، أعزب، مستوى جامعي).

(ب) **القناعة الذاتية:** ما صرح به نفس الباحث في قوله:

"... الفقر مرتبط بالقناعة الذاتية...".

(ت) **مبادرة الفرد في تغيير ذاته:** ما صرّح به نفس الباحث قائلاً:

" لا يغير الله ما يقوم حتى يغيّرون ما بأنفسهم، هذا

بالنسبة للفقير لَحَطَرُشُ الْإِنْسَانِ اللَّيُّ مَا يُعَاوُشُ رُوحَهُ

يقعد منعزل على الناس" (نكر، 26 سنة، مستوى

جامعي).

يتبين لنا من تصريح الباحث أنّه ليس دائماً الفقر له علاقة بالجانب المادي (الدخل)، وإنما مرتبط

بالجانب المعنوي المجسّد في مقدرة الفرد على التغيير من ذاته، وهنا المقدرة لا تتوقف فقط على المقدرة

المادية، كون أنّ الفقر له علاقة كذلك بمقدرة الأفراد، في هذا السياق أكد **برنامج الأمم المتحدة**

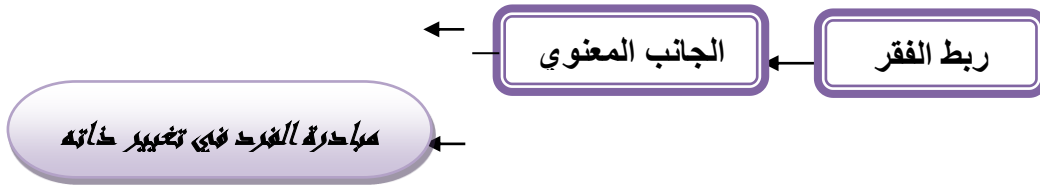
**الإنمائي (1997)** على أنّ "الفقر" معناه "عجز في القدرة"<sup>1</sup>، إذ يعتمد هذا المفهوم على الأفكار التي

طرحها **أمارتاش "Ameritech"** حول مفهوم "القدرة"، وفقاً لهذا المفهوم حياة الفرد يمكن أن تُرى

كتوليفة متباينة من الأفعال والكيانات والأشياء أو التوظيفات/الأداء، هذه الوظائف تتراوح من حالات

<sup>1</sup> - نادبة جبر عبد الله، الفقر وطرق قياسه: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، ط01، دار فرحة للنشر والتوزيع: مصر، 2004، ص 15.

أولية مثل: "حالة التغذية" إلى حالات أكثر تعقيدا، والقدرة الكلية للفرد تتكوّن من توليفة متنوعة من الوظائف المتاحة، ولذلك فإنّ "الفقر" لا يتعلق بانخفاض الدّخل أو المنفعة أو العجز في مقابل الاحتياجات الأساسية لسلع محدودة، لكن "الفقر" هنا يتعلّق بعجز القدرة، وأن تكون فقيرا ليس أن تكون حائزا على الدخل المنخفض فقط، وإنما حائزا من خلال الوظائف والقدرات المناسبة للشخص<sup>1</sup>، باختصار فإن ربط الفقر بالجانب المعنوي يمكن أن نوجزه بوضوح أكثر في هذا المخطط:



إنّ ربط الفقر في بعده المعنوي يؤدي بالفرد إلى فقدان هويته ككيان اجتماعي فاعل وكإنسان، ونفس الأمر ينطبق على المجتمع، لأنّ الفقر ليس فقط حكرا على الفرد وإنما يوجد مجتمعات فقيرة نتاج ظروف وعوامل متعددة، فحالة الفقر التي تعشها يتولد عنها فقدان خصوصيتها الوجودية وهويتها الاجتماعية، ما مثّل هذا البعد المعنوي تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الذي عزّف الفقر على أنّه "حرمان من القدرات البشرية يؤدي إلى تفاقم البطالة، وعجز الناس عن امتلاك هذه القدرات اللازمة لضمان أحيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي، شخصا كان، أسرة، أو مجتمعا محليا"<sup>2</sup>؛ بالنسبة للقدرات البشرية يُقصد هنا المهارات التي يمتلكها الأفراد كعنصر من العناصر الأساسية المميزة للقدرات البشرية.

أما البعض من أفراد عيّنة الدّراسة فقد مثلوا الاتجاه الذي يقوم على ربط الفقر بالجانب المادي،

وفي الآتي سنقوم بتوضيح تصوراتهم من خلال مجموعة من الجداول:

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص ص 15 - 16.

<sup>2</sup>- صليحة مقاسوي، الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنموية: جامعة قسنطينة، 2007 - 2008، ص 30.

الجدول رقم "02.3": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير ارتباط الفقر بالحاجة المادية\*:

النسبة المئوية %	التكرار	يرتبط الفقر بالحاجة المادية
67.7	312	نعم
32.3	149	لا
100	461	المجموع

إنّ الملاحظة الغالبة بالجدول (02.3) هي أنّ غالبية أفراد عيّنة الدّراسة ركزوا في إجاباتهم على اعتبار أنّ الفقر ما هو إلا ظاهرة ترتبط ارتباطاً كبيراً بالحاجة المادية؛ يقصد بها هنا الحاجة المادية للفرد وليس للمجتمع، حيث أنّ نسبة 67.7% من إجابات أفراد عيّنة الدّراسة كانت بنعم؛ أي نسبة تجاوزت 50%، وبهذا الصدد تصرّح أحد المبحوثين المؤيدين لرأي أنّ الفقر مرتبط بالجانب المادي:

" هو الحاجة والعوز، خاصة الحاجة المادية أكثر من أي جانب آخر؛ يعني الحاجة للمال" (أنثى، 29 سنة، غير متزوجة، مستوى جامعي، عاملة).

ويصرّح مبحوث آخر قائلاً:

"... الفقر يكون في الجيب... (ذكر، 60 سنة، متزوج، مستوى تعليمي ابتدائي، عامل يومي).

يتضح من تصرّح المبحوثين ضرورة الإشارة إلى فكرة بغاية الأهمية ألا وهي ارتباطية الجانب المادي بمعايير الرفاهية واللارفاهية، وعلى وجه التحديد التركيز على دخل الفرد، الذي إذا ما كان منخفضاً فإنّه سيؤثر على قدرته الشرائية وبالتالي عجزه على تلبية حاجياته الضرورية، ممّا ينجر عنه مؤشر آخر مرتبط بقدرة الفرد ألا وهو مستوى الإنفاق الاستهلاكي، الذي يكون بطريقة موازية مع قيمة الدخل في طبيعة مستواه، فإذا كان الدخل منخفض فالإنفاق الاستهلاكي سيعرف بدوره هو الآخر

انخفاضاً والعكس صحيح، ثم إنّ ارتباط الفقر بمظاهر الحرمان المادي سوف لن يكون له التأثير على مستوى الإنفاق الاستهلاكي فقط بقدر ما سينعكس على سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم، وحتى منظومة القيم التي يحملونها سواء تجاه أفراد الجماعة أو المجتمع ككل، مترجماً في النمط الحياتي له، ويعبّر أحد المبحوثين عن هذا الرأي في تصريحه قائلاً:

" نربط الفقر بلي ما عُدّهش الدراهم... الفقر مربوط بالجيب، بالدراهم" (أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي متوسط، متزوجة، مأكثة بالبيت).

وتصريح لمبحث آخر قائلاً:

" نربط الفقر بالمستوى المادي ومستوى الاستهلاك الغذائي؛ لَحَطْرُش كُونُ ما يُكُونُش عُنْدَكُ مستوى مادي ما يُكُونُش عُنْدَكُ الدراهم ما يُكُونُش عُنْدَكُ مستوى معيشي وغذائي، لازم يكون كائين في زوج (للاثنين) أو واحدة فيهم (نكر، 26 سنة، أعزب، مستوى جامعي).

يتضح لنا من تصريح المبحث بأنّ الفقر يرتبط بثنائية المال والاستهلاك الغذائي، من منطلق وجود علاقة مكّملة بين الاثنين؛ فإذا غاب المال فلا يستطيع الفرد أن يحقق اكتفاءه الغذائي، وبالتالي فنحن بصدد الحديث عن ما يعرف بالبنية التحتية، الأمر الذي يؤكد التّعريف الآتي الخاص بالفقر في اعتباره: "انخفاض مستوى الاستهلاك للأسر وحرمان الفقراء من البنية التحتية الأساسية..."<sup>1</sup>؛ أي هناك علاقة بين كل من تدني الاستهلاك الغذائي والحرمان المادي، وبالتالي يصبح بذلك الاستهلاك الغذائي

---

<sup>1</sup> - كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية، (تر: سمير كزيم)، ط 01، العدد 844، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، 2005، ص ص 197-198.

مظهر من مظاهر الفقر، بحيث أنّ الفقر بشكل عام يعني تدني مستوى المعيشة للفرد أو للأسرة؛ أي الحرمان المادي، والذي من أبرز مظاهره انخفاض استهلاك الغذاء كمّا ونوعاً...<sup>1</sup>، وفي نفس السياق يصرح مبحوث آخر قائلاً:

"نربط الفقر بالدخل لدى الأفراد كإيّن عائلة كاملة ما  
تخدمش فرد واحد يخدم على العائلة، هنا الفقر نربطه  
بالمادة" (أنثى، 27 سنة، غير متزوجة، مستوى جامعي،  
عاملة).

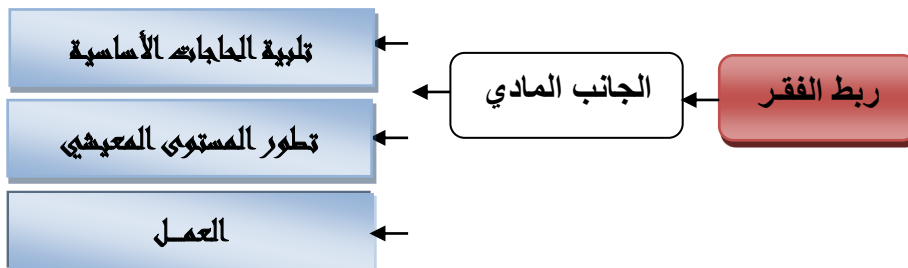
إذن ما أشار إليه المبحوثين في تصريحاتهم المؤكدة على ارتباط الفقر بالحرمان المادي يتطابق مع ما أكدته الباحثة "ديبانارايان" *"Dibanarayan"* (2002) حينما أقرت بأنّ "الفقر يختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والأزمنة؛ غير أنّه من المتفق عليه أنّ الفقر حالة من الحرمان المادي"<sup>2</sup>، فهذا يعني أنّ المجتمعات بالرغم من تباينها واختلافها في العديد من المقومات الوجودية المعبرة عن المجال الهوياتي لها، واختلاف عقيدة تفكيرها وتوجهاتها التنموية إلاّ أنّه يوجد مساحة حتى ولو كانت ضيقة تشترك فيها، انطلاقاً من عدم انغلاقها على ذاتها، وإتّما تفتحها على الآخر حتى ولو لم يكن هذا التفتح يمس جل المجتمعات، تفتحا من شأنه أن يكون ملتقى لمفترق طرق ببعض القضايا، خاصة ما تعلق منها بالإنسانية قاطبة وما يمكن أن يتقل كاهلها.

فالحديث عن الحاجة المادية معناه الحديث عن الحاجة الملحة للفرد التي قد أشار إليها "برادشو" *"BARADCHO"* في سياق تصنيفه لأنواع الحاجات، والتي لاحظ بأنّها تضم أربعة أنواع

<sup>1</sup> - أحمد زكريا صيام، هناء زكريا صيام، "ظاهرة الفقر البطالة: اقتصادية الشكل اجتماعية المضمون"، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للبحث العلمي: عمان - الأردن، ص 04.

<sup>2</sup> - إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطينية، علي غربي، المرجع السابق، ص 10 - 11.

ألا وهي: "حاجة معيارية أو قياسية، الحاجة الملحة، الحاجة المعبر عنها، الحاجة المقارنة"<sup>1</sup>، في حين أن 32.3% من بقية الإجابات الخاصة بأفراد عينة الدراسة كانت بـ "لا"، وفي الآتي مخطط يبرز ربط الفقر بالجانب المادي انطلاقاً من تصريحات المبحوثين:



الجدول رقم "03.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير ارتباط الفقر بانخفاض مستوى الاستهلاك الغذائي":

النسبة المئوية %	التكرار	يرتبط الفقر بانخفاض مستوى الاستهلاك
22.1	102	نعم
77.9	359	لا
100	461	المجموع

ما يتضح لنا من الجدول (03.3) هو أنّ غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة كانت حول عدم ارتباط الفقر بانخفاض مستوى الاستهلاك الغذائي بنسبة 77.9%، في حين أنّ نسبة 22.1% منهم اعتبروا أنّ الفقر يرتبط بكثرة بهذا العامل؛ إذ أنه من دون أن يخفى علينا من مظاهر الفقر النقص الشديد في كمية الغذاء الذي يتناوله الأفراد ونوعيته، إضافة إلى سوء التغذية؛ أي نحن نتحدث عن المستوى المعيشي للأفراد، الأمر الذي من شأنه ظهور العديد من الأمراض ذات التأثير على قدرات الأفراد بذات المجتمع، سواء المادية أو العقلية منها على حد سواء، هنا يعبر أحد المبحوثين عن تأييده لهذا الرأي من خلال تصريحه الآتي:

<sup>1</sup> - أحمد عبد الفتاح ناجي، التخطيط للتنمية في الدول النامية، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: دون بلد نشر، 2011، ص 243.

"مرتبط بتطور المعيشة، بالماكلة، بالخدمة، كُون ما  
تَحْدَمُش يَزْكَبِك الزَّمَان"<sup>1</sup> (نكر، 30 سنة، مستوى تعليمي  
متوسط، أعزب، عامل يومي).

يتبين من تصريح المبحوث أن تحسين المستوى المعيشي والمقدرة على تأمين الغذاء المساهم في  
رفع مستوى الاستهلاك الغذائي لن يكون إلا عن طريق العمل الذي يعد طاقة فاعلة في إمكانية درأ الفقر  
أو التخفيف من حدته.

الجدول رقم "04.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير ارتباط الفقر بطريقة حياة الأفراد".

النسبة المئوية %	التكرار	يرتبط الفقر بطريقة حياة الأفراد
35.4	163	نعم
64.6	298	لا
100	461	المجموع

يتضح لنا من الجدول (04.3) أن أكبر نسبة إجابة قد مثلت 64.6% عند الفئة التي استبعدت  
ربط وجود وحدوث الفقر بالطريقة التي يحيا بها الأفراد في حياتهم الخاصة والاجتماعية معا، وتأكيدهم  
على أن طريقة حياتهم ليس لها التأثير الكبير في ميلاد الفقر؛ وإنما طريقة الحياة لديها علاقة بمدى  
استغلال الأفراد للقدرات والمهارات التي يتوفرون عليها، كنوع من أنواع تغيير حياتهم، وتحقيق التقدم من  
جهة، وتوفير الطموح لدى الأفراد من جهة أخرى، أما نسبة 35.4% فكانت لإجابات أفراد عينة الدراسة  
بـ"نعم"، ومن بين المبحوثين الذين أيدوا هذا الرأي ما سوف نوردته بالتصريح الآتي:

"... والفقر عنده علاقة بالطريقة التي يعيش بها

الإنسان" (أنثى، 22 سنة، مستوى ثانوي، متزوجة).

<sup>1</sup> - مصطلح الزمان يقصد به المبحوث الجوع.

بالنسبة لطريقة العيش والحياة تختلف من فئة اجتماعية إلى أخرى، فالفقير له طريقة حياة لا مشابهة تماما لطريقة حياة الأغنياء لاسيما في ما تعلق بمسألة الإنفاق الاستهلاكي، ما تعبّر عنه المبحوثة في تصريحها قائلة:

"...العائش ما يهْمُهُشْ كُلُّ شَيْءٍ بِالتَّبْذِيرِ وَالْقَلِيلِ مِشِي

سَاوِي حَاجَةٌ لِحَطْرُشْ مَا عَنَدَهُشْ الدَّرَاهِمُ" (أنثى، 36

سنة، مستوى تعليمي ابتدائي، متزوجة، مأكثة بالبيت).

يتبيّن لنا من تصريح المبحوثة أنّ الفقر هو "... طريقة في الحياة، تعني في نطاقه جماعات من الأفراد ذات المستويات المعيشية الدنيا، والتي لها قيم مختلفة تتعارض كلية مع قيم واتجاهات الأغنياء"<sup>1</sup>، هنا الفقر مرتبط بالطريقة التي يحيا بها الفاعلون، وبالقيم التي يحملونها بين أضلع حياتهم اليومية المختلفة اختلافا جذريا عن قيم الأغنياء.

الجدول رقم "05.3": "توزيع أفراد العينة وثيقا لمتغير ارتباط الفقر بعدم القدرة على المشاركة في

تطور المجتمع":

النسبة المئوية %	التكرار	يرتبط الفقر بعدم القدرة على المشاركة في تطور المجتمع
26.5	122	نعم
73.5	339	لا
100	461	المجموع

بالرغم من أنّ استمرارية الرفاه البشري مرتبط ارتباطا وثيقا بدرجة تطور أي مجتمع من المجتمعات، لاسيما ما خص جانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يكون لها الأثر الكبير على باقي مجالات المجتمع؛ لأنّ التنمية تضم كل الجوانب: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية،

<sup>1</sup> - صليحة مقاوسي، المرجع السابق، ص30.

النفسية، وحتى البيولوجية، والتداخل بين هذه الجوانب يؤثر على بنية المجتمع، لأنّ في إطار الحديث عن الفقر في ظل علاقته بالتنمية فهو يعني "مستوى متدن من الرفاه البشري، بل هو أكثر من مجرد عدم كفاية الدخل أو التنمية البشرية"<sup>1</sup>، فمن خلال هذا التعريف نلاحظ تركيزه على نقطة بغاية الأهمية ألا وهي مسألة "الرفاه البشري"، هذا الأخير متصل في حقيقته بالعديد من المؤشرات المعبرة عن حقيقة وجوده من ذلك: الوصول إلى الخدمات التعليمية والصّحية ونوعيتها، إمكانية التحكم في الموارد المتاحة، وهناك مؤشرات أخرى انطلاقاً منها يُحدد الرفاه، وهي مؤشرات متصلة مباشرة بمستوى الإنفاق منها: المأوى، الملابس، أدوات التنظيف المنزلية، الاتصالات، طريقة استهلاك الدخل، طبيعة الدخل (موسمي، دائم،...)؛ أي باختصار شديد الوصول إلى مستوى معيشي لائق في المجتمع، إلا أنّ غالبية إجابة أفراد عيّنة الدّراسة انطلاقاً من الجدول (05.3) أكدت على عدم وجود ارتباط بين الفقر والمشاركة الفردية في تطور المجتمع؛ ليس فقط التطور الاقتصادي، وإتّما التطور في جل المجالات، ويكون لها الدور الفاعل في الارتقاء بعيش الفرد، من خلال نسبة 73.5% التي كانت إجاباتها بلا، أمّا 26.5% فهي نسبة الإجابات التي أكدت على أنّ الفقر يرتبط ارتباط شديد بعدم مقدرة الفاعلين الاجتماعيين على المشاركة في تطور المجتمع الذي ينتمون إليه، فيعبرّ أحد المبحوثين عن هذا الرأي عند تصريحه قائلاً:

"مشاركة الفرد في تطور المجتمع وجه من أوجه الفقر؛  
لأنّ عدم مشاركة الفرد في تطور المجتمع الإنسان الذي  
يُعزل عن المجتمع ويقعد منعزل هو اللّي يُركبُ الفقر  
لروحه، مَدَامَ يكون عنده علاقات مع المجتمع قَعُ إلاّ كان  
فقير المحيط اللّي يكون فيه مُجمّع وعائش فيه هما اللّي

---

<sup>1</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط 01، دار جرير للنشر والتوزيع: الأردن، 2010، ص 18.

نيساعُدوه ويعيشوا معه، وتكون مساعدة بينه وبينهم" )

نكر، 26 سنة، أعزب، مستوى جامعي).

الجدول رقم "06.3": " توزيع أفراد العينة وقتا لمتغير ارتباط الفقر بضعف الإرادة الفردية في تغيير الوضع الشخصي".

النسبة المئوية %	التكرار	يرتبط الفقر بضعف الإرادة الفردية في التغيير
1.5	7	نعم
98.5	454	لا
100	461	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول (06.3) أن نسبة 98.5% من إجابات أفراد عينة الدراسة كانت في عدم ارتباط الفقر بضعف الإرادة الفردية أو الشخصية في تغيير الوضع الشخصي للفرد، في حين أن الأقلية 1.5% من المستجوبين كانت إجاباتهم بنعم، حيث أن تغيير الوضع الشخصي بكل اتجاهاته ليس فقط بالإرادة الفردية بقدر ما له ارتباط شكلي وفعلي بمقومات اجتماعية، وبما يقدمه المجتمع لتحسين فاعليه، ويوجد بعض المبحوثين الذين قد ربطوا الفقر بكل من "انخفاض القدرة الشرائية" التي ما هي إلا محصلة لسلسلة من الأسباب والعوامل التي يكون لها دورا رياديا في وجود الفقر من بينها: العمل-الدخل...، والبعض الآخر منهم من ربطوا الفقر بكل من "البعد عن الكتاب والسنة" و "اللا مساواة في توزيع الموارد الطبيعية داخل المجتمع".

فانطلاقا من فكرة أن التصورات تساعد على معرفة الكيفية التي يُحدّد ويبنى بها الأفراد لأنفسهم ولغيرهم من الناس حدود ومجالات لأفعالهم ونشاطاتهم<sup>1</sup>، هذه الأخيرة التي تساهم في صياغة وبلورة نمط معيّن من الأفكار حول أيّ قضية أو ظاهرة من الظواهر المتعددة، وبما أن الفقر يعني "عدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية، والخدمات الأساسية حق

<sup>1</sup> - رشيد حمدوش، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: امتدادية أم قطعية؟، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2009، ص 246.

من حقوق الإنسان...<sup>1</sup>، فإننا في الجداول الآتية سنورد كيفية تمثيل أفراد عينة الدراسة لظاهرة الفقر ومفهوم الفقير معا:

## 1) تمثل العائلة الجزائرية لمفهوم الفقر:

يعد مفهوم الفقر من بين أكثر المفاهيم تركيباً وتعقيداً، نتيجة لارتباطه بالعديد من المجالات القاعدية بذات المجتمع، وتشابكه مع مفاهيم أخرى، الأمر الذي جعل من هذا المفهوم متعدد المضامين والأبعاد، وعليه فإن كل فاعل اجتماعي انطلاقاً من محددات واعتبارات معينة إلاّ ويحمل تمثلاً معيناً عن هذا المفهوم، وفي الآتي سنقوم بعرض مجموعة الجداول، وبعض تصريحات المبحوثين فيما خص ماهية الفقر.

الجدول رقم "07.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير حصر الفقر في مفهومه بالحاجات الأساسية":

لا أوافق		محايد		أوافق		السلم <sup>2</sup> مفهوم الفقر
%	ك	%	ك	%	ك	
19.1	88	6.1	28	74.8	345	هو الجوع
15	69	4.30	20	80.70	372	الافتقار إلى المسكن
19.30	89	11.50	53	69.20	319	عدم المقدرة في الحصول على الملابس
38.2	176	15.6	72	46.2	213	عدم المقدرة على الحصول على الماء

لقد تضمن الجدول (07.3) تمثل أفراد عينة الدراسة للفقر في مضمونه الذي يركز بالدرجة الأولى على المعنى الذي يشير إلى تمركز دائرة مفهوم الفقر في مقدرة الأفراد على تلبية الحاجات الأساسية بغية ضمان عيش لائق ومقبول، وعليه ما يمكن ملاحظته من الجدول (07.3) هو أنّ نسبة موافقة أفراد

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المشكلات الاجتماعية: دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، ط 01، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 2010، ص 141.

<sup>2</sup> - لقد تم إعادة الترميز لتقليص التشتت وعليه فقد تم دمج نسب أوافق وأوافق بشدة في نفس الخانة، ونفس الحال بالنسبة للا أوافق ولا أوافق بشدة؛ نتيجة لتقارب النسب المئوية.

عينة الدراسة على اعتبار الفقر هو الجوع هي (74.8%)، ما يعبر عن هذا الرأي تصريح أحد

المبحوثين قائلا:

"اللّي ما عندهش مأكلة كرشه... (أنثى، 36 سنة،

مستوى تعليمي ابتدائي، متزوجة، مأكلة بالبيت).

وفي نفس سياق الحديث يصرح مبحوث آخر قائلا:

"... إذا تعشى ما يفطر وإذا فطر ما يتعشى".

( أنثى، 22 سنة، مستوى تعليمي ثانوي، متزوجة).

وتصرّح مبحوثة أخرى في إطار ربط الفقر في معناه بتلبية الحاجات الأساسية قائلة:

" الإنسان اللّي مشتاق دائما أكل يومي شباب فيه فاكهة،

فيه لحم، فيه كامل الغذاء، مشتاق من يقطع حذائه

يجيب حذاء جديد، مشتاق من يجي الشتاء يجيب معطف

جديد، مشتاق هو واللّي يقرأ كيف كيف... (أنثى، 34

سنة، مستوى تعليمي جامعي، عاملة، غير متزوجة).

يتضح لنا من تصريح المبحوثة بأن الفقر هو الحاجة إلى غذاء متوازن غني، وهو الحاجة إلى

الملبس (الحذاء والمعطف)، وهو الحاجة كذلك إلى التعليم، أما (19.1%) فهي نسبة أفراد عينة الدراسة

الذين أجابوا بـ"لا أوافق"، ويتضح كذلك من الجدول (07.3) أن أعلى نسبة إجابة قد تمركزت في "أوافق"

على اعتبار الفقر هو الحاجة أو الافتقار إلى المأوى بنسبة 80.7%؛ هذا لاعتبار المسكن (المأوى) ما

هو إلا ضرورة من الضروريات الحياتية الاجتماعية التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ كونه يقينا من حر

الصيف وقر الشتاء، والفاقد لهذه الضرورة معناه ترجمة لبعض ملامح الفقر؛ ويصرح في الآتي أحد المبحوثين مُشيرًا إلى أنّ الفقر معناه هو الافتقار إلى المسكن:

" اللّٰي مِشِي بَانِي كَالنَّاسِ، السُّكْنَى كَوَالُو" (أنثى، 54

سنة، مستوى تعليمي متوسط، متزوجة، مأكثة بالبيت).

تبين المبحوثة أنّ عدم البناء أو أن يكون الفرد مقيما ببيت وضعيته مزرية فهذا معناه الفقر؛ لعدم إمكانية الفرد إما بناء مسكن جديد أو العمل على ترميم بيته، وفي سياق الحديث عن الفقر وربطه بالوضع المزرية للمسكن يصرح أحد المبحوثين قائلا:

"... السُّكْنَى مُدَمَّرَةٌ، الطَّوْلَةَ<sup>1</sup> تُسِيلُ عَلَيْهِ" (ذكر، 60

سنة، مستوى تعليمي ابتدائي، متزوج).

ويوجد بعض الأفراد لا يتوفرون حتى على مسكن وإنما يقطنون بكوخ أو بيت قصديري، ما يعبر عنه أحد المبحوثين في تصريحه قائلا:

" السُّكْنَى كَاتِيْنُ اللّٰي سَاكِنُ فِي بَرَاكَةٍ<sup>2</sup>" (أنثى، 54 سنة،

مستوى تعليمي متوسط، متزوجة، مأكثة بالبيت).

لكن ما يجب توضيحه أنّ ليس كل فرد يقطن ببيت قصدير معناه أنّه يعيش حالة فقر؛ لأنّ فيه بعض الأشخاص الذين يمتلكون مساكن ولكن كنوع من أنواع التحايل قصد الحصول على مسكن آخر بغرض بيعه أو كرائه أو... يقطنون هذا النوع من المساكن إن صح لنا تسميتها بهذا الاسم، أمّا نسبة غير الموافقين فقد قدرت بـ 15%.

<sup>1</sup> - المقصود بالطولة هنا السقف.

<sup>2</sup> - المقصود هنا بالبركة المصطلح الذي يطلق على البيت القصديري في اللغة اليومية المتداولة.

وبما أنّ الكساء أو الملابس يعد حاجة من الحاجات الضرورية والأساسية لكل فرد باختلاف جنسه ودينه وعقيدة تفكيره، بل أنّه حق من الحقوق الإنسانية التي تسعى بأي شكل من الأشكال مختلف الهيئات الدولية والمنظمات العالمية إلى اقتنائه؛ فغيابه يعتبر مؤشر من مؤشرات الفقر، كون أنّ بعض الباحثين والمفكرين قد ربطوا الفقر في معناه بالحاجات الأساسية التي تعتبر كمطلب ملح ومهم بحياة جميع الأفراد دونما استثناء، وعدم توفرها معناه شكل من أشكال العوز لاسيما في صورته المادية، ومن بين هذه الحاجات الحاجة إلى الملابس، حتى فيما خصّ أفراد العينة فغالبيتهم كانوا مع هذا المفهوم، فانطلاقا من الجدول (07.3) نلاحظ أنّ نسبة 69.2% من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بـ"أوافق" على اعتبار أنّ الفقر في معناه هو عدم المقدرة في الحصول على الملابس، ما مثّل هذا الرأي تصريح أحد المبحوثين في قوله:

"الفقر اللّي مشي لآحق من ناحية الكِسوة" (أنثى، 36

سنة، مستوى تعليمي ابتدائي، متزوجة، مأكثة بالبيت).

ويصرّح في نفس السياق مبحوث آخر قائلا:

"...الفقر في اللّبس".

( ذكر، 30 سنة، مستوى تعليمي متوسط، أعزب، عامل يومي).

أمّا نسبة 19.3% فهي لأفراد عينة الدراسة الذين قد أجابوا بـ"لا أوافق".

إذن عدم إمكانية تحقيق كل من هاتين الحاجتين الأساسيتين ألا وهما: الحاجة إلى الغذاء والكساء

يعتبر أنّ الفرد يعيش حالة فقر ويعتبر فقير ما يؤكده التعريف الآتي:

"الإنسان الذي لديه كمية قليلة من المال، أو الإنسان ذو الدخل المحدود، والذي لا يفي دخله لتوفير احتياجاته...، وهو الفرد الذي يعجز عن إشباع احتياجاته الضرورية من الغذاء والكساء"<sup>1</sup>، فمن خلال هذا التعريف يتبين لنا أنّ مقدرة الفرد في تلبية وإشباع احتياجاته الضرورية لاسيما كل من الغذاء والكساء لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق توفر قيمة دخل تتجاوز الدخل المحدود، وبالنسبة للفرد الذي لديه دخل محدود أو حتى ما يعرف بالأجر القاعدي فيعتبر فقير.

ويوضح لنا كذلك الجدول (07.3) أهمية الماء الشروب بحياة الأفراد؛ كونه ضرورة من الضروريات والحاجات الأساسية التي لا يمكن العيش بدونها، وعليه يتبين لنا من الجدول (07.3) أنّ أعلى نسبة إجابة كانت في "أوافق" 46.2%، في حين أنّ نسبة 38.2% كانت لإجابة أفراد عيّنة الدراسة المقدر عددهم 176 فردا من بين العينة الكلية الذين قد أجابوا بـ "لا أوافق".

إنّ ما يمكن استنتاجه من الجدول (07.3) هو أنّ أعلى نسبة إجابة أفراد عيّنة الدراسة قد تمركزت في "أوافق"، من منطلق أنّ حالة العوز المادي الذي يمكن أن يتعرض لها الفرد أو يعيشها بغض النظر عن مدة هذه الحالة، فإنّه سيتولد عنه صعوبة تلبية الحاجات الأساسية التي بتحقيقها يحقق على الأقل الحد الأدنى من العيش المقبول.

وما يستوجب التأكيد عليه هو أنّ للفقر ثلاث مداخل أساسية ألا وهي: مدخل الدخل (محدودية الدخل)، مدخل الحاجات الأساسية (الحرمان من المتطلبات اللازمة لتلبية الحد الأدنى المقبول من الحاجات الأساسية)، مدخل القدرات (غياب بعض القدرات الأساسية)<sup>2</sup>، ففيما خص الجدول (07.3) فإنّه ينتمي إلى المدخل الثاني، ألا وهو "مدخل الحاجات الأساسية"، هذا المدخل ما هو إلاّ تعزيز لما

<sup>1</sup> - بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، ط 01، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2008، ص 74.

<sup>2</sup> - منى عطية خزام خليل، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 2010،

أشار إليه "عدنان عباس حميدان" في اعتباره الفقر هو "... الجوع، الفقر هو الافتقار إلى المأوى..."<sup>1</sup>، وفي الآتي التعاريف الأخرى المتعلقة بالفقر في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية مدرجة في الجداول التي سيتم التعرض لها بالوصف والتحليل:

الجدول رقم "08.3": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير اعتبار الفقر هو عدم المقدرة على زيارة الطبيب:

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفقر هو عدم مقدرة زيارة الطبيب
80.5	371	أوافق
7.6	35	محايد
11.9	55	لا أوافق
100	461	المجموع

نحن بهذا الصدد نقصد المقدرة المادية لا المعنوية، وبهذا فإننا في سياق الحديث عن المدخل الأول الخاص بتعريف الفقر، ألا وهو "مدخل الدخل"، وارتباطه بعدم المقدرة على تلبية الحاجيات الأساسية؛ لاسيما في سياق الحديث عن الفقر والجانب الصحي المجسد في زيارة الطبيب، انطلاقاً من التساؤل المطروح حول اعتبار الفقر هو عدم المقدرة على زيارة الطبيب، فمن خلال الجدول (08.3) وجدنا أنّ توزيع نسب الإجابات كان كالآتي:

<sup>1</sup> - عدنان عباس حميدان، "الإطار المنهجي لمحددات الفقر والطرائق الإحصائية لقياسه: حالة تطبيقية مقارنة على الدول العربية: اليمن، سوريا، مصر، لبنان"، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2011، ص 111.

نسبة 80.5% من إجابات أفراد عينة الدراسة كانت بـ"أوافق"، فعندما نتحدث عن زيارة

الطبيب فنحن في سياق الحديث عن الصّحة، وفي هذا الصّدّد يصرّح أحد المبحوثين قائلاً:

الفقر هو عَدُوٌّ، هو شيء ضار، مثلاً عائلة عندهم واحد

مريض ما عَنَدُهُمْشْ بِهِ يُدَاوُوهُ تُزِيدُ حَالَتَهُ تَسْوِء

يُضَرُّ،...الفقر هو مَرَضٌ عَدُوٌّ (أنثى، 22 سنة، غير

متزوجة، مستوى تعليمي متوسط، متمرنة).

يتبين من تصريح المبحوثة بأنّ مظاهر التأثير السلبي للفقر تتجلى في عدّة جوانب

خاصة الجانب الصحي، ففي حالة ما كانت عائلة فقيرة وتعرّض أحد أفرادها للمرض وليس

لديهم مقدرة مادية لمعالجة المريض فإنّ هذا الأمر سينجر عنه ضرر ليس فقط بالنسبة للفرد

المعني بل وحتى العائلة، مما يجعل الفقر بمثابة عدو قاتل؛ لأنّه في حالة ما كانت ظروف

العائلة جيدة فإنّ هذا سيسهم في التكفل خاصة المادي منه بمتطلبات أفراد العائلة بصفة

عامة، وفي هذا الصّدّد يصرّح أحد المبحوثين قائلاً:

"الفقر تَمَرُضِي وَمَا تَلْقَيْشِ الدَّوَاءَ بِهِ تُدَاوِي، تدهور

المعيشة ونقص الغذاء الكافي والبرد يؤدي إلى تدهور

الصّحة" (أنثى، 34 سنة، مستوى تعليمي جامعي، عاملة،

غير متزوجة).

يتبين من التصريح بأنّ عدم مقدرة الفرد على الذهاب إلى الطبيب قصد مداواة المرض يعتبر في

حد ذاته فقر؛ مع العلم أنّ هنالك العديد من المسببات الكامنة وراء تدهور صحة بعض الأفراد في

مقدمتها تدهور المستوى المعيشي بما فيها نقص أو عدم كفاية الغذاء خاصة إذا كان حجم العائلة كبيراً،

تدهور وضعية المسكن، قلة الملابس، كلها مسببات مساعدة على تدهور صحة الفرد، أمّا نسبة (11.9%) فهي لأفراد العينة الذين أجابوا بـ "لا أوافق".

وبناء على ما سبق فإنّ ما يمكن استنتاجه من الجدول (07.3) هو أنّ غالبية أفراد عيّنة الدّراسة قد وافقوا على اعتبار الفقر في مفهومه هو عدم مقدرة الفرد على زيارة الطبيب في حالة المرض (80.5%)؛ لأنّه بعدم توفر الجانب الصّحي لا يمكن أن يحقق الفرد فعاليته الاجتماعية.

الجدول رقم "09.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمخبر اعتبار الفقر هو الحرمان من وظيفة".

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة
64.7	298	أوافق
11.5	53	محايد
23.8	110	لا أوافق
100	461	المجموع

يعتبر العمل ذو قيمة رمزية اجتماعية واقتصادية معاً، لاسيما العمل المنتج الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير القدرات والمؤهلات التي يتوفر عليها الفرد؛ قصد تحقيق تكامل قائم في روحه على التفاعل بين كل من الفرد ومجتمعه، وكوجه من أوجه التقدم الفعلي، وعليه وانطلاقاً من الجدول (09.3) يتضح لنا أنّ نسبة 64.7% من أفراد عيّنة الدّراسة قد أجابوا بـ "أوافق" على فكرة اعتبار أنّ الفقر ما هو في مفهومه سوى الحرمان من إمكانية الحصول على وظيفة، في هذا الصدد يصرّح أحد المبحوثين قائلاً في إطار علاقة الوظيفة بالفقر:

"من تكون صعيبة عليك به تتحصّل على وظيفة، ما

يجيكش المال، من ما تتحصّلش على وظيفة علّا بها

بُجِي الفَقْر" ( أنثى، 22 سنة، غير متزوجة، مستوى

تعليمي متوسط، متمرنة).

يتبين من تصريح المبحوثة بأنّ للوظيفة رمزية دالة من حيث إمكانية التخلص من الفقر، في ظل

ما توفره الوظيفة من دخل، أمّا 23.8% فهي نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين قد أجابوا بـ "لا أوافق".

الجدول رقم "10.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الفقر هو عدم المقدرة على استرجاع الحقوق":

الفقر هو صعوبة استرجاع الحقوق لدى ضياعها	التكرار	النسبة المئوية (%)
أوافق	243	52.7
محايد	80	17.3
لا أوافق	138	29.9
المجموع	461	100

ما يلاحظ من الجدول (10.3) أنّ نسبة (52.7%) من إجابات أفراد عيّنة الدّراسة حول اعتبار

الفقر هو "عدم المقدرة على استرجاع الحقوق الشخصية عند ضياعها" كانت بـ"أوافق"، في مقابل نسبة

(29.93%) لـ: "لا أوافق".

وما يمكن الإشارة إليه هو أنّه كل من الجداول رقم "08.3"، "09.3"، و"10.3" ينتمون إلى المدخل

الخاص بمدخل القدرة المتعلّق بتعريف الفقر.

إنّ ما يمكن استنتاجه هو أنّ حقوق الإنسان بصفة عامة كثيرة ومتنوعة، منها ما هو حق فردي

لصيق بالكيان الفردي، ومنها ما هو اجتماعي لصيق بالجماعة، وعليه فعندما نسق الحديث إلى الحقوق

فإننا بذلك نتحدث عن حقوق الإنسان، كونها تحفظ كرامته، وتعد كميّار ومقياس لتقدم أيّ أمة من الأمم

بما فيها الحريات الشخصية (الحق في الحياة، الحق في الحرية...)، والحقوق المدنية والسياسية (حرية

المعتقد، حرية الرأي والفكر...)، الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (حق العمل، الضمان الاجتماعي، حق التعلم، العدالة، المساواة، الحرية، حسن المعاملة...).

الجدول رقم "11.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير اعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على التعليم":

الفقر هو صعوبة الحصول على التعليم	التكرار	النسبة المئوية (%)
أوافق	285	61.8
محايد	35	7.6
لا أوافق	141	30.6
المجموع	461	100

يتبين لنا من الجدول (11.3) أنّ نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين قد أجابوا بـ "أوافق" عن فكرة اعتبار الفقر هو "صعوبة الحصول على التعليم" قد حددت بـ "61.8%"; كون أنّ التعليم يعدّ "المقدمة في الفكر الإنساني، الذي يميّز به البشر عن الحيوانات، واهتدى به لتحصيل معاشه والتعاون عليه بأبناء جنسه، والنظر في معبوده"<sup>1</sup>، نظراً لارتباط التعليم بمستويات الحياة الاجتماعية من جهة، والنهوض بنهضة وتنمية أي مجتمع من المجتمعات، والحد الجامع بين الطموح وتحقيقه بأرض الواقع الاجتماعي من جهة أخرى؛ لأنّ صعوبة حصول الفرد على إمكانية التعلم داخل مجتمعه من منطلق أنّ التعليم قد يفتح له آفاق ويزيد فرصة دخوله إلى عالم الشغل؛ وهنا نقصد ليس العمل اليدوي الشاق وإنما العمل الفكري قد يجعله عرضة للفقر، وفي هذا الصدد قد طرح "شيلر" "Schiller" أنّ الفقراء يعتبرون

<sup>1</sup> - عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ط 01، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت-لبنان، 2004، ص 450.

كذلك لأنهم لا يملكون وسائل الحصول على تعليم جيّد وأعمال ودخول جيدة<sup>1</sup>، ونسبة 30.6 % لأفراد عيّنة الدّراسة الذين أجابوا بـ "لا أوافق".

الجدول رقم "12.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الفقر هو صعوبة الحصول على الخدمات الصحيّة".

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفقر هو صعوبة الحصول على الخدمات الصحيّة
67	309	أوافق
9.1	42	محايد
23.9	110	لا أوافق
100	461	المجموع

إنّ ما يمكن ملاحظته من الجدول (12.3) هو أنّ أعلى نسبة إجابة عن التساؤل المتعلّق باعتبار أنّ الفقر هو "صعوبة الحصول على الخدمات الصحيّة" كان في إجابة أفراد عيّنة الدّراسة بـ "أوافق" بنسبة 67 %؛ إذ أنّ هناك علاقة جد وطيدة بين كل من الصّحة سواء النفسية أو العضوية ونمو المجتمع وتطوره، هذا الأخير شرط تحقّقه يُفند إذا كان أفراد المجتمع معتلين؛ لأنّ بناء سرح المجتمع يقوم على أفراد وإطارات لا معتلة، قادرة على التفكير والتغيير الإيجابي، لكن إن لم يتحقق هذا الشرط فإنّ هذا سوف يؤثر على مشروع تقدّم أي مجتمع من المجتمعات، لاسيّما في ظل معالم التنافس الغيري في جميع المجالات والقطاعات، وعندما يُربط الفقر بالخدمات الصحيّة فنحن هنا بصدد الحديث عن الحرمان الاجتماعي في شقه الثاني ألا وهو الحرمان غير المالي، أمّا عن أفراد عيّنة الدّراسة الذين أبدوا عدم موافقتهم على هذا الرأي فقد قدرت نسبتهم 23.9 %؛ كون أنّ الفقر لا يقوم قوام وجوده الاجتماعي فقط على الخدمات الصحيّة، وإنّما هناك خدمات أخرى تمثل مجال حيوي للتّخلص من بعض مظاهر الفقر من مثل: خدمات التّعليم التي تساهم في التّقليل من فئة الأميّة بذات المجتمع،

<sup>1</sup> -عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية... دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009، ص 95.

وغيرها من الإعانات المجانية التي يتلقاها الفرد داخل مجتمعه، ولتوضيح الجدول أكثر أنظر الملحق "06".

إذن من خلال الجداول التي تم عرضها والتي احتوت على مؤشرات عدة للفقر تدل على انعدام مظاهر الرفاه البشري من خلال غياب أو عدم المقدرة على تلبية ضروريات الحياة التي تضمن عيشاً لائقاً مقبولاً، نتيجة لمظاهر الحرمان المادي الذي ينعكس في إمكانية تحسين الحالة المعيشية للأفراد، حيث أنّ وضعية الحرمان المادي التي يعاني منها بعض الأفراد "... تنعكس سماته بانخفاض الحاجات الأساسية من الغذاء، ومما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية، وتدني المتطلبات السكنية عن مستواه اللائق"<sup>1</sup>.

الجدول رقم "13.3": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير اعتبار الفقر هو الحاجة المتزايدة للاقتراض:

الفقر هو الحاجة إلى الاقتراض	التكرار	النسبة المئوية (%)
أوافق	283	61.4
محايد	66	14.3
لا أوافق	112	24.3
المجموع	461	100

يتبين من الجدول (13.3) أنّ أكبر نسبة مئوية تمركزت عند إجابة أفراد عينة الدراسة بـ: "أوافق" عن فكرة اعتبار الفقر هو "الحاجة إلى الاقتراض المتكرر" بنسبة 61.4%؛ وهذه الإجابة تفسّر إلى حدّ ما تخطيط الفرد في دائرة العوز بشكل دائم ومستمر، من خلال عملية الاقتراض المتكررة التي تجعل منه غير قادر على تحقيق اكتفاء اقتصادي، وأن يكون تحت وضعية التبعية الاقتصادية للآخر، لاسيما في أوقات الضيق والحاجة الملحة كالمرض، في مقابل نسبة 24.3% لأفراد عينة الدراسة الذين كانت إجاباتهم "لا أوافق".

<sup>1</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص ص 24 - 25.

إذن فإنّ مفهوم الفقر له مفهوم جد مركب ومعقد، يضم بين طياته جوانبه مجالات عدّة، كنا قد بيّناها سواء أكانت اقتصادية، أو اجتماعية، في مداخل ثلاث ألا وهم: "مدخل الدخل"، "مدخل القدرة"، و"مدخل الحاجات الأساسية"، وعليه ما يمكن استنتاجه من الجداول ((07.3)+(08.3)+(09.3)+(10.3)+(11.3)+(12.3)+(13.3)) هو أنّ معظم الإجابات قد ركّزت على حصر مفهوم الفقر في الحاجات الأساسية، والمتمثلة في كل من: الأكل، الشرب، المأوى، الصّحة- هنا لا نقصد الصحة النفسية-؛ أي أنّ رأي والتوجه التصوري لأفراد العينة قد أيدوا رأي مجموعة المفكرين والباحثين الذين حصروا مفهوم الفقر في بعده المادي، في حين أنّ عملية ربط مفهوم الفقر بالخدمات الأساسية ألا وهما: الخدمات الصّحية، والتعليم فقد كانت نسبة الإجابة عنهما كالآتي:

67% ، 61.8%

إضافة إلى التعاريف التي قد أوردناها حول مفهوم الفقر بالجداول، يمكن أن نعتبر الفقر ما هو

إلا:

- ابتلاء من عند الله عز وجلّ، وحثمية إلهية، وهو نتيجة لتراكمات اجتماعية.
- حالة اجتماعية يعيشها الفرد والعائلة معاً، وهو ليس فقر الحاجات، وإنّما هو الفقر الذي يمس مختلف القيم؛ أي أنّ الفقر ظاهرة خلقية ونفسية وإنسانية قبل أن تكون اجتماعية.
- مرض سببه الأغنياء، واعتبار الفقر مرض يؤيّد رأي *GOLDSMITH* و *BLAKELY* في

تفسيره للفقر الذي اعتبره كمرض<sup>1</sup>.

- ضالة يمر بها الفرد، تكون يا إما مادية أو عقلية.

- من أخطر الآفات الاجتماعية.

---

<sup>1</sup> - عزيزة عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص 95.

والبعض من الأفراد من اعتبر الفقر العدو الأكبر للمجتمع، ما يؤكد بصورة أوضح في

تصريح أحد المبحوثين قائلاً:

"الفقر هو عدو المجتمع؛ لأنه يهدم البيوت، يدمر  
المستقبل، هو دائماً في الحياة، هو ماضي حاضر  
مستقبل، الفقر يخلي المجتمع ناقص من كل التواحي  
ماديا، فكريا، علميا" (أنثى، 22 سنة، غير متزوجة،  
مستوى تعليمي متوسط، متمرنة).

والبعض من المبحوثين قد اعتبر الفقر بأنه عدم توفر الفرد على نفوذ بالمجتمع، ما

أكده أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

"الفقر هو اللي ما عَدَّش العَرْفُ في المجتمع" (ذكر،  
20 سنة، مستوى تعليمي ثانوي).

والبعض من المبحوثين ما اعتبر أن الفقر يعني غياب مظاهر التجديد في الحياة بصفة عامة،

سواء أكانت الحياة الخاصة أو الاجتماعية:

"الفقر معناه ما جَبَّش الجديد لحياتك".

(أنثى، 34 سنة، مستوى تعليمي جامعي، عاملة، غير متزوجة).

## 2) تمثل العائلة الجزائرية للفقر:

يعدّ الفرد الفقير فردا من أفراد هذا المجتمع، لكن كل فرد إلا ويحمل بين جوانح وجوده الاجتماعي

خصائص تجعله ينفرد عن الآخر، ونفس الأمر ينطبق على الفرد الفقير، خصائص تمثل البطاقة

الهوياتية التي تعرّفه، ولمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول الخصائص التي يعنى بها هذا الفرد دونما

سواه، قمنا بطرح مجموعة من الخصائص، وبالنسبة لفئة الفقراء فهم "فئة من الناس غير قادرين على إعالة أنفسهم على الإطلاق أو الوصول إلى الحد الأدنى المتفق عليه بدون مساعدة خارجية...، بحيث من يقل مستواه عن هذا الحد يحق له أن يطلب الحصول على المساعدة العامة"<sup>1</sup>. ولمحاولة معرفة رأي أفراد العينة في بعض الخصائص قمنا بتقديم مجموعة من السمات الخاصة بالفقير طبعاً استثماراً لما أشارت إليه العديد من الدراسات سنحاول الآن رصد التمثلات الخاصة بأفراد عينة الدراسة حول "الفقير"، لاسيما مع موجة التغيرات التي مسّت بنية المجتمع، وزحفت إلى ذهنيات أفرادها، من خلال عرض مجموعة من الجداول المرفقة بالأشكال البيانية وكذلك تصريحات بعض المبحوثين:

الجدول رقم "14.3": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير اعتبار الفقير هو الشخص الذي يكون عرضة للعنف باستمرار:

النسبة المئوية (%)	التكرار	الشخص المعرض للعنف باستمرار
38.2	176	أوافق
19.3	89	محايد
42.5	196	لا أوافق
100	461	المجموع

يعد العنف "نمط من أنماط السلوك الذي هو حالة إيجاب مصحوبة بعلامات التوتر، ويحتوي على نية سيئة لإلحاق ضرر مادي ومعنوي بالكائن الحي أو بديل عن الكائن الحي"، ويعني "إفراط في السلوك الانفعالي لشخص ما للسيطرة على علاقاته مع الآخرين"<sup>2</sup>، وانطلاقاً من الجدول (14.3) يتبين أنّ (42.5%) هي أعلى نسبة إجابة أفراد عينة الدراسة بـ "لا أوافق" عن اعتبار الفقير في معناه هو "الشخص الذي يكون عرضة للعنف باستمرار"، وهنا نقصد العنف في شكله اللفظي والمادي، في مقابل

<sup>1</sup> - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، طبعة جديدة، مكتبة لبنان: بيروت، 1986، ص 307.

<sup>2</sup> - إسماعيل باقي محمد الأسدي، "العنف أسبابه وأنواعه وأدواره وسبل المعالجة"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 11، ص 02.

(38.2%) لأفراد عيّنة الدّراسة الذين أجابوا بـ"أوافق"؛ وتفسير هذا راجع إلى اعتبار الوقاية من العنف كحق من حقوق الإنسان بشكل عام، وليس كخاصية يُعنى بها الشخص الفقير فقط، لأنّ من بين ما أقرته لائحة الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان هو عدم التعرض للتعذيب بما فيه التعنيف، ولا حتى العقوبات بمختلف أشكالها وألوانها، أو أي أعمال تُهين الكرامة الإنسانية بما فيها المعاملات الوحشية اللا إنسانية.

الجدول "15.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير اعتبار الفقير هو العائق لروح المشاركة في الجماعة":

النسبة المئوية (%)	التكرار	ليس لديه روح المشاركة في الجماعة
32.7	151	أوافق
19.1	88	محايد
48.2	222	لا أوافق
100	461	المجموع

يتبيّن من الجدول (15.3) أنّ نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين قد أجابوا بـ "لا أوافق" عن اعتبار

الفقير هو "الشخص الذي ليس له روح المشاركة في الجماعة" 48.2%، في مقابل نسبة 32.7%

للذين قد أجابوا بـ "أوافق"، ما عبّر عن هذا الرأي أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

" الفقير هو اللّي ما عندهش روابط " (نكر، 30 سنة،

مستوى تعليمي متوسط، أعزب، عامل يومي).

هنا يقصد المبحوث بالروابط الراسمال العلائقي وانعزالية الفرد عن باقي الأفراد الآخرين، وغياب

ملامح الاتصال والتواصل بكل أنواعه معهم، ولأنّ الفرد الذي لا يتواصل مع الغير لا يستطيع أن يغير

من ذاته ويحسن وضعه، ما يؤكده أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

"... والإنسان اللّبي ما يُدِيرش مجهود بة يُطَوّر روحه هذا

فقير" (أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي متوسط، متزوجة،

ماكثة بالبيت).

هنا يقصد المبحوث بالتطوير والتغيير على المستوى المادي وكذلك المستوى المعنوي، وانطلاقاً من الأرقام الواردة بالجدول (15.3) نستنتج بأنّ غالبية الإجابات لم تخص الفقير بسمة انعدام روح المشاركة في الجماعة (48.2%)، هذه النسبة تفند ما ذهب إليه Ji ARMANDEL حينما اعتبر الفقراء بأنهم "أولئك الذين لا يملكون الوسائل اللازمة ليكونوا مشاركين فاعلين..."<sup>1</sup>، فمشاركة الفاعلين لدليل فعال على القفزة النوعية للشخص من مجرد كونه كائن بيولوجي إلى فاعل اجتماعي فعال ومشارك في المجتمع، إضافة إلى أنّ المشاركة الفاعلة التي يرمي لها الباحث تتخذ وجهين المشاركة العائلية، والمشاركة المجتمعية؛ وهذه النسبة تترجم أنّ المشاركة في الجماعة ليست حكراً فقط وبشكل مطلق على الشخص الفقير، فقد نجد نفس الحالة تنطبق على الغني، والأمر هنا يتعلق بثقافة الفرد داخل المجتمع الذي نمى وترعرع فيه، وهنا نتحدث عن طبيعة كل من البيئة الاجتماعية والثقافية، ومدى تأثيرهما في تنشئة الفرد، بالإضافة إلى المؤسسة التنشئية القاعدية ألا وهي العائلة، وما تغرسه في أفرادها من قيم اجتماعية تخص كل أفراد المجتمع وليس فئة اجتماعية دونما سواها.

الجدول رقم "16.3": توزيع أفراد العينة وفقاً لمعيار اعتبار الفقير هو شخص خائب للطموح".

النسبة المئوية (%)	التكرار	ليس لديه طموح
36	166	أوافق
18.6	86	محايد
45.4	209	لا أوافق

<sup>1</sup> - جي آرماندل، العولمة والفقراء، (تر: وليد شحادة)، ط 01، الحوار الثقافي: لبنان، 2004، ص 08.

100	461	المجموع
-----	-----	---------

يتضح من الجدول (16.3) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين قد أجابوا بـ"لا أوافق" عن فكرة اعتبار الفقير شخص غائب للطموح هي 45.4%، وفي الآتي تصريح أحد المبحوثين الذي يبيّن أن الفقر كظاهرة قائمة بذاتها ليس لها ارتباط بالطموح، وإنما له علاقة بالفرد بحد ذاته، وعلى وجه التخصيص له علاقة بفكره وممارسته:

"الفقر مشي مرتبط بالطموح والخبرة، ولا ينحصر في الأفكار بل على حساب السلوك تَع الإنسان" (نكر، 26 سنة، أعزب، مستوى تعليمي جامعي).

وفي نفس السياق يصرح مبحث آخر قائلاً:

"مشي قع الفقراء عندهم طموح، كايّن اللّي ما يُكوئش مَرّ بُوَفت عَصِيب، وَفَت تَع الشّدة ما يُكوئش عنده طموح، بصَح اللّي يُكوئ مَرّ مِنْ مرحلة إلى مرحلة تَع شدة يُكوئ عنده طموح، مرحلة صعيبة بزاف بالعكس يزيد أقوى الطموح" (أنثى، 18 سنة، مستوى تعليمي جامعي، غير متزوجة، لا تعمل).

يتبيّن من تصريح المبحوثة أنّ وجود أو غياب الطموح مرتبط بطبيعة الظروف التي يمر بها الفرد، لاسيما إن كانت ظروف عصبية، إضافة إلى المراحل الانتقالية التي يمر بها الفرد تكون كدافع قوي لخلق مجال أقوى لوجود الطموح، وهنا نستدل بالمثل القائل بأنّ الأزمة تولد الهمة، وفي نفس الصّدّد يشير مبحث آخر في تصريح له قائلاً:

" الفقير عنده بزاف طموح بصح من ما تگوش عنده  
البنية التحتية والمقومات الأساسية والعمود التي يرتكز  
عليه ما يقرش يحققهم، بصح هو عنده طموح بزاف "  
(نكر، 26 سنة، مستوى تعليمي جامعي، غير متزوجة).

في مقابل نسبة 36% لأفراد عينة الدراسة الذين أجابوا بـ"أوافق"؛ وكتعزيز لهذا الرأي يصح أحد  
المبحوثين قائلاً:

" الإنسان غير الطموح نعتبره فقير؛ لأنه دائماً متشائم في  
الحياة " (أنثى، 27 سنة، مستوى تعليمي جامعي، غير  
متزوجة، عاملة).

فبالنسبة لأفراد عينة الدراسة المؤيدين لهذا الرأي نجد أنهم يؤكدون التعريف الذي يشير بأن الفقر  
هو "حالة طبيعية ملازمة للخلل الشخصي في الطموح أو القدرة"<sup>1</sup>؛ فالشخص الذي ليس لديه لا مقدرة ولا  
طموح يمكن أن يكون عرضة للفقر.

الجدول رقم "17.3": " توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير اعتبار الفقير الشخص الذي ليس لديه  
أطفال":

النسبة المئوية (%)	التحاور	الشخص الذي ليس لديه أطفال
17.6	81	أوافق
19.1	88	محايد
63.3	292	لا أوافق
100	461	المجموع

<sup>1</sup> - نادر عزت سعيدة وآخرون، الفقر في فلسطين: دراسة حالات، دون طبعة، برنامج دراسات التنمية: فلسطين، 1998، ص 95.

يتبين من الجدول (17.3) أنّ 63.3% هي نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين قد أجابوا بـ"لا أوافق" عن اعتبار الفقير هو "الشخص الذي ليس لديه أطفال"؛ ومرد هذا هو أنّ الإنجاب أو العقم ليس لديه صلة فقط بالشخص الفقير، وإنّما كل أفراد المجتمع باختلاف فئاته وشرائحه معنيين بالأمر، في مقابل نسبة 17.6% للذين كانت إجابتهم عن التساؤل المطروح بـ"أوافق"، ما يُمثل هذا الرأي تصريح أحد المبحوثين في قوله:

"الفقير هو اللّبي ما تَزْرُقْش بالذّرية... (أنثى، 22 سنة، مستوى تعليمي متوسط، غير متزوجة، متمرنة).

ويصرّح مبحوث آخر قائلا:

"الإنسان بلا أطفال فقير، دائما عايش في وضعية تُبان له إهانة، ويحس أنه ناقص، ويحس نفسه فقير" (أنثى، 27 سنة، مستوى تعليمي جامعي، غير متزوجة، عاملة).

يتبين لنا من تصريح المبحوثة أنّ الفقير مادام ينتابه شعور النقص سواء المادي أو المعنوي فإنّه تعزز به خاصية الفقير، وتؤكد المبحوثة من خلال تصريحها بأنّ الشخص الذي ليس لديه أطفال -سواء بسبب العقم أو سبب آخر- يشعر بالنقص، ومكن هذا النقص يُجسد من خلال رؤيته للآخرين الذين لديهم أطفال يساعدونهم على تحمل عبء الحياة ومصاعبها بينما الشخص الذي ليس لديه أطفال تجده يكابد كل العناء وحده، وكذلك شعور الفرد بنوع من أنواع الحرمان المعنوي وهو غياب الفرحة والسعادة التي تُجلب خاصة مع الأطفال، وفي هذا الصّدّد يصرّح أحد المبحوثين قائلا:

" اللّٰي مَا عَنَدَهُشْ أَطْفَالٌ مَا عَنَدَهُشْ سَعَادَةٌ، هُوَ فَقْرٌ  
الحرمان المعنوي " (أنثى، 34 سنة، مستوى تعليمي  
جامعي، غير متزوجة، عاملة).

يوجد بعض الأشخاص كانوا يمتلكون أراضي وممتلكات لكن عند تقدم السن بهم وعدم وجود معيل  
لهم (الأطفال) اضطروا إلى بيع ممتلكاتهم حتى وجدوا أنفسهم ينتقلون من وضعية متوسطة الحال إلى  
وضعية الفقير الذي لا يجد أي شيء يعيله لا أراضي ولا أطفال، الأمر الذي وضحه وأشار إليه أحد  
المبحوثين في تصريحه قائلا:

"...تَكْبُرُ وَمَا يُكُوْشُ عِنْدَكَ الدَّرَارِي يُعَاوُزُوكَ تَشُّومَرُ  
(تفقر) " (ذكر، 60 سنة، متزوج، مستوى تعليمي  
ابتدائي، عامل يومي).

ونفس السياق يصرح مبحوث آخر قائلا:

"... وَكَأَيِّنُ اللَّيْ تُصِيبُهُ شَيْبَانِي وَيَخْدَمُ مَعَ الدَّرَارِي"  
(أنثى، 22 سنة، مستوى تعليمي ثانوي، متزوجة).

يتبين من تصريح المبحوثة أنه فيه بعض الأشخاص خاصة فئة الذين ليس لديهم أولاد يعيلونهم  
عندما يكبرون لاسيما إن كان هذا الرجل غير مستقر بعمله؛ أي يتخذ وضعية مهنية غير دائمة فإنه  
يضطر إلى العمل مع فئة هم بسن أطفاله لو كان لديه أطفال، وفي الآتي تصريح أحد المبحوثين دائما  
في سياق الحديث عن الشخص الفقير قائلا:

" القَلِيلُ اللَّيْ مَا عَنَدَهُشْ الجازي (الأطفال) والصّحة،  
القَلِيلُ هُوَ الْإِنْسَانُ اللَّيْ لَوْ كَانَ مَا يَخْدَمُ مَا يُصِيبُشْ

الّلي يَخْدَم عليه" (ذكر، 30 سنة، مستوى تعليمي

متوسط، أعزب، عامل يومي).

يتبيّن من تصريح المبحوث أنّ الشخص الفقير هو الذي يتميّز بغياب ما أسماه "الجازي"؛ أي الأطفال، وبغيابهم معناه عدم وجود معيل آخر يسانده لاسيما إن كان صحته ليست على ما يرام.

وما يمكن استنتاجه من الجدول رقم "17.3" هو أنّ نسبة رفض أفراد العينة كانت بشدة، وهذا الرفض مثله غالبية أفراد عيّنة الدّراسة، حيث يوجد 292 فردا أجابوا بلا أوافق من أصل العينة الكلية (461 فردا).

الجدول رقم "18.3": "توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير اعتبار الفقير الشخص الفاقد للصحة":

النسبة المئوية (%)	التكرار	الشخص الفاقد للصحة
47.3	218	أوافق
13.7	63	محايد
39	180	لا أوافق
100	461	المجموع

يتبيّن لنا من الجدول (18.3) أنّ نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين قد أجابوا بالموافقة عن اعتبار الفقير هو الشخص الفاقد للصّحة هي 47.3%؛ لأنّه لا يمكن لأي فرد أن يرتقي بوجوده الاجتماعي أو حتى الاقتصادي من دون توفره على وافر الصّحة، سواء أكانت هذه الصّحة نفسية أو عضوية أو الصّحة العقلية مثلما عرّفها "ألفرد مارشال" *ALFRED Marshall* بأنّها: "القوّة الجسدية، والقوّة العقلية، والقوّة المعنوية للفرد"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي، ط 02، مكتبة القدس، دار النهضة العربية: مصر، 2008، ص 435.

وتعد الصّحة رأس مال قيّم لتخطي عتبة العوز والحاجة، لكن للمحافظة على هذا الرأس مال هنالك العديد من المدخلات التي تساهم في رفع مستوى الصّحة منها: المسكن، التعليم، بنية العمل، التغذية، وفي هذا الصّدد يصرّح أحد المبحوثين في سياق تأكيده على أنّ الفقير هو الشخص الفاقد للصحة سواء أكان هذا الفقدان دائم أو مؤقت:

" الإنسان الفاقد للصّحة فقير؛ لأنّ الصّحة تاج فوق رؤوس الأصحاء، فقدان الصّحة فقر معنوي، المعنويات تُع الإنسان مِنْ يكون فاقدا للصّحة تنقص" (أنثى، 27 سنة، مستوى تعليمي جامعي، غير متزوجة، عاملة).

وفي نفس الصّدد تصرّح لمبحوث آخر قائلاً:

"... القليلُ اللّبي مريض...". (أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي متوسط، متزوجة، مأكثة بالبيت).

أما نسبة (39%) فهي لأفراد عيّنة الدّراسة الذين كانت إجابتهم "لا أوافق"، من منطلق أنّ الفقر لا يرتبط بالجانب المعنوي فقط بل له ارتباط بجوانب أخرى غير هذا الجانب، وفقدان الصحة ليس سمة لصيقة فقط بالفقير، بل سمة يمكن أن يُعنى بها كل شرائح المجتمع دونما استثناء، باختلاف المواقف والظروف معاً.

الجدول رقم "19.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير اعتبار الفقير الشخص المنحده لحرية التعبير".

النسبة المئوية (%)	التصاريح	الشخص الذي ليس له حرية التعبير
33.4	154	أوافق
19.1	88	مبايد
47.5	219	لا أوافق
100	461	المجموع

يتضح من خلال الجدول (19.3) أن أعلى نسبة إجابة عن التساؤل المتعلق باعتبار الفقير هو الشخص الذي ليس لديه حرية التعبير عن آرائه وأفكاره كانت في إجابة "لا أوافق" (47.5%)، في مقابل نسبة (33.4%) لأفراد عينة الدراسة الذين كانت إجاباتهم بـ"أوافق"؛ إذ أن حرية التعبير هي حرية تقوم على حرية كل شخص في التعبير عن آرائه دونما قيد أو مانع، بغض النظر عن الطريقة التي يُقدّم بها رأيه، طبعاً شريطة عدم تناقض ما يبديه من آراء مع عقيدة العقل الجمعي وعادات المجتمع، وكذا منظومة التقاليد والقيم الخاصة بالمجتمع.

إذن فإنّ عدم موافقة أفراد العينة على اعتبار الشخص الفقير هو الغائب لحرية التعبير دليل على أنّ هذه الخاصية ليست فقط لصيقة بهذا الشخص، وإنما صفة يشترك فيها أشخاص من مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية المتباينة، خاصة جاءت وليدة طبيعة كل من البيئة الاجتماعية والثقافية معا التي ترعرع بها الفرد، إضافة إلى متغيرات أخرى كان لها الدور الفاعل في تكوين وبناء وبلورة ملامح شخصية المُتصّف بهذه السّمة.

الجدول رقم "20.3": " توزيع أفراد العينة ووفقاً لمتغير أن الفقير هو الشخص الذي ليس لديه مخزون الطعام":

النسبة المئوية (%)	التكرار	الشخص الذي ليس له مخزون الطعام
59.9	276	أوافق
11.3	52	محايد
28.8	133	لا أوافق
100	461	المجموع

يتبين من الجدول (20.3) أن نسبة الذين أجابوا بـ: "أوافق" عن التساؤل المتعلق باعتبار

الفقير هو "الشخص الذي ليس لديه مخزون طعام بالبيت"<sup>1</sup> هي 59.9%، ما يعبر عن هذا الرأي أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

" هو اللي ما عندهم مخزون، كيتكون العولة ما تعيش في الزمان" (ذكر، 60 سنة ، مستوى تعليمي، متزوج، ابتدائي، عامل يومي).

يتبين من تصريح المبحوث بأن الفقر هو انعدام ما يعرف بالعودة التي يستثمرها الفرد خاصة أثناء أوقات الضيق والعوز، ووجود مخزون من الطعام معناه التخلص من الجوع، أما نسبة 28.8% فهي لأفراد العينة الذين قد أجابوا بـ"لا أوافق".

إن ما يستنتج من الجدول (20.3) هو أن أعلى نسبة إجابة تمركزت في "أوافق" (59.9%)، إذ نجد بأن مفهوم الفقير ارتكز على جانب الحرمان المادي، الذي تنعكس سماته بانخفاض الحاجات الأساسية من الغذاء الذي يدخل ضمن الاستهلاك الشخصي، وضرورة يتشارك فيها مع الآخر.

<sup>1</sup> - ما يطلق عليها بالدارجة باسم العولة.

وما يجدر الإشارة إليه هو أنّ اعتبار الشخص الفقير هو الشخص الذي ليس لديه مخزون من

الطعام بالبيت رأي أيّده بشدة كل الفئات العمرية للعينة الكلية، الأمر الذي سنوضحه بالجدول الآتي:

الجدول رقم "21.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير السن وحياب مخزون الطعام من البيت".

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		مجموع الفقر السن
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
32.3	149	22.8	34	12.1	18	65.1	97	25-16
44.5	205	26.8	55	12.7	26	60.5	124	35-26
14.3	66	43.9	29	4.6	03	51.5	34	45-36
5.6	26	42.3	11	7.7	02	50	13	55-46
3.3	15	26.7	04	20	03	53.3	8	56 فما فوق
100	461	28.8	13	11.3	52	59.9	276	المجموع

يتضح من الجدول (21.3) أنّ نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين يتراوح سنّهم من 16 إلى 25 سنة

والذين أبدوا في إجاباتهم فكرة أنّ الشخص الفقير هو "الشخص الذي ليس لديه مخزن من الطعام" هي

(65.1%)، في مقابل نسبة (22.8%) للذين لم يؤيدوا هذا الرأي، أمّا نسبة (60.5%) فهي التي

خصت أفراد عيّنة الدّراسة المنتمين للفئة العمرية من 26 إلى 35 سنة والذين أجابوا بالموافقة على هذا

الرأي، في مقابل نسبة (26.8%) للذين أبدوا معارضتهم لهذا الرأي، في حين أنّ أفراد عيّنة الدّراسة

الذين تتراوح أعمارهم من 36 إلى 45 سنة وكانوا مؤيدين لهذا الرأي قدرت نسبتهم (51.5%)، في مقابل

نسبة (43.9%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، أمّا نسبة (50%) فهي لأفراد العينة الذين يصل سنهم من

46 إلى 55 سنة وأبدوا موافقتهم على اعتبار الفقير هو الشخص الذي ليس لديه مخزون من الطعام،

هذا المخزون الذي يستغله لاسيما بأوقات الضيق، في مقابل نسبة (42.3%) للذين أبدوا رفضهم لهذا

الرأي، أمّا عن نسبة (53.3%) فهي لأفراد عيّنة الدّراسة الذين يبلغون من العمر من 56 سنة فما فوق

وأجابوا بـ"أوافق"، في مقابل نسبة (26.7%) للذين أجابوا بـ"لا أوافق".

إذن ما يمكن استنتاجه من الجدول (21.3) أنّ هناك ترتيب تنازلي في النسب بدءاً من الفئة العمرية [16-25] وصولاً إلى الفئة العمرية [46-55]، وأنّ نسبة تأييد فكرة أنّ الفقير هو الشخص الذي ليس لديه مخزون الطعام بالبيت هي (59.9%)، في مقابل نسبة (28.8%) للذين أجابوا بعدم الموافقة. الجدول "22.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير أنّ الفقير هو الشخص الذي لا يحسن معاملة غيره".

النسبة المئوية (%)	التكرار	الشخص الذي لا يحسن معاملة غيره
30.4	140	أوافق
14.3	66	محايد
55.3	255	لا أوافق
100	461	المجموع

يتضح من الجدول (22.3) أنّه بالنسبة لأفراد عيّنة الدّراسة الذين قد أجابوا بـ"لا أوافق" عن اعتبار الفقير هو "الشخص الذي لا يحسن معاملة الغير" قد قدرت نسبتهم (55.3%)، ونمثل هذا الرأى من خلال تصريح أحد المبحوثين في قوله:

" الإنسان اللّهي جَابَدُ روحه، والواحد اللّهي ما يُعَامَلُشْ

النّاس مَلِيحٌ هذا مِشِي فقير هذا شَبَعَانٌ"

(نكر، 60 سنة، مستوى تعليمي ابتدائي، متزوج، عامل

يومي).

يتضح من تصريح المبحوث بأنّ سمة الانعزال لا يختص بها الشخص الفقير، وإنّما هي سمة للشخص غير الفقير كذلك؛ لأنّ الفقير هو بحاجة للاندماج وتكوين رأس مال علائقي للتخفيف من حدّة فقره، ولتعريف الآخر به، أمّا نسبة (30.4%) فهي لأفراد عيّنة الدّراسة الذين كانت إجابتهم بـ"لا أوافق"، وما يجدر

الإشارة إليه هو أنّ بعض المستجوبين اعتبروا أنّ معاملة الغير يدخل في إطار باب الآداب العامة والجانب الأخلاقي، وليس لديه صلة لا بالفقر ولا بالفقير.

إذن ما يمكن استنتاجه من الجداول رقم "14.3"، "15.3"، "16.3"، "17.3"، "18.3"، "19.3"، "20.3"، "22.3" التي تم عرضها كصورة توضيحية عن التمثل الذي يحمله أفراد عينة الدراسة عن الفقير كمفهوم حركي لديه جانبين الجانب الصوري والجانب العملي المجسّد في بعض الصفات التي يحملها، فإنّه ومن المتعارف عليه أنّ الشيء الذي يميز فاعلا اجتماعيا عن آخر هي السمات التي يحملها، وقد كانت نتيجة لسلوكياته في مواقف متعددة وانعكاس لطريق تفكيره وحياته معا، ومحصلّة للبيئة الاجتماعية والثقافية التي ترعرع بها، وكذا لطبيعة التنشئة الاجتماعية، وانطلاقا من الخصائص التي ضمتها الجداول حول مفهوم الفقير.

إذن هذه بعض الخصائص المتعلقة بالفرد الفقير، ويوجد أخرى منها قد تم ذكرها من قبل تصريحات المبحوثين، إذ يصرح أحدهم بأنّ الفقير هو شخص يا إما غير المتعلّم أو أنّه لا يُحبذ التعلّم:

" الفقير هو الشخص الّذي مشي متعلم... "

( أنثى، 22 سنة، مستوى تعليمي ثانوي، متزوجة).

ويصرّح مبحوث آخر في نفس السياق قائلا:

" الإنسان الّذي ما يبيغيش يتعلّم فقير، الإنسان الّذي ما

يعرفش كفاش يستغل القدرات والمهارات نتعه هذا يعتبر

فقير" ( ذكر، 26 سنة، أعزب، مستوى جامعي).

يتبين لنا من تصريح المبحوث أنّ التّعليم يعتبر كوسيلة فعالة في استغلال الفرد للمهارات والقدرات التي يتوفر عليها، فانعدام رغبة الفرد في التّعلم وغياب فرصة التّعلم يعني أنّ هذا الفرد فقير حسب رأي المبحوث.

أمّا البعض الآخر من المبحوثين فقد اعتبروا الشخص الفقير هو الشخص الغائب للقناعة الذاتية تجاه الكثير من الأمور، ما عبّر عليه أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

*" الإنسان الذي يطلب المزيد دائماً هذا فقير "*

*( أنثى، 27 سنة، مستوى جامعي، غير متزوجة، عاملة).*

يتبين لنا من تصريح المبحوث أنّ القناعة التي نتحدث عنها هي القناعة المعممة على كل أفراد المجتمع وليس مثل الآن؛ لأنّ متطلبات أفراد الحقبة السّابقة كانت محدودة في ظل محدودية الإنتاج المقدّم، وحتى طبيعة العيش كانت جد مبسّطة، الأمر الذي حتّم على الفرد أن يكون قانعاً مادام كان يلبي احتياجاته في إطار ما ينتجه، مع العلم أنّ الشيء الذي كان من الضروريّات في السابق أصبح الآن ضمن الكماليات، إضافة إلى أنّ تركيبة المجتمع كانت متشابهة من حيث نمط حياة أفرادها ونوعية متطلباتهم، وحتى منظومتهم القيمية ورأسمالهم العاداتي والتقاليد، مقارنة به بالمجتمع الآني القائم على متطلبات جد معقدة، وحتى البنية المجتمعية القيمية تختلف من فرد لآخر، خاصة مع ظهور ما يعرف بالنزعة الفردانية، والغياب النسبي لشكل العائلة الممتدة، وظهور ما يُعرف بالعائلة الزوجية أو شبه الزوجية، وما لحق هذا التّغير من حيث الشكل والبنية والوظيفة، مما تولد عنه تغيّر طبيعة الذهنيات، ويصرّح أحد المبحوثين بأنّ الفقير هو الشخص الذي ليس له فرصة المشاركة في مسابقات التّوظيف:

*الفقير هو الشخص الذي ليس له حظ المشاركة في*

*المسابقات " (ذكر، 20 سنة، مستوى تعليمي ثانوي).*

ويصرّح مبحوث قائلاً:

"الفقير هو الفاقد للحنان، وعدم وجود السعادة المعنوية،  
ما عَنَدَهُش القدرة به يلبي حاجياته كما رَهَ بَعِي، الفقير  
هو اللّي الفقر الله غالب عليه" (أنثى، 34 سنة، مستوى  
تعليمي جامعي، غير متزوجة، عاملة).

يتبين من تصريح المبحوثة بأنّ الشخص الفقير هو الفاقد للسعادة، وهنا نتحدث عن  
الفقر من الناحية المعنوية، هذه السعادة التي يتولد عنها راحة البال، من حيث عدم التفكير  
فيما يعكر صفو هذه السعادة، بل وفي كثير من الأحيان يسرقها سرقا من الشخص، كما  
تضيف المبحوثة بأنّ الفقر أمر محتوم على الفقير خارج حدود مقدرته.

إذن باختصار فإنّ الفرد الفقير كما عرّفه "أنتوني غدنز" هو "الذي يعاني العجز، إما بسبب  
الافتقار إلى المهارات أو لضعف جسماني أو أخلاقي فيه، أو لهبوط همته، أو لتدني قدراته، مما لا  
يساعد على تحقيق النجاح في مجتمعه"<sup>1</sup>؛ أي أن الفقراء حسب هذا التعريف لا يتمركزون بزواوية واحدة،  
وإنما بعدة أبعاد تجعلهم يتميزون بصورة انفرادية مقارنة بباقي شرائح المجتمع، وهذه الأبعاد هي: العجز،  
الافتقار إلى المهارات (البعد العقلي)، الضعف الجسماني (البعد البيولوجي)، الضعف الأخلاقي (البعد  
الأخلاقي)، وأخيرا هبوط همّة (البعد المعنوي)، كل هذه تعتبر بمثابة معوّقات تحول دون المشاركة  
الفعلية للفاعل الاجتماعي الفقير للمساهمة في نجاح المجتمع الذي ينتمي إليه.

ونظرا للخصائص والصفات التي يتميز بها الفرد الفقير، فقد تم استجواب أفراد عينة الدراسة حول

مدى ذوبان هذا الفاعل في لحمة الجماعة الاجتماعية أولاً، الأمر الذي سيوضحه الجدول الآتي:

<sup>1</sup> - أنتوني غدنز، علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، (تر: فايز الصباغ)، ط 02، مركز دراسات الوحدة العربية: دون بلد نشر، 2002، ص

الجدول رقم "23.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير هل أن الفقير مقبول أو مرفوض عند الناس":

النسبة المئوية %	التحوار	مكانة الفقير
59.7	275	نعم
40.3	186	لا
100	461	المجموع

يتضح من الجدول (23.3) أن غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة (59.7%) كانت حول أن الفرد الفقير يرفضه الناس، ومرد هذا الرفض راجع إلى افتقار هذا الفاعل إلى الامتيازات الاجتماعية الأخرى الموجودة عند باقي الفاعلين، والتي تمكنهم من تحقيق مستوى عيش مقبول من جهة، وقابل لتوسيع الرأس المال العلائقي من جهة أخرى، وحتى الامتيازات المادية التي تصنع له مكانة اجتماعية مرموقة داخل الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها ويتعامل معها، ما مثل هذا الرأي أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

" الفقير هو فقير النفس، وكذلك المشاركة كآيُن ناس كبار  
ما بيُعُوش واحد قَلِيلُ يُجَمِّع مَعَهُم في جَمَاعَتُهُم، الفقير  
مُهَمَّش حتى واحد ما يَقِيْمُهُش، لَحَطَّر ما عَنَدَهُش  
الدراهم، كُون عَنَدَهُ الدراهم يَحَوُس عليه " (أنثى، 36 سنة،  
مستوى تعليمي ابتدائي، متزوجة، مأكثة بالبيت).

وبصرح مبحوث آخر قائلاً:

" الفقير مشي مقبول دَرُوكُ النَّاس رَه تَبَع الماده الدراهم، الفقير في  
هذا المجتمع قَع ما يَعِيش، والفقير زَوَالِي"  
( أنثى، 22 سنة، متزوجة، مستوى تعليمي ثانوي).

ويصرِّحُ مبحوث آخر دائماً في سياق الحديث عن رفض أو قبول الفقير في المجتمع:

"في رأي الإنسان الفقير مقبول، إنسان إنسان، ندخلوا في  
صوألح رب، بصح على مستوى المجتمع مرهش يقبل  
الإنسان الفقير، داخل في النذل، الفقير مرفوض يُدلوهُ،  
تبان لهم خاصة في المدينة تبان لهم يلي هذا مَعْدِش  
يشري كل شيء، مَعْدِش يوقف كيقهم، مَعْدِش يلبس  
كيقهم، ما يعطيهُمش" (أنثى، 22 سنة، مستوى تعليمي  
متوسط، غير متزوجة، متمرنة).

ما يتضح من تصريح المبحوثة هو أنّ الفقير مقبول ومرفوض بذات الوقت، مقبول من ناحية  
اعتباره كإنسان وكون أنّ الفقر هو أمر إلهي، ومرفوض من ناحية اعتباره كفاعل اجتماعي.

ومن جهة أخرى فإنّ الفقر بحد ذاته "... يُنظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية، بتوزيع الثروة ونسق  
المكانة والتوقعات الاجتماعية"<sup>1</sup>، مدام هذا الشخص لا يملك أي مكانة أو ثروة معينة فستكون النظرة  
دائماً إليه سالبة، ولأنّ الفرد الفقير بطريقة دائمة أو مؤقتة هو" الذي يوجد في حالة ضعف على عاتق  
محظور ومميز، من خلال وسائل متغيرة حسب الفترات، والمجتمعات من قوّة وتميّز اجتماعي: نقود،  
علاقات، مكانة، علوم، تأهيل تقني، قوّة جسدية، قدرات ثقافية، حرية وكرامة شخصية<sup>2</sup>، في مقابل نسبة  
(40.3%) للذين أجابوا بأنّ الفرد الفقير مقبول عند الناس، وهذا القبول مجسد في الاتصال معه  
(التحاور معه)، وليس في مجال صنع القرار.

<sup>1</sup> - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع الحديث، (تر: إبراهيم جابر)، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية: دون بلد، 2012،  
ص 400.

<sup>2</sup> - QUENTI ? Wodon, *Marketing contre pauvreté*, les éditions ouvrières : Paris, 1993, p 18.

ويتميز "الفقراء" بصفة عامة بعدة خصائص في مقدّماتها:

- سوء التغذية من الخصائص المشتركة بين الفقراء.

- الكبر النسبي لحجم الأسرة مقارنة بحجم الأسر غير الفقيرة.

- نقص الأصول التي يمتلكونها، سواء أكانت مادية (الأراضي، المباني...)، أو لا مادية (التعليم،

المهارات...) <sup>1</sup>.

أمّا عن جورج جيلدر "George Gilder" فقد وصف فئة الفقراء بأنهم "أولئك الذين لديهم شهوة

للعمل...، وأنّ استعدادهم للعمل لا يتأثر بمستويات الرخاء والدعم النوعي التي هي أعلى إلى حد كبير

من الأجر المتاح، بل إنهم يلحون في المطالبة بالانضمام إلى القوى العاملة...<sup>2</sup>؛ هنا نلاحظ أنّ شهوة

العمل والإلحاح في طلبه هو من سمات الفئة الفقيرة حسب ما أورده التعريف.

إضافة إلى ما يتميّز به الفقراء من خصائص تعرفهم عن باقي الشرائح الاجتماعية الأخرى فإنّ

لديهم تسميات عديدة تختلف من مجتمع لآخر، فعلى سبيل الذكر لا الحصر في "مصر" يُسمَوْنَ

"المدفونين الأحياء"، وفي "غانا" "هيابروبرو" *Hiabroburo*؛ أي الفقراء التعساء الذين ليس لهم عمل،

وفي "البرازيل" يُسمَوْنَ "ميزيرافيس" *Meziravis* وهم المحرومين، وفي "روسيا" "غرينو جوريب" *Grino Jurib*

؛ أي الفقراء المحتقرون أو المُكروهون، أمّا عن تسميات الفقراء في الجزائر والتي أشار

إليها بعض المبحوثين في تصريحاتهم فيمكن اختصارها في كل من: "القلليل".

أمّا عن تصنيف الفقراء فقد صنّفت "كريمة كزيم" "الفقراء" إلى سبعة مجموعات اجتماعية

واقتصادية ألا وهي: "العاطلون، أصحاب المعاشات المستفيدين من التأمينات الاجتماعية، موظفو

---

<sup>1</sup> - كريمة كزيم، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية، (تر: سمير كزيم)، ط 01، العدد 844، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، 2005، ص 34-36.

<sup>2</sup> - جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، (تر: نور الدين أحمد الزراري)، دون طبعة، سجل العربي: دون بلد نشر، 1982، ص 108.

الحكومة والقطاع العام، العمال الزراعيون غير المالكون للأراضي و أصحاب الأراضي الزراعية، العاملون في القطاع الخاص الرسمي، العاملون في القطاع غير الرسمي، المالكون لأقل من ثلاث أفدنة من الأراضي الزراعية"<sup>1</sup>.

وما يجدر الإشارة إليه أنّ للفقراء مصادر دخول متعددة، فحسب "مديحة أحمد عبادة"<sup>2</sup> هناك أربعة أنواع محددة بشكل رئيسي لنواحي النشاط التي تُؤدّ دخلاً منخفضاً وهي كالآتي:

- القطاع غير الرسمي (نشاط الباعة الجائلين...).

- القطاع العام (العاملون من الدرجة الثانية أو أقل).

- عمال الزراعة غير المالكون للأرض.

- نظم الإعلانات الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها وزارة الشؤون الاجتماعية.

باختصار شديد هذه فقط ومضة خاطفة عن الماهية النسبية لفئة الفقراء، ما تعلق بصفاتهم وبعض

الخصائص التي تميّزهم عن باقي فئات المجتمع، وحتى مصادر دخولهم وتصنيفاتهم.

### 3) تمثّل العائلة الجزائرية لأسباب الفقر:

لقد أثبتت الدراسات أن أسباب الفقر كثيرة ومتعددة، متباينة في تصنيفاتها، منها ما يعود إلى

طبيعة الفاعلين الاجتماعيين، ومنها ما يعود إلى أهم وحدة بذات المجتمع ألا وهي "العائلة"، ومنها ما

يعود إلى "المجتمع" وبعض النواحي الاجتماعية، ومنها من الأسباب ما تعلق بالناحية الاقتصادية،

أو ما تعلق منها بالنواحي السياسية.

<sup>1</sup> - كريمة كريمة، المرجع السابق، ص ص 26- 27.

<sup>2</sup> - فاطمة علي أبو حديد، دور المجتمع المدني في مواجهة الفقر في الناطق العشوائية، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية: مصر، 2012، ص ص 116- 117.

وفي الآتي سنذكر بعض الأسباب التي أشار إليها الباحثين، والتي كانت كامنة وراء بزوغ هذه الظاهرة بالمجتمع، فقد حدّد "عبد الرحمان العيسوي" عدة أسباب للفقير منها: "البطالة، الإدمان، غلاء المعيشة، انخفاض مستويات الأجور، كثافة السكان، الهجرة من الريف إلى المدينة، تراجع معدلات العمالة بالخارج، سوء التنظيمي التعليمي، قلة المشروعات التنموية التي تمتص أعداد كبيرة من العمالة، سوء توزيع العمالة على المهن المطلوبة في سوق العمل"<sup>1</sup>.

نظرا لتعدد الأسباب المؤدية إلى الفقر، ومحاولة منا تجريب دراسة "فيغن" "Feagin" 1972<sup>2</sup>، التي كشفت عن أهمية العوامل الفردية كأسباب للفقير أكثر من غيرها من الأسباب الأخرى، أردنا التعرف على تمثلات أفراد عينة الدراسة حول الأسباب المؤدية لحدوث الفقر.

الجدول رقم "24.3": "توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير أسباب الفقر الاجتماعية":

المجموع		لا		نعم		الأسباب
%	ك	%	ك	%	ك	
100	461	84.4	389	15.6	72	البعد عن مكان الدراسة
100	461	72.9	336	27.1	125	انتشار البيوت القصدية
100	461	57.3	264	42.7	197	تدني المستوى التعليمي
100	461	39.5	182	60.5	279	انتشار البطالة
100	461	75.1	346	24.9	115	الإدمان على المخدرات
100	461	92.4	426	7.6	35	انخفاض مشاركة المرأة في العمل
100	461	81.3	375	18.7	86	عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية

بالنسبة للجدول (24.3) نلاحظ أنّ أسباب الفقر الاجتماعية قد تركزت في جوانب عدة في

مقدمتها: التّعليم، العمل، الإقامة، مشاركة المرأة في العمل، الجانب الصّحي، بعض الظواهر الاجتماعية

<sup>1</sup> - عبد الرحمان العيسوي، الفقر والجنس، ط01، دار النهضة العربية: لبنان، 2007، ص 61.

<sup>2</sup> - دراسة حول معتقدات الأمريكيين تجاه 11 سببا من أسباب الفقر على عينة مؤلفة من 1017 مبحوثا.

(البطالة، المخدرات)، وعليه فإنّ أعلى نسبة مئوية لهذا النوع من الأسباب قد تركز في الإجابة المتعلّقة بانتشار البطالة، كسبب أولي في ذبوع الفقر بنسبة مئوية قدرت بـ: (60.5%)، ما أكده أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

"...البطالة، عدم توفر عمل يكون فيه جهد فكري معنوي" (أنثى، 18 سنة، غير متزوجة، مستوى تعليمي جامعي، لا تعمل).

ومبحوث آخر يصرّح قائلاً: "قلة الخدمة" (ذكر، 60 سنة، متزوج، مستوى تعليمي ابتدائي).

إنّ تفسير هذا السبب مرتبط بأنّ انتشار البطالة سوف يؤدي إلى ضيق دائرة عملية التنمية بذات المجتمع، هذه العملية التي تقوم بالأساس على "عملية التفاعل المستمر الهادف إلى تحقيق رفاهية الإنسان"<sup>1</sup>، ليصبح بذلك وجود البطالة يعني وجود عائق أمام سبل هذه العملية، وعامل مساعد على فقدان الموارد البشرية التي تمثل أساس التنمية وغايتها"<sup>2</sup>، وفي سياق الحديث عن البطالة والفقر، أشار علماء الاقتصاد إلى أنّ "أكفأ وسيلة لتقليص التضخم هي تخفيض الإنفاق العام تخفيضاً جاداً، بيد أنّ التخفيض في الإنفاق العام يمكن أن يفضي إلى مستويات عالية من البطالة والفقر"<sup>3</sup>.

أما عن ثاني أعلى نسبة إجابة فقد تركزت في السبب المتعلّق بـ: "تدني المستوى التعليمي للأفراد" بنسبة (42.7%)، مما يفسّر درجة أهمية الوجود التّطبيقي والفعلي للتّعليم كرأس مال مساعد في الرّفاه البشري وتنمية المجتمع، انطلاقاً من اعتبار التّعليم "قناة التّوصيل الجيّدة للبناء المعرفي والعلمي والتّكنولوجي"<sup>4</sup>، وكما اعتبره بارسونز Parsons بأنّه "صورة أخرى من التّغيير الذي يكسر التّوازن فيما

<sup>1</sup> - شبل بدران، التعلّم والبطالة، ط 01، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2002، ص 21.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 59.

<sup>3</sup> - إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، (تر: محمد حسين غلوم)، ط 01، عالم المعرفة: الكويت، 1999، ص 281.

<sup>4</sup> - علاء محمد حسونة، التعلّم والعمل المنتج، ط 01، الدار العالمية للنشر والتوزيع: الهرم، 2003، ص 91.

يتعلّمه الفاعل ويستخدمه، ويكون له تأثيره في تغيير الظروف المحيطة بالفاعل"<sup>1</sup>، والذي عن طريقه يتم الارتقاء بمستوى العيش للأفراد على مستوى جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الصحّية...) من جهة، ومن جهة ثانية أصبح التّعليم في الوقت الرّاهن يمثل المرآة العاكسة لنمط تطور أو تخلف بنية العيش لأي مجتمع من المجتمعات، وليس مجرد الوعاء الذي يحمل معارفنا ويصقل مهارتنا، وإنّما أصبح التّعليم هو "حياة الأمم والشعوب، وهو مقياس تقدّمها ورفقيها، وهو في نفس الوقت جوهر أمنها القومي"<sup>2</sup>، وعليه فهناك ارتباط وثيق بين كل من الفقر ومظاهر الحياة الاجتماعية، كارتباط الفقر بالتّعليم؛ بحيث أنّ ذبوع الفقر في المجتمع سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الأمية، كون أنّ التّعليم هو الأداة الرئيسيّة لتطوير الرّأس مال البشري، وزيادة الإنتاج والإنتاجيّة، وباعتبار التّعليم كنوع من أنواع الوقاية من الفقر الاقتصادي"<sup>3</sup>.

وعندما نتحدث عن "تدني المستوى التعليمي" لأفراد أي مجتمع من المجتمعات فإنّنا بذلك نتحدث عن نوع معين من أنواع الفقر ألا وهو فقر القدرات الذي يقوم فحوى محوره على عدم الاستفادة من الخدمات العامة بما فيها التّعليم من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هذا النوع من الفقر يتضمّن بالأساس العديد من المؤشرات منها المعرفة والقراءة....

أمّا عن ثالث أعلى نسبة إجابة (27.1%) التي خصّت السّبب المتعلّق بـ "انتشار البيوت القصديرية" كسبب اجتماعي لا يقل أهمية في حدوث الفقر؛ لأنّ تردي الوضع السكني للفرد قد ينجم

---

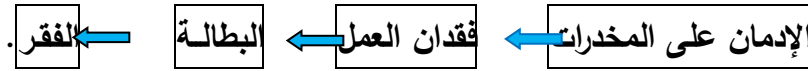
<sup>1</sup> سامية خضر صالح، المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي: التعليم، العمل، الوضع الاجتماعي، ط01، ج1، الصدر لخدمات الطباعة: نصر - مصر، 1989، ص 120.

<sup>2</sup> مصطفى النشار، في فلسفة التعليم: نحو إصلاح الفكر التربوي العربي للقرن الحادي والعشرين، دون طبعة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، 2009، ص 09.

<sup>3</sup> عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط 01، دار جرير للنشر والتوزيع: الأردن، 2010، ص 111.

عنه عديد من الآثار الجانبية؛ التي يكون لها الأثر الفعلي على جانب من جوانب المجتمع، كانتشار الأمراض والأوبئة وغيرها من المظاهر المتعلقة بالفقر.

أما نسبة (24.9%) فقد كانت لسبب "الإدمان على المخدرات" كسبب مؤثر في حدوث الفقر، كون أنّ تعاطي المخدرات يعدّ "مرض من الأمراض الاجتماعية الناتج عن خلل في العلاقات الاجتماعية ونظامها في المجتمع"<sup>1</sup>، فإنّ هذا السبب لديه علاقة وطيدة بتحديد نمط ونوعية ممارسات الأفراد بالمجتمع والطريقة التي يحيون بها؛ حيث أنّ تعاطي المخدرات سينتج عنه اختلال في السلوك قد يؤثر على النشاط الحركي المؤدي بالفرد إلى فقدان عمله إن كان يشتغل ليجد ذاته أمام وضع اقتصادي جد مزري في ظل العلاقة الثلاثية بين كل من:



في حين أنّ السبب الاجتماعي المتعلّق في البعد عن مكان الدراسة قد حضي بنسبة (15.6%) في حين أنّ إجابة أفراد عينة الدراسة، أمّا عن سبب "عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية"، فلقد كانت نسبة الإجابة عنه (18.7%)، أمّا عن أقل نسبة إجابة فقد تركزت في السبب الاجتماعي المتعلّق بـ "انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة" بنسبة (7.6%)، ولربما مرد عدم إعطاء أهمية لهذا السبب من حيث التأثير في حدوث الفقر راجع إلى كون أنّ المرأة تعدّ "كينونة المجتمع المهمّشة ونواته المركزية في آن واحد"<sup>2</sup>، وإلى مدى تجذر فكرة أنّ المكان الرئيسي للمرأة هو البيت، وأنّ عملها الوحيد الذي يجب أن تتقنه هو تربية الأولاد وتدبير شؤون بيتها، والحرص الشّديد على تحقيق الاستقرار العاطفي لأفراد عائلتها، وتوجيهها إلى ميادين الاستهلاك لا الإنتاج.

<sup>1</sup> - هناء نزار توفيق أنثاسي، المخدرات: أسبابها، انتشارها، الوقاية منها، ط01، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، 2001، ص99.

<sup>2</sup> - شبل بدران، المرجع السابق، ص 95.

الجدول رقم "25.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير أسباب الفقر الاقتصادية":

المجموع		لا		نعم		الأسباب الاقتصادية
%	ك	%	ك	%	ك	
100	461	54	249	46	212	خسارة مزايا العمل
100	461	36.2	167	63.8	294	انخفاض الأجور
100	461	59.7	275	40.3	186	ضعف المشاريع التنموية
100	461	52.7	243	47.3	218	عدم استغلال الثروات الطبيعية بعقلانية
100	461	26.7	123	73.3	338	غلاء المعيشة

يتبين من الجدول (25.3) أنّ السبب الاقتصادي الرئيسي الأول المؤدي إلى حدوث الفقر انطلاقاً من إجابات أفراد عينة الدراسة هو "غلاء المعيشة" بنسبة (73.3%) كمؤشر من مؤشرات انتشار الفقر، ما مثّل هذا السبب أحد المبحوثين في تصريح له قائلاً:

"مكائش المستوى المعيشي، المستوى المادي هو الأول،  
غلاء المعيشة، عدم وجود متطلبات العيش والحياة مثل  
نقص الغذاء... (ذكر، 26 سنة، أعزب، مستوى  
تعليمي جامعي).

لتليها نسبة (63.8%) المتعلقة بـ"انخفاض الأجور"؛ الذي قد ينجم عنه عدم مقدرة الفاعلين الاجتماعيين على تحقيق الضروريات الحياتية التي يُضمن من وراء تحقيق العيش الكريم؛ الذي يعتبر كمؤشر لمستوى المعيشة الخاص بأفراد المجتمع، وانخفاض الأجر له علاقة بفقر الدخل، ما عبّر عن هذا السبب أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

"السُومَة قليلة (قلة الدخل) ، يَخْدَمُ نهارَ وَزَوْجٍ قَدَمًا يَأْكُلُ،  
الْخُصَّة قليلة، الدُّزاري بِزَافٍ، الدُّزاري يَفْرَؤُ، عِنْدَه الكَرِيَة  
(الكراء)، يَمْرُضُوا مَا يُصِيبُ بِهِ يَدِيهِمْ لِلطَّيِّبِ، مَا يُصِيبُ  
بِهِ يَشْرِي لَهُمِ الأَدْوَاتِ، يَخْدُمُوا بَصَاحُ السُّومَة قليلة  
رُخِيصَة" (أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي متوسط،  
متزوجة، ماکثة بالبيت).

ما يتبين لنا من تصريح المبحوث هو أنّ الفقر "يوجد عندما لا يملك الناس إلا نقود قليلة جدا،  
ويعيش الناس في فقر شديد"<sup>1</sup>؛ ويعني الفقر في هذا الاتجاه بشكل عام "تدني مستوى المعيشة للفرد  
أو للأسرة؛ أي الحرمان المادي، والذي من أبرز مظاهره انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني  
الحالة الصحيّة والمستوى التعليمي والوضع السكني"<sup>2</sup>، وما يجب الإشارة إليه كصورة توضيحية لهذا  
التعريف لاسيما ما تعلق بنقطة الحرمان هو أنّه يوجد العديد من الأشكال المتعددة للحرمان، "ففي  
الجانب الاقتصادي يظهر الحرمان من دخول السوق بشكل عادل نتيجة الاحتكار، والحرمان من فرص  
العمل، ونقص في توفير التمويل والحصول على المعلومات، وفيه حرمان مالي وغير مالي، ويتمثل  
الحرمان الاجتماعي في عدم عدالة توزيع الدخل والخدمات الصحيّة والتعليمية، والتدريبية والمعيشية  
المناسبة"<sup>3</sup>، وقد عرّفت "الأمم المتحدة" الحرمان "بأنّه هو "الحرمان من بعض حاجات الحياة الأساسية  
مثل الغذاء والمأوى والملبس والتعليم والرعاية الصحيّة الأوليّة والأمن"<sup>4</sup>. فهنا الحرمان قد يرتبط ارتباطا

<sup>1</sup> - صليحة مقاوسي، الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية: جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 30.

<sup>2</sup> - أحمد زكريا صيام، هناء زكريا صيام، "ظاهرة الفقر البطالة: اقتصادية الشكل اجتماعية المضمون"، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للبحث العلمي: عمان - الأردن، ص 04.

<sup>3</sup> - ربيع نصر، "الفقر في سوريا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، العدد 12: دمشق 2011، ص 04.

<sup>4</sup> - حميد ياسر الياسري، "مؤشرات الفقر في الوطن العربي: دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 04، 2008، ص 260.

وثيقا بما يعرف "بالحاجات" \*الأساسية التي انطلاقا من توفرها يمكن أن يحيا الفرد بمستوى معيشي لائق ومقبول في ظل توفر موارد معينة لشراء هذه الحاجات؛ وتحقيق الفرد لعيش مقبول يكون وفقا لمستويات إنفاقه بصفة عامة.

أما عن السبب الخاص بـ "عدم استغلال الثروات الطبيعية بصورة عقلانية" فقد كانت نسبة الإجابة عنه بنعم (47.3%)؛ كون أنّ هناك علاقة وطيدة بين قياس درجة الرفاه الاقتصادي والثروات التي يتوفر عليها أي مجتمع، كإجابة مؤدية إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية تحد إلى حد ما من مظاهر الفقر بالمجتمع، إذ يعرّف "فليب عطية" 1992<sup>1</sup> الفقر في معناه الشامل بأنه يعني "ندرة الموارد وتبديدها، أو توزيعها على نحو غير عادل"، وهو بهذا يزامن بين مصطلحي "الفقر" و"التخلف" الذي يعني في جوهره تنظيم غير فعال يؤدي إلى تبديد الموارد الاقتصادية والبشرية معا، مما يعوق حركية التقدم بذات المجتمع، ويعرقل مسيرته نحوها، ويمكن أن يكون سببا فاعل في زيادة معدلات الفقر داخل المجتمع، في حين أنّ نسبة (46%) من الإجابات تركزت في اعتبار "خسارة مناصب العمل" سبب من الأسباب المؤدية لحدوث الفقر، كون أنّ العمل كما ينظر إليه الاقتصاديون بأنه "أداة المجتمع في الحصول على السلع والخدمات التي تفي بحاجات البشرية، وإنه بذلك أحد عوامل الاستقرار والتوازن الحيوي في المجتمع"<sup>2</sup>، فمن خلال العمل يستطيع الفرد أن يلبي الحاجات الأساسية: المأكل، المأوى، المشرب، الكساء...، ويحقق أمنه الاقتصادي ولو بصورة نسبية، ولكن هذا متوقف على طريقة حياة الأفراد وطبيعة مفهومهم للعمل، والاستفادة منه للارتقاء في وجودهم الاجتماعي المادي والمعنوي معا،

---

\*يحدّد "عبد العزيز مختار" الحاجة بأنها "رغبة لدى الإنسان أو لدى المجتمع، يمكن تحقيقها عن طريق إحداث تغيير بنيائي أو وظيفي مادي أو معنوي، بحيث يؤدي حدوث هذا التغيير إلى إعادة حالة التوازن والاستمرار والبقاء والتفاعل السوي، وتشمل الحاجات الأساسية الاستهلاك الشخصي واستخدام الحاجات العامة..."، ولحاجة هي "كل ما يطلبه الإنسان، وما هو ضروري له من رغبات، أو لتوفير ما هو مفيد لتطوره ونموه"، وتعني الحاجة العجز"، وقد حدّد "برادشو" 1977 أربعة أنواع للحاجة: حاجة معيارية أو قياسية، الحاجة الملحة، الحاجة المعبر عنها، الحاجة المقارنة.

<sup>1</sup>- نادية جبر عبد الله، الفقر وطرق قياسه: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، ط01، دار فرحة للنشر والتوزيع: مصر، 2004، ص 14.

<sup>2</sup>- علاء محمد حسونة، المرجع السابق، ص 11.

ويعتبر "François" بأنّ الفقر بحاضرنا يظهر السبب العام والرئيسي، بل واعتباره أفضل الأسباب، والمفتاح الرئيسي للدواعي الجهوية للعمل، كما أنّه يوحد وينظّم الإشارات المتفرقة، ويعطي معنى للنزوح نحو البحث عن العمل<sup>1</sup>. أما نسبة (40.3%) فقد مثلت أدنى النسب، والتي خصت السبب المتعلق بـ"ضعف المشاريع التنموية".

الجدول رقم "26.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير أسباب الفقر الديمغرافية":

المجموع		لا		نعم		أسباب الفقر الديمغرافية
%	ك	%	ك	%	ك	
100	461	61	281	39	180	النمو السكاني المتزايد
100	461	66.8	308	33.2	153	كبير حجم العائلة
100	461	68.3	315	31.7	146	الهجرة من الريف إلى المدينة

يتبين من الجدول (26.3) أنّ أعلى نسبة إجابة كانت في اعتبار النمو السكاني المتزايد" هو السبب الأول في حدوث الفقر، إذ يُعدّ هذا العامل حسب Mabongunje مظهر من مظاهر الفقر التي سوف نفصلّ فيها أكثر في خضم هذا الفصل، فالزيادة السكانية كما أشرنا سلفاً تعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع، عائقاً أمام التنمية من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الانفجار السكاني يعدّ كعامل اجتماعي ضد التّقدم، والمضي قدماً بعجلة التطور المستمر لأيّ مجتمع من المجتمعات، هذا في حالة إذا لم يكن هناك توازن فعلي قائم بين كل من النمو السكاني والنمو الاقتصادي للمجتمع، وفقاً لوضع إستراتيجية تنمائيّة ومتطلبات الزيادة السكانية، خاصة وأنّ "القرنين الماضيين خلالهما فقط ومع نهضة الحياة الاقتصادية الحديثة أخذ تعداد سكان العالم في الارتفاع من حوالي بليون نسمة فقط في عام

<sup>1</sup> -François de Bernard, *la pauvreté durable : suivi de le gouvernement de la pauvreté*, le félin. KIRON, édition du félin : Paris, 2002, p78.

1820 إلى 6.3 بليون نسمة اليوم<sup>1</sup>، في حين أنّ ثاني نسبة كانت لاعتبار "كبير حجم أفراد العائلة" أحد الأسباب المؤدية إلى الفقر (33.2%)، أمّا أقل نسبة فقد قدرت بـ (31.7%) متمركزة في اعتبار الهجرة من الرّيف إلى المدينة، أو "النزوح الريفي"، الذي يقوم على "الارتحال عن مكان الإقامة الأصلي والبيئة المحلية إلى مكان آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر"<sup>2</sup>، وكنوع من "أنواع الحراك بين وحدة جغرافية وأخرى متضمنا التغيير لمحل الإقامة"<sup>3</sup> كسبب من أسباب الفقر؛ كون أنّ النّزوح الريفي ينجم عنه عديد من المظاهر المعبّرة عن الفقر في مقدّماتها: زيادة البطالة، انخفاض الأجور والدّخل، ارتفاع تكاليف العيش... الخ، خاصة إذا كان هذا النّزوح غير مراقب ومنظم فإنّه سوف يؤدي إلى التّضخم الحضري، بالإضافة إلى أنّ النّزوح الريفي كمظهر من مظاهر الحراك الجغرافي الذي لا يقوم فقط على فكرة الانتقال الجسدي؛ وإنّما يتعداه إلى عمليّة نقل بعض القيم المتعلّقة بطريقة العيش وما تقوم عليه من ثقافة معينة منتجة لرأس مال تعاملي قد يساهم في خلق سلوكيات لا تتماشى وطبيعة الحياة الاجتماعية وما تحمله في كثير من الأحيان من تناقضات متباينة واضحة المعالم<sup>4</sup>.

وما يجدر الإشارة إليه أنّه إضافة إلى أسباب الفقر التي قمنا بذكرها<sup>5</sup> منها: **الاجتماعية - الاقتصادية - الديمغرافية**، يوجد أسباب أخرى يمكن حصرها في جوانب متباينة لها الدور الفاعل أو حتى الجانبي في حدوث الفقر وترسخها بعمق المجتمع، مجسدة في كل من: "الجانب الديني" المترجم في كل من: "ترك الزكاة"، إضافة إلى "عدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

<sup>1</sup> - أحمد سامي الدعوسي، الانفجار السكاني، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، 2010، ص 38.

<sup>2</sup> - إدريس غرام وآخرون، المجتمع الريفي والحضري والبدوي، دون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: القاهرة، 2010، ص 207.

<sup>3</sup> - رشيد زوزو، "الهجرة الريفية في الجزائر الظاهرة القديمة الجديدة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 06، جوان 2013، ص 144.

<sup>4</sup> - لتوضيح الجدول أكثر أنظر الملحق رقم "06".

<sup>5</sup> - فيما تعلّق بأسباب الفقر، فإنّها جد كثيرة ومتنوّعة، لكن تركيزنا على هذه الأسباب دونما سواه جاء من منطلق أهم الأسباب التي ركّزت عليها الدّراسات التي تم الإطلاع عليها، وليس من باب الصدفة.

وهناك أسباب تم تحديدها انطلاقاً من المقابلات التي تم إجرائها مع المبحوثين<sup>1</sup>، وأسباب أخرى

يمكن إضافتها إلى الأسباب التي تم الإشارة إليها منها:

- التطور التكنولوجي السريع.

- تسارع وتهافت الناس نحو تحقيق الكماليات.

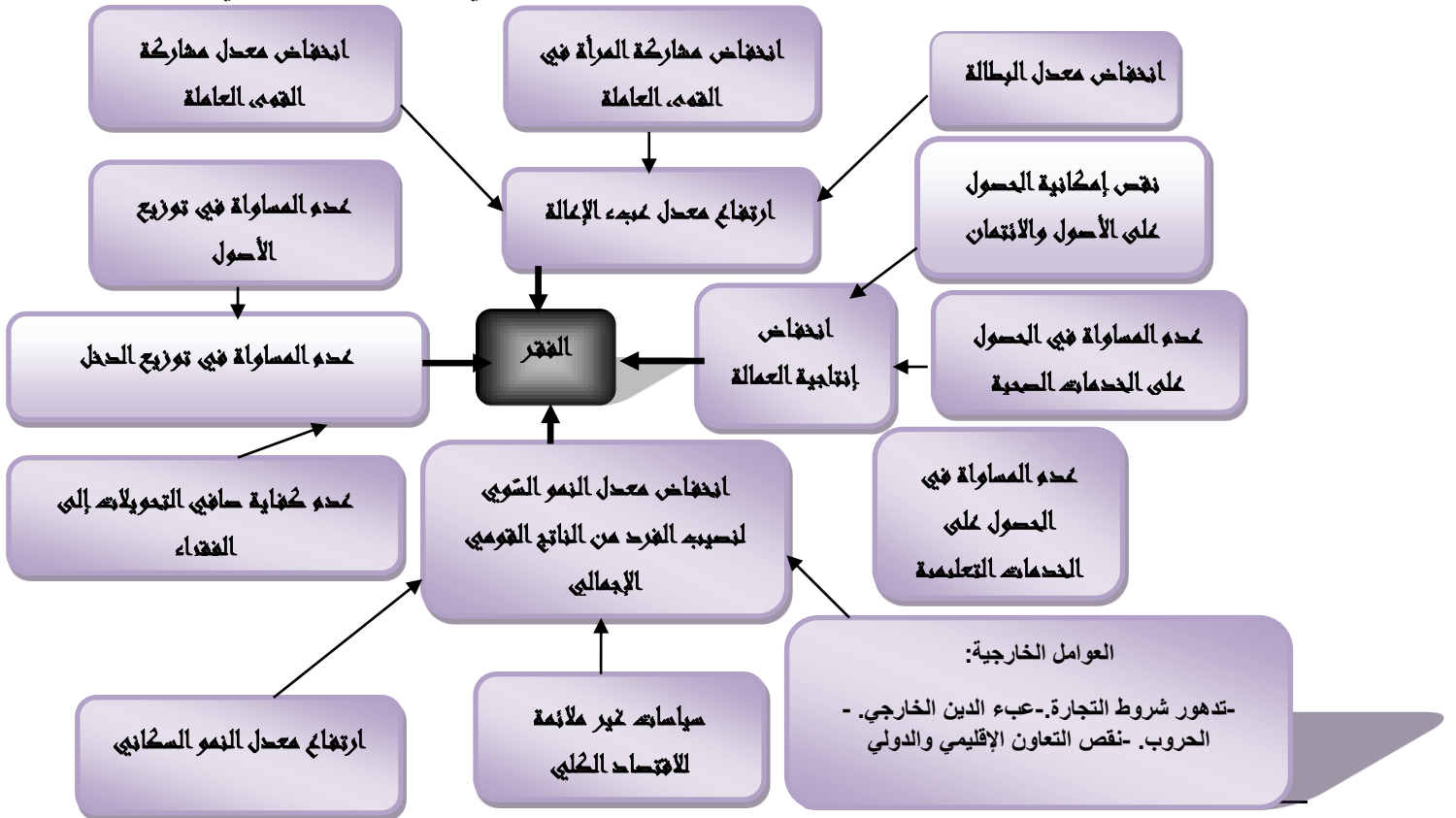
- انتهاك حقوق الإنسان.

- اتساع الهوة بين الطبقتين الفقيرة والغنية.

أما عن أسباب "الفقر العالمي" حسب "ميشيل تشوسودوفيسكي" فيمكن إيجازها في الآتي<sup>2</sup>:

-البطالة العالمية وانهيار الإنفاق الاستهلاكي، تراكم الثورة العالمية، وتدمير رأس المال الصّغير.

الشكل 01: أسباب الفقر الاقتصادية على مستوى "الوطن العربي" على المستوى الكلي<sup>3</sup>:



<sup>1</sup>- أنظر الملحق رقم "07".

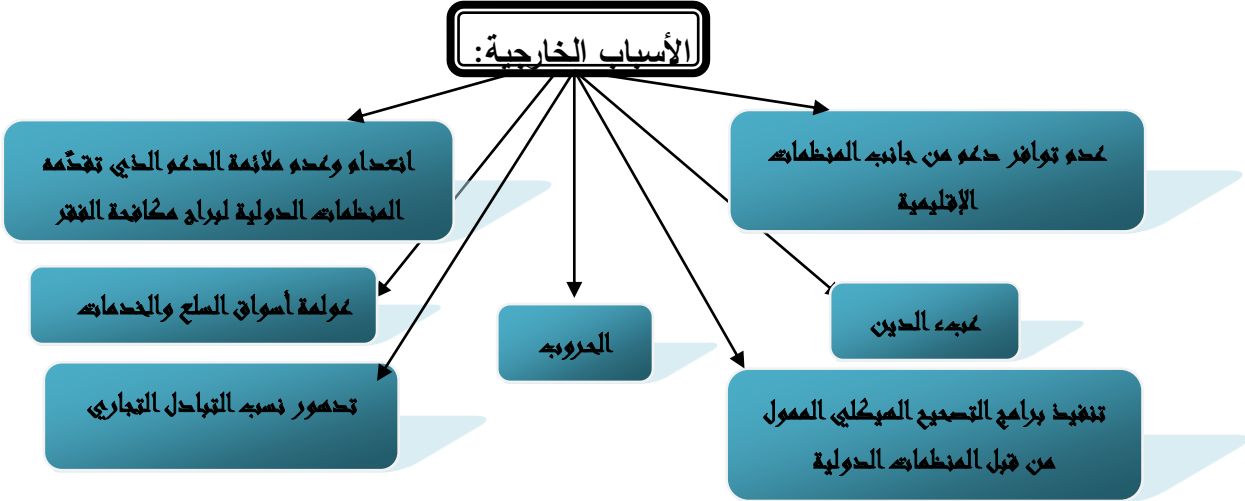
<sup>2</sup>- ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، (تر: محمد مستجير مصطفى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 2012، ص 309-312.

<sup>3</sup>- كريمة كزيم، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية، (تر: سمير كزيم)، ط 01، العدد 844، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، 2005، ص 411.

إضافة إلى هذه الأسباب يوجد أسباب خارجية لها تأثير ليس فقط على اقتصاد المجتمع بل وحتى

على بنيته التحتية والفوقية معا، ومن هذه الأسباب ما سوف نذكره في الآتي:

الشكل رقم "02" الأسباب الخارجية للفقير<sup>1</sup>:



ومن أبرز **الأسباب الخارجية** "الاحتلالات العسكرية الأجنبية كما حصل في العراق، فلسطين،

الصومال؛ حيث أدى الاحتلال إلى تهيمش أعداد كبيرة من السكان وإقصاء أعداد أخرى من أعمالهم،

كما قامت قوات الاحتلال بتدمير البنية التحتية التي تمثل أساس في التنمية<sup>2</sup>.

وانطلاقاً من دراسة "كيفيين سميث" " KIEVIEN Smith" و "لورين ستون" " Laurine

STONE" في بحثهما المنشور عام 1989، توصلوا إلى حقيقة مؤداها أنّ أسباب الفقر والغنى يمكن

تصنيفها تحت أربعة عوامل<sup>3</sup>:

**العامل الأول:** السمات الفردية للفقير والغني.

**العامل الثاني:** يعود إلى الثقافة السائدة.

<sup>1</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص 86.

<sup>2</sup> - حميد ياسر الياسري، المرجع السابق، ص 260 - 261.

<sup>3</sup> - عبيد بن علي عطيان آل مظف، "ظاهرة الفقر دراسة سوسولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة: أسبابها وسبل علاجها"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 13، جامعة عبد المالك بن عبد العزيز، 1425 هـ، ص 110.

**العامل الثالث:** يعود إلى البناء الاجتماعي.

**العامل الرابع:** يعود إلى الحظ والقدر.

إذن إذا أردنا الحديث عن الأسباب المؤدية للفقر بصفة عامة نجد أنها عبارة عن "حالة واقعية وليست وحدة تصويرية، ويمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل: تفشي البطالة، اللامساواة في الرفاهية، الهجرة، تفاوت الخدمات في البيئة الحضرية"<sup>1</sup>.

هناك جوانب وعوامل كثيرة وفاعلين معينين دونما سواهم في حدوث أي ظاهرة من الظواهر لاسيما ظاهرة الفقر، ومن أجل هذا قمنا بطرح تساؤل عن من هو المتسبب في حدوث الفقر أو المسؤول عن وجوده، مركزين على كل من المجتمع والعائلة نظرا لعلاقة الارتباط الموجودة بينهما، وجماعة الرفاق المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في التأثير على سلوكيات الأفراد:

الجدول رقم "27.3": "توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المتسبب في حدوث الفقر":

النسبة المئوية %	التكرار	المتسبب في حدوث الفقر
25.4	117	العائلة
2.8	13	الأصدقاء
71.8	331	المجتمع
100	461	المجموع

من خلال الجدول (27.3) نجد أن أكبر تكرار ونسبة مئوية كانت في الخيار المتعلق في اعتبار

"المجتمع" هذا الكيان الجماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة

نسيباً، وتسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه في الزمان والمكان<sup>2</sup>، هو المتسبب والمسؤول الأول في

<sup>1</sup> - صليحة مقاوسي، المرجع السابق، ص 26.

<sup>2</sup> - حسن علي خاطر، المجتمع العربي المعاصر: المقومات والأنماط الثقافية: دراسة تحليلية نقدية، ط 01، دار الشروق للنشر والتوزيع:

عمان، 2001، ص 18.

حدوث الفقر؛ حيث قدرت إجابة أفراد عيّنة الدّراسة بنسبة (71.8%)، وفي سياق الحديث عن اعتبار

المجتمع كمتسبب أوّل في حدوث الفقر يعبّر أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

"في بعض الأحيان المجتمع يُزيد الفرد ما يعطيهش

تفاؤل لكي يحسن حالته" (أنثى، 27 سنة، غير متزوجة،

مستوى جامعي، عاملة).

يتبيّن من تصريح المبحوثة أنّ مسؤوليّة المجتمع في حدوث الفقر تكمن في الضّغط الذي يمارسه

أحيانا على أفرادهم من خلال عدم إتاحة لهم فرصة لتحسين أوضاعهم، وربما هنا الأمر له علاقة مثلا

على سبيل الدّكر لا الحصر قلة فرص العمل، أزمة السّكن...، وحتى من ناحية القواعد الاجتماعية التي

يفرضها على فاعليه، فكثيرا ما تتخذ صبغة قهرية لا تمكّن بعض الفاعلين من الاندماج بمجتمعهم،

باعتبار هذا الأخير الكل المركب الذي ينتج العديد من الضّوابط الاجتماعية التي تلزم الأفراد على

الالتزام بها، في إطار صور القهر التي تمارسها على الأفراد، لكن إن زاغت تطبيقات الأفراد والخضوع

لهذه الضّوابط فإنّه يؤدي إلى حدوث خلل يُترجم في شكل ظواهر متعدّدة؛ ليحتل في المرتبة الثانية من

حيث إجابة أفراد عيّنة الدّراسة على اعتبار العائلة هي المتسبب الثاني في وقوع الفقر بنسبة)

(25.4%)، وانطلاقا ممّا أشار إليه "مصطفى بوتفوشنت" في سياق العلاقة الوطيدة الموجودة بين كل

من العائلة والمجتمع؛ فلا يمكن أن نفهم المجتمع إلّا بفهم بنية النسق العائلي كونه المرتكز القاعدي

الذي إمّا يساهم في تطور المجتمع أو في تخلفه، من خلال طبيعة الأفراد الذين تمدهم العائلة للمجتمع،

انطلاقا من طبيعة التّنشئة الاجتماعية التي تقدّمها لأفرادها، لكن ليس دائما العائلة مسؤولة عن حدوث

الفقر، وإمّا قهر الظروف خاصة الاقتصادية، لاسيما إن كان الوالدين يعانيان حالة من الحرمان

المادي، فهذا ما يجبر العائلة -خاصة الوالدين- إلى أن تجعل من الفقر امتدادا؛ أي يطل أبنائها

باعتبارهم أعضاء منصهرين بها، وفي هذا الصّدّد يصرّح أحد المبحوثين قائلاً:

" العائلة مسؤولة بِصَحِّ مِشْيِ بَزَافٍ، أحيانا الوالدين تُتَقَدَّرُ عليهم ما عَنَدُهُمْشَ بَهْ يُوكُّلُوا أولادهم وَيَقْرُوهُمْ، إِذَا وَكُّلُوهُمْ ما يَقْرُوهُمْشَ، وَإِذَا قَرَّوَهُمْ يُوكُّلُوهُمْ قَلِيلٌ ". (ذكر، 26 سنة، أعزب، مستوى جامعي).

فانطلاقاً من تصريح المبحوث يتبين لنا بأنَّ العائلة بمثابة السند العاطفي ومصدر من مصادر الدِّعم المادي، خاصة إن كان وضعها الاقتصادي مقبول، وبالتالي تصبح هذه الوحدة الاجتماعية كسند عاطفي ومادي بذات الوقت، لكن إن كان وضعها الاقتصادي والاجتماعي متدني سينعكس على المستوى المعيشي لأفرادها من حيث عدم مقدرة خاصة الوالدين على تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها: التعليم، الأكل...أمَّا عن أقل نسبة فقد كانت حول اعتبار الأصدقاء هم المتسببين في الفقر بنسبة (2.8%)، في حين صرَّح بعض المبحوثين بأنَّ حدوث الفقر ليس لا المجتمع ولا العائلة ولا الأصدقاء لهم دخل في حدوثه، وإنَّما الفرد هو المسؤول الأول والأخير في تواجده:

"الأفراد هم المتسببين في الفقر، ضَرَوْكُ العائلة نَتَعَهُمْ تُقُولُهُمْ أَحَدُمُوا بِصَحِّ هُمَا ما يَبْعُوشُ مِنْ ما يُصِيبُوشُ الخدمة يَكْرَهُوا، الفرد هو اللَّيُّ يُجِيبُ الفقر " (ذكر، 60 سنة، متزوج، مستوى تعليمي ابتدائي).

ويصرِّح مبحوث آخر دائماً في نفس السِّياق قائلاً:

"اللِّي ما يَخْدَمُشَ عَطِيهَا غَيْرُ اللَّعْبِ وَاللُّعَادُ، ما يَخْدَمُشَ ضَرَوْكُ كَيِّتْرُوجْ وبيولد هَدُوكُ الأولاد يَحْطُمُوا ما يُصِيبُوا مَأكلا (الأكل)، ما يُصِيبُوا كَسُوءَ مَلِيحَة، بَابَاهُمْ الأول ما

يَخْدَمُش وَمَدَارِشُ الْمَسْتَقْبَلِ، الْفَرْدُ هُوَ الْمَسْؤُولُ مَا خُدْمَشُ

مَا جُرَّاشُ مَا قُفْرُشُ" (أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي

متوسط، متزوجة، مأكثة بالبيت).

### 3) تمثيلات أفراد العائلة الجزائرية لأنماط الفقر:

تشير أدبيات التنمية البشرية والاقتصادية إلى العديد من الأشكال والأنواع المتعلقة بالفقر، باختلافه من مكان إلى آخر، يمكن تحديده بمقارنة ظروف جماعة من الناس أو اقتصاد كلي بآخر، فهناك تصنيفات عديدة حسب كل باحث، تصنيفات تختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية لأخرها، كما تختلف باختلاف دورة الحياة نفسها، ومرد إدراجنا لهذا العنصر ببحثنا مرده إلى محاولة التعرف على الأنماط الأكثر ظهورا في تمثيلات أفراد عينة الدراسة، مما يساعد في إمكانية التعمق أكثر في أسباب ذبوع بعض هذه الأنماط، وعليه سنورد بعض أنماط الفقر في الآتي:

حسب الباحث "حسين عبد الحميد أحمد رشوان" فإنه يُقر بوجود ثلاث معاني للفقر: **الفقر الاجتماعي، الحاجة والعوز، الفقر الأخلاقي**، تحمل أنواع كثيرة للفقر ألا وهي: **الفقر المطلق، الفقر الكلي (الشامل)، الفقر النسبي، الفقر البيئي**.

#### 3.1 الفقر المطلق: "يشير إلى موقف يعيش فيه لمجرد الوجود وعدم إشباع الحاجات

الأساسية لحياة الإنسان، والتي تُعرف باحتياجات الكفاف، تكون الوجبة التالية مجرد حياة أو موت؛ لأن الآثار التراكمية لسوء التغذية والمجاعة تصيب المجتمع بالضعف، وهكذا يأخذ الفقر مكانة مطلقة"<sup>1</sup>، وهو "خط الفقر الذي يسمح للمرء بالحدود الدنيا اللازمة للعيش اللائق"<sup>2</sup>، وهو "الحالة التي لا يستطيع فيها

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 23.

<sup>2</sup> - إسماعيل قيرة، بلباسم سلاطينية، علي غربي، عولمة الفقر: المجتمع الآخر، مجتمع الفقراء والمحرومين، ط 01، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2003، ص 758.

الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية، والسلع غير الغذائية الضرورية والمتمثلة في (الغذاء، المسكن، الملابس، التعليم، الصحة، النقل)، وعلى أساس ذلك فإن كل فرد يقل دخله أو إنفاقه عن ذلك يعتبر فقيراً<sup>1</sup>، وهو "حالة من الحرمان الشديد من أبسط مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللائقة"، ويصف "الفقر المطلق" أوضاع الحياة لأفراد أو أسر معيشية معينة دون أي مقارنة بينهما وبين الآخرين وفيه نوعين<sup>2</sup>:

### 3.1.1) الفقر المطلق الأولي: يحصل عندما لا تتوفر للفرد أو للأسر حاجات الكفاف الطبيعية

الإنسانية- أي المستوى المعيشي الأدنى- المعروفة بالاحتياجات الأساسية (الغذاء، الملابس، مياه الشرب النقية، إصحاح البيئة، الصحة، التعليم).

### 3.2.1) الفقر المطلق الثانوي: ويعني العزل من المشاركة في الحياة الاجتماعية،

أو عدم تحصيل الحد الأدنى للمستوى الاجتماعي والثقافي المتعارف عليه في مجتمع معين<sup>3</sup>، وداخل هذا المفهوم يوجد مستويين "مستوى أعلى للفقر"، ويسمى بخط الفقر الأعلى، ويطلق عليه اسم **الفقر المطلق العادي**، وهو الذي تقدّره المنظمات الدولية ما بين دولارين أمريكيين كحد أعلى، ودولار واحد أمريكي كحد أدنى، ويعتبر من يتجاوز هذا المستوى أو الخط غنياً، أما "خط الفقر الأدنى" ويسمى باسم "الفقر المدقع"، وهو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن واحد دولار أمريكي يومياً، بمعنى أنه ليس لديه الدّخل اللازم للحصول على احتياجاته من الغذاء فقط، ناهيك عن حاجاته من السلع الأخرى: كاللباس، والصحة والتعليم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص 47.

<sup>2</sup> - ناهد إبراهيم فضل الله بلل، الفقر وآثاره على الرعاية الأبالة بولاية شمال كردفان في السودان، ط 01، دار العربية للنشر والتوزيع: القاهرة، 2008، ص 31.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>4</sup> - الطيب لحيلج، محمد جصاص، "الفقر... التعريف ومحاولات القياس"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07: جامعة بسكرة، جوان 2010، ص 169.

### 3.2 الفقر الكلي (العام): عرّفته الأمم المتحدة بأنه يشمل الصّحة المعتلّة، نقص الدّخول،

قصور في التّعليم، الخدمات الأساسيّة الأخرى، ووجود المساكن غير المناسبة والبيئات التي تفتقر إلى الأمن والخدمات الاجتماعيّة<sup>1</sup>.

### 3.3 الفقر النسبي: يعرّفه "التابعي" على أنّه مستوى فقر الفرد بالنسبة إلى الآخرين، سواء

داخل الأسرة أو داخل البلد الواحد<sup>2</sup>، والفقر النسبي "لا يعني عدم قدرة الشّخص على تأمين الحاجات الأساسيّة، ولكن يعني أنّ دخله قليلا إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه"<sup>3</sup>.

### 3.4 الفقر البيئي: "يعبر عمّا هو فوق مستوى خط الفقر، حيث تعيش الأسر في بيوت مختلفة

تقدّم لهم خدمات محلّية مثل: مواقف السيّارات، المدارس، المستشفيات، وسائل النّقل العامّة غير المناسبة أو دون المستوى، وهم يعيشون حياة سيّئة وفي بيئات فقيرة"<sup>4</sup>.

### 3.5 الفقر الرسمي: "يفسّر معيار الفقر الرّسمي دخل المال، ويتجاهل الوضع في الاعتبار

جوانب الفقر الأخرى: كالمدارس الفقيرة، الرّعاية الصّحية...، ففي عام 1997 كان خط الفقر الرّسمي 16,276 للأسرة التي تتكوّن من أربعة أفراد، يعيش الأفراد في مستويات مختلفة بصرف النّظر عمّا يكسبونه"<sup>5</sup>.

### 3.6 الفقر الاجتماعي: "يشير إلى عدم المساواة الاجتماعيّة، ويشير إلى المركز الذي يحتله

الشّخص الفقير في ظلّ الظروف السّائدة في المجتمع"<sup>6</sup>، و"لا يعني عدم المساواة الاقتصاديّة الناتجة عن نقص الدّخل والممتلكات، وانخفاض مستوى المعيشة، وإنّما يشمل أيضا عدم المساواة الاجتماعيّة،

<sup>1</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 25.

<sup>2</sup> - عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية... دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبيّة الداخلية في مدينة الرياض، ط

01، مركز دراسات الوحدة العربيّة: بيروت، 2009، ص 105.

<sup>3</sup> - الطيب لحيلج، محمد جصاص، المرجع السابق، ص 174.

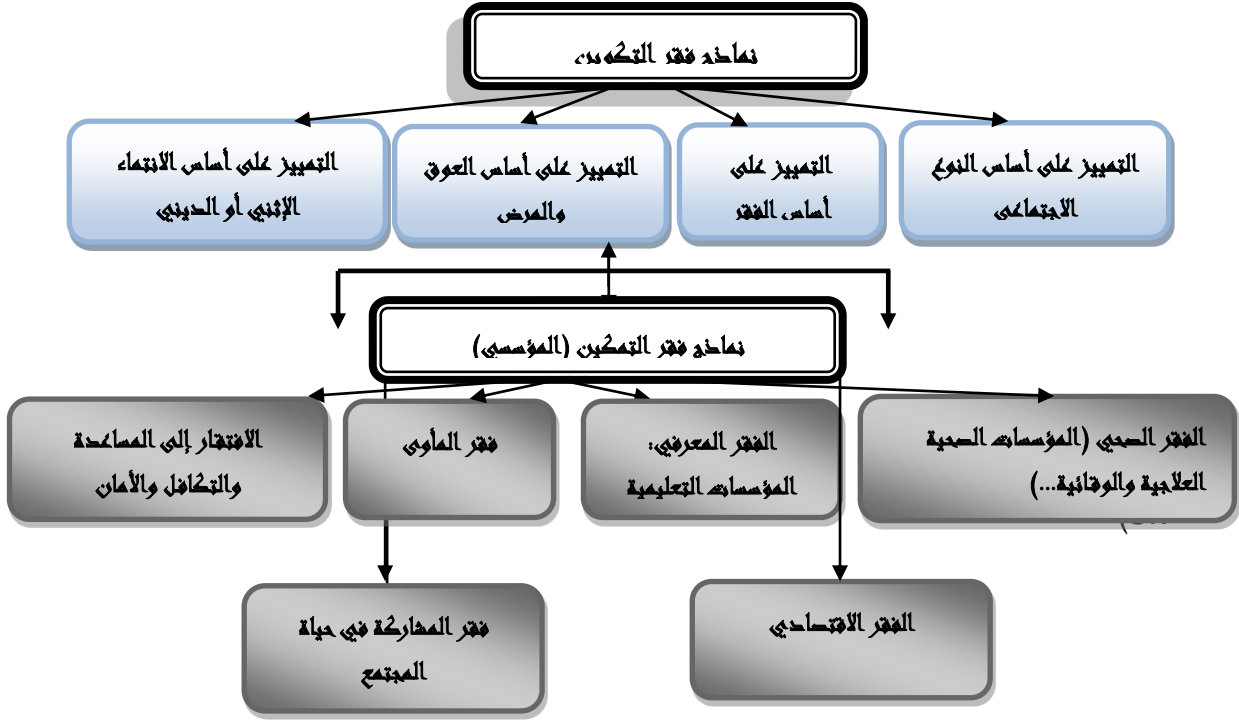
<sup>4</sup> - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 27.

<sup>5</sup> - نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 12.

<sup>6</sup> - عبد الرحمان العيسوي، المرجع السابق، ص 31.

والشعور بالنقص والاستغلال"<sup>1</sup>، ويضيف كل من "عدنان داود العذري" و"هدى زوير الدعيمي" نوعين آخرين ألا وهما<sup>2</sup>: "فقر التكوين"، و"فقر التمكين"؛ أي أنّ الفرد إما يفتقر لنقص فيه، وإمّا لأسباب موضوعيّة خارجة عن إرادته، وتتمثل هذه الأسباب بعدم توفر فرص الإشباع الكافية من مؤسسات المجتمع.

الشكل رقم "04": نماذج فقر التكوين والتمكين والفقر.



(3.8) **الفقر البشري**: هو انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهو

ذو طابع متعدد الأبعاد، يقيس الرّمق القياسي البشري للحرمان في مجال التنمية البشرية الأساسية في نفس الأبعاد التي يتناولها دليل التنمية البشرية ألا وهي: معرفة القراءة والكتابة، والمستوى المعيشي اللائق، ويُعد مؤشر الفقر البشري مؤشرا مجمعا لثلاث مؤشرات أساسية للحرمان: مؤشر الحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة، وهو يتمثل في نسبة الأفراد الذين يتوقع ألا يعيشون حتى سن الأربعين، والمؤشر الثاني هو مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية، والمؤشر الثالث يقيس درجة الحرمان من

<sup>1</sup> - بلقاسم سلاطينية، سامية حميدي، المرجع السابق، ص 81.

<sup>2</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعيمي، المرجع السابق، ص 26.

مستوى معيشي لائق، وهو يتكوّن من مؤشر مركب من نسبة السّكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، ومؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة، وتعبّر هذه النسبة عن درجة القصور في القدرة على تأمين الغذاء الجيد، وما يرتبط به من حالة صحّيّة جيّدة<sup>1</sup>.

(3.9) **فقر الدّخل:** عدم قدرة الفرد الحصول على الحد الأدنى لتحقيق حاجياته الأساسيّة من مأوى

ومشرب وغذاء وكساء...، وما يجب الإشارة إليه هو أنّه من خلال هذا النّوع يمكننا التّعرف على مستوى معيشة الأفراد داخل أي مجتمع من المجتمعات.

(3.10) **فقر القدرات:** إنّ القدرات تتضمن جوانب كثيرة ومتعددة يصعب قياس الكثير منها، ومن

أهمها الحياة الآمنة الخالية من العلل والأمراض، كما تتضمن المعرفة والقدرة على القراءة، بالإضافة لمستوى لائق من المعيشة، وفرص الحصول على الخدمات الصحّيّة والمياه النقيّة، والغذاء الكافي، وعليه يُعرّف "فقر القدرات" بأنّه الافتقار إلى الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعيّة والمادية، ليس فقط بسبب الظروف الشّخصية، وإتّما أيضا بسبب العوائق الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ويعني "فقر القدرات" "عدم إمكانية الاستفادة من الخدمات العامة مثل: التّعليم والصّحة، وذلك إما لعدم كفايتها لتغطية كل احتياجات الفقراء، أو أنّ الدّولة لا تقوم بدورها في أداء الخدمات العامة لغير القادرين"<sup>2</sup>، في حين تضيف "ناهد إبراهيم فضل الله بلل" أنواع أخرى للفقر نوجزها في الآتي<sup>3</sup>:

(3.11) **الفقر الاقتصادي:** يصنف هذا النّوع في سياق الحديث عن أنواع الفقر تبعا لأسلوب

قياسه، والذي يُقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسرة الحد الأدنى من الدّخل أو الإنفاق النّقدي الضروري لتلبية الحاجات الأساسيّة، ويدخل في الفقر الاقتصادي الفقر الغذائي، ويُقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسرة الحد الأدنى من التّغذية المطلوبة لحياة صحية نشطة، وينتج هذا الفقر من فقدان الموارد الماديّة

<sup>1</sup> - أحمد سامي الدعبوسي، الانفجار السكاني، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: الأردن، 2010، ص 109.

<sup>2</sup> - فاطمة علي أبو حديد، المرجع السابق، ص ص 114 - 115.

<sup>3</sup> - ناهد إبراهيم فضل الله بلل، المرجع السابق، ص 33.

الضرورية لتأمين هذا الحد، ومن خلال الجدول (28.3) سنحاول معرفة تمثيلات أفراد العينة لهذا النوع من أنواع الفقر:

الجدول رقم "28.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير نمط الفقر الاقتصادي";

النسبة المئوية (%)	التكرار	يكون الفقر أثناء الأزمات الاقتصادية
30.6	141	أوافق بشدة
49.7	229	أوافق
7.8	36	محايد
7.4	34	لا أوافق
4.5	21	لا أوافق بشدة
100	461	المجموع

يتضح من الجدول (28.3) أن (49.7%) من إجابات أفراد عينة الدراسة حول أن وجود الفقر لا يكون إلا أثناء وقوع الأزمات الاقتصادية بأي مجتمع كانت ب(أوافق)، ونسبة (30.6%) للأفراد الذين أجابوا ب: أوافق بشدة؛ أي نسبة (80.3%) لإجابة أفراد عينة الدراسة بالموافقة على هذا الرأي؛ لأنّ بوجود أزمة اقتصادية داخل أي مجتمع قد تظهر أزمات أخرى ترمي بظلال تأثيراتها على الفرد من مثل:

-عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع.

-عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع (البترو،...).

-عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع، مما يزيد ويحسن من دخل المجتمع وأفراده.

-عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيّدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين

المجتمعات بعضها البعض، وتتمثل كذلك الأسباب الاقتصادية في كل برامج التّصحيح الهيكلي،

الاعتماد على المواد الأولية في الصادرات، التّضخم الذي يعرّف بأنه "الارتفاع العام في أسعار السلع

والخدمات، والمديونية الخارجية<sup>1</sup> من جهة، ومن جهة أخرى فبالنسبة للجدول (02.3) وجدنا أنّ (67.7%) من أفراد عينة الدّراسة قد ربطوا الفقر بالحاجة المادية؛ لأنّ الفرد إن كان له اكتفاء اقتصادي فإنّه يستطيع أن يلبي حاجاته الأساسيّة، وأن يعيش عيشة مقبولة تبعده عن الوقوع بمصيصة الفقر، وفي حالة وقوع العكس فإنّ الفرد سيكون أسير الفقر، بغض النّظر عن مدة بقائه تحت وطأة هذه الدائرة، ألا وهي دائرة العوز والحاجة المادية، أمّا نسبة (7.4%) فهي نسبة الإجابة بلا أوافق، في مقابل (4.6%) للذين لم يكونوا موافقين بشدة على هذا النّوع من أنواع الفقر ألا وهو الفقر الاقتصادي؛ أي نسبة (11.9%) لعدم الموافقة الإجمالية لأفراد عيّنة الدّراسة، وعليه فإنّ أعلى نسبة إجابة قد تمركزت في الموافقة على نمط الفقر الاقتصادي (80.3%).

إنّ ما يمكن أن نستنتجه من إجابات أفراد عيّنة الدّراسة أنّ النّمط الغالب عندهم هو الفقر الاقتصادي الذي لا يقتصر فقط على المجتمع بل وحتى الأفراد، الأمر الذي من شأنه تأكيد وجهة النّظر الخاصة بمجموعة الباحثين الذين ركّزوا في تعريفهم للفقر على الجانب الاقتصادي، وهنا نقصد عدم توفر الأفراد على الموارد اللّازمة لتحقيق الحاجات الأساسيّة، مثلما أكده "جون سكوت" الذي ربط الفقر بالذين لا يملكون الموارد التي تساعد على تحقيق ضروريات الحياة، من خلال مستويات الإنفاق الفعلية في شقيها: النّفقات اللّازمة لشراء الحاجات الأساسيّة، وتكلفة المشاركة في الحياة اليوميّة<sup>2</sup>، ونسبة (80.3%) ما هي إلا دلالة عن اعتبار الفقر ما هو إلا كنعوع من أنواع الحرمان الاقتصادي بالدرّجة الأولى، هذا ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه البنائي في اعتبارهم الفقر ليس نتيجة لشخصية الأفراد أو لقصور الرّأس مال البشري، وإنّما الفقر ما هو إلا نتيجة للفرص الاقتصاديّة المتاحة للأفراد، وما يجدر

<sup>1</sup> - ياسين حفصي بونبعو، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة: حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03، 2010 - 2011، ص ص 38 - 39.

<sup>2</sup> - سكوت جون، علم الاجتماع المفاهيم الأساسيّة، (تر: محمد عثمان)، ط01، الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر: بيروت، 2009، ص 309.

الإشارة إليه هو أنّ هذه النسبة في الإجابة عن هذا النمط من أنماط الفقر لديه علاقة وطيدة بفقر التمكين وليس بفقر التكوين.

### 3.12) **الفقر الذاتي أو الوهمي:** لا يركز على أسس موضوعية واضحة لقياس خط الفقر،

وذلك لأنه يعتمد على تصور الأفراد أو الأسر في مجتمع أو قطر معين من تقدير للحد الأدنى لمستوى الذي يمكن قبوله اجتماعيًا، ومن هنا فإنّ هذا التصور قد يختلف باختلاف المجتمعات والأفراد وبتغير الزمان والمكان، وهذا يعتمد على ثقافة ووعي الفرد وطموحاته، بالإضافة للدخل والمنصرفات، وهذه الأشياء أيضا تنطوي على عدم التساوي فيما بين الأفراد بشأنها، وعدم الإنفاق حولها حتى فيما بين المجموعة الثقافية الاجتماعية الواحدة<sup>1</sup>.

### 3.13) **فقر الحاجيات:** ويعني عدم مقدرة الأفراد على تحقيق وإشباع حاجاتهم

الضرورية لتحقيق مستوى معيشي مقبول.

إضافة إلى الأنواع التي قمنا بذكرها فإنّ هناك تصنيفات متنوّعة قائمة بحسب الظروف التي يعيشها الأفراد، وفي الآتي سنعرض انطلاقا من الجداول عيّنة من الأنماط الخاصة بالفقر وفقا للبيئة الجغرافية في كل من **الفقر الريفي** و **الفقر الحضري** :

### 3.14) **الفقر الريفي:** هو فقر أهل الريف، وله أهمية خاصة في الدول النامية، حيث يشكل عمل

أهل الريف (زراعي، رعي) أهم دعائم الاقتصاد القومي، ويعيش نحو **900 مليون** شخص؛ أي نسبة **(75%)** من الفقراء المدقعين في العالم البالغ عددهم **1.2** مليار نسمة في المناطق الريفية، حيث يؤثر

<sup>1</sup> - ناهد إبراهيم فضل الله بلل، المرجع السابق، ص 32.

هذا النوع من الفقر على حياة ما يزيد على خمس سكان العالم، ويشكّل فقراء الرّيف السّواد الأعظم من الفقراء في البلدان النامية<sup>1</sup>:

الجدول رقم "29.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير نمط الفقر الريفي":

النسبة المئوية (%)	التكرار	يكون الفقر أكثر في الريف
26	120	أوافق بشدة
30.6	141	أوافق
11.1	51	محايد
21	97	لا أوافق
11.3	52	لا أوافق بشدة
100	461	المجموع

نلاحظ من الجدول (29.3) أنّ غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت في تأكيد أنّ الفقر تنتشر جيوبه بالمناطق الرّيفية أكثر؛ هذا النوع الذي يطلق عليه اسم **الفقر الريفي** الخاص بأهل الرّيف هي (30.6%) (أوافق)، لتليها نسبة (26%) (أوافق بشدة)؛ أي بمجموع (56.6%) لأفراد عيّنة الدراسة الذين أيّدوا هذا الرأي، وكتعزيز لتأييد هذا الرأي تصريح أحد الباحثين قائلاً:

"الفقر أكثرية في الرّيف مكثش الحدمّة، الحدمّة

قليلة". (أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي متوسط، متزوجة،

ماكثة بالبيت).

يتبين من تصريح الباحثة أنّ سبب تواجد الفقر بالمنطقة الرّيفية مرده إلى قلّة فرص

العمل، وفي نفس السّياق يصرح مبحث آخر قائلاً:

"كأين الفقر بزاف في الرّيف كأين بزاف صوّالْح ناقصين،

الإنسان اللّي ينتقل من الرّيف إلى المدينة ما يُكوئش

<sup>1</sup> - راند فايز حتر، صلاح عبد القادر، "الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربي للتنمية الزراعية"، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الخرطوم، 2009، ص 01.



"في الرّيف مَكْنُشْ تطور، مَكْنُشْ الماء، الضوء مازالوا

عائشين العيشة تَع بَكْرِي" ( ذكر، 30 سنة، مستوى

تعليمي متوسط، أعزب، عامل يومي).

هنا نلاحظ أنّ المبحوث سبب تأكيده على وجود الفقر في الرّيف بكثرة راجع إلى بعض الخصائص التي يتميز بها هذا الأخير، منها: غياب المرافق العامة، وعدم وجود ملامح التطور من بينها صعوبة حصول بعض المناطق الرّيفية على الضوء والماء؛ بمعنى أنّ الرّيف الجزائري خاصة من منظور ما صرّح به المبحوث لم يجاري بعد ملامح التطور الواقعة بالمجتمعات بصفة عامة. أمّا نسبة (21%) فهي لأفراد عيّنَة الدّراسة الذين لم يوافقوا في إجاباتهم على أنّ الفقر ينتشر أكثر بالمناطق الرّيفية، و (11.3%) مثلت الذين لم يوافقون بشدة على هذا الرأى؛ أي بمجموع (32.3%) لأفراد عيّنَة الدّراسة الذين لم يؤيدوا هذا الرأى.

إذن إنّ أعلى نسب الإجابة قد تركزت في "أوافق" (56.6%)؛ وتفسير هذا مرده إلى ضعف المشاريع التنموية بالمناطق الرّيفية، وتمركزها بصورة أكبر في المناطق الحضرية، فضلا عن عدم توفر مقوّمات الحياة الحديثة بصورة شاملة بكل أنحاء الرّيف، مقوّمات لها الفضل الواسع في تلبية الحاجات الأساسية للأفراد، بالإضافة إلى عدم استثمار الموارد لاسيّما الرّزاعية منها بطريقة حديثة قائمة على الاستثمار المعتمد على استخدام التّجهيزات الحديثة، قصد التّهوض بالقطاع الرّزاعي واستغلال الموارد الحيوانية، بالرغم من وجود في الآونة الأخيرة تحفيّزات واسعة من قبل الدّولة الجزائرية للتّهوض بهذا القطاع، من خلال القروض المُصغّرة الممنوحة لقاطني الأرياف لتحقيق تنمية ريفية تحد من مظاهر الفقر ولو بصورة نسبية، وتقلل من نسب البطالة.

3.15) **الفقر الحضري**: يوجد هذا النوع من أنواع الفقر ألا وهو "الفقر الحضري" في كل من العواصم والمدن الكبيرة والصغيرة، وغالبا في وسط الأحياء الغنيّة والأحياء الفقيرة، وحول معسكرات النازحين، ويشمل كل مؤشرا وخصائص الفقر بالمدن والأحياء الغنية والفقيرة معا<sup>1</sup>:

الجدول رقم "30.3": "توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير نمط الفقر الحضري":

النسبة المئوية (%)	التكرار	يكون الفقر أكثر في الحضر
15.4	71	أوافق بشدة
36	166	أوافق
13.9	64	محايد
23.2	107	لا أوافق
11.5	53	لا أوافق بشدة
100	461	المجموع

يتبين من الجدول (30.3) أنّ غالبية أفراد عيّنة الدّراسة كانوا موافقين (51.4%) على أنّ الفقر تنتشر جيوبه أكثر في الوسط الحضري منها: (36%) للذين قد أجابوا بـ "أوافق"، ونسبة (15.4%) للذين أجابوا بـ "أوافق بشدة" على هذا النوع، ما يعبر عن هذا الرأي تصريحات بعض المبحوثين حول مسألة الفقر الحضري في الآتي:

"الفقر بَزَأْفُ في المدينة بسبب الكِراء، الضوء، يَحْدَمُ على كَرَشَه (بطنه) ومِشِي قَانَرُ يَفْسَمُ روحه على الكِراء والضوء" (ذكر، 60 سنة، مستوى تعليمي ابتدائي، متزوج).

<sup>1</sup>- ناهد إبراهيم فضل الله بلال، المرجع السابق، ص 34.

يتبين من تصريح المبحوث أنّ تمركز الفقر بالحضر راجع إلى عدة أسباب في مقدّماتها: الكراء، تسديد الفواتير؛ أي تسديد الفاتورة بكل أنواعها والمرتبطة بالمسكن بصفة عامة تجعل الفرد دائما يفكر فيها وفي كيفية سد رمقه، خاصة إذا كان الراتب قليل لا يستطيع تحقيق توازن بين تسديد مبالغ هذه الفواتير وتلبية حاجات عائلته، ومن المبحوثين المؤيدين لنفس الرأي تصريح المبحوث الآتي:

" يكون بَرَأْفٌ فِي الْمَدِينَةِ قَلَّةٌ الْعَمَلِ وَالضَّيْقِ فِي السُّكْنَى،

أَمَّا الرَّيْفُ فِيهِ بَصَاحٌ قَلِيلٌ تُصِيبُهُمْ يَخْدُمُوا فِي الْأَرْضِ

الْمُهْمُ مَا يَقَعُونَ يَجْتَهِدُوا لِأَنْ يَجِيبُوا الْقُوْتَ نَتَعَهُ " (أنثى،

22 سنة، مستوى تعليمي ثانوي، متزوجة).

يُظهر لنا هذا التّصريح بعض أسباب انتشار الفقر في الوسط الحضري ألا وهي: قلة العمل الناتج عن اكتظاظ المدن بالسكان نتيجة للعديد من العوامل في مقدمتها النزوح الريفي، أزمة السكن الحادة التي أصبحت بمثابة هاجس اجتماعي قاتل عند الكثيرين لما ينجم عنه من مشاكل متعددة، كما تُبرز المبحوثة انطلاقا من تصريحها مقارنتها بين كل من الرّيف والحضر، لاسيما ما تعلق بمسألة العمل، فقد أشارت المبحوثة إلى أنّ فرص العمل موجودة أكثر في الرّيف من خلال توفر عنصر الأرض التي تعد مصدر وإرث جوهرى لعمل الفلاحين، ومخزن قوي لاقتناء قوتهم.

في مقابل نسبة (34.7%) لأفراد عيّنة الدّراسة الذين أبدوا من خلال إجاباتهم عدم موافقتهم على هذا النمط من أنماط الفقر، حيث كان توزيع هذه النسبة كالتالي: (23.2%) لأفراد عيّنة الدّراسة الذي أجابوا بـ "لا أوافق"، و(11.5%) للذين أجابوا بعدم الموافقة بشدة.

إنّ تفسير نزوح أفراد العيّنة إلى اعتبار الفقر ينتشر بصورة أكبر في الوسط الحضري (51.4%) مرده إلى اكتظاظ المدن بالسكان أكثر منه بالمناطق الرّيفية، في ظل الحراك الجغرافي والاجتماعي معا،

لاسيما مع ظهور العمل المأجور في القطاعين العام والخاص معا، الأمر الذي نجم عنه الهجرة من الرّيف إلى المدينة بحثا عن فرص العمل، ومواصلة التّعليم، لكن بالرّغم من طبيعة المشاريع الاقتصادية التنموية المعروفة بها المناطق الحضرية، إلا أنّ النزوح الرّيفي وتدفق السّكان على المناطق الحضرية، لاسيما المدن الكبرى جعل من هذه المناطق بوابة مفتوحة لاستقبال السّكان، الأمر الذي خلق نوع من أنواع عدم التّوافق بين فعالية المشاريع التنموية والنّموا الاقتصادي، الذي من شأنه التّخفيف من وطأة وحدة استفحال الفقر بكثرة في المناطق الحضرية، التي أصبحت تعيش نوعا من الضّغط الناتج عن نسبة التّدفق السّكاني غير المنظم والمراقب معا.

وهناك العديد من الباحثين الذين ذهبوا في تصنيفهم لأنواع الفقر تبعا لمدته الزّمنية وفترة بقاءه: **مؤقت**، و**دائم**، وفي الآتي سنتعرف على مدى موافقة أفراد عيّنة الدّراسة على هذين التّوعين أو لا من خلال الجدول (31.3):

الجدول رقم "31.3": "توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير نمط الفقر المؤقت".

النسبة المئوية (%)	التصاير	يكون الفقر بصورة مؤقتة
11.9	55	أوافق بشدة
44	203	أوافق
23.4	108	محايد
12.4	57	لا أوافق
8.3	38	لا أوافق بشدة
100	461	المجموع

يتضح من الجدول (31.3) أنّ نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين وافقوا على فكرة أنّ الفقر يتخذ سحنة مؤقتة هي: (55.9%)، وتوزيع هذه النسبة كان كالتالي: (44%) للذين أجابوا بـ"أوافق"، و(11.9%) للذين أجابوا بـ"أوافق بشدة"، ويصرّح أحد الباحثين قائلا:

"الفقر مؤقت الإنسان ما يَقَعُشْ دائماً فقير، الله هو اللّٰهي

يَعْنِيكَ الأمور تتبدل" (أنثى، 27 سنة، مستوى تعليمي

جامعي، غير متزوجة، عاملة).

ما يمكن استخلاصه من تصريح المبحوثة هو أنّ اتخاذ الفقر سحنة مؤقتة له ارتباط وطيّد

بالمقدرة الإلهية، فالله تعالى هو الغاني لوحده.

وتصرّح مبحوثة أخرى مؤكدة على عدم ديمومة الفقر قائلة:

"الفقر مشي كلـب ويَبْغُ".

(أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي متوسط، متزوجة، مأكثة بالبيت).

أمّا البعض الآخر من المبحوثين المستجوبين يؤكدون على عدم ديمومة الفقر من خلال عامل

العمل، فإذا عمل الفرد تخلص من قبضة الفقر، وإن لم يعمل يتوه في دائرته، ما يؤكد تصريح أحد

المبحوثين قائلاً:

"الفقر مؤقت اليوم ما عَنَدُكْشْ بَصَحْ غدا تُصِيبُ الخَدْمَة".

(ذكر، 30 سنة، مستوى تعليمي متوسط، أعزب).

في مقابل نسبة (20.7%) لإجابات أفراد عيِّنة الدّراسة بعدم الموافقة، حيث أنّ توزيع هذه

النّسبة كان على النّحو الآتي: (12.4%) من أفراد عيِّنة الدّراسة أجابوا بعدم الموافقة على هذا النّوع

من أنواع الفقر، أمّا (8.3%) من أفراد عيِّنة الدّراسة لم يؤيدوا بشدة الشكل المؤقت للفقر بذات

المجتمع، ويوجد بعض المبحوثين أشاروا إلى أنّ وتيرة الفقر بالمجتمع يمكن أن تتخذ وجهين: الوجه

المؤقت والدائم في نفس الوقت، ما يعبر عنه أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

"الفقر دائم ومؤقت في نفس الوقت على حساب العمل،

قلّة اليد العمل، إذا كان يعمل الفرد يروح الفقر وإذا حَبِسْ

(أنثى، 22 سنة، مستوى تعليمي ثانوي، متزوجة).

ما يمكن استنتاجه هو أنّ أفراد عيّنة الدّراسة قد ركّزوا على اعتبار الفقر ذي سحنة مؤقتة لا دائمة (55.9%)، وهو مجرد حالة عابرة وليس وضعية دائمة لها معاييرها المتحكمة بالأفراد طيلة حياتهم، إذ أنّ هذه الحالة سرعان ما تزول بزوال الظروف والأسباب التي أوجدتها، وهذا ما يؤكد لنا أنّ الفقر وفقا لهذا التّصور وليد ظروف مؤقتة يعيشها الأفراد، لاسيما الظروف الاقتصادية، من خلال البحث عن دعائم تعزيز مقومات تخلّصهم من هذه الحالة العرضية المؤقتة عن طريق اتساع دائرة العمل كمؤشر حيوي وجسر عبور من حالة الفقر إلى حالة لا فقر، طبعا إلى جانب وجود مقومات أخرى تعزّز وتدعم العمل، وفقا لكل من العامل الزمّني وطبيعة العمل معا، ومؤشرات اجتماعية أخرى، وما توصلنا إليه انطلاقا من إجابة أفراد العيّنة وجدنا أنّه ينطبق مع ما ذهب إليه بعض المفكرين في أنّ الفقر يتسم بكونه دائما أو موسميا.

دائما في سياق الحديث عن الأنواع المتعلقة بالفقر تبعا لمدة بقائه، خاصة الفقر الدائم هذا النوع من الفقر الذي يلزم سواء الفرد أو المجتمع طيلة السنة، فمن خلال الجدول (32.3) سنحاول التعرف على تمثّل أفراد العينة لهذا النوع:

الجدول رقم "32.3": "توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير نمط الفقر الدائم":

النسبة المئوية (%)	التكرار	يكون الفقر بصورة دائمة
11.7	54	أوافق بشدة
24.1	111	أوافق
25.1	116	محايد
25.4	117	لا أوافق

13.7	63	لا أوافق بشدة
100	461	المجموع

يتضح من الجدول (32.3) أنّ نسبة (11.7%) من أفراد عيّنة الدّراسة كانت إجابتهم "أوافق بشدة" على أنّ الفقر تنتشر جيوبه بشكل دائم، و(24.1%) للذين أجابوا بـ "أوافق"؛ أي أنّ نسبة الإجابة بالموافقة هي (35.8%)، في مقابل نسبة (25.4%) للذين قد أجابوا بـ "لا أوافق"، ونسبة (13.7%) للذين "لم يوافقوا بشدة" بأنّ الفقر ذو وجه دائم بحياة الأفراد والمجتمع معاً؛ أي أنّ نسبة الإجابة بعدم الموافقة هي (39.1%).

وما يمكن ملاحظته كذلك من الجدول (32.3) هو أنّ أعلى نسبة إجابة أفراد عيّنة الدّراسة على أنّ الفقر يكون بصورة دائمة قد تركزت في "لا أوافق" (39.1%)، وهذا لارتباطه بظروف الحياة الاجتماعية، وطريقة الحياة التي يعيشها الأفراد داخل المجتمع، لكن من دون أن نغفل على ملاحظة مهمة وهي أنّ الفارق بين الإجابتين (أوافق) و(لا أوافق) ليس متبايناً؛ لأنّ بعض المبحوثين لم يعتبر الفقر لا دائم ولا مؤقت وإنما يتخذ الوجهين معاً، ما يتبيّن في تصريح أحد المبحوثين قائلاً:

" كَاتِبُ شَيْ سُنِينُ يَقْوَى الْفَقْرَ، وَسُنِينُ يَقْلُ فِيهَا الْفَقْرَ مِنْ

الدّولة، كَمَا الْآنَ الْفَقْرَ رَهْ يَقْوَى، كَثُورُ الخَدْمَةِ قَلِيلَةُ الْفَقْرَ

بُزَيْدُ، الْفَقْرَ يَرْتَبِطُ بِالخَدْمَةِ، إِذَا كَانَتْ الخَدْمَةُ بَرَافُ الْفَقْرَ

بُزُوحُ، وَإِذَا كَانَتْ قَلِيلَةً بُجِي (يَأْتِي) الْفَقْرَ، مَرَّةً يَقْوَى وَمَرَّةً

يَنْقُصُ". (ذكر، 60 سنة، متزوج، مستوى تعليمي

ابتدائي).

يؤكد المبحوث في خضم تصريحه على مسألة ارتباط الفقر بالعمل، فكلمًا كان هذا الأخير متوفر بكثرة كلما اختفى وذهب الفقر، وكلما نقص العمل كلما زاد انتشار هذه الظاهرة، الأمر الذي يجعل من الفقر مؤقتًا ودائمًا في نفس الوقت، فالمسألة متعلّقة بالعمل.

أمّا البعض من الباحثين قد قاموا بتصنيف أنواع الفقر تبعًا لمعناه: الفقر القدرى، فقر الاستبعاد أو ما يعرف بالعزل الاجتماعي، ومن الجداول الآتية سنبرز تمثل أفراد العينة لهذه الأنواع انطلاقًا من نتائج كل جدول:

الجدول رقم "33.3": "توزيع أفراد العينة وفقًا لمغير نمط الفقر القدرى":

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفقر قدر مقسوم من الله تعالى
46.9	216	أوافق بشدة
32.5	150	أوافق
10	46	محايد
6.7	31	لا أوافق
3.9	18	لا أوافق بشدة
100	461	المجموع

يتجلى من توزيع النسب بالجدول (33.3) أنّ غالبية أفراد عيّنة الدّراسة اعتبروا أنّ الفقر ما هو إلاّ قدر مقسوم من عند الله سبحانه وتعالى؛ أي أنّه حتمية إلهية، لا علاقة له بالفاعلين الاجتماعيين أو حتى بطبيعة الظروف التي وجدوا بها، وإتّما مرده إلى القوّة الإلهية بنسبة (46.9%) (أوافق بشدة)، ونسبة (32.5%) للّذين كانوا موافقين على أنّ الفقر قبل أن يكون ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية فهو ظاهرة قدرية؛ أي أنّ المتسبب والمسؤول الأوّل والأخير في حدوث هذه الظاهرة هو الله سبحانه وتعالى، وتفسير الأمر راجع بالدرّجة الأولى إلى طبيعة المجتمع الجزائري كونه مجتمع مسلم وعربي، تتجلى تجلّيات هذا الانتماء في ذهنيات وممارسات فاعليه تجاه بعض القضايا الحياتيّة التي

تواجههم، أمّا نسبة (6.7%) فهي نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين لم يكونوا موافقين على فكرة أنّ الفقر ما هو إلّا قدر مقسوم من عند الله تعالى، في مقابل نسبة (3.9%) لأفراد عيّنة الدّراسة الذين لم يكونوا موافقين بشدة، وإنّما هنا الفقر لديه صلة وطيدة بالعديد من الجوانب أهمّها الظروف الاجتماعية، وهذه النّسب لديها علاقة بالجدول (01.3).

وعليه فإنّ أعلى نسبة إجابة كانت في أوافق (79.4%) (أوافق بشدة+أوافق)، فهذه النتيجة تتوافق مع الدّراسة التي أجراها *Feagin (1972)*<sup>1</sup>، خاصة فيما تعلق بفعالية العوامل القدرية في تفسير الفقر. إذن ما يمكن استنتاجه هو أنّه بالرغم من اعتبار الفقر كظاهرة اجتماعية إلّا أنّه ومن منطلق ما كشف عنه الجدول (33.3) أنّه يوجد تداخل نسبي بين ما هو اجتماعي وديني؛ حيث يظهران بوجه غير متمفصل عن بعضهما البعض لاسيما على مستوى دائرة النّصيرات والممارسات معا.

ويشير "بيير مسترويل" *Pierre Mesterobel 1996* في تعريفه لأحد أنماط الفقر ألا وهو فقر الاستبعاد أو العزل الاجتماعي بأنّه يعني "الحرمان الاجتماعي *Déprivation sociale*، حيث ينظر للحرمان في المقام الأوّل أنّه عملية منظمة للتهميش والعزل"<sup>2</sup>، ونفس المنحى تتبعه الباحثة "منى عطية حزام خليل" إذ أقرت أنّ الفقر "يرتبط بالإقصاء الاجتماعي الذي يعني ضياع الحقوق التي تمنع الأشخاص من المشاركة بالكامل في مجتمعهم وتنميته، ويرتبط بالإنصاف الذي يُعنى بتوزيع الثروة ضمن مجموعة من السّكان"<sup>3</sup>، ويعني كذلك "عدم المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع المحلي وفي الحياة المدنيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة"<sup>4</sup>؛ يتضح لنا من خلال هذه التعاريف أنّها تركز على التعريف بهوية الفقر على اعتباره شكل من أشكال الإقصاء والعزل الاجتماعي القائم على ضياع حقوق الأفراد

<sup>1</sup>- أنظر مقدمة العامة، ص10.

<sup>2</sup>- نادية جبر عبد الله، المرجع السابق، ص 11.

<sup>3</sup>-منى عطية حزام خليل، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 2010، ص 239.

<sup>4</sup>- ناهد إبراهيم فضل الله بلال، المرجع السابق، ص 30.

مما يمنعهم من المشاركة في تنمية مجتمعهم وتطويره، فيصبح بذلك الشخص يعيش حالة من التهميش والعزل، وفي الآتي سنورد الجدول (34.3) محاولين من خلاله تبيان تمثلات أفراد العينة عن نمط فقر

الاستبعاد:

الجدول رقم "34.3": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير نمط فقر الاستبعاد":

النسبة المئوية (%)	التكرار	يكون الفقر أثناء العزل الاجتماعي
11.7	54	أوافق بشدة
23.9	110	أوافق
20.6	95	محايد
27.3	126	لا أوافق
16.5	76	لا أوافق بشدة
100	461	المجموع

يشير الجدول (34.3) إلى أن (11.7%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا بأوافق بشدة على أن الفقر يكون أكثر انتشاراً بالمجتمع عندما يعزل الأفراد عن مجتمعهم، وهنا نعني العزلة الاجتماعية أو الاستبعاد الاجتماعي؛ لأن "استبعاد بعض الناس من التيار العام للأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية والمدنية من شأنه أن يحجم قدرات الناس في الحصول على العمل أو على موارد اقتصادية متنامية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الانزواء والاستبعاد الاجتماعي"<sup>1</sup>، ونسبة (23.9%) لأفراد عينة الدراسة الذين قد أجابوا بأوافق بشدة على هذا النمط من أنواع الفقر ألا وهو فقر الاستبعاد؛ هذا النوع الناتج عن تفاشي ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، الذي يُترجم واقعين في وجهين، الوجه الأول هو ضياع الحقوق الناتجة عن منع الأشخاص من المشاركة في تنمية مجتمعه، والنهوض به من خلال استغلال المؤهلات والقدرات التي يتوفرون عليها، أمّا الوجه الثاني فقائم على فكرة العدالة في توزيع

<sup>1</sup> - ناهد إبراهيم فضل الله بلل، المرجع السابق، ص 33.

الثروات الطبيعية التي يتوفر عليها المجتمع، واستبعاد الأفراد عن مجتمعهم يمس حتى فاعلية الوجود الاجتماعي، ومدى إثباته بالنسبة للفرد من خلال انسلاخه عن المشاركة في القرارات الخاصة بمجتمعه سواء ككل أو المحلي، وحتى في مجال الحياة الاجتماعية بكل تجلياتها: الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية... الخ، وفي هذا الصدد فإننا نتحدث عن البعد الخاص بالفقر عدم القوة؛ حيث يشير هذا البعد الخاص بأنواع فقر الاستبعاد إلى "الحرمان من فرص التأهيل والتدريب التعليمي والمعرفي والصّحي والغذائي...، والحرمان من المشاركة في صنع القرارات"<sup>1</sup>، أما نسبة (27.3%) فهي نسبة إجابة أفراد عيّنة الدراسة الذين لم يوافقوا على أنّ الفقر يكون أثناء العزل الاجتماعي، في مقابل نسبة (16.5%) للذين كانوا غير موافقين بشدة على فكرة ربط الجانب الوجودي للفقر بالعزل الاجتماعي للفرد، بل كون له علاقة بالحرمان المادي والمعنوي معا الذي يعيشه الفرد، والذي ينجم عنه العزل الإرادي له عن مجتمعه وليس المجتمع هو الذي يقوم بعزله، ما يُعبّر عنه أحد المبحوثين في تصريحه قائلاً:

"ممكن يكون محروم وعنده علاقة وعقدة من خلال عدم

مشاركته في تنمية المجتمع" (أنثى، 27 سنة، مستوى

تعليمي جامعي، غير متزوجة، عاملة).

هنا المبحوثة تقصد بالحرمان بشكله المادي والمعنوي معا، الذي يتولد عنه عقدة يعيشها الفرد تكن

كسبب في عدم مشاركته في تحقيق تنمية مجتمعه.

إنّ غالبية أفراد عيّنة الدراسة لم يؤيدوا هذا النمط من أنماط الفقر ألا وهو فقر الاستبعاد

أو العزل الاجتماعي؛ أي أنّ ذبوع وانتشار الفقر ليس له صلة بالعزل الاجتماعي الذي يعيشه الأفراد

داخل المجتمع (43.8%).

---

<sup>1</sup> - عزيزة عبد الله النعيم، المرجع السابق، ص 102.

## الخاتمة:

هناك ظروف وواقع يعيشه الفرد الجزائري صنع في منظومة أفكاره تمثلا معينا عن الفقر سواء فيما خص طبيعته أو معناه، إذ أنّ غالبية أفراد عينة الدراسة أقرّوا بأنّ الفقر ما هو إلاّ نتاج ظروف معينة ومتعددة منها ما تعلّق بالحكمة الإلهية، ومنها ما تعلّق بمؤسسات المجتمع، ومنها ما تعلّق بالفاعل الاجتماعي من خلال سلوكياته، فهذه الظروف رسمت معالم ليس فقط لطبيعة الفقر وإنّما كذلك لارتباطه، فحسب تمثلات أفراد عينة الدراسة يوجد مجموعتين: الأولى منها من قامت بربط الفقر بالجانب المادي، أمّا ثانيتهما فقد ربطت الفقر بالجانب المعنوي، وفي ظل هذين التوجهين حددت الماهية الارتباطية للفقر كظاهرة ومفهوم معا.

أمّا عن تمثلات أفراد عينة الدراسة للفقر فقد عرفت تمثلاتهم تنوعا، فمنهم من حصر معنى الفقر في الحاجات الأساسية، ومنهم من حصره في مؤشرات الرفاه البشري، ومنهم من ربطه بجانب المعاملات، فكل هذه التمثلات تؤكد على أنّ الفقر كمفهوم فهو جد مركب ومعقد قائم على مداخل ثلاثة: مدخل الدخل، مدخل القدرة، مدخل الحاجات الأساسية.

أمّا عن تمثلات الشخص الفقير فقد اختلفت باختلاف الخصائص والسّمات التي يحملها هذا الفاعل، تمثلات تبلورت واقعيته كمحصّلة للبيئة الاجتماعية والثقافية التي ترعرع بها الأفراد، وكذلك طبيعة التنشئة الاجتماعية، إذ أنّ غالبية المبحوثين أكدوا على أنّ الفقير هو شخص مرفوض بالمجتمع نتيجة لافتقاره لبعض الامتيازات الاجتماعية التي تخلق له نوع من أنواع القبول الاجتماعي.

أمّا ما تعلّق بتمثلات أفراد عينة الدراسة حول أسباب الفقر فقد ركّزت أكثر على "غلاء المعيشة"، "انخفاض الأجور"، و"انتشار البطالة"، الأمر الذي نتج عنه ضعف القدرة الشرائية

للفرد، إضافة إلى "تدني المستوى التعليمي" الذي يمكن أن ينتج عنه صعوبة الحصول على وظيفة، نتيجة لارتباط التعليم بإمكانية الحصول على وظيفة جيدة، ومن الأسباب التي ركّز عليها المبحوثين "النمو السكاني المتزايد" ودوره في ظهور الفقر، خاصة إذا ما لم يكن هناك توافق بين النمو الاقتصادي والسكاني معا.

وإذا ما تحدثنا عن تمثيلات المبحوثين لأنماط الفقر، فإننا نلاحظ تركيز غالبيتهم على نمط "الفقر الاقتصادي" و"الفقر القدري"، من منطلق أنّ الفقر هو حتمية إلهية.

وما يمكن استنتاجه بناء على ما سبق هو أنّ البنية التمثيلية للفقر لهي بنية قائمة على تداخل عدة جوانب، ممّا يجعل من الفقر ظاهرة محمّلة بالعديد من المعاني المختلفة باختلاف الظروف والعوامل التي أنتجتها، ومفهوم حركي قابل للتغيير.

## الفصل الرابع:

\*المحددات المؤثرة في تمثل الفقر\*

## مقدمة:

يختلف مفهوم الفقر من فاعل إلى آخر، بحسب الظروف والعوامل المتعددة، الأمر الذي جعل من الفقر المفهوم الذي يقوم على قاعدة تمثلات قد تأثرت بالعديد من المؤثرات منها ما كان سوسولوجي، أو ديمغرافي مثل النوع الاجتماعي؛ حيث تختلف وجهة نظر وتمثل الذكور والإناث للفقر، أو اقتصادي في مؤشر العمل، محل الإقامة، والدخل، وعليه انطلاقاً من الجداول التي سيتم عرضها بهذا الفصل سنحاول الإجابة عن فرضيات بحثنا:

### 1) تمثيل الفقر ومدى تأثيره بالخصائص السوسيو ديمغرافية.

الفرضية الأولى: يؤثر النوع الاجتماعي في تمثيل الفقر:

الجدول رقم «1.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري الجنس واعتبار الفقر هو غياب الأخلاق:

المجموع		لا أوافق		محايد		موافق		مجموع الفقر النوع الاجتماعي
		%	ك	%	ك	%	ك	
34.1	157	55.5	87	15.9	25	28.6	45	الذكور
65.9	304	51	155	10.9	33	38.1	116	الإناث
100	461	52.5	242	12.6	58	34.9	161	المجموع

يتضح من الجدول (01.4) أنّ نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الإناث اللواتي قد أُجبن بالموافقة على أنّ

الفقر يعني غياب الأخلاق هي (38.1%)، والتصريح الآتي يوضح إمكانية أن يكون الفقر مرتبط في

معناه بالجانب الأخلاقي:

" هو نقص في حاجة ممكن في الأخلاق".

(أنثى، 29 سنة، غير متزوجة، مستوى جامعي، عاملة).

وفي تصريح لمبحوث آخر:

"الفقر في الأخلاق، كآيُن اللّي فقير في الأخلاق ما

يَعْرِفُش يَتَصَرَف، أَخلاق ناقص ودائمًا لازم لَه يَتَعَلَّم ..."

(أنثى، 22 سنة، غير متزوجة، مستوى تعليمي متوسط،

متمرنة).

يتضح من تصريح المبحوثة، أن الفقر الأخلاقي تتمظهر صورّه في سوء التصرف مع

الغير، وتصريح مبحوثة أخرى قائلة:

"... الفقر في الأخلاق وفي التربية،...".

(أنثى، 27 سنة، غير متزوجة، مستوى جامعي، عاملة).

من خلال تصريح المبحوثة نلاحظ أنّها تتحدث عن أحد أنواع الفقر ألا وهو الفقر الأخلاقي؛

والقائم بالأساس على انعدام بعض الملامح الأخلاقية عند بعض الأفراد، وهذا الانعدام لم ينشأ من العدم

وإنما هنالك مجموعة الظروف التي كان لها الدور الأساسي في حدوثها في مقدمتها الوسط الاجتماعي

الذي ترعرع به الفاعل الاجتماعي، إضافة إلى ما تمارسه جماعة الرفاق من تأثير قد يكون في شكله

الانحرافي على بعض الأفراد.

وما يجدر الإشارة إليه هو أنّ الفرد الذي يعاني من الفقر الأخلاقي يفقد فرصة التوظيف، حيث أنّ

أي مؤسسة سواء أكانت خدماتية أو اقتصادية فهي بحاجة ماسة ليس فقط للخبرة المهنية والمؤهل العلمي

للفرد، بقدر ما تحتاج إلى سمعة الفرد من خلال ما يتميز به من سمات تمثل في حقيقتها رأس مال

عميق في مجال إمكانية الحصول على فرصة الحصول على وظيفة والاستمرار فيها، ما أكدته

تصريحات أحد المبحوثين قائلاً:

" بَصَحَ فَقِيرُ الْأَخْلَاقِ مَا يَقْدِرُشْ يَخْدَمُ، لِأَنَّ الْمَوْسِمَةَ  
الَّتِي يَدْخُلُ لَهَا لَبْعًا هُوَ قَارِي وَعَلَى أَخْلَاقِهِ يَخْرُجُ، مَا  
يُدِيرُشْ أَمْوَالٌ " (أنثى، 22 سنة، غير متزوجة، مستوى  
تعليمي متوسط، متمرنة).

أما نسبة (51%) فهي لأفراد عينة الدراسة اللائي أجبن بعدم الموافقة على أن الفقر يعني غياب  
أو انعدام الأخلاق؛ أي ربط الفقر بجانب المعاملات وتأكيد فكرة ربطه بالبعد المعنوي، وفي هذا الصدد  
تصرح إحدى المبحوثات قائلة:

" لَا كَائِنُ إِنْسَانٌ اللَّيْ تُصِيبِيهِ فِي قِمَّةِ الْأَخْلَاقِ وَهُوَ  
مُحَطَّمٌ، لَا مَكْنُشْ عِلَاقَةَ، الْأَخْلَاقِ مِبَادِي تَعْلَمُوهَا..."  
( أنثى، 34 سنة، مستوى تعليمي جامعي، عاملة، غير  
متزوجة).

أما نسبة (28.6%) فهي لإجابات الذكور من أفراد عينة الدراسة بالموافقة على هذا الرأي، في  
مقابل نسبة (55.5%) للذين أجابوا بعدم الموافقة؛ وبالنسبة لهذه الفئة التي أبدت عدم تأييدها لهذا الرأي  
فمرد هذا لكون أن الفقر بحد ذاته لا يرتبط بالجانب الأخلاقي بقدر ما يرتبط أكثر بطريقة تفكير الأفراد  
و مدى عقلانيتهم في موازنتهم للأمور التي تصادفه، وحتى طريقة التعامل مع مختلف الظروف التي  
تصادفهم بالحياة الاجتماعية، الأمر الذي أكده أحد المبحوثين في تصريحه الآتي قائلا:

"...مَرَّةً مَرْتَبِطٌ لَا بِالصَّحَّةِ لَا بِالْأَخْلَاقِ، مَرْتَبِطٌ بِالْعَقْلِ  
وَالنِّكَاةِ، عَلَى حَسَابِ مَا يُحَمِّمُ وَطَرِيقَةَ تَفْكِيرِهِ، كَائِنُ اللَّيْ

عنده الفقر في تفكيره ما يَعْرِفُش يفكر" (ذكر، 26 سنة،

أعزب، مستوى جامعي).

إذن ما يمكن استنتاجه من الجدول (1.4) المتعلق بعلاقة كل من النوع الاجتماعي بمفهوم الفقر القائم على اعتباره هو غياب الأخلاق أنّ نسبة عدم تأييد هذا المعنى (52.5%) التي كانت أكبر من نسبة الموافقة (34.9%) ممّا يدل على أنّ أفراد عيّنة الدّراسة انطلاقاً من تمثلاتهم لمفهوم الفقر على أنّه لا يقتصر ربطه فقط على جانب المعاملات، بل يتعداه إلى جوانب أخرى منها المادية، إذ أنّ غياب الأخلاق ليس بالضرورة رمزية دالة على وجود الفقر، كون أنّ هذا المؤشر له علاقة شديدة السبك بالجانب الإنساني؛ ممّا يفسر بأنّ الفقر له مؤشرات أخرى غير هذا المؤشر من مثل المؤشر المعنوي المتعلق بطريقة تفكير الأفراد؛ إضافة إلى أنّ نسب عدم الموافقة لم تكن بالتفاوت الكبير لكلا الجنسين (04.5%)، بالرغم من أنّ أعلى نسبة قد تركزت لدى فئة الذكور (55.5%).

وكتعزيز لما أشرنا إليه من خلال الجدول (01.4) كنا قد طرحنا تساؤل على أفراد عيّنة الدّراسة متعلّق بأنّ مفهوم الفقر يعني غياب الأخلاق، وكانت الإجابات مؤيدة لنتائج الجدول (01.4)، ولتوضيح أكثر ومن باب دعم ما أشرنا إليه في الآتي سنقوم بذكر نتائج إجابة أفراد عيّنة الدّراسة الكلية عن هذا التساؤل:

الجدول رقم 02.4: " توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير اعتبار الفقر هو انعدام الأطلاق":

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفقر هو انعدام الأطلاق
34.9	161	أوافق
12.6	58	محايد
52.5	242	لا أوافق
100	461	المجموع

يتبيّن لنا من الجدول (02.4) أنّ (52.5%) من أفراد عيّنة الدّراسة قد أجابوا بـ «لا أوافق» عن حصر

مفهوم الفقر في كونه هو «انعدام الأخلاق»؛ كون أنّ الفقر ليس له صلة بمجال المعاملات العلائقية والجانب الحسي، بل لديه علاقة بالجانب المادي، وهذا ما تم إيضاحه والتوصل إليه كنتيجة من خلال نسبة 49.7% التي خصت نمط الفقر الاقتصادي (المادي)<sup>1</sup>، أمّا نسبة 34.9% فقد خصّت إجابة أفراد عيّنة الدّراسة التي كانت بـ «أوافق»، وبعد حساب كاسي<sup>2</sup> وجدنا أنّ  $X^2_T (9.49) < X^2_C (4.294)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير النوع الاجتماعي واعتبار الفقر هو غياب الأخلاق، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ذات ارتباط متوسط.

الجدول رقم "03.4": "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري النوع الاجتماعي والفقر هو الجوع".

المجموع		لا أوافق		محايد		موافق		مجموع الفقر النوع الاجتماعي
		%	ك	%	ك	%	ك	
34.1	157	21	33	8.3	13	70.7	111	الذكور
65.9	304	18.1	55	4.9	15	77	234	الإناث
100	461	19.1	88	6.1	28	74.8	345	المجموع

انطلاقاً من الجدول (03.4) يتضح لنا أنّ (77%) من أفراد عيّنة الدّراسة الإناث أجبنا بالموافقة وتأييد فكرة اعتبار الفقر في مفهومه «هو الجوع»، في مقابل (18.1%) للاثي أجبنا بعدم الموافقة، أمّا نسبة (70%) فهي لإجابات الذكور من أفراد عيّنة الدّراسة بالموافقة، في مقابل نسبة (21%) للذين لم يؤيدوا هذا الرأي.

وما يمكن استنتاجه انطلاقاً من الجدول المذكور أعلاه هو أنّ غالبية أفراد عيّنة الدّراسة قد أيدوا

فكرة اعتبار الفقر «هو الجوع» (74.8%)، وفي هذا الصّدد يصرّح أحد الباحثين قائلاً:

"الفقر هو المزيرية الكحلة، والزّمان يقضُّ بك... الفقر ما

تصبيش حاجة في الدار، هذا هو الفقر لا مأكّل، ها

<sup>1</sup> - أنظر الجدول المتعلّق بنمط الفقر الاقتصادي، الفصل 03، ص 306.

الزَمَانُ". (ذكر، 60 سنة، متزوج، مستوى تعليمي

ابتدائي، عامل يومي).

وما صرح به مبحوث آخر في قوله:

"...الفقر هو الزَمَانُ...". (ذكر، 30 سنة، مستوى تعليمي متوسط،

أعزب، عامل يومي).

وفي نفس السِّياق يصرِّح مبحوث آخر قائلاً:

"...الفقر هو اللَّي ما عَنَدَهُش الأكل، اليوم كَأَيَّن وَعَدُوا

ما كُنْش...". (ذكر، 19 سنة، مستوى تعليمي ثانوي).

إذ يعد الفقر مظهر من مظاهر الحرمان المادي الذي ينجم عنه صعوبة مقدرة الفاعلين توفير

الحاجات الأساسية منها: الأكل كضرورة حيوية للبقاء البيولوجي؛ إذ نجد أنّ بعض المبحوثين قد حصروا

الفقر في عدم المقدرة على تلبية احتياجات العائلة الضرورية لاسيما الحاجات الأساسية: الأكل، الشرب،

الملبس...، ما صرح به المبحوث في قوله:

"...الفقر على حساب المستوى المعيشي لكل فرد، كَأَيَّن

اللّي ما يُكوُشْ عنده متطلبات العيش: الخَدْمَة، اللَّبْسَة،

المَأْكَلَة...". (ذكر، 26 سنة، أعزب، مستوى جامعي).

هنا المبحوث ركّز في تصريحه على حصر الفقر في طبيعة المستوى المعيشي الذي يقاس بمدى

مقدرة الأفراد على توفير متطلبات العيش من بينها العمل كأداة فاعلة ومهمة لتحقيق باقي متطلبات

العيش، " وكونه أسلوباً ظاهرياً يجد جذوته المتعددة في تشبث الإنسان بالبقاء"<sup>1</sup>، والمبحوث الآخر في

تصريحه قائلاً:

"... يُكون عنده الذَّراري صَعَاً ما يُصَيِّبُ القُوْتُ بِهِ  
يَأْكُلُوا، اللِّي يَحْسُ بِالْفَقْرِ خَاصَةً الرَّجُلِ اللِّي يُكون عِنْدَهُ  
أَسْرَةٌ وما يُكُونُش يَخْدَمُ، عنده ذَّراري صَعَاً يَبْعُوا صَوَالِحَ  
بَزَافُ"، وفي قوله:

"... الفقر هو عدم القدرة على تلبية الحاجات الضرورية  
المادية ما يُكُونُش وَافِي ما عِنْدَهُش بِهِ يُعِيشُ... (أنثى،  
18 سنة، غير متزوجة، مستوى جامعي، لا تعمل).

من خلال هذا التصريح يتبين لنا تطابقه مع التعريف الخاص بالفقر الذي أشير إليه في "معجم  
المصطلحات الاجتماعية" بأنه: "... حالة من العوز، وغالباً ما يرتبط بالمستوى الاقتصادي للأفراد،  
ومدى قدرة هذا المستوى على إشباع احتياجاتهم المختلفة"<sup>2</sup>، فعندما لا يتوفر للفرد أي مقدرة اقتصادية  
من مثل الدَّخْل، العمل... فإنه يعجز عن تلبية حاجات عائلته الضرورية وهذا ما أكدته نفس المبحوثة  
في قولها: "... المادية ما يُكُونُش وَافِي ما عِنْدَهُش بِهِ يُعِيشُ".

وقد صرح مبحوث آخر قائلاً:

"الفقر هو صعوبة التكفل باحتياجات الأطفال".

(ذكر، 30 سنة، مستوى تعليمي متوسط، أعزب، عامل يومي).

<sup>1</sup> - الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع: دون بلد نشر، 2008، ص

67.

<sup>2</sup> - منى عطية خزام خليل، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث:  
الإسكندرية، 2010، ص 486.

انطلاقاً مما صرّحت به المبحوثة نجد أنّ الفقر ينحصر في ثنائية عدم العمل، الذي ينجر عنه عدم تلبية احتياجات الأسرة الأساسيّة، خاصة وإن كان المعيل أياً وهو الأب لا يشتغل فإنّه سيعيش حالة غبن اجتماعي واقتصادي معاً ناتجا عن عدم مقدرته على تلبية ما تطلبه زوجته وأولاده معاً.

إذن من منطلق هذه التصريحات نجد أنّ الفقر لديه صلة وطيدة بمقدرة الفاعلين على تلبية الحاجات الأساسيّة منها المأكل؛ لأنّ عدم توفر هذه الحاجات الضرورية سيجعل الأفراد يتخبطون بدائرة الفقر الدائم، الأمر الذي أكدّه **البنك الدولي** عام **1990** حينما عرّف الفقر بوصفه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ويتكوّن مستوى المعيشة من شقين: النفقات اللازمة لشراء الحد الأدنى من الحاجات الضرورية (التغذية، الصحة...)"، والشق الثاني ينحصر في تكلفة المشاركة في الحياة اليومية للمجتمع"<sup>1</sup>. فبالنسبة لهذا التعريف فإنّ مضمونه اقتصادي يعتمد في تعريفه للفقر هو الآخر على مؤشرات كل من: "الدخل"، هذا الأخير يعد مورد من الموارد الأساسيّة للعيش الكريم، إضافة إلى مؤشر " الحاجات الأساسيّة"، **الفقر المطلق و النسبي**، "عدد أفراد العائلة"، في مقابل نسبة **(19.1%)** للذين رفضوا هذا الرأي وهي نسبة جد ضعيفة، أمّا نسبة تأييد هذا الرأي قد كانت أكثر عند فئة الإناث **(77%)** ما يمثلها **234** من أصل **304** إناثا مقارنة به عند الذكور، وهذا يدل على أنّ هنالك تباينا نسبيا بين الجنسين في تمثلهما لهذا الرأي.

---

<sup>1</sup> -نادية جبر عبد الله، الفقر وطرق قياسه: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، ط01، دار فرحة للنشر والتوزيع: مصر، 2004، ص 07.

الجدول رقم «04.4»: "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري النوع الاجتماعي و الفقر هو عدم مقدرة الفرد على اقتناء الماء الشروب":

المجموع		لا أوافق		محايد		موافق		مفهوم الفقر النوع الاجتماعي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
34.1	157	40.1	63	15.9	25	44	69	الذكور
65.9	304	37.1	113	15.5	47	47.4	144	الإناث
100	461	38.2	176	15.6	72	46.2	213	المجموع

يشير الجدول (04.4) إلى أنّ (47.4%) من أفراد عيّنة الدّراسة الإناث قد أجبن بـ «أوافق» على اعتبار الفقر ما هو في معناه إلاّ أنّه «عدم مقدرة الفرد في الحصول على الماء الشروب»، في مقابل نسبة (44%) لفئة أفراد العينة الذكور، أمّا نسبة (40.1%) فهي لإجابات أفراد عيّنة الدّراسة الذكور الذين لم يؤيدوا هذا التعريف، في مقابل نسبة (37.1%) لفئة الإناث.

ما يمكن ملاحظته كذلك من الجدول هو أنّ (46.2%) من أفراد عيّنة الدّراسة الكلية أجابوا بالموافقة على فكرة اعتبار الفقر هو عدم المقدرة في الحصول على الماء الشروب؛ كون أنّ هذا الأخير يعدّ معطى أولي وحاجة أساسية لا بد منها، يحتاج لها الكل دونما استثناء وغيابها أو تأخر وصولها يعدّ ملمح من ملامح الفقر، في مقابل نسبة (38.2%) للذين لم يؤيدوا هذا الرأي، وأنّ فئة الإناث هنّ اللاتي تمركزت عند إجابتهنّ أعلى نسبة (47.4%) مقارنة مع فئة الذكور (44%)؛ لأنّه يوجد العديد من الدّول ومن بينهم الجزائر التي تسعى لتزويد سكانها بالماء الشروب، لكن هذا لم يمنع من وجود بعض السكان غير المستفيدين من هذه الخدّمة العامة، فعلى سبيل الذكر "يوجد نسبة 16% من المواطنين العرب لا يحصلون على مياه الشرب النقية الآمنة"<sup>1</sup>، إضافة إلى أنّ انعدام الاستفادة من الماء النظيف يساهم في

<sup>1</sup>- فايز حتر راند، صلاح عبد القادر، "الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربي للتنمية الزراعية"، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الخرطوم، 2009، ص 10.

توسيع مساحة نطاق دائرة الفقر بذات المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى "يعتبر الماء مصدرا حيويًا في الأمن الغذائي ومدخلا محفزا للبلدان النامية في العمل على مقاومة الفقر والجوع، وحفظ الصحة البشرية وتقليص وفيات الأطفال"<sup>1</sup>.

إذن بعد حساب كا<sup>2</sup> وجدنا أن  $X_T^2 < (9.49) X_C^2 < (0.573)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير النوع الاجتماعي واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على الماء الشروب، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة فهي علاقة ذات ارتباط ضعيف.

كنا قد أشرنا إلى أنّه يوجد بعض الباحثين الذين قد حصروا مفهوم الفقر في مقدرة الفرد على تلبية الحاجات الأساسية التي بتوفرها يستطيع الفاعل أن يحقق مستوى معيشي مقبول ويتمشى مع المستوى الشائع بالمجتمع عامة، لكن فيه فئة أخرى من الذين اهتموا بمسألة الفقر قد حصرت مفهومه في مقدرة الفاعل في الحصول على الخدمات العامة المتاحة له داخل مجتمعه؛ إذ أنّه في حالة لم يستفد هذا الفاعل من هذه الخدمات فيمكن أن نشير إلى أنّه يعيش حالة فقر، وحتى المنظمات العالمية والهيئات الدولية قد اهتمت بهذه المسألة لاسيما الخدمات الصحية وكذا خدمات التعليم وأكدت عليهما، من مثل ما أشار إليه مكتب العمل الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة بأنّ الفقر يعني "عدم المقدرة على الحصول على الخدمات العامة الأساسية من مثل: الخدمات الصحية والتعليم والمواصلات..."<sup>2</sup>، وفي الآتي سنعرض نتائج الجدول الذي يُبيّن العلاقة ما بين متغير الجنس والرأي القائل بأنّ الفقر هو صعوبة الحصول على خدمات التعليم، ونستقرء تمثلات كلا الجنسين لهذا الرأي:

---

<sup>1</sup> - حميد ياسر الياسري، "مؤشرات الفقر في الوطن العربي: دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 04، 2008، ص 268.

<sup>2</sup> - فايز حتر راند، صلاح عبد القادر، المرجع السابق، ص 09.

الجدول رقم «05.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري النوع الاجتماعي و الفقر هو صعوبة الحصول على التعليم.

المجموع		لا أوافق		محايد		موافق		مقصود الفقر النوع الاجتماعي
		%	ك	%	ك	%	ك	
34.1	157	37	58	7.6	12	55.4	87	الذكور
65.9	304	27.3	83	7.6	23	65.1	198	الإناث
100	461	30.6	141	7.6	35	61.8	285	المجموع

نلاحظ من الجدول (05.4) أنّ نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذكور الذين قد أجابوا بالموافقة على فكرة

اعتبار «الفقر هو صعوبة الحصول على التعليم» هي (55.4%)، في مقابل نسبة (37%) للذين

أجابوا بعدم الموافقة على هذا الرأي الذي يحمله الفقر، أمّا عن نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الإناث اللاتي

أيدن هذا الرّأي فهي (65.1%)، في مقابل نسبة (27.3%) للواتي أجبن بعدم الموافقة.

مع العلم أنّ نسبة الأمية الإجمالية لفئة الذكور بولاية مستغانم 22.4% ، في مقابل 53.8% لفئة

الإناث. أمّا فيما يخص نسب الأمية ببلدية مستغانم فسنبوضحها بالجدول (4.05.1):

نسبة الأمية والألفبائية للبالغين 15 سنة فما فوق حسب النوع الاجتماعي.

النسبة المئوية %	نسبة الأمية النوع الاجتماعي
8.9	الذكور
22.4	الإناث

المصدر: مأخوذ من الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S.

ما يتضح من الجدول (4.05.1) هو ارتفاع نسبة الأمية لدى فئة الإناث 22.4%، مقارنة به مع

فئة الذكور 8.9%، مع العلم أنّ هذه النّسب حسب التعداد السكاني لسنة 2008.

ما يمكن ملاحظته من الجدول (05.4) هو أنّ أعلى نسبة مئوية قد تركزت لدى فئة الذين أجابوا بالموافقة (61.8%)، مقارنة مع نسبة عدم الموافقة (30.6%)، وهذا يفسر أنّ التعليم يعد مؤشر من المؤشرات المهمة لذيوع الفقر بذات أي مجتمع من المجتمعات، لاسيما أهمية التعليم عند فئة الإناث بالرغم من أنّ التمييز الجندي قد تلاشى نسبيا مع وجوده ببعض الأقطار العربية، فيما يخص فرص الاستفادة من التعليم أصبحت قائمة على قدم المساواة بين كلا الجنسين، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الفروق النسبية في بعض المناطق بمجتمعنا بين الجنسين، وإعطاء أولوية إكمال الدراسة للذكور على حساب الإناث، مرد هذا لارتباطه بجملة الظروف في مقدمتها الوضعية الاقتصادية التي تعيشها بعض العوائل؛ حيث تضطر الكثير من الأسر إلى إيقاف مشوار أبنائهم الدراسي وانضمامهم لعالم الشغل، إضافة إلى مسألة رمزية المعيل ألا وهم الذكور، مما يعزز عند بعض العوائل فكرة الاهتمام بتعليم الذكور للاندماج بعالم الشغل على حساب الإناث.

ما يمكن ملاحظته من الجدول (05.4) هو أنّ نسبة الإجابة بالموافقة عند الإناث كانت أكبر منه عند الذكور؛ مرد هذا إلى فكرة التمييز الجندي الموجودة ببعض المناطق لاسيما بمسألة تعزيز مبدأ الاستحقاق الكامل في مجال التعليم لفئة الإناث.

إذن ما يمكن استنتاجه هو وجود تأثير نسبي ما بين كل من النوع الاجتماعي واعتبار الفقر في أحد معانيه هو صعوبة الحصول على التعليم؛ لأنّه بعد حساب  $\chi^2$  وجدنا بأنّ  $\chi^2_T < (9.49) \chi^2_C$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير النوع الاجتماعي واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على التعليم، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ذات ارتباط متوسط.

يضم الفقر العديد من الجوانب المتعددة التي تحتوي على عديد الأبعاد سواء المادية منها أو المعنوية، الاقتصادية أو الاجتماعية أو أبعاد أخرى زادت من حدة تعقيد وتركيب هذه الظاهرة، ومن هذه الأبعاد الاجتماعية مدى تمتع الفرد بحقوقه كفاعل اجتماعي وكإنسان، والجدول الآتي يبيّن العلاقة ما بين متغير الجنس والرأي القائل بأنّ الفقر هو صعوبة استرجاع الحقوق عند ضياعها، والذي من خلاله سنحاول معرفة آراء كلا الجنسين حول هذا المتغير، وإن كان اختلافًا بيّنًا بين تمثلاتهما:

الجدول رقم «06.4»: "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري النوع الاجتماعي والفقر هو صعوبة استرجاع الحقوق":

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		مجموع الفقر النوع الاجتماعي
		%	ك	%	ك	%	ك	
34.1	157	29.3	46	17.2	27	53.5	84	الذكور
65.9	304	30.3	92	17.4	53	52.3	159	الإناث
100	461	29.9	138	17.4	80	52.7	243	المجموع

نلاحظ انطلاقاً من البيانات الواردة بالجدول (06.4) أنّ (53.5%) من أفراد عيّنة الدّراسة الذكور قد أجابوا بأوافق على فكرة اعتبار الفقر هو «صعوبة استرجاع الحقوق عند ضياعها»، في مقابل (29.3%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، في حين قدرت نسبة الإجابة بالموافقة لأفراد عيّنة الدّراسة الإناث عن هذا الرأي (52.3%)، في مقابل (30.3%) للاثي لم يوافقن على هذا الرأي.

إنّ انطلاقاً من الجدول المذكور أعلاه نجد أنّ (52.7%) من أفراد عيّنة الدّراسة الكلية؛ أي غالبيتهم أيّدوا مفهوم الفقر المُجسد في صعوبة استرجاع الحقوق عند ضياعها؛ لأنّ حدوث هذا الأمر سوف لن يمكّن الفرد من أن يعيش المستوى المعيشي الغالب بمجتمعه؛ لأنّ الحقوق ليس فقط في شكلها المادي وإنما حتى في شكلها المعنوي، مما يؤكد أنّ الفقر خاصة النسبي منه لا يعني فقط "قدرة الفرد على الحصول على الاحتياجات الضرورية، ولكن عجزه عن المحافظة على مستوى العيش الذي يعيشه

غالبية أفراد المجتمع<sup>1</sup>. مقارنة به مع نسبة غير المؤيدين (29.9%)، أما فيما خص نسبة موافقة كلا الجنسين فإنها لم تكن جد متفاوتة فقط بفارق (1.2%)؛ لأن كل فاعل بصفة عامة وليس فقط الفاعل الفقير إلا ويمتلك مجموعة من الحقوق التي بالحفاظ على توفرها معناه الحفاظ على الهوية الوجودية لهذا الفاعل، كون أن منظومة الحقوق بكل مستوياتها وأنواعها تمشي بالتوازي مع منظومة أخرى ألا وهي منظومة الواجبات، وهنا في إطار حديثنا عن إمكانية الحفاظ على هذه الحقوق والمقدرة على استرجاعها. إذن هنالك تأثير ضعيف ما بين كل من النوع الاجتماعي وهذا الرأي؛ لأن فكرة الحق بحد ذاته سواء أكان طبيعي، شخصي، أو مدني، أو حتى الحق في بعده الإنساني المتمثل في إمكانية العيش بكرامة داخل أي مجتمع من المجتمعات يعتبر كمطلب إنساني واجتماعي معا، يخص كل الشرائح الاجتماعية دونما تصنيف اجتماعي أو تراتبية طبقية، إضافة إلى أن الحفاظ على الحقوق المشروعة باختلاف أنواعها يعد إلى حد ما جزء من الهوية الاجتماعية لأي فاعل، وبعد حساب  $\chi^2$  وجدنا بأن  $\chi^2_T$  ( $9.49$ )  $< \chi^2_c$  ( $0.730$ )، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير النوع الاجتماعي واعتبار الفقر هو صعوبة استرجاع الحقوق عند ضياعها، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أما عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ذات ارتباط ضعيف.

إذن ما يمكن استنتاجه من الجداول (03.4)، (04.4)، و(05.4) هو أن عدم المقدرة على تحقيق نوع من أنواع الاكتفاء الغذائي، والحصول على الخدمات التعليمية والقدر الكافي من الماء الشروب يعني أننا نعيش حالة الفقر البشري؛ أي أن الفقر هنا يشير إلى "الوضع الذي يعمل جميع الناس على الهروب منه، الفقر هو الجوع، الفقر هو الافتقار إلى المأوى،... الفقر هو عدم القدرة على الذهاب إلى

<sup>1</sup>-عبيد بن علي عطيان آل مظف، "ظاهرة الفقر دراسة سوسولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة، أسبابها وسبل علاجها"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 13، جامعة عبد الملك بن عبد العزيز، 1425 هـ، ص 101.

المدرسة ومعرفة القراءة"<sup>1</sup>، إضافة إلى أنّ التأكيد على فكرة ارتباط الفقر في مفهومه بالحاجات الأساسية يؤكد ما ذهب إليه العديد من الباحثين الاجتماعيين وحتى المفكرين على اختلاف مشارب تخصصاتهم في سياق اعتبار الفقر في عدم مقدرة الفرد على تلبية الحاجات الأساسية سواء له أو لعائلته، ما أكدته الباحثة "فوزية عبد الستار" في تعريفها للفقر بأنه "عجز الفرد عن إشباع الحد الأدنى من مطالب الحياة، يحفظ له كرامته الإنسانية"<sup>2</sup>، وحتى التعريف الذي أشار إليه "جون سكوت" في اعتباره "مفهوم يُركّز على أولئك الذين يمتلكون أقل الموارد"<sup>3</sup>.

دائماً في سياق الحديث عن بعض الجوانب الاجتماعية التي يتضمنها الفقر، هذا الجانب الذي له علاقة وطيدة مع الجانب الاقتصادي، ألا وهي الوظيفة التي بتوفرها يستطيع الفرد أن يحقق اكتفاء ذاتي؛ سواء على المستوى الغذائي (الاكتفاء الغذائي) الذي يتم عن طريق المستوى الاقتصادي المجسد في الدخل بجانب موارد أخرى مكتملة له؛ إذ أنّ قلة هذا المورد أو انعدامه سوف يدفع الفرد للاقتراض المتكرر ومن ثم التخبط في دائرة الفقر النسبي نتيجة لقلّة الدخل، وعدم التمكن حتى من تلبية الحاجات الأساسية من المأكل والمأوى...، فبالوظيفة يتأتى الدخل الذي يعد أحد الموارد المساهمة في تحقيق وضع اجتماعي لائق مع مراعاة اختلاف مستويات العيش من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وحتى الاكتفاء المادي في صورته النسبية، فهنا الدخل له علاقة بالفقر ما يؤكد هذا التعريف: "افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أو الموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائقاً طبقاً لمستويات المعيشة في مجتمعه، علماً أنّ هذه المستويات تختلف من مكان إلى آخر، ومن وقت

---

<sup>1</sup> - عباس عدنان حميدان، "الإطار المنهجي لمحددات الفقر والطرائق الإحصائية لقياسه: حالة تطبيقية مقارنة على الدول العربية: اليمن، سوريا، مصر، لبنان"، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2011، ص 111.

<sup>2</sup> - صليحة مقاوسي، الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية: جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 30.

<sup>3</sup> - جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، (تر: محمد عثمان)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2009، ص 309.

إلى آخر<sup>1</sup>، وعليه فهل أنّ صعوبة الحصول على وظيفة أو غياب فرصة العمل لمدة طويلة يعتبر ملمح من ملامح الفقر، الأمر الذي سيوضحه الجدول الآتي الذي سنحاول انطلاقا منه أن نبين العلاقة ما بين كل من متغير الجنس واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة.

الجدول رقم «07.4»: توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيري النوع الاجتماعي و الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة.

المجموع		الأوافق		محايد		أوافق		مفهوم الفقر النوع الاجتماعي
		%	ك	%	ك	%	ك	
34.1	157	27.4	43	10.2	16	62.4	98	الذكور
65.9	304	22	67	12.2	37	65.8	200	الإناث
100	461	23.9	110	11.5	53	64.6	298	المجموع

الملاحظ من الجدول (07.4) أنّ نسب الإجابة على فكرة أنّ الفقر في أحد معانيه هو «عدم مقدرة الفرد في الحصول على وظيفة»؛ وهنا نقصد الوظيفة التي يضمن من وراءها الفرد دخلا ثابتا يخوّله إلى تحمل مسؤولياته ومسؤولية عائلته، من خلال عدم إيجاد صعوبة في توفير الحاجات الأساسية التي تضمن له عيشا لائقا ومقبولا في ذات الوقت، لم تعرف تباينا كبيرا بين كلا الجنسين، سواء من ناحية الإجابة بالموافقة أو عدمها، وعليه فإنّ نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الإناث اللاتي أبدین بإجاباتهم تأييدهنّ لهذه الفكرة هي (65.8%)، في مقابل (22%) لغير المؤيدات، أمّا (62.4%) فهي لإجابات أفراد عيّنة الدّراسة الذكور بالموافقة، حيث صرّح أحد المبحوثين في إطار حصره للفقر في عدم إمكانية الحصول على فرصة التوظيف قائلا:

"الفقر في الحُدْمَة" (ذكر، 30 سنة، مستوى تعليمي متوسط،

أعزب، عامل يومي).

<sup>1</sup> - عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط 01، دار جرير للنشر والتوزيع: الأردن، 2010، ص24.

ما نستنتجه من تصريح المبحوث هو أنّ الشخص الذي لا يعمل بغض النظر عن طبيعة العمل سواء أكان عمل حرفي، أو يدوي، أو فكري، فإنّ هذا يعتبر فقراً؛ أي هنالك علاقة وطيدة بين العمل والفقير، فعندما لا يكون الفرد يعمل فإنّ هذا سيولد له غياب الدخل الذي يمكنه من تلبية حاجاته وحاجات أسرته معاً، وهنا ركّز المبحوث على جانب العمل كون أنّ بالعائلة الجزائرية بصفة عامة الشخص الذي يلعب دور المعيل وكاسب الرزق هو الرجل وليست المرأة؛ كون أنّه الرجل هو المسؤول الأول عن تلبية حاجات عائلته، وفي حالة عدم مقدرة الرجل على العمل فإنّ هذا سيتولد عنه شعور بنوع من أنواع النقص لاسيما من حيث المكانة الاجتماعية، حتى أنه فيه مثل يقول "سيد الرجال خدامهم"، وفي سياق تأكيد نقطة دائرة عمل الرجال الجزائريين بصفة عامة، فقد كانت رحلة البحث عن العمل ما هي إلاّ " تعبيراً عن رمزية اجتماعية دالة عن هوية حماية شرف الرجل، فقد كان العمل في المجتمع التقليدي ذو وظيفة اجتماعية، ولتزويد المنفعة وتحقيق الإنتاجية"<sup>1</sup>.

كما أنّ الأمر لا يتعلّق فقط بصعوبة التوظيف وإنّما في مسألة أخرى لا تقل أهمية مجسدة ملامحها في عدم المحافظة أو في كره الوظيفة بحد ذاتها، أو عدم تحمل تبعات الوظيفة، ما صرّح به أحد المبحوثين:

"... يكون يخدم حتى يكرهها يحطها ويروح، وكأين اللي

يصبر يحاؤز (يطرد) الفقر" (ذكر، 60 سنة، متزوج،

مستوى تعليمي ابتدائي، عامل يومي).

---

<sup>1</sup>-P.BOURDIEU, Abdelmalek SAYAD, *le déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, les éditions de Minuit : Paris, 1964, p163.

فهنا وانطلاقاً مما صرّح به المبحوث نجد أنّ الفرد الذي لا يحافظ على وظيفته يمكن أن يجد ذاته بتيار الفقر، ومن خلال ما صرّح به المبحوث فإنّ هنالك دوافع تؤدي بالفرد العامل إلى ترك الوظيفة، خاصة ما تعلّق بطريقة معاملة رب العمل لعمال، ما يؤكده نفس المبحوث في تصريحه:

"... الخدّمة بالسيطرة يُدَحَسُ عَلَيْكَ اللَّي تَخْدَمُ عِنْدَهُ هَذَا

هو الفقّر... (ذكر، 60 سنة، متزوج، مستوى تعليمي

ابتدائي، عامل يومي).

انطلاقاً من رأي المبحوث فإننا نجد أنّ الفقر لا يرتبط فقط بصعوبة الحصول على وظيفة بقدر ما يتعداه إلى ظروف العمل بحد ذاتها، فإن كان الفاعل يتعرض أثناء أدائه لعمله إلى ضغوط منها على سبيل الحصر الإهانة المهنية وسوء المعاملة من قبل رئيسه الذي دائماً يشعر عمّاله بأن له فضل كبير عليهم، ولولاه لما استطاعوا أن يقاتلوا قوت يومه، والأمر هنا يعتبر كوجه من أوجه هضم حق الشخص في حفظ كرامته؛ لأنّ كل فرد له الحق في العمل وفي توفر البيئة الملائمة لأداء عمله؛ سواء أكانت البيئة طبيعية أو اجتماعية، لاسيما جانب العلاقات الاجتماعية وطريقة التواصل والتعامل بين الأفراد داخل إطار عملهم، وهنا نقصد العلاقات في منحاها الأفقي والعمودي معا.

أمّا نسبة (27.4%) فهي لأفراد عيّنة الدّراسة الذكور الذين قد أجابوا بعدم الموافقة على اعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة؛ من منطلق أنّه في إمكانية مع مرور الزمن أن يحصل الفرد على فرصة للعمل خاصة إذا سعى هذا الفرد للبحث عنها وعمل مجهوده في تحصيل وظيفة، من دون أن نهمل أنّ إمكانية الظفر بمنصب يمكن أن يتأتى إن كان الفرد له مستوى تعليمي معين، ما صرّح به أحد المبحوثين قائلاً: "...اللّي يُفَرِّا وَيَتَعَبُ يَخْدَمُ ...".

(أنثى، 36 سنة، متزوجة، مأكثة بالبيت، مستوى تعليمي ابتدائي).

مع الإشارة أنّ نسبة إجابة أفراد عيّنة الدّراسة الكلية بالموافقة على اعتبار أحد مؤشرات الفقر هي الوظيفة (64.6%)، في مقابل (23.9%) لغير الموافقين على هذا المؤشر، إضافة إلى أنّه لا يوجد فرق كبير من حيث تمثل كلا الجنسين للفقر من خلال ربطه بهذا المؤشر، كما تكشف نتائج الجدول أنّه لا وجود لفروق دالة إحصائية بين المتغيرين، وبعد حساب  $\chi^2$  وجدنا بأن  $X^2_T (9.49) < X^2_C (4.294)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير النوع الاجتماعي واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ذات ارتباط ضعيف.

#### (1) الفرضية الثانية: يؤثر المستوى التعليمي في تمثل الفقر:

يعدّ المستوى التعليمي متغير من المتغيرات التي لا تقل أهمية عن العديد من المتغيرات الديمغرافية، حيث أنّنا من خلاله نستطيع الكشف عن التنوع الموجود على مستوى تمثيلات الأفراد حول ظاهرة الفقر، كظاهرة جد مركبة في أبعادها ودلالاتها المتشعبة والمرتبطة بجوانب جد مختلفة، انطلاقاً من تباين مستوياتهم التعليمية؛ هذه الأخيرة المعبّرة عن اختلافية مكتسباتهم وحتى طريقة تمثيلاتهم للظاهرة بحد ذاتها، وعليه هل يوجد تباين على مستوى تمثيلات الفقر لدى أفراد عيّنة الدّراسة لاسيما ما خص مفهوم الفقر القائم على الحاجات الأساسية من مثل الأكل، الملابس، الماء الشروب، إمكانية الحصول على العلاج من جهة، ومن جهة أخرى مفهوم الفقر في بعده الاجتماعي.

الجدول رقم « 08.4 »: "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري المستوى التعليمي و الفقر هو الجوع".

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		مفهوم الفقر المستوى التعليمي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
2.60	12	41.7	05	/	/	58.3	07	دون المستوى
2.38	11	18.2	02	/	/	81.8	09	ابتدائي
10.8	50	16	08	06	03	78	39	متوسط
23.6	109	21.1	23	9.2	10	69.7	76	ثانوي
60.5	279	17.9	50	5.4	15	76.7	214	جامعي
100	461	19.1	88	6.1	28	74.8	345	المجموع

يُظهر الجدول (08.4) أنّ (58.3%) من أفراد عيّنة الدّراسة دون المستوى التعليمي أكّدوا على أنّ الفقر في معناه «هو الجوع»، في مقابل (41.7%) لأفراد عيّنة الدّراسة الذين أجابوا بعدم الموافقة، أمّا (81.8%) فهي نسبة إجابة أفراد عيّنة الدّراسة ذوي المستوى التعليمي «ابتدائي» بالموافقة على هذا الرأي، في مقابل (18.2%) للذين قد أجابوا بعدم الموافقة، في حين قُدرت نسبة موافقة أفراد عيّنة الدّراسة الذين لديهم مستوى تعليمي «متوسط» (78%)، في مقابل (16%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، أمّا (69.7%) فهي لإجابة أفراد عيّنة الدّراسة ذوي المستوى التعليمي «ثانوي» بأوافق على أنّ الفقر في أحد معانيه هو "الجوع"، ما يؤكده أحد المبحوثين في تصريحه:

"الفقر هو الجوع، كَأَيُّ ما عَنَدَهُم الدُّرَاهِم ما يَأْكُلُش"

حتى يموت" (ذكر، 19 سنة، مستوى تعليمي ثانوي).

يتبيّن من تصريح المبحوث بأنّ الفقر في معناه هو الجوع، الناتج عن عدم توفر المال لتلبية هذه

الحاجة الضرورية، التي بانعدامها يكون الفرد عرضة للهلاك.

في مقابل (21.1%) لأفراد عيّنة الدراسة الذين أجابوا بعدم الموافقة، أمّا بالنسبة لأفراد عيّنة الدراسة الحاملين لمستوى تعليمي "جامعي" والذين أيدوا هذا الرأي فقد قدرت نسبتهم (76.7%)، في مقابل نسبة (17.9%) للذين لم يؤيدوا هذا الرأي.

إذن ما يمكن استنتاجه من الجدول (08.4) هو أنّ أعلى نسب الإجابة قد تركزت في أوافق على أنّ الفقر هو الجوع عند أفراد عيّنة الدراسة الذين لديهم المستويات التعليمية الآتية: «ابتدائي» (81.8%)، «متوسط» (78%)، «جامعي» (74.8%)، مع العلم بأنّ النسب المئوية بهذه المستويات التعليمية قد اتخذت شكلا تنازليا، مما يؤكد على أنّه كلما انخفض المستوى التعليمي كلما زاد تأكيد فكرة أنّ الفقر هو الجوع، وبعد حساب كاسي وجدنا أنّ  $X^2_T < X^2_C (18.569)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير المستوى التعليمي واعتبار الفقر هو الجوع، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ضعيفة.

يعدّ الماء حاجة من الحاجات الأساسية، وأحد مصادر البقاء البيولوجي، وحق من الحقوق الإنسانية للعيش، ونظرا لأهمية هذا المورد الطبيعي والطاقة الحيوية للإنسان؛ فإنّ عدم توفره معناه أنّنا أمام مؤشر من مؤشرات الفقر، وعليه انطلاقا من الجدول (08.4) يتضح لنا تمثلات أفراد عيّنة الدراسة لاعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على الماء الشروب تختلف باختلاف المستويات التعليمية لكل فاعل قد تم استجوابه، إذ أنّ (52%) من أفراد عيّنة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي «متوسط» أجابوا بالموافقة على اعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على الماء الشروب، في مقابل (38%) للذين أجابوا بعدم الموافقة:

الجدول رقم «09.4»: "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري المستوى التعليمي والفقر هو صعوبة الحصول على الماء الشروب".

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		مفهوم الفقر المستوى التعليمي
		%	ك	%	ك	%	ك	
2.6	12	41.7	05	8.3	01	50	06	دون المستوى
2.4	11	36.4	04	36.4	04	27.2	03	ابتدائي
10.9	50	38	19	10	05	52	26	متوسط
23.6	109	35.8	39	17.4	19	46.8	51	ثانوي
60.5	279	39.1	109	15.4	43	45.5	127	جامعي
100	461	38.2	176	15.6	72	46.2	213	المجموع

انطلاقاً من الجدول (09.4) يتضح لنا تمثلات أفراد العينة أفراد عينة الدراسة لاعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على الماء الشروب تختلف باختلاف المستوى التعليمي لكل فاعل تم استجوابه، إذ أنّ (50%) من أفراد العينة الذين لا يحسنون لا القراءة ولا الكتابة أجابوا بالموافقة على هذا الرأي، في مقابل (41.7%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، في حين أنّ (27.2%) من أفراد العينة ذوي المستوى التعليمي «ابتدائي» أجابوا بأوافق، في مقابل (36.4%) للذين أجابوا منهم بعدم الموافقة، أمّا عن الذين لديهم مستوى تعليمي «ثانوي» من أفراد العينة الذين أجابوا بالموافقة على ربط معنى الفقر بانعدام هذه الطاقة الحيوية وأحد مصادر البقاء البيولوجي فقد قدرت نسبتهم (46.8%)، في مقابل (35.8%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، في حين أنّ (45.5%) من الذين لديهم مستوى تعليمي «جامعي» من أفراد العينة قد أجابوا بأوافق على اعتبار الفقر في معناه هو "صعوبة الحصول على الماء الشروب"، في مقابل نسبة (39.1%) للذين أظهرت إجاباتهم عدم موافقتهم على هذا الرأي.

وما يمكن ملاحظته من الجدول (09.4) هو أنّ أعلى نسب الإجابة قد أيدت هذا الرأي

(46.2%)، في مقابل (38.2%) لأفراد عينة الدراسة الكلية الذين لم يؤيدوا هذا الرأي.

يُظهر الجدول (09.4) بأن توزيع النسب قد اتخذ شكلا تنازليا بدءا من المستوى التعليمي «متوسط» وصولا إلى أعلى مستوى تعليمي «جامعي»، في حين أنّ أدنى نسبة إجابة قد تركزت في إجابات أفراد العينة الذين لديهم مستوى تعليمي «ابتدائي».

إذن ما يمكن استنتاجه انطلاقا من الجدول (09.4) هو أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلّ تأكيد أفراد عيّنة الدّراسة على فكرة أنّ الفقر في معناه هو صعوبة الحصول على الماء الشروب، وكلما كان المستوى التعليمي متوسط كلما زاد تأكيد هذا الرأي، وبعد حساب  $\chi^2$  وجدنا بأن  $(26.30)X^2_T < (13.816)X^2_C$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير المستوى التعليمي واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على الماء الشروب، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ذات ارتباط ضعيف.

في سياق الحديث عن الحاجات الأساسية، وربط عدم توفرها أو صعوبة الحصول عليها بوجود الفقر، خاصة الحاجة إلى الملابس كحاجة من الحاجات الأولية لا الثانوية التي لا يمكن الاستغناء عنها أو تأجيل الحصول عليها، وعليه هل هناك علاقة دالة ما بين كل من المستوى التعليمي وتمثل أفراد عيّنة الدّراسة لمدى ربط هذه الحاجة الأولية بمعنى الفقر، ما سوف نوضحه بالجدول (09.4) الذي بيّن وجود تفاوت نسبي بين تمثلات أفراد العينة وفقا لمستوياتها التعليمية لاعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على الملابس، بغض النظر عن جدة الثوب أو قدمه المهم كساء يقي من حر الصيف وقرّ الشتاء، وفي الآتي تفصيلا للنسب المئوية لإجابات أفراد عيّنة الدّراسة كل حسب مستواه التعليمي:

الجدول رقم «10.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمستوى التعليمي والفقر هو صعوبة الحصول على الملابس".

المجموع		لا أوافق		متساوية		أوافق		مجموع الفقر المستوى التعليمي
		%	ك	%	ك	%	ك	
2.6	12	25	03	/	/	75	09	دون المستوى
2.4	11	18.2	02	9.1	01	72.7	08	ابتدائي
10.9	50	18	09	12	06	70	35	متوسط
23.6	109	12.8	14	20.2	22	67	73	ثانوي
60.5	279	21.9	61	8.6	24	69.5	194	جامعي
100	461	19.3	89	11.5	53	69.2	319	المجموع

يتبين لنا من الجدول (10.4) أن (75%) من أفراد عينة الدراسة الذين هم «دون المستوى التعليمي» قد أجابوا بأوافق على أن الفقر في معناه هو «صعوبة الحصول على ملابس»، في مقابل (25%) للذين أجابوا بعدم الموافقة على هذا الرأي، ونسبة (72.7%) لإجابات أفراد عينة الدراسة ذوي المستوى التعليمي «ابتدائي» بالموافقة، في مقابل (18.2%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، في حين قدرت نسبة إجابة أفراد العينة الذين لديهم مستوى تعليمي "متوسط" بأوافق (70%)، في مقابل (18%) للذين أجابوا منهم بعدم الموافقة، أما (67%) فهي نسبة الإجابة بالموافقة على هذا الرأي لأفراد عينة الدراسة ذوي المستوى التعليمي «ثانوي»، في مقابل (12.8%) للذين أجابوا بعدم الموافقة على هذا الرأي، ونسبة (69.5%) لأفراد عينة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي «جامعي» والمؤيدين لهذا الرأي، في مقابل (21.9%) للذين أجابوا بعدم الموافقة لهذا الرأي.

وما يلاحظ هو أن أعلى نسبة إجابة قد تمركزت عند أفراد عينة الدراسة الذين أبدوا تأييدهم للرأي القائل بأن الفقر هو «صعوبة الحصول على الملابس» (69.2%)، في مقابل (19.3%) لغير

المؤيدين، مع العلم أنّ أعلى نسبة إجابة قد تمركزت عند أفراد عيّنة الدّراسة الذين هم دون المستوى التعليمي.

إذن بعد حساب  $\chi^2$  وجدنا بأنّ  $X^2_T (26.30) > X^2_C (30.924)$ ، ومنه فإنّ  $F$  دالة إحصائياً مع وجود فوارق، وهذا يؤكد وجود علاقة ما بين متغير المستوى التعليمي واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على الماء الملبس، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$ ، أمّا عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة طردية، بحيث كلما المستوى التعليمي ارتفعا كلما زاد تأكيد فكرة أنّ الفقر هو صعوبة الحصول على ملبس.

الجدول رقم « 11.4 »: "توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري المستوى التعليمي والفقر هو صعوبة الحصول على العلاج":

مجموع الفقر	أوافق		محايد		لا أوافق		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
دون المستوى	07	58.3	02	16.7	03	25	12
ابتدائي	08	72.7	01	9.10	02	18.2	11
متوسط	39	78	06	12	05	10	50
ثانوي	83	76.2	08	7.3	18	16.5	109
جامعي	234	83.9	18	6.4	27	9.7	279
المجموع	371	80.5	35	7.6	55	11.9	461

إنّ الرمزية الأنطولوجية الفاعلة لأي مجتمع من المجتمعات لا يمكن أن تكون إلا إذا كان فاعليها مختلف فئاتهم العمرية ومستوياتهم التعليمية والاجتماعية وحتى الاقتصادية لا معتلين؛ سواء من الناحية العقلية، أو النفسية، أو الفيزيولوجية، وانعدام هذا المطلب «الصحة» والحق الاجتماعي والإنساني للفاعلين معناه أنّ هذا المجتمع يعاني من بعض ملامح الفقر، كما أكد ذلك بعض المفكرين المهممين بمسألة الفقر كقضية إنسانية عالمية وظاهرة اجتماعية معاً، وعليه ما يكشفه الجدول (11.4) هو أنّ

(83.9%) من أفراد العينة الذين لديهم مستوى تعليمي «جامعي» قد أبدوا موافقتهم للرأي القائل بأنّ الفقر هو «عدم مقدرة الفرد في الحصول على العلاج»؛ لأنّ إمكانية الحصول على هذا الأخير مرتبط بمدخل أساسية، لاسيما مدخل الدخل الذي يُمكن صاحبه من الظفر بحاجة العلاج خاصة اللامجاني منه، وأحيانا حتى العلاج المجاني لا يكون للفرد الحظ في الحصول عليه من مثل بعض الأدوية بالرغم من توفرها حتى ولو بكمية قليلة لكن لا توزع على كل الأفراد، فالشخص الذي لا يتوفر على دخل سيجد صعوبة في تحقيق هذه الحاجة، ما أكدته المبحوثة في تصريحها قائلة:

"يُكُونُ وَاحِدًا خَاصَةً (ينقصه) حاجة في وقت ضيق، واحد يكون

عِنْدَهُ مرض في الدار ما يُلْفَاشُ بِهِ يَدَوِيهِ، ولا التَّوَجُّة نَتَعَهُ وَيَدَاوِي

روحه" (أنثى، 18 سنة، غير متزوجة، مستوى جامعي).

يتبيّن من تصريح المبحوثة بأنّ الفقر معناه الحاجة إلى المال لتسديد نفقات علاج الأب وأولاده وزوجته، هذا نتيجة يا إما عدم عمله أو إن كان الشخص مريض ولا يستطيع إعالة أفراد أسرته، لاسيما إن كان الأب هو المعيل الوحيد فإنّ أردى طريح الفراش فإنّ المتضرر هم كل أفراد العائلة، لذلك فيه بعض المبحوثين من حصروا مفهوم الفقر في غياب المعيل، الذي له المساهمة الأكبر في إعالة عائلته في إمكانية الحصول على لقمة العيش، وتلبية حاجاتهم الأساسية وتقديم لهم الدعم المادي، وتحقيق مساحة أوسع من الاستقرار المادي حتى ولو في صورته النسبية، ما أكدته مبحوثة أخرى في تصريحها:

"... بَلَاكُ بَابَاكَ يُطِيحُ مَرِيضًا، كَيْكُونُ بَابَاكَ يَحْدَمُ تُكُونِي

عَايَةَ بَصَحَ كَطِيحَ مَكَاثُشِ اللَّي يُعِيَاكَ... الفقر هو عدم

إيجاد شخص يُعِيَاكَ". (أنثى، 27 سنة، غير متزوجة،

مستوى جامعي، عاملة).

هنا تقصد المبحوثة المساعدة المادية من قبل أشخاص هم من أفراد العائلة بالدرجة الأولى، أو لهم علاقة بالدائرة القرابية من منطلق صلة الدم؛ لأنّ فكرة التضامن الآلي كانت واردة بصورة واضحة بالمجتمع الجزائري التقليدي؛ حيث كانت القرابة تمارس سطوتها في جميع أمور الحياة الاجتماعية الخاصة بالأفراد المنتمين للشبكة القرابية، إذ أنّ الفرد كان ذائب في لحمه جماعته، وكل ما يصيبه وكأنّه أصاب الجماعة، لكن ما نلاحظه في الوقت الآني هو بروز النزعة الفردانية على مستوى الجانب العلائقي، وحتى صور التضامن قلّت لم تعد مثل السابق خاصة بالوسط الحضري.

في مقابل نسبة (9.7%) لغير الموافقين على هذا الرأي، أمّا بالنسبة لأفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم مستوى تعليمي «متوسط» والمؤيدين لنفس الرأي فقد قدرت نسبتهم (78%)، في مقابل نسبة (10%) لغير المؤيدين، ونسبة (76.2%) لأفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم مستوى تعليمي "ثانوي" وقد أكدوا موافقتهم لهذا الرأي، في مقابل نسبة (16.5%) لغير الموافقين، أمّا عن أفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم مستوى تعليمي «ابتدائي» وقد أجابوا بـ «أوافق» فقد قدرت نسبتهم (72.7%)، في مقابل نسبة (18.2%) لغير الموافقين، في حين أنّ نسبة الإجابة بالموافقة الخاصة بأفراد عيّنة الدّراسة الذين هم دون المستوى التعليمي فقد قدرت بـ (58.3%)، في مقابل نسبة (25%) للذين قد أكدوا في إجاباتهم عدم تأييدهم لهذا الرأي.

ما يمكن ملاحظته كذلك من الجدول (11.4) هو أنّ أعلى نسبة قد تركزت لدى فئة المستوى التعليمي الجامعي الذين أبدوا هذا الرأي، مع العلم أنّ نسبة موافقة أفراد عينة الدّراسة الكلية على اعتبار الفقر هو «عدم مقدرة الفرد في الحصول على العلاج» هي (80.5%)؛ حيث تمثلت هذه النسبة رأي الأغلبية؛ هذا يؤكد بأنّ "الرعاية الصحية أهم المجالات الواعدة للتخفيف من حدة الفقر"<sup>1</sup>؛ ومن جهة أخرى أنّ الاهتمام بتقديم وتطوير الخدمات الصحية ليس فقط يعود بالإيجابية فقط على الصحة، وإنّما

<sup>1</sup> - حميد ياسر الياسري، المرجع السابق، ص 260.

الأمر متعلق بباقي مجالات الحياة، ولكن تحقيق هذه الرعاية يجب أن يكون بوتيرة مستمرة، تلازماً مع تحقيق مستوى معيشي مقبول، لأنّ بتوفر هذا الأخير يمكن للفرد أن يضمن الصحة له ولأفراد عائلته، فهناك علاقة تداخلية تلازمية بين كل من المستوى المعيشي اللائق والرعاية الصحيّة، مقارنة مع نسبة (11.9%) لأفراد عيّنة الدّراسة الذين لم يؤيدوا هذا الرّأي.

إذن ما يمكن استنتاجه من الجدول (11.4) وجود علاقة دالة بين كل من المستوى التعليمي المرتفع وبين تمثّل مفهوم الفقر في هذا الرّأي، وكلما انخفض المستوى التعليمي أو انعدم كلما زاد البعد عن هذا التمثّل، بعد حساب كاسي وجدنا بأن  $X^2_T < (26.30) X^2_C < (17.674)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير المستوى التعليمي واعتبار الفقر هو عدم المقدرة على زيارة الطبيب، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة عكسية ضعيفة.

الجدول رقم «12.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري المستوى التعليمي والفقر هو عدم القدرة على استرجاع الحقوق".

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		مجموع الفقر المستوى التعليمي
		%	ك	%	ك	%	ك	
2.6	12	25	03	16.7	02	58.3	07	دون المستوى
2.4	11	36.4	04	27.2	03	36.4	04	أرتدائي
10.9	50	18	09	10	05	72	36	متوسط
23.6	109	30.3	33	21.1	23	48.6	53	ثانوي
60.5	279	31.9	89	16.8	47	51.3	143	جامعي
100	461	29.9	138	17.4	80	52.7	243	المجموع

يشير الجدول (12.4) انطلاقاً من الأرقام الواردة به إلى أنّ نسبة (58.3%) من أفراد عيّنة الدّراسة دون المستوى التعليمي قد أيدوا فكرة أنّ الفقر يعني «عدم مقدرة الأفراد على استرجاع حقوقهم سواء الشخصية أو المدنية عند ضياعها»، سواء أكانت هذه الحقوق شخصية أو مدنية المهم أن تكون لها شرعية ولا تتنافى مع ما يرتضيه العقل الجمعي وقواعد المجتمع بصفة عامة، في مقابل (25%)

للذين أجابوا بلا أوافق على هذا الرأي، ونسبة (36.4%) من إجابات أفراد عينة الدراسة ذوي المستوى التعليمي «ابتدائي» كانت بالموافقة على هذا الرأي، في مقابل نفس النسبة للذين أجابوا بعدم الموافقة؛ كون أن عدم المقدرة والاستطاعة المادية-ليس المادة وإنما نقصد هنا الجانب الفيزيقي- والمعنوية على استرجاع الحقوق ليس فقط خاص بالشخص الفقير ودائما ملمح من ملامح الفقر، بل هذا يدخل في إطار فعالية الوجود الاجتماعي للفاعل بحد ذاته، وأن الأمر مرتبط بطبيعة شخصية هذا الفاعل، أما (72%) فهي النسبة التي خصت إجابات أفراد عينة الدراسة ذوي المستوى التعليمي «متوسط» بأوافق على هذا الرأي، في مقابل (18%) للذين عارضوا هذا الرأي، في حين أن (48.6%) كانت لإجابة أفراد عينة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي «ثانوي» وقد أجابوا بالموافقة وتأييد هذا الرأي، في مقابل (30.3%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، أما (51.3%) فهي نسبة إجابة أفراد عينة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي «جامعي» بأوافق على هذا الرأي؛ حيث أن الأمر مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الشخص في حد ذاته، وبهذا الصدد يصرح المبحوث قائلا:

"...الفقر هو عندما يتغاضى الإنسان عن حقه الضائع،

ما يُقَرَّرُ يواجهه..." (أنثى، 27 سنة، غير متزوجة،

مستوى جامعي، عاملة).

فالمبحوثة هنا تشير إلى أن الفقر له ارتباط بطبيعة الشخصية الخاصة بكل فرد، ففيه شخصيات تخاف من فكرة المواجهة مع الآخر لاسترداد حقها الضائع، ما تؤكد نفس المبحوثة في تصريح آخر لها:

"الفقر ليس مادي بل معنوي يتبين في شخصيته..."

فهنا نلاحظ أنّ الفرد بحد ذاته قد يتسبب أحيانا في ضياع حقه من خلال عدم مقدرته على مواجهة الآخر، وهذا له علاقة بطبيعة شخصيته، فهناك بعض الأشخاص يتغاضون عن حقوقهم الضائعة، بالرغم من مشروعية استرداده في حالات كثيرة، في مقابل (31.9%) للذين أجابوا بعدم الموافقة على هذا الرأي.

وما يمكن ملاحظته كذلك من الجدول (12.4) هو أنّ أعلى نسبة إجابة قد تمركزت بفئة أفراد عينة الدراسة الذين لهم مستوى تعليمي «متوسط» (72%) بأوافق، بالإضافة إلى (52.7%) من عينة الدراسة الكلية قد أبدوا فكرة أنّ الفقر يعني عدم مقدرة الفرد على استرجاع حقوقه عند ضياعها، ما مثل هذه النسبة 243 فردا من أصل 461 مستجوب؛ فعدم مقدرة الفرد في استرجاع حقوقه ليس معناه أنّ هذا الفرد يعيش حالة "الحفرة"، كما أنّ هذه الأخيرة ليس لها صلة بالفقر، وبهذا الصدد يصرّح المبحوث: "الفقر ليس هو الحفرة" (أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي متوسط، متزوجة، مأكثة بالبيت).

وما يمكن ملاحظته كذلك من الجدول (12.4) هو أنّ وتيرة توزيع النسب المئوية لم تتخذ لا شكلا تصاعديا ولا تنازليا وإنما اتخذت منحى غير مستقر في وجهه، حيث أنّ أعلى نسب الإجابة بالموافقة قد تمركزت في كل من المستويات التعليمية الآتية: «متوسط»، «جامعي» و«دون المستوى التعليمي»، وما تؤكدته نتائج الجدول هو التفاوت الموجود في نسب تمثل أفراد عينة الدراسة لهذا الرأي، وهذا يدل على وجود تأثير نسبي للمستوى التعليمي على هذا المتغير، وبعد حساب كل من  $\chi^2$  وجدنا بأن  $\chi^2_T < (26.30)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير المستوى التعليمي واعتبار الفقر هو عدم المقدرة في استرجاع الحقوق عند ضياعه، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أما عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة طردية ضعيفة.

وبما أنّ العمل أو إمكانية الحصول على وظيفة هو حق من الحقوق الواجب الظفر بها من قبل كل شخص بالغ وقادر في نفس الوقت؛ هنا القدرة العقلية والجسمية معاً، فإننا سنحاول من خلال الجدول الآتي أن نوضح العلاقة ما بين كل من المستوى التعليمي وإن كان الفقر في معناه متصل بإمكانية الحصول على وظيفة:

الجدول رقم «13.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري المستوى التعليمي والفقر أو صعوبة الحصول على وظيفة.

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		مجموع الفقر المستوى التعليمي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
2.60	12	8.3	01	8.3	01	83.4	10	دون المستوى
2.4	11	9.1	01	18.2	02	72.7	08	ابتدائي
10.9	50	20	10	06	03	74	37	متوسط
23.6	109	22.9	25	15.6	17	61.5	67	ثانوي
60.5	279	26.2	73	10.7	30	63.1	176	جامعي
100	461	23.9	110	11.5	53	64.6	298	المجموع

يتراءى لنا من الجدول (13.4) أنّ نسبة أفراد عيّنة الدراسة «دون المستوى التعليمي» الذين أجابوا بالموافقة على أنّ الفقر هو «صعوبة الحصول على وظيفة» هي (83.4%)، في مقابل نسبة (8.3%) لغير الموافقين، أمّا بالنسبة لنسبة أفراد عيّنة الدراسة الحاملين للمستوى التعليمي «الابتدائي» وأبدوا تأييدهم لهذا المعنى فقد قدروا بـ (72.7%)، في مقابل نسبة (9.1%) للذين كانت إجابتهم بعدم الموافقة، ونسبة (74%) لأفراد عيّنة الدراسة الذين لهم مستوى تعليمي «متوسط» وأكدوا تأييدهم وموافقتهم على هذا الرأي، في مقابل نسبة (20%) للغير الموافقين، أمّا عن أفراد عيّنة الدراسة ذوي المستوى التعليمي «ثانوي» الذين أبدوا تأييدهم لهذه الفكرة فقد قدرت نسبتهم (61.5%)، مقارنة مع نسبة غير الموافقين (22.9%)، أمّا نسبة إجابة «الجامعيين» من أفراد عيّنة الدراسة بالموافقة فقد كانت (63.1%)؛ خاصة إذا كانت هناك عائلة تتكوّن من مجموعة أفراد سواء عائلة ممتدة أو الزوجية، ولكن

لا تجد بها سوى مشتغل واحد فهنا مهما اشتغل إلا أنه لن يفي كل متطلبات أفراد عائلته وحتى متطلباته الخاصة، خاصة إن كان دخله محدود، ما أكده أحد المبحوثين في قوله:

"كَايْنُ عَائِلَةٍ كَامِلَةٍ مَا تَخْدَمُشُ فَرْدًا وَاحِدًا يَخْدَمُ عَلَيَّ"

العائلة، هنا الفقر نربطه بالمادة (أنثى، 27 سنة، غير

متزوجة، مستوى جامعي، عاملة).

في مقابل نسبة (26.2%) للذين أجابوا بعدم الموافقة؛ بسبب أن الفرد لن يظل طيلة حياته بدون عمل لابد وأن تتاح له فرصة العمل في يوم من الأيام، وإن تحقق له ذلك فإن عمله سيمكنه من الحصول على كمية معينة من المال حتى ولو كان قليلا، الأمر الذي أكده أحد المبحوثين في تصريحه:

"...لَأَنَّ الْإِنْسَانَ مَدَامَهُ يَعْمَلُ يَكْسِبُ مَالًا يُقَدَّرُ يُغَيَّرُ

روحه، مشي تغيير كبير، حتى ولو كان المال قليل...".

(أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي متوسط، متزوجة، مأكثة

بالبيت).

ما يمكن استنتاجه من الجدول 13.4 هو أن نسبة موافقة عينة الدراسة الكلية باختلاف مستوياتها التعليمية على اعتبار الفقر في مفهومه هو صعوبة الحصول على وظيفة هي (64.6%)، مقارنة مع نسبة غير الموافقين (23.9%)، إضافة إلى أن توزيع النسب المئوية الخاصة بإجابات أفراد العينة لم تعرف انتظام لا تصاعدي ولا تنازلي، وما يتضح من الجدول هو أنه كلما كان المستوى التعليمي منخفضا كلما زاد تأكيد لفكرة ارتباط الفقر في مفهومه بأحد مؤشرات الرفاه البشري ألا وهي «الوظيفة»، كما يؤكد الجدول على وجود نوع من التأثير المتوسط بين انخفاض المستوى التعليمي وبين هذا التمثل، مع التأكيد على وجود فروق نسبية بين كل المستويات، ويعد حساب كا<sup>2</sup> وجدنا بأن  $X^2_T < (26.30)$

$c^2(14.372)$ ، ومنه لا يوجد علاقة ما بين متغير المستوى التعليمي واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ذات ارتباط ضعيف.

الجدول رقم «14.4»: توزيع أفراد عيّنة المتخيري المستوى التعليمي وامتياز الفقر هو صعوبة الحصول على المسكن.

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		مفهوم الفقر / المستوى التعليمي
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
12	2.60	03	25	/	/	09	75	دون المستوى
11	2.4	03	27.3	/	/	08	72.7	ابتدائي
50	10.9	11	22	02	01	38	76	متوسط
10	23.6	09	8.3	06	5.5	94	86.2	ثانوي
27	60.5	43	15.4	13	4.7	223	79.9	جامعي
46	100	69	15	20	4.3	372	80.7	المجموع

يتبين لنا من الجدول (14.4) أنّ (79.9%) من أفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم مستوى تعليمي «جامعي» قد أبدوا من خلال إجاباتهم موافقتهم على فكرة اعتبار أنّ الفقر في معناه هو «صعوبة الحصول على مسكن»، في مقابل (15.4%) للذين أبدوا عدم موافقتهم لهذا الرأي، أمّا (86.2%) فهي لأفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم مستوى تعليمي «ثانوي» والذين أبدوا هذا الرأي بالموافقة؛ حيث أنّ هذه النسبة كانت أعلى نسب الإجابة بالموافقة لدى أفراد العينة الكلية، في مقابل (8.3%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، في حين أنّ (76%) من أفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم مستوى تعليمي «متوسط» قد أجابوا بأوافق على هذا الرأي، في مقابل (22%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، أمّا عن نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذي لهم مستوى تعليمي «ابتدائي» وقد أكدوا في إجاباتهم تأييد هذا الرأي فهي (72.7%)، في مقابل

(27.3%) للذين أجابوا بعدم تأييد هذا الرأي، و(75%) لإجابات أفراد عينة الدراسة «دون المستوى التعليمي» بالموافقة على هذا الرأي، في مقابل (25%) للذين أجابوا بعدم الموافقة.

بشكل عام فإنّ النتائج تؤكد على أنه كلما كان أفراد العينة لهم مستوى تعليمي عال كلما زادت موافقتهم على هذا الرأي، وبعد حساب كاسي وجدنا بأن  $X^2_T < (26.30) X^2_C < (21.135)$ ، ومنه لا يوجد علاقة ما بين متغير المستوى التعليمي واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على مسكن، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ذات ارتباط ضعيف.

ومنه فلا يوجد علاقة ما بين متغير المستوى التعليمي وربط الفقر في مفهومه بالحاجات الأساسية.

يشغل التعليم مكانا مركزيا في مجال حقوق الإنسان، ويعتبر أمرا أساسيا لضمان ممارسة حقوق الإنسان الأخرى، كما يعزز التعليم الحريات والقدرات الفردية، ويعود بفوائد إنمائية ومهمة<sup>1</sup>، وفي الجدول الآتي سوف نوضح العلاقة الموجودة ما بين كل من المستوى التعليمي واعتبار الفقر في أحد معانيه هو صعوبة الحصول على التعليم:

---

<sup>1</sup>-<http://www.unesco.org/new/ar/education/themes/leading-the-international-agenda/right-to-education/> visite le : 29.11.2015/9:30.

جدول رقم "15.4": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري المستوى التعليمي واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على التعليم:

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		مفهوم الفقر المستوى التعليمي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
2.60	12	58.3	07	8.3	01	33.4	04	دون المستوى
2.4	11	54.5	06	18.2	02	27.3	03	ابتدائي
10.9	50	58	29	22	11	20	10	متوسط
23.6	109	51.3	56	13.8	15	34.9	38	ثانوي
60.5	279	51.6	144	10.4	29	38	106	جامعي
100	461	52.5	242	12.6	58	34.9	161	المجموع

يتبين لنا من خلال الجدول (15.4) أن نسبة أفراد عينة الدراسة دون المستوى التعليمي الذين قد

أجابوا بالموافقة على اعتبار «الفقر هو صعوبة الحصول على التعليم» هي (33.4%)، في مقابل نسبة

(58.3%) للذين قد أجابوا بعدم الموافقة على هذا المعنى الذي خص به الفقر، في حين قدرت نسبة

أفراد عينة الدراسة الذين لهم مستوى تعليمي «ابتدائي» وأبدوا في إجاباتهم موافقتهم لهذا الرأي هي

(27.3%)، في مقابل نسبة (54.5%) لغير المؤيدين، أما نسبة أفراد عينة الدراسة الذين لديهم مستوى

تعليمي «متوسط» وأجابوا بالموافقة على الرأي فهي (20%)، ما يؤكد رأي أحد الباحثين في

تصريحه:

"اللي يطمح وعنده فضول في التعليم يتوظف وكي يتوظف

يكون عنده مال بش يلبى حاجاته، والتعليم يخرجك من

فقر الأخلاق، ومن يتعلم الفرد يخرج من أنواع كثيرة من

الفقر مشي غير المال، العلم، الأخلاق، ثقافة... كل

شيء على العلم، لخطرش به يجيب المال يقرأ ويخدم،

المال من بغي يجيبه غير قاعد هكا ويجيبه " (أنثى، 22

سنة، غير متزوجة، مستوى تعليمي متوسط، متمرنة).

يتبين من تصريح المبحوثة أن التعليم يعد طاقة حيوية لإمكانية التوظيف، وإمكانية تحسين المستوى المعيشي للفرد، بحيث تشير المبحوثة إلى أن سعي الفرد للتعلّم سيساعده للتخلص من أنواع كثيرة للفقر ليس فقط الفقر المادي؛ كون أن الفقر ليس فقط فقر المال بل هو فقر العلم وفقر الثقافة، وركزت المبحوثة على أن كل شيء بحياة الفرد يتوقف على العلم، فهو البوابة التي تفتح من خلالها إمكانية تحقيق العديد من الأشياء، والقناة الرئيسية لتحسين المستوى المعيشي للفرد، وما يمكن استنتاجه من هذا التصريح هو وجود علاقة وطيدة بين العلم والحصول على المال، في ظل ثنائية التعلم والتوظيف، في مقابل نسبة (58%) للمجيبين بعدم الموافقة، وفي الآتي تصريح أحد المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي ولم يؤيدوا فكرة أن الفقر هو صعوبة الحصول على التعليم:

" على حساب الدولة إذا كانت دائر التعليم مجاني الكل

يقرأ، اللي مشي متعلم عنده فقر في المعلومات بصح

مشي فقير، قادر عنده تعليم بصح ما عندهش ثقافة "

(أنثى، 34 سنة، مستوى تعليمي جامعي، عاملة، غير

متزوجة).

يتبين من تصريح المبحوثة بأن إمكانية الحصول على التعليم له ارتباط وثيق بسياسة الدولة الخاصة بمدى تشجيعها للتعليم، فهذه السياسة تساعد الفقراء على التعلم الذي يمكنهم من اتساع نطاق فرصة التوظيف الذي يضمن تأمين دخل يلبي حاجات الفرد الأساسية على الأقل، كما تؤكد المبحوثة على أن صعوبة الحصول على التعليم ليس معناه الفقر المادي، وإنما له علاقة نسبية بجانب الافتقار

إلى المعلومات والثقافة، حتى أنه يوجد بعض الأشخاص غير الراغبين في التعليم بالرغم من توفر فرصة التعلم مما يدل على أن لا وجود لعلاقة ما بين الفقر وصعوبة الحصول على التعليم، أما نسبة (34.9%) لإجابات أفراد عينة الدراسة الذين لهم مستوى تعليمي «ثانوي» بتأييد هذا المعنى الذي يشير له الفقر، في مقابل نسبة (51.3%) للذين لم يؤيدوا في إجاباتهم هذا المدلول، أما بالنسبة لأفراد عينة الدراسة الجامعيين الذين أكدوا من خلال إجاباتهم تأييدهم وموافقتهم على هذا الرأي فقد قدرت نسبتهم (38%)، في مقابل نسبة (51.6%) للغير المؤيدين والمجيبين بعدم الموافقة.

ما يمكن استنتاجه من الجدول (15.4) هو أن نسبة الإجابة الإجمالية لأفراد عينة الدراسة قد تركزت في الإجابة بعدم الموافقة على اعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على التعليم (52.5%)، مقارنة مع نسبة الموافقة (34.9%)، الأمر الذي من شأنه أن يفسر بأنه لا يوجد تأثير بين المستوى التعليمي وهذا المتغير.

## 2) تمثل الفقر ومدى تأثره بالمتغير الاقتصادي:

### الفرضية الثالثة: يؤثر العمل في تمثل الفقر:

#### 1) طبيعة العمل وعلاقته بالمستوى التعليمي:

إنّ الوضعية المهنية للفاعل الاجتماعي ومستواه التعليمي قد يؤثران في تمثله للفقر كظاهرة لديها مؤشرات غير متمفصلة عن بعضها البعض، والآن سنحاول معرفة طبيعة العلاقة ما بين كل من طبيعة العمل والمستوى التعليمي لأفراد العينة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم «16.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري طبيعة العمل والمستوى التعليمي:

المجموع		متممون		أجبر غير دائم		أجبر دائم		عامل حر		مشتغل		لا يعمل		طبيعة العمل والتعليمي
2.6	12	/	/	8.3	01	8.3	01	16.7	02	8.3	01	58.3	07	دون المستوى
2.4	11	/	/	/	/	54.5	06	9.1	01	18.2	02	18.2	02	ابتدائي
10.8	50	02	01	20	10	12	06	4	02	4	02	58	29	متوسط
23.7	109	1.8	02	15.6	17	21.1	23	4.6	05	11.9	13	45	49	ثانوي
60.5	279	1.8	05	12.2	34	44.8	125	1.1	03	20.1	56	20.1	56	جامعي
100	461	1.7	08	13.4	62	34.9	161	2.8	13	16.1	74	31	143	المجموع

يتبين لنا من الجدول «16.4» أن نسبة أفراد عينة الدراسة «دون المستوى التعليمي» غير العاملين هي (58.3%)، في حين قدرت نسبة المشتغلين (8.3%)، أما عن نسبة المستقلين في عملهم؛ أي العاملين كعمال أحرار فقد قدرت (16.7%)، ونسبة (8.3%) للأجراء الدائمين، أما عن أفراد عينة الدراسة دون المستوى التعليمي والمتخذين في وضعيتهم المهنية وضعية الأجراء غير الدائمين فقد قدرت نسبتهم بـ (8.3%)، مع العلم أن نسبة أفراد عينة الدراسة دون المستوى التعليمي والذين يتخذون مختلف الوضعيات المهنية وحتى فئة غير العاملين هي (2.6%)؛ حيث مثلها 12 مستجوباً.

أما عن فئة أفراد عينة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي «ابتدائي» فقد قدر نسبة غير العاملين منهم (18.2%)، في مقابل نفس النسبة للمشتغلين منهم، في حين قدرت نسبة العاملين الأحرار (9.1%)، ونسبة (54.5%) للمتخذين في وضعيتهم المهنية وضعية الأجير الدائم.

أما فيما يخص فئة أفراد عينة الدراسة الذين لهم مستوى تعليمي «متوسط» غير العاملين فقد قدرت نسبتهم (58%)، في مقابل نسبة (04%) للمشتغلين، ونفس النسبة للعاملين كعمال أحرار، في حين

قدرت نسبة أفراد عيّنة الدّراسة العاملين كأجراء دائمين (12%)، ونسبة (20%) للعاملين كأجراء غير دائمين، أمّا (02%) فهي نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم صفة المتمرن في عملهم.

أمّا عن نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم مستوى تعليمي «ثانوي» لكنهم غير عاملين فهي (45%)، في مقابل نسبة (11.9%) للمشتغلين، ونسبة (4.6%) للذين صفة عملهم عمال أحرار، في حين قدرت نسبة العاملون كأجراء دائمين (21.1%)، ونسبة (15.6%) للعاملين كأجراء غير دائمين، أمّا نسبة (1.8%) فهي لأفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي ويتخذون صفة المتمرن في وضعيتهم المهنية.

أمّا بالنسبة لفئة أفراد عيّنة الدّراسة «الجامعيين» غير العاملين فقد قدرت نسبتهم (20.1%)، في مقابل نفس النسبة للمشتغلين منهم، أمّا نسبة العاملين الأحرار منهم فقد قدرت (1.1%)، ونسبة (44.8%) للعاملين كأجراء دائمين، في حين قدرت نسبة المعاملين كأجراء غير دائمين (12.2%)، ونسبة (1.8%) للذين لديهم صفة المتمرن في عملهم.

ما يمكن ملاحظته من الجدول (16.4) هو أنّ فئة أفراد عيّنة الدّراسة غير العاملين دون المستوى التعليمي هي الفئة التي مثلت أعلى نسبة، لتليها فئة أفراد عيّنة الدّراسة ذوي المستوى التعليمي ابتدائي العاملين كأجراء دائمين (54.5%)، وكذلك أفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم مستوى تعليمي جامعي (44.8%)، إضافة إلى فئة المشتغلين الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي (20.1%)، مع العلم أنّ نسبة (34.9%) هي لأفراد عيّنة الدّراسة المتخذين في وضعيتهم المهنية وضعية الأجير الدائم، لتليها نسبة (31%) لأفراد عيّنة الدّراسة الكلية غير العاملة.

إذ أن ما يمكن استنتاجه من الجدول (16.4) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي أعلى هم الفئة الأكثر اشتغالا، في مقابل فئة الذين هم دون المستوى التعليمي؛ إذ أن غالبيتهم (16.7%) يشغلون كعمال مستقلين.

## (II) طبيعة العمل وعلاقته بمسألة الفقر:

لقد أصبح الواقع الاجتماعي مليء بالتناقضات الناتجة سواء عن الفرد أو النظام الاجتماعي أو كلاهما معاً، لاسيما مع موجة التحولات التي زحفت إلى بنية المجتمع الجزائري، تغيرات كان لها أثرها الواسع على ذهنيات الأفراد حول العديد من المسائل خاصة مسألة الفقر التي تشعبت دروبها وتعددت مجالات تركيباتها (اجتماعية، اقتصادية، سياسية...) من جهة، وعلى سوق العمل من خلال تعدد الوظائف وصعوبة الحصول عليها من جهة أخرى، وعليه من خلال الجدول الآتي سوف نتعرف على آراء أفراد عينة الدراسة حول جانب من جوانب الفقر ألا وهو الجانب المادي المجسد في صعوبة الحصول على وظيفة، وتبيان نوع العلاقة بين كل من متغير طبيعة العمل وهذا الجانب:

الجدول رقم "17.4": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري طبيعة العمل ومضمون الفقر:

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		صعوبة الحصول على وظيفة طبيعة العمل
		%	ك	%	ك	%	ك	
31	143	21	30	9.8	14	69.2	99	لا يعمل
16.1	74	25.7	19	13.5	10	60.8	45	مشتغل
2.8	13	23.1	03	7.7	01	69.2	09	كامل حر
34.9	161	27.3	44	11.8	19	60.9	98	أجير دائم
13.5	62	17.7	11	12.9	08	69.4	43	أجير غير دائم
1.7	08	37.5	03	12.5	01	50	04	متمرد
100	461	23.8	110	11.5	53	64.7	298	المجموع

سنوضح بالجدول (17.4) طبيعة العلاقة بين كل من مفهوم الفقر المنحصر في إمكانية الحصول على وظيفة بغض النظر عن طبيعة هذه الوظيفة، حتى ولو كانت لا تتماشى والمؤهلات التي يتوفر عليها الفاعل الاجتماعي، المهم وظيفة يستطيع من وراءها الفرد أن يلبي احتياجاته واحتياجات عائلته على الأقل الاحتياجات الضرورية، وبين متغير طبيعة العمل، وعليه:

يتضح من الجدول «17.4» أنّ نسبة أفراد عيّنة الدراسة «غير العاملين» الذين أبدوا في إجاباتهم تأييدهم لمفهوم الفقر القائم في معناه على أنه صعوبة الحصول على وظيفة (69.2%)؛ لأنّ إمكانية الحصول على وظيفة سيؤمّن للفاعل الاجتماعي دخلاً يساعده في تحقيق الحاجات الأساسية والضرورية للعيش، في مقابل نسبة (21%) للذين لم يؤيدا هذا الرأي؛ حيث يصرّح أحد المبحوثين الذين لم يؤيدوا هذا الرأي قائلاً:

" هذا مشي فقر، هذا الظروف غلباته *parce que* اللي  
عنده المال يوصل للهدف ننتعه، الفقر يُخلي الإنسان  
يتقبل أيّ خدمة" (أنثى، 34 سنة، مستوى تعليمي  
جامعي، عاملة، غير متزوجة).

يتبيّن من تصريح المبحوثة بأنّ صعوبة الحصول على وظيفة تتماشى ومؤهلاته لا يعتبر فقراً، وإنّما الأمر هنا له علاقة وطيدة بنوعية الظروف التي يمر بها الفرد؛ حيث أنّه يوجد بعض الظروف التي تحتمّ على الفرد أن يقبل بأية وظيفة من أجل الحصول على دخل، في حين قدرت نسبة أفراد عيّنة الدراسة «المشتغلين» الذين أجابوا بالموافقة على هذا المعنى (60.8%)، في مقابل نسبة (25.7%) للذين كانت إجاباتهم بعدم الموافقة، أمّا عن نسبة إجابة أفراد عيّنة الدراسة المستقلين في عملهم؛ أي العاملين كعمال أحرار بـ«أوافق» فقد قدرت (69.2%)، في مقابل نسبة (23.1%) للمجيبين بعدم

الموافقة، ونسبة (60.9%) للذين يتخذون في عملهم صفة الأجراء الدائمين وقد أيدوا هذا الرأي، في مقابل نسبة (27.3%) لأفراد عينة الدراسة غير المؤيدين لهذا الرأي، أما عن أفراد عينة الدراسة الذين وضعيتهم المهنية كأجراء غير دائمين وأظهروا من خلال إجاباتهم تأييدهم لفكرة أنّ الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة فقد قدرت نسبتهم (69.4%)، في مقابل نسبة (17.7%) للمجيبين بعدم الموافقة، أما عن فئة أفراد عينة الدراسة الذين لديهم صفة المتمرن في عملهم وأيدوا هذا الرأي فقد قدرت نسبتهم (50%)، في مقابل نسبة (37.5%) لأفراد عينة الدراسة الذين أجابوا بعدم الموافقة على هذا الرأي.

إنّ ما يمكن استنتاجه من الجدول (17.4) هو أنّ نسبة الموافقة الإجمالية لأفراد العينة الكلية على اعتبار الفقر في أحد معانيه هو صعوبة الحصول على وظيفة هي (64.7%)، في مقابل نسبة (23.8%) للذين لم يبدوا تأييدهم لهذا الرأي، وعليه انطلاقاً من هذا المعنى الاقتصادي الذي عني به الفقر ألا وهو الوظيفة، نجد أنّ نسب الموافقة على اعتبارية الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة قد تركزت بصورة أكبر لدى فئة أفراد عينة الدراسة العاملين كأجراء غير دائمين؛ أي الفئة التي ليست مستقرة في وضعيتهم المهنية (69.4%)، لتليها فئة أفراد عينة الدراسة العاملين كعمال أحرار (69.2%)، وبالتالي ما يمكن التوصل إليه انطلاقاً من نتائج الجدول (17.4) هو أنّه كلما كان الفرد غير متخذ وضعياً مهنية مستقرة كلما زاد تأكيد اعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة، وبعد حساب  $\chi^2$  وجدنا بأن  $(34.41)X^2_T < (18.28)X^2_C$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير طبيعة العمل واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ضعيفة.

الجدول رقم "18.4": توزيع أفراد العينة وفقاً لتغيري طبيعة العمل والفقر هو صعوبة الحصول على مسكن:

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		الفقر هو صعوبة الحصول على مسكن طبيعة العمل
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
31	143	15.4	22	6.3	09	78.3	112	لا يعمل
16.1	74	10.8	08	5.4	04	83.8	62	مشتغل
2.8	13	15.4	02	7.7	01	76.9	10	كامل حر
34.9	161	15.5	25	1.9	03	82.6	133	أجير دائمه
13.5	62	17.7	11	4.8	03	77.5	48	أجير غير دائمه
1.7	08	12.5	01	/	/	87.5	07	متقن
100	461	15	69	4.3	20	80.7	372	المجموع

يتضح من الجدول «18.4» أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين لم يخوضوا بعد تجربة العمل سواء في شكله الرسمي أو غير الرسمي الذين قد أكدوا في إجاباتهم تأييدهم لمعنى الفقر القائم على اعتباره أنه هو صعوبة الحصول على مسكن هي (78.3%)، هذه الضرورة التي يسعى لاستحصلها سواء أكانوا فقراء أو أغنياء، موظفين أو عاطلين... كونه حاجة من الحاجات الأساسية وحق من الحقوق الضرورية وليس مجرد مطلب ثانوي يمكن الاستغناء عن طلبه أو استبداله ببديل آخر، في مقابل نسبة (15.4%) للذين أجابوا بعدم الموافقة على هذا المعنى، في حين قدرت نسبة أفراد عينة الدراسة «المشتغلين» الذين كانت إجاباتهم بـ«أوافق» على هذا المعنى (83.8%)، في مقابل نسبة (10.8%) للذين كانت إجاباتهم بعدم الموافقة، أمّا عن نسبة إجابة العاملين كعمال أحرار بـ«أوافق» فقد قدرت (76.9%)، في مقابل نسبة (15.4%) للذين أجابوا بـ«لا أوافق»، ونسبة (82.6%) للذين يعملون كأجراء دائمين وقد أيدوا هذا الرأي، في مقابل نسبة (15.5%) للذين لم يؤيدوا هذا الرأي، أمّا عن أفراد عينة الدراسة الذين يعملون كأجراء غير دائمين؛ أي الفئة المشتغلة بشكل مؤقت مقابل أجر معين، وأظهروا من خلال إجاباتهم

تأييدهم لهذا الرأي فقد قدرت نسبتهم (77.5%)؛ لأنّ تحصيل حق المسكن لا يمكن أن يظفر به الفرد إلاّ إذا قام بشرائه عن طريق عملية التقسيط التي تحدد فيها قيمة مبلغ الدفع؛ بحيث أنّ عينة من أفراد عيّنة الدّراسة المستجوبين راتبهم الشهري لا يكفيهم لاسيما فئة الذين يتقاضون شهريا أقل من 15000 دج قصد سد كل الحاجيات بما فيها دفع أقساط الشراء أو حتى تكاليف الإيجار التي تختلف من شخص إلى آخر في مدتها الزمنية، الأمر الذي يمكن أن يتولّد عنه ما يعرف التخبط الدائم في أزمة السكن، في مقابل نسبة (17.7%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، أمّا عن أفراد عيّنة الدّراسة الذين لديهم صفة المتمرن في عملهم وقد أجابوا بـ «أوافق» فقد قدرت نسبتهم (87.5%)، في مقابل نسبة (12.5%) للذين أجابوا بعدم الموافقة على هذا المعنى الذي يحمله الفقر.

إذن ما يمكن استنتاجه هو أنّ نسبة الموافقة الإجمالية لأفراد عيّنة الدّراسة الكلية على اعتبار الفقر في أحد معانيه هو صعوبة الحصول على مسكن هي (80.7%)، في مقابل نسبة (15%) للذين لم يبدوا تأييدهم لهذا الرأي، وما يمكن ملاحظته من الجدول (18.4) هو أنّ أفراد عيّنة الدّراسة بمختلف وضعياتهم المهنية نسب آرائهم المتعلّقة باعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على مسكن متقاربة، وعليه فإنّ تقارب وجهات النظر مرتبطة بأزمة السكن الحادة التي تتعرض لها كل الشرائح الاجتماعية، التي أصبحت واقعا مريرا يفرض سيطرته على حياة الأفراد، إضافة إلى تأكيد أفراد العينة على اعتبار غياب إمكانية الحصول على مسكن، هذه الحاجة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وغيابها بحياة الفاعلين الاجتماعيين بأي مجتمع ما هو إلاّ تعبيراً عن الفقر، باعتبار غياب أو صعوبة الحصول على الحاجات الأساسية كملح من ملامح الفقر، وبعد حساب  $\chi^2$  وجدنا بأنّ  $(34.41)X^2_T < (14.60)X^2_C$ ، ومنه لا يوجد علاقة ما بين متغير المستوى التعليمي واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على مسكن، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ذات ارتباط ضعيف.

الجدول رقم "19.4": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري طبيعة العمل والفقر هو الجوع:

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		الفقر هو الجوع طبيعة العمل
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
31	143	18.2	26	5.6	08	76.2	109	لا يعمل
16.1	74	24.3	18	6.8	05	68.9	51	مشتغل
2.8	13	30.8	04	15.4	02	53.8	07	كامل حر
34.9	161	18	29	3.7	06	78.3	126	أجير دائمه
13.5	62	12.9	08	9.7	06	77.4	48	أجير غير دائمه
1.7	08	37.5	03	12.5	01	50	04	متمرن
100	461	19.1	88	6.1	28	74.8	345	المجموع

تشير الأرقام الواردة بالجدول رقم "19.4" أنّ (76.2%) من أفراد عيّنة الدّراسة العاطلين عن العمل قد أجابوا على فكرة أنّ الفقر يعني الجوع بالموافقة، في مقابل نسبة (18.2%) للذين قد أجابوا بعدم الموافقة على هذا الرأي، في حين أنّ (68.9%) قد خصّصت أفراد عيّنة الدّراسة «المشتغلين» الذين كانت إجاباتهم بـ«أوافق» على هذا الرأي، في مقابل نسبة (24.3%) للذين كانت إجابتهم بعدم الموافقة، ونسبة (53.8%) لإجابات أفراد عيّنة الدّراسة الذين يعملون كعمال أحرار بـ«أوافق»، في مقابل نسبة (30.8%) للذين أجابوا بـ«لا أوافق»، ونسبة (78.3%) للذين يعملون كأجراء دائمين وقد أيّدوا هذا الرأي، في مقابل نسبة (18%) لغير المؤيدين لهذا الرأي، أمّا عن نسبة إجابة أفراد عيّنة الدّراسة الذين يعملون كأجراء غير دائمين بالموافقة على هذا التعريف الذي يشير له الفقر فهي (77.4%)، في مقابل نسبة (12.9%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، في حين قدرت نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين لديهم صفة المتمرن في عملهم وقد أجابوا بـ«أوافق» (50%)؛ والتصريح الآتي يؤكد رأي أحد المبحوثات فيما تعلق بعلاقة الفقر بالوظيفة:

"مِنْ تُكُونُ صُعِيبَةً عَلَيْكَ بَعْدَ تَحْصُلِي عَلَى وَظِيفَةٍ مَا  
يُجِيبُكَ الْمَالُ عِنْدَمَا مَا تَحْصُلِشْ عَلَى وَظِيفَةٍ عَلَى بِهَا  
يُجِيبُ الْفَقْرَ" ( أنثى، 22 سنة، غير متزوجة، مستوى  
تعليمي متوسط، متمرنة).

يتبين من تصريح المبحوثة بأنّ الفقر ينجم عن صعوبة حصول الفرد على وظيفة تعيله  
وتكن بمثابة مصدر قوي وأولي في الحصول على المال (الدخل)، الذي يستطيع عن طريقه  
تحسين مستواه المعيشي، في مقابل نسبة (37.5%) للذين أجابوا بعدم الموافقة.

إذن ما يمكن استنتاجه هو أنّ نسبة الموافقة الإجمالية لأفراد العينة الكلية على اعتبار  
الفقر في أحد معانيه هو الجوع هي (74.8%)، في مقابل نسبة (19.1%) للذين لم يؤيدوا  
هذا الرأي، وبعد حساب كاس<sup>2</sup> وجدنا بأنّ  $X^2_T < (34.41) X^2_C < (22.24)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما  
بين متغير طبيعة العمل واعتبار الفقر هو الجوع، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ،  
أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ضعيفة.

الجدول رقم "20.4": توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري طبيعة العمل والفقر هو الحاجة إلى الاقتراض:

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		الحاجة إلى الاقتراض طبيعة العمل
		%	ك	%	ك	%	ك	
31	143	17.5	25	16.8	24	65.7	94	لا يعمل
16.1	74	32.5	24	16.2	12	51.3	38	مشتغل
2.8	13	30.8	04	7.7	01	61.5	08	عامل حر
34.9	161	27.3	44	8.7	14	64	103	أجير دائم
13.5	62	17.7	11	22.6	14	59.7	37	أجير غير دائم
1.7	08	50	04	12.5	01	37.5	03	متقنون
100	461	24.3	112	14.3	66	61.4	283	المجموع

نلاحظ من الجدول رقم «20.4» أن (65.7%) من أفراد عينة الدراسة غير العاملين قد أجابوا على فكرة أن الفقر هو «الحاجة إلى الاقتراض» بالموافقة؛ لأن ارتفاع الأسعار وزيادة قيمة النفقات الاستهلاكية الخاصة بالفرد وانعدام الراتب يؤدي بالضرورة الحتمية إلى ضعف وانخفاض القدرة الشرائية للفرد، وبالتالي حاجته المتكررة إلى الاقتراض، في مقابل نسبة (17.5%) للذين قد أجابوا بعدم الموافقة على هذا الرأي، في حين أن نسبة (51.3%) من أفراد العينة «المشتغلين» قد أجابوا بـ«أوافق» على هذا الرأي، في مقابل نسبة (32.5%) للذين كانت إجاباتهم بعدم الموافقة، أمّا فيما خصّ أفراد عينة الدراسة المتخذين وضعية المستقل في مهنتهم فقد كانت نسبة إجاباتهم بالموافقة على اعتبار الفقر هو الحاجة إلى الاقتراض (61.5%)، في مقابل نسبة (30.8%) للذين أجابوا منهم بـ«لا أوافق»، ونسبة (64%) لأفراد عينة الدراسة الذين وضعيتهم المهنية كأجراء دائمين وقد أيّدوا هذا الرأي، في مقابل نسبة (27.3%) لغير المؤيدين لهذا الرأي، وفي هذا الصدد يصرح أحد الباحثين:

"كَأَيُّنَ اللَّيِّ تَعُودُ مِشِي فَقَر يَتَّعَوْدُ يَقْتَرِضُ نَيْسَلْفُ وَمَنْ بَعْدُ

يَرْجِعُ، كَأَيُّنَ اللَّيِّ أَغْنِيَاءَ بَهْ يَكْمَلُوا مَشْرُوعَ كَبِيرٍ يُرْوَحُوا

يَقْتَرِضُوا " (أنثى، 34 سنة، مستوى تعليمي جامعي،

عاملة، غير متزوجة).

يتبين من تصريح الباحثة بأن الفقر لا يعني الحاجة إلى الاقتراض، من منطلق بأن الاقتراض ليس دائما نتيجة حاجة مادية؛ كون وجود بعض الأشخاص يقتضون ليس من باب الحاجة بقدر ما هو من باب التَّعُود، أو يكون الاقتراض ليس فقط على المستوى البسيط؛ أي الاقتراض من أجل تلبية الحاجات الأساسية نتيجة مثلا لمحدودية الدخل، بل هنالك أشخاص أغنياء أو مستواهم المعيشي مقبول لكن يقتضون من أجل توسيع نشاطهم الاقتصادي وإنعاش مجالهم التجاري كوجه من أوجه دعم مشاريعهم، لكن هذا النوع من الاقتراض لا يكون على المستوى الفري وإنما على المستوى المجتمعي، خاصة مع سياسة الدولة المتعلقة بدعم المشاريع التي تساهم في خلق مناصب عمل تساعد في عملية التخفيف من نسبة العاطلين عن العمل في حين أنّ نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين يعملون كأجراء غير دائمين المؤيدين لهذا الرأي هي (59.7%)، في مقابل نسبة (17.7%) من أفراد عيّنة الدّراسة الذين لم يؤيدوا هذا الرأي، بينما قدرت نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين لديهم صفة المتمرن في عملهم المؤيدين لهذا الرأي (37.5%)، في مقابل نسبة (50%) للذين أجابوا بعدم الموافقة على هذا الرأي.

وما يمكن ملاحظته من الجدول (20.4) أنّ نسبة الموافقة الإجمالية لأفراد عيّنة الدّراسة الكلية على اعتبار الفقر في أحد معانيه هو الحاجة إلى الاقتراض بصورة متكررة هي (61.4%)، في مقابل نسبة (24.3%) للذين لم يبدوا تأييدهم لهذا الرأي، وعليه فإنّ سبب التأكيد على فكرة اعتبار الفقر هو الحاجة إلى الاقتراض مرده إلى مستوى الاستهلاك، الذي يعد عنصر من العناصر المؤثرة في درجة

اكتفائية الفرد، خاصة من الناحية المادية، ومؤشر من مؤشرات الرفاهية؛ لأنَّ الاستهلاك يقوم على جملة النفقات الخاصة بالسلع الاستهلاكية بغرض تلبية الحاجات الضرورية، لكن عندما يتجاوز الفرد تحقيق هذه الضروريات إلى اقتناء الكماليات فإنَّ الأمر سيولد ضعف على مستوى حيز القدرة الشرائية للفرد، وبالتالي وجود حالة اللاتوازن بين كل من الدخل ومعدل النفقات، مما ينجم عنه لجوء الفرد إلى عملية الاقتراض التي تمنع من تقسيم الدخل إلى استهلاك وادخار معا، بل حتى جانب الاستهلاك لا يعطي له حقه بالصورة الكافية من جهة، ومن جهة أخرى إلى قيمة الراتب فإذا كان هذا الأخير غير كاف أو ما يعرف بفقر الدخل؛ فإنه لن يساعد الفرد على تحقيق نوع من أنواع الاكتفاء خاصة على مستوى مجال الإنفاق الاستهلاكي من خدمات متعددة (التعليم، الصحة، الترفيه...) والسلع (الحاجات الأساسية). وبعد حساب  $X_T^2 > (34.41) X_C^2 > (36.15)$ ، ومنه فإنَّ  $F$  دالة إحصائيا مع وجود فوارق، وهذا يؤكد وجود علاقة ما بين متغير طبيعة العمل واعتبار الفقر هو الحاجة إلى الاقتراض، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$ .

### (III) مدة العمل وملاقتها بتمثل الفقر:

الجدول رقم «23.4»: توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيري مدة العمل والفقر هو الجوع:

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		الفقر هو الجوع مدة العمل
		%	ك	%	ك	%	ك	
31	143	18.2	26	5.6	08	76.2	109	لا يعمل
13.7	63	19.1	12	6.3	04	74.6	47	شهر - 11 شهر
34.3	158	19	30	7.6	12	73.4	116	سنة - 06 سنوات
7.1	33	18.2	06	6.1	02	75.7	25	07 سنوات - 12 سنة
13.9	64	21.9	14	3.1	02	75	48	13 سنة فما فوق
100	461	19.1	88	6.1	28	74.8	345	المجموع

نلاحظ من الجدول (23.4) أنّ (76.2%) من إجابات أفراد عيّنة الدّراسة غير العاملين قد أبدوا موافقتهم من خلال إجاباتهم على فكرة أنّ الفقر في معناه هو الجوع، أو الحاجة إلى الأكل، في مقابل نسبة (18.2%) للذين لم يؤيدوا على هذا الرأي.

أما بالنسبة لأفراد عيّنة الدّراسة الذين قدرت مدة عملهم من شهر إلى إحدى عشر شهرا وقد أجابوا بـ"أوافق" على اعتبارية أنّ الفقر يعني الجوع فقد قدرت نسبتهم (74.6%)، في مقابل (19.1%) للذين أجابوا بعدم الموافقة على هذا الرأي، في حين قدرت نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين حددت مدة عملهم من سنة إلى ستة سنوات وقد أبدوا هذا الرأي (73.4%)، في مقابل نسبة (19%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، و (75.7%) من أفراد عيّنة الدّراسة الذين قد مضى على عملهم من سبعة سنوات إلى اثنتا عشر سنة" وقد أبدوا في إجاباتهم ميلهم للموافقة على هذا الرأي، في مقابل نسبة (18.2%) من الذين قد أجابوا بعدم الموافقة.

أما نسبة (75%) فهي لأفراد عيّنة الدّراسة الذين حددت مدة عملهم من ثلاث عشر سنة فما فوق (13) وقد أجابوا بالموافقة على الرأي القائل بأنّ الفقر هو الجوع، في مقابل نسبة (21.9%) للذين لم يؤيدوا هذا الرأي.

وما يمكن ملاحظته من الجدول (23.4) هو أنّ النسبة الإجمالية لأفراد عيّنة الدّراسة المؤيدين للرأي القائل بأنّ الفقر هو الجوع هي (74.8%)، في مقابل (19.1%) للذين أجابوا بعدم الموافقة.

إنّ ما يمكن استنتاجه انطلاقا من المعطيات الواردة بالجدول (23.4) هو أنّه كلما زادت مدة العمل طولا كلما زاد التأكيد على فكرة أنّ الفقر هو الجوع؛ نتيجة لتزايد الطلب على اقتناء الضروريات وحتى الكماليات على مر السنين، لأنّه كلما زادت مدة العمل طولا كلما زادت قيمة دخل الفرد، ومع زيادة هذا الأخير تتسع معه دائرة طلبات أفراد العائلة، وفي الغالب ما يحدث لا توافق بين كل من النفقات

الخاصة بالمنزل وبالأفراد معا وبين دخل الفرد؛ لأنّ الدخل المالي للأفراد بصفة عامة انطلقا منه يمكن أن نحدّد إلى حد ما الأحوال المعيشة للعوائل، من دون أن نغفل التزامية الفرد بالاستجابة لتلبية بعض الضروريات الاجتماعية، وفي ظل هذا كله قد يجد الفرد ذاته قاب قوسين بين كل من الإنفاق الاستهلاكي واكتفاء الدخل. أمّا فيما تعلق بجانب التأثير بين المتغيرين فيوجد تأثير نسبي بينهما؛ إذ أنّه بعد حساب كا<sup>2</sup> وجدنا بأن  $X^2_T < (20.30) X^2_C < (13.167)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين مدة العمل واعتبار الفقر هو الجوع، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ضعيفة.

**الجدول رقم «24.4»: توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيري مدة العمل والفقر هو صعوبة الحصول على الملابس:**

المجموع		لاوافق		محايد		أوافق		الحصول على الملابس	
								مدة العمل	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
31	143	15.4	22	14	20	70.6	101	لا يعمل	
13.7	63	19.1	12	9.5	06	71.4	45	شهر-11 شهر	
34.3	158	19.6	31	12.7	20	67.7	107	سنة-06 سنوات	
7.1	33	24.2	08	6.1	02	69.7	23	07 سنوات-12 سنة	
13.9	64	25	16	7.8	05	67.2	43	13 سنة فما فوق	
100	461	19.3	89	11.5	53	69.2	319	المجموع	

يتضح من المعطيات المسجّلة بالجدول (24.4) أنّ نسب الإجابات سواء بالموافقة أو عدمها قد عرفت تباينا كبيرا عند أفراد العينة الذين قد اختلفت فترات ومدة عملهم، وفي الآتي سنفصل في هذه النسب محاولين انطلقا من قراءتنا لها معرفة العلاقة بين كل من مدة العمل وأحد المعاني التي يحملها الفقر من جهة، ومعرفة إن كان هناك علاقة بين المتغيرين من جهة أخرى.

نلاحظ من الجدول (24.4) أنه بالنسبة لأفراد عيّنة الدّراسة الذين لا يعملون وقد أجابوا بالموافقة على فكرة أنّ الفقر هو "صعوبة الحصول على ملابس"؛ هذه الحاجة التي تدخل في إطار الحاجات الأساسية التي لا يمكن أن يستغني عنها الفرد سواء كونه فاعلا اجتماعيا أو آدميا هي (70.6%)، في مقابل (15.4%) للذين أجابوا بعدم الموافقة على هذا الرأي، أمّا عن نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين قدرت مدة عملهم من «شهر إلى 11 شهرا» وقد أيّدوا بالموافقة في إجاباتهم هذا المدلول الذي يشير له الفقر فقد قدروا (71.4%)، في مقابل (19.1%) أكدوا عدم موافقتهم على هذا الرأي، أمّا بالنسبة لأفراد عيّنة الدّراسة الذين وصلت مدة عملهم من «سنة إلى 06 سنوات» وأكدوا موافقتهم على هذا الرأي فكانت نسبتهم (67.7%)، في مقابل (19.6%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، في حين أنّ (69.7%) من إجابات أفراد عيّنة الدّراسة الذين قدرت مدة عملهم من «07 سنوات إلى 12 سنة» كانت بالموافقة على هذا الرأي، في مقابل نسبة (24.2%) لأفراد عيّنة الدّراسة الذين لم يؤيدوا هذا الرأي الذي يحمله الفقر كمفهوم بين طبقاته، أمّا بالنسبة لأفراد عيّنة الدّراسة الذين قد مضى على فترة عملهم من «13 سنة فما فوق» وأظهروا من خلال إجاباتهم تأييدهم لفكرة أنّ الفقر هو صعوبة الحصول على الملابس فهي (67.2%)، في مقابل نسبة (25%) لأفراد عيّنة الدّراسة الذين أبدوا في إجاباتهم عدم تأييدهم لهذا الرأي.

إنّ ما يمكن استنتاجه من الجدول (24.4) هو أنّ (69.2%) من إجمالي أفراد عيّنة الدّراسة الذين قد أيّدوا الرأي القائل بأنّ الفقر هو صعوبة الحصول على الملابس هذه الحاجة الضرورية والحق الواجب على كل فرد التمتع به واقتناؤه بغض النظر عن طبيعة الظروف التي يعيشها؛ حيث مثل هذه النّسبة 319 فردا من أصل 461؛ أي غالبية أفراد عيّنة الدّراسة قد وافقوا على هذا الرأي، حيث يوجد 218 فردا قد أجابوا بالموافقة إذا ما قمنا باستبعاد فئة غير العاملين الذي أجابوا بالموافقة على هذا الرأي والمقدّر عددهم 101 فردا.

وما يجدر الإشارة إليه هو أنّ النسب المئوية كانت متقاربة بين أفراد عيّنة الدّراسة باختلاف مدة عملهم، وهذا يدل على عدم وجود علاقة ارتباط بين كل من مدة العمل واعتبار الفقر هو الافتقار إلى الملابس، ما تأكّد بعد حساب  $\chi^2$ ، حيث وجدنا بأنّ  $\chi^2_T < (26.30) \chi^2_C < (17.533)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين متغير مدة العمل واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على الملابس، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة عكسية ضعيفة.

### الفرضية الرابعة: تأثير محل الإقامة في تمثّل الفقر:

#### (1) تمثّل الفقر وعلاقته بمحل الإقامة:

الجدول رقم «26.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري محل الإقامة واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة.

المجموع		لا أوافق		متايد		أوافق		الحصول على وظيفة محل الإقامة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
28.9	133	20.3	27	12	16	67.7	90	الريفية
71.1	328	25.3	83	11.3	37	63.4	208	المدينة
100	461	23.9	110	11.5	53	64.6	298	المجموع

هنالك العديد من المؤثرات التي يمكن أن تمارس تأثيرها على تصورات الأفراد، سواء أكانت متعلّقة بالفرد في حد ذاته، أو بالمحيط الذي يحيط بالفاعل، ومن هذه الأخيرة «محل الإقامة» الذي انطلقاً من الجدول (26.4) سنحاول معرفة إن كان له تأثير أو عدمه في تصورات أفراد العينة حول مسألة اعتبار الفقر هو «صعوبة الحصول على وظيفة».

يتضح من الجدول (26.4) أنّ نسبة أفراد عيّنة الدّراسة القاطنين بالمنطقة الريفية الذين قد أجابوا بالموافقة على هذا الرأي هي (67.7%)، مقارنة بالذين أجابوا بعدم الموافقة (20.3%)، أمّا نسبة أفراد عيّنة الدّراسة القاطنين بالمنطقة الحضرية وأكّدوا في إجابتهم موافقتهم على هذا الرأي (63.4%)، في مقابل نسبة (25.3%) للذين أجابوا بعدم الموافقة.

إذن ما يمكن استنتاجه من الجدول (26.4) هو وجود تأثير جد نسبي بين المتغيرين؛ حيث أنّ أعلى نسبة إجابة قد تركزت عند القاطنين بالمنطقة الريفية؛ ولربما مرد هذا إلى أنّ إمكانية الحصول على وظيفة بالمنطقة الريفية ليس بالأمر السهل، هذا لغياب الكثافة المشاريعية بها التي ينجر عنها ميلاد مناصب شغل تغطي نسبيا إشكالية الحاجة إلى وظيفة عدا وظيفة الفلاحة المتاحة نظرا لطبيعة المنطقة مقارنة بالمنطقة الحضرية، وبعد حساب كآ<sup>2</sup> وجدنا بأن  $X^2_T < (9.49) X^2_C < (1.647)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين محل الإقامة واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ضعيفة.

الجدول رقم «27.4»: توزيع أفراد العينة وفقا للمتغيري محل الإقامة والاعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على مسكن.

المجموع		لا أوافق		متساوي		أوافق		الحصول على مسكن محل الإقامة
		%	ك	%	ك	%	ك	
28.9	133	18.8	25	3.8	05	77.4	103	الريفية
71.1	328	13.4	44	4.6	15	82	269	المدينة
100	461	15	69	4.3	20	80.7	372	المجموع

يعتبر الحصول على مسكن شرط من شروط المعيشة اللائقة والمقبولة، مع اختلاف وجهات نظر أفراد المجتمع حول هذا الشرط، اختلافا قائم على حدود جغرافية لربما يكن لها التأثير الواسع في رسم معالم هذه النظرة، وهذا ما سوف نحاول معرفته من خلال الجدول الآتي الذي يبيّن العلاقة بين كل من محل الإقامة وربط الفقر في معناه بصعوبة الحصول على مسكن.

يتبيّن من الجدول (27.4) أنّ نسبة أفراد العينة القاطنين بالمدينة والذين أبدوا تأييدهم لفكرة أنّ الفقر هو «صعوبة الحصول على مسكن» هي (82%)، في مقابل نسبة (13.4%) لغير المؤيدين لهذا الرأي، في حين قدّرت نسبة القاطنين بالريف من أفراد عينة الدراسة الذين أكدوا موافقتهم لهذا الرأي (77.4%)، في مقابل نسبة (18.8%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، مع العلم أنّ (80.7%) هي نسبة

التأييد الإجمالية لأفراد عينة الدراسة على اعتبار الفقر مرتبط بجانب من الجوانب الاقتصادية ألا وهو «المسكن» كونه مؤشر من مؤشرات الرفاه البشري، في مقابل نسبة (15%) للأفراد الذين لم يؤيدوا هذا الرأي.

لكن بالرغم من أن النسب المئوية قائمة على فروق نسبية بين كل من تمثل الفقر فيما خص ربطه بمسألة المسكن للقاطنين بكلتا المنطقتين الريفية والحضرية معا، إلا أن أكبر نسبة إجابة بالموافقة تمركزت لدى فئة أفراد العينة القاطنين بالمدينة؛ ومرد هذا إلى أزمة السكن الحادة التي تعاني منها المنطقة الحضرية، بل والتي أصبحت بمثابة شبح اجتماعي والأرق الأكبر الذي يطارد العديد من الفاعلين الاجتماعيين سواء العاملين منهم أو غير العاملين، خاصة مع ظهور ما يعرف بظاهرة تريف المدن، مقارنة بالريف الذي أصبح يعرف لاسيما بالسنوات الأخيرة انتعاش اقتصادي نسبي فيما خص مسألة المسكن، خاصة في ظل ما يعرف بمشروع البناء الريفى أو البناء الذاتى القائم على دعم الدولة الجزائرية للسكان القاطنين بالمنطقة الريفية من حيث المساهمة المالية في بناء مسكن، هذا بوجود امتياز تفتقر إليه المنطقة الحضرية ألا وهو اتساع نطاق مساحة بعض الأراضي غير المستغلة بسبب البحث عن العمل لكن خارج حدود الريف؛ أي باتجاه المدينة التي أصبحت مسرحا يحتضن العديد من الشرائح الاجتماعية، وبعد حساب كا<sup>2</sup> وجدنا بأن  $X^2_T > (34.41) X^2_C > (36.15)$ ، ومنه فإن  $F$  دالة إحصائيا مع وجود فوارق، وهذا يؤكد وجود علاقة ما بين متغير محل الإقامة واعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على مسكن، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$ . إذن ما يمكن استنتاجه من الجدول (26.4)، (27.4) هو وجود ارتباط ضعيف بين كل من محل الإقامة وتمثل الفقر القائم في محتواه على البعد الاقتصادي: الوظيفة والمسكن.

الجدول رقم «28.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري محل الإقامة والفقر هو الحاجة إلى الاقتراض.

المجموع		لأوافق		محايد		أوافق		الحاجة إلى الاقتراض محل الإقامة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
28.9	133	22.6	30	18	24	59.4	79	الريفية
71.1	328	25	82	12.8	42	62.2	204	المدنية
100	461	24.3	112	14.3	66	61.4	283	المجموع

انطلاقاً من المعطيات الواردة بالجدول (28.7) يتبين لنا أنّ نسبة أفراد عينة الدراسة القاطنين بالمنطقة الحضرية الذين وافقوا في إجابتهم على أنّ الفقر في مفهومه هو «الحاجة إلى الاقتراض المتكرر» هي (62.2%)؛ ومرد هذا إلى أنّ احتياجات القاطنين بالمنطقة الحضرية متزايدة بشكل مستمر لا يتوقف عند حدود الضروريات فقط بل يتجاوزها حتى إلى الكماليات، لاسيما بالنظر إلى قيمة الدخل وعدد الأطفال الذي لديه تأثير قوي على النزوح لهذا المؤشر، مقارنة مع القاطنين بالمنطقة الريفية الذين لديهم مصادر طبيعية أخرى يعتمدون عليها من مثل الأرض، تربية الدواجن والحيوانات وغيرها من الامتيازات التي تتبع بالدرجة الأولى من الأرض، في مقابل نسبة (25%) لأفراد عينة الدراسة غير المؤيدين لهذا الرأي، أمّا عن نسبة أفراد عينة الدراسة القاطنين بالمنطقة الريفية الذين أيدوا هذا الرأي فهي (59.4%)، في مقابل نسبة (22.6%) للذين أجابوا بعدم الموافقة.

إذن ما يمكن استنتاجه من الجدول (28.4) هو أنّ تمثل أفراد عينة الدراسة القاطنين بالمنطقتين «الحضرية» و«الريفية» لا يختلف اختلافاً بيّناً، وتكشف الأرقام المعبّرة عن إجابة المستجوبين عن عدم وجود فروق إحصائية دالة بين المتغيرين، فبعد حساب  $\chi^2$  وجدنا بأن  $\chi^2_T (9.49) < \chi^2_C (3.755)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين محل الإقامة واعتبار الفقر هو الحاجة إلى الاقتراض، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ضعيفة، ولكن هنالك مجموعة من الأسباب الكامنة وراء القيام بعملية الاقتراض.

الجدول رقم «29.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير أسباب الاقتراض:

المجموع		لا		نعم		الأسباب
%	ك	%	ك	%	ك	
100	461	83.3	384	16.7	77	غلاء الأسعار
100	461	81.8	377	18.2	84	انخفاض الدخل
100	461	94.6	436	5.4	25	المرض المتكرر لأفراد العائلة
100	461	98.5	454	1.5	07	زيارات الاستجمام
100	461	97.6	450	2.4	11	كبير حجم العائلة
100	461	95.7	441	4.3	20	تقديم المساعدة المادية للآخرين
100	461	91.8	423	8.2	38	نفقات مختلفة

نلاحظ من الجدول (29.4) أن الأسباب الكامنة وراء عملية الاقتراض المتكرر الخاصة بأفراد عينة الدراسة قد تعددت وتنوعت، منها ما تعلق بالجانب الاقتصادي، الاجتماعي، والجانب الديمغرافي، والجانب المعاملاتي، وحتى الأسباب المتعلقة بالجانب الترفيهي، وفي الآتي سنفصل في هذه الأسباب وفقاً لنسبها المئوية:

بالنسبة للأسباب الاقتصادية فقد تمثلت في الآتي:

- غلاء الأسعار؛ حيث أن نسبة (16.7%) من أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأن هذا السبب هو الكامن وراء اقتراضهم، في مقابل نسبة (83.3%) للذين أجابوا بلا.

- انخفاض قيمة الدخل؛ إذ أن نسبة (18.2%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا بنعم، في مقابل نسبة (81.8%) للذين أجابوا بأن هذا السبب ليس هو الدافع الرئيسي في اقتراضهم.

أما عن «الأسباب الديمغرافية» فقد حصرت في السبب المتعلق بكبير حجم العائلة؛ حيث أن نسبة (2.4%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا بنعم، في مقابل نسبة (97.6%) للذين قد أجابوا بلا.

أما فيما خصّ «الأسباب الاجتماعية» فقد تمركزت في السبب الخاص بالمرض المتكرر لأفراد عائلة عيّنة الدّراسة؛ إذ أنّ نسبة (5.4%) قد أكّدوا على فعالية هذا السبب، في مقابل نسبة (94.6%) للذين نفوا فعالية هذا السبب في اللجوء إلى الاقتراض.

وحتى الجانب المعاملاتي قد عرف بدوره تأثيرا في لجوء بعض أفراد عيّنة الدّراسة للاقتراض، لاسيما ما خصّ تقديم المساعدة للآخرين؛ خاصة أفراد العائلة الكبيرة بمعنى الأقارب والأهل بالدرجة الأولى؛ حيث أنّ نسبة (4.3%) من أفراد عيّنة الدّراسة قد أجابوا بنعم، في مقابل نسبة (95.7%) للذين أجابوا بلا.

أما عن الجانب الترفيهي فقد حُصر في السبب المنحصر في زيارات الاستجمام، لاسيما في أوقات العطل؛ حيث أنّ نسبة (1.5%) من أفراد عيّنة الدّراسة أجابوا بنعم عن أنّ هذا هو السبب الأوّل في عملية اقتراضهم، في مقابل نسبة (98.5%) للذين أجابوا بـ«لا».

أما عن أفراد عيّنة الدّراسة الذين كان سبب اقتراضهم هو نفقات مختلفة فقد قدرت نسبتهم (8.2%)، في مقابل نسبة (91.8%) للذين أجابوا بلا.

إذن ما يمكن استنتاجه انطلاقا من الجدول (29.4) هو أنّ أعلى نسبة مئوية قد تمركزت في كلا السببين ألا وهما:

-انخفاض قيمة الدخل (18.2%).

-غلاء الأسعار (16.7%).

إذ أنّه يوجد علاقة تأثير جد وطيدة بين كلا السببين، فكلما ارتفعت الأسعار وكان الدخل منخفض كلما أثر بالسلب على القدرة الشرائية للفرد، لاسيما مع زيادة حجم النفقات الاستهلاكية سواء ما خصّ الحاجات الأساسية أو الكماليات، خاصة إذا ما لم يكن للفرد دخلا آخر.

## الفرضية الخامسة: يؤثر الدخل في تمثيل الفقر:

### (1) الدخل وعلاقته بالنوع الاجتماعي:

يعدّ الدّخل مصدر من المصادر المهمّة بحياة الفرد من أجل تحقيق أمنه الغذائي واستقراره الاجتماعي والاقتصادي معا، إضافة إلى كونه "يمثل مصدر الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي فإنّ مستوى الدخل النقدي يحدّد مستوى استهلاك أفراد القطاع العائلي، بل ويحدّد مستوى معيشتهم"<sup>1</sup>، وعليه سنحاول من خلال عرضنا لمجموعة من الجداول معرفة تأثير هذا المصدر على تمثيلات الأفراد لظاهرة الفقر كمشكلة لا يقوم قوامها على شقين ألا وهما الجانب المادي المترجم في كل من الوظيفة والدخل، والجانب المعنوي المرتكز على العديد من المؤشرات في مقدّماتها: العلم، التربية والأخلاق، المعاملة...

الجدول رقم «30.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمعبري النوع الاجتماعي وقيمة الدخل:

المجموع		35000 دج فما فوق		-25000 دج 30000		-15000 دج 25000		أقل من 15000 دج		دون دخل		قيمة الدخل النوع الاجتماعي
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
34.1	157	25.5	40	14	22	21	33	14	22	25.5	40	الذكور
65.9	304	12.5	38	27.6	84	12.5	38	13.5	41	33.9	103	الإناث
100	461	16.9	78	23	106	15.4	71	13.7	63	31	143	المجموع

انطلاقاً من الجدول «30.4» يتضح لنا أنّ نسبة أفراد عينة الدّراسة غير العاملة (31%)؛ حيث أنّ توزيع هذه النسبة لكلا الجنسين كالآتي: (25.5%) لفئة الذكور، و(33.9%) لفئة الإناث اللاتي لا يعملن، أمّا بالنسبة لفئة الذكور الذين يقدر قيمة دخلهم أقل من 15000 دج فهي (14%)، في مقابل نسبة (13.5%) للإناث؛ ما يمكن ملاحظته أنّ النسب جد متقاربة وأنّ هذا الراتب خص فئة العاملين لكن ليس كأجراء دائمين بل يا إما صفة متمرن أو أجراء غير دائمين لاسيما في إطار ما يعرف بالشبكة

<sup>1</sup> - طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي، ط 02، مكتبة القدس، دار النهضة العربية: مصر، 2008، ص 209.

الاجتماعية أو عقود ما قبل التشغيل لفئة الحاملين لشهادات جامعية من التكوين المهني، في حين قدرت نسبة أفراد عينة الدراسة الذكور الذين يتقاضون شهريا من 15000 دج إلى 25000 دج (21%)، في مقابل نسبة (12.5%) لفئة الإناث، ونسبة (27.6%) لأفراد عينة الدراسة الإناث اللاتي يتقاضين شهريا من 25000 دج إلى 30000 دج، في مقابل نسبة (14%) لفئة الذكور، أمّا عن نسبة أفراد عينة الدراسة الذكور الذين يتقاضون شهريا 35000 دج فما فوق فهي (25.5%)، في مقابل نسبة (12.5%) لفئة الإناث.

## (II) الدخل وملازمته بالمستوى التعليمي:

الجدول رقم «31.4»: توزيع أفراد العينة وفقا لمخبري المستوى التعليمي وقيمة الدخل:

المجموع	35000 فما فوق		-25000 30000		-15000 25000		أقل من 15000		دون دخل		قيمة الدخل المستوى التعليمي	
	%	كـ	%	كـ	%	كـ	%	كـ	%	كـ		
	2.6	12	/	/	/	/	16.7	02	25	03	58.3	07
	2.4	11	18.2	02	27.3	03	27.3	03	9.1	01	18.2	02
	10.9	50	2	01	4	02	26	13	10	05	58	29
	23.6	109	11.9	13	9.2	10	11.9	13	22	24	45	49
	60.5	279	22.2	62	32.6	91	14.3	40	10.8	30	20.1	56
	100	461	16.9	78	23	106	15.4	71	13.7	63	31	143

يتضح لنا من الجدول (31.4) أنّ (58.3%) من أفراد عينة الدراسة دون المستوى التعليمي هم دون دخل، و(25%) منهم من يتقاضون أقل من 15000 دج، أمّا عن أفراد عينة الدراسة الذين يتقاضون من 15000 دج إلى 25000 دج فقد قدرت نسبتهم (16.7%).

أما بالنسبة لأفراد عيّنة الدراسة الذين لهم مستوى تعليمي "ابتدائي" ولكن ليس لديهم دخل شهري قد قدرت نسبتهم (18.2%)، في حين قدرت نسبة الذين يتقاضون شهريا أقل من 15000 دج (9.1%)، أما عن نسبة الذين يتقاضون شهريا من 15000 دج إلى 25000 دج فهي (27.3%)، ونفس النسبة للذين يتقاضون شهريا من 25000 دج إلى 35000 دج، ونسبة (18.2%) للذين يتقاضون أكثر من 35000 دج.

أما فيما يخص أفراد عيّنة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط لكنهم لا يقاضون أي دخل شهري فقد قدرت نسبتهم (58%)، ونسبة (10%) للذين يتقاضون أقل من 15000 دج شهريا، أما عن الذين يقدر قيمة دخلهم من 15000 دج إلى 25000 دج فنسبتهم (26%)، في حين أنّ (04%) هي للذين يتقاضون شهريا من 25000 إلى 35000 دج، وأدنى نسبة مئوية ألا وهي (02%) فهي لأفراد عيّنة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط ويتقاضون شهريا من 35000 دج فما فوق.

في حين قدرت نسبة أفراد عيّنة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي "ثانوي" وهم بدون دخل (45%)، ونسبة (22%) للذين يحصلون شهريا على راتب قيمته أقل من 15000 دج، أما عن أفراد عيّنة الدراسة الذين يحملون نفس المستوى التعليمي ويتقاضون شهريا دخلا قيمته من 15000 دج إلى 25000 دج فقد قدرت نسبتهم (11.9%)، ونسبة (9.2%) لأفراد عيّنة الدراسة الذين لديهم راتبا شهريا قيمته من 25000 دج إلى 35000 دج، ونفس النسبة للذين يتقاضون شهريا راتب قيمته من 35000 دج فما فوق.

أما بالنسبة لأفراد عيّنة الدراسة الذين لديهم مستوى تعليمي "جامعي" لكنهم لا يتقاضون شهريا فقد قدرت نسبتهم (20.1%)، ونسبة (10.8%) للذين قيمة دخلهم أقل من 15000 دج، أما (14.3%) فهي للذين يتقاضون شهريا دخلا قيمته من 15000 دج إلى 25000 دج، و(32.6%) للذين يصل دخلهم

الشهري من 25000 دج إلى 35000 دج، في حين قدرت نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين لهم مستوى تعليمي جامعي ويتقاضون شهريا من 35000 دج فما فوق (22.2%).

إنّ ما يمكن استنتاجه من الجدول (31.4) انطلاقا من اعتبارية أنّ الدخل هو أحد العناصر الرئيسية في تحديد مستوى معيشة لأي فرد من الأفراد، ونظرا لما يلعبه المستوى التعليمي من دور مهم في خلق مستوى معيشي لائق، لكن شريطة أن يكون فيه نوع من أنواع التلازمية المنطقية والعملية بين كل من المستوى التعليمي وقيمة الدخل، فإنّ أصحاب المستوى التعليمي الجامعي هم الفئة التي كانت لديها أعلى دخل [25000-35000 دج] مقارنة مع الفئات الأخرى، عدا فئة غير العاملين، هذا يدل على أنّه كلما كان المستوى التعليمي عال كلما كان الدخل مرتفع، بالرغم من متطلبات سوق العمل التي أصبحت تطلب الممتهنيين الحرفيين؛ لاسيما بعد عملية خصخصة القطاع العام، وكلّما كان المستوى التعليمي منعدم كلّما انعدم الدخل، وبعد حساب كا<sup>2</sup> تبين بأن  $X^2_T > (26.30) X^2_C > (93.460)$ ، ومنه فإنّ  $F$  دالة إحصائيا مع وجود فوارق، وهذا يؤكد وجود علاقة ما بين متغير المستوى التعليمي وقيمة الدخل، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$ ، أمّا عن شدّة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ذات ارتباط متوسط.

### (III) الدخل وعلاقته بتمثل الفقر:

الجدول رقم «32.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الدخل وارتباط الفقر بالحاجة المادية.

المجموع		لا		نعم		الفقر مرتبط بالحاجة المادية قيمة الدخل
%	ك	%	ك	%	ك	
31	143	28	40	72	103	دون دخل
13.7	63	34.9	22	65.1	41	أقل من 15000 دج
15.4	71	28.2	20	71.8	51	15000-25000 دج
39.9	184	36.4	67	63.6	117	25000 فما فوق
100	461	32.3	149	67.7	312	المجموع

يتبين من خلال الجدول (32.4) أنّ نسبة أفراد العينة الذين ليس لديهم دخل وأجابوا بنعم على أنّ

الفقر يرتبط بالأساس بالحاجة المادية هي (72%)، ما أكده أحد المبحوثين في تصريحه:

"الفقر رة مزبوط أكثر أكثر بالمال، لخطرش الواحد لازم

يكون عنده حاجة به يشري، يترفه شوية...". (أنثى، 22

سنة، غير متزوجة، مستوى تعليمي متوسط، متمرنة).

يتبين من تصريح المبحوثة بأنّ في الوقت الآني أصبح الفقر مرتبطا بالدرجة الأولى وبشدة

بالجانب المادي، خاصة الحاجة إلى المال الذي عن طريقه يستطيع الفرد أن يلبي حاجاته، وبالتالي إذا

ما سد الفرد حاجاته فإنّ الأمر سينعكس ليس فقط على مستواه المعيشي بقدر ما يتجاوزه لتحقيق رفاهية

المجتمع، من خلال تمتع أفراد بالخدمات الأساسية، ما تؤكد مع ما لاحظاه كل من "مارشال"

*MARSHALL* و«بيجو» *BIJO* في كون أنّ "رفاهية المجتمع ما هي إلا مجموع المنافع التي

يحصل عليها أفراد المجتمع"<sup>1</sup>، في مقابل نسبة (28%) للذين استبعدوا هذا الربط، أمّا بالنسبة لأفراد

<sup>1</sup> - طلعت الدمداش، المرجع السابق، ص 19.

العينة الذين يتقاضون أقل من **15000** دج شهريا وأجابوا بنعم هي **(65.1%)**؛ لأنه دائما فيه نظرة سالبة لانخفاض الدخل، إذ أنّ تدني الأجور لا يساعد في الغالب على تلبية الحاجات الأساسية لأفراد العائلة، لاسيما مع زيادة متطلبات الحياة الاجتماعية في ظل التطور التكنولوجي، الذي مارس تأثيره على طبيعة متطلبات الأفراد بحد ذاتهم، في مقابل نسبة **(34.9%)** للذين قد أجابوا بلا، أمّا بالنسبة لأفراد العينة الذين يتقاضون شهريا من **15000** دج إلى **25000** دج وقد أجابوا بنعم على أنّ الفقر يرتبط بالحاجة المادية فنسبتهم هي **(71.8%)**، في مقابل نسبة **(28.2%)** للذين أجابوا بلا، في حين قدرت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يتقاضون شهريا **25000** دج فما فوق، وقد أجابوا بنعم عن فكرة أنّ الفقر يرتبط بالحاجة المادية نسبتهم **(63.6%)**، في مقابل نسبة **(36.4%)** لأفراد عينة الدراسة الذين أجابوا بلا، وما يمكن الإشارة إليه هو أنّ نسبة **(67.7%)** من أفراد عينة الدراسة الكلية أجابوا بنعم عن فكرة ارتباط الفقر بالحاجة المادية، في مقابل نسبة **(32.3%)** لأفراد عينة الدراسة الذين أجابوا بلا، مع العلم أنّ أعلى نسبة إجابة كانت بنعم عند الفئة التي يقدر قيمة دخلها من **15000** دج إلى **25000** دج بمتوسط حسابي هو: **20000** دج، وعليه ما يتضح من الجدول **(32.4)** أنّه يوجد تأثير ضعيف بين كل من الدخل وتمثل أفراد عينة الدراسة لفكرة ربط الفقر بالحاجة المادية، وأنّه كلما انعدم الدخل كلما زادت فكرة تأكيد ربط الفقر بالحاجة المادية، وبالتالي فإنّ الأرقام الواردة بالجدول **(32.4)** ليس لها فروق دالة إحصائية؛ بحيث يوجد تأثير جد نسبي بين الدخل وربط الفقر بالحاجة المادية، وبعد حساب كل من  $\chi^2_T (9.49) < \chi^2_C (5.550)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين المستوى التعليمي وقيمة الدخل، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ذات ارتباط ضعيف.

الجدول رقم «33.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري الدخل و علاقته بالفقر هو الحاجة إلى وظيفة.

المجموع		لا أوافق		مما يحد		أوافق		الفقر هو الحاجة إلى وظيفة الدخل
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
31	143	21	30	9.8	14	69.2	99	دون دخل
13.7	63	17.5	11	17.5	11	65	41	أقل من 15000 دج
15.4	71	25.4	18	8.4	06	66.2	47	15000-25000 دج
39.9	184	27.7	51	12	22	60.3	111	25000 دج فما فوق
100	461	23.9	110	11.5	53	64.6	298	المجموع

أصبح الدخل يمثل "مرحلة تطويرية لم تشهدها المجتمعات القبلية؛ حيث أصبحت المعارف والجهود البشرية المتخصصة سلعا تباع لتكون مصدرا اقتصاديا يعتاش عليه الأفراد ويجمعون منه المال"<sup>1</sup>، ولكن الحصول على هذا المورد لا يكون إلا في ظل العمل، الذي أصبح يمثل المرتكز القاعدي للحصول على الدخل، بغض النظر عن طبيعة العمل إن كان مأجور أو حرا، ليصبح بذلك عاملا فاعلا في الحصول على متطلبات الحياة الضرورية، التي لا يمكن استحصالها بشكل دائم دونما الاستناد على دخل ثابت، وعليه من خلال الجدول الآتي سوف نحاول معرفة إن كانت هناك علاقة بين كل من قيمة الدخل وبين متغير اعتبار الفقر هو الحاجة إلى وظيفة، وطبيعة هذه العلاقة.

يتبين لنا من الجدول (33.4) أنّ نسبة أفراد عينة الدراسة دون دخل الذين أجابوا بالموافقة على فكرة اعتبار الفقر هو الحاجة إلى وظيفة هي (69.2%)، في مقابل نسبة (21%) للذين لم يؤيدوا هذا الرأي، أمّا عن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يتقاضون أقل من 15000 دج، وقد أجابوا بـ«أوافق» على هذا الرأي فهي (65%)، في مقابل نسبة (17.5%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، في حين قدرت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يتقاضون شهريا من 15000 دج إلى 25000 دج وأيدوا هذا الرأي (66.2%)،

<sup>1</sup> - قيس النوري، الأنثروبولوجيا الحضريّة بين التقليد والعولمة، ط 01، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع: الأردن، 2001، ص

في مقابل نسبة (25.4%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، أما نسبة (60.3%) فهي النسبة التي خصت أفراد عينة الدراسة الذين يتقاضون من 25000 دج فما فوق وأجابوا بـ«أوافق» على اعتبار الفقر هو الحاجة إلى وظيفة، في مقابل نسبة (27.7%) للذين أجابوا بعدم الموافقة.

وما يمكن ملاحظته من الجدول (33.4) هو أنّ أعلى نسبة قد تمركزت في موافقة أفراد عينة الدراسة الذين ليس لديهم دخل على أنّ الفقر يعني صعوبة الحصول على وظيفة، مما يؤكد وجود علاقة دالة بين كل من الوظيفة وهذا التمثل الذي يقوم عليه الفقر، لتليها ثاني نسبة والتي خصت فئة أفراد عينة الدراسة المتقاضين شهريا دخلا قدره من 15000 دج إلى 25000 دج (66.2%)، مع العلم أنّ فئة أفراد عينة الدراسة الذين لهم دخل يقل عن 15000 دج نسبتهم متقاربة مع الفئة التي تليها ألا وهي 25000 دج فما فوق، هذا ما يؤكد أنّه كلما كان الدّخل منخفضا كلما زاد تأكيد هذا التمثل؛ لأنّ انخفاض الدّخل سيتولد عنه عدم المقدرة على تحقيق الحاجات الضرورية، الأمر الذي أكدته «منى عطية خزام» في اعتبارها أنّ الفقر هو "انخفاض الدّخل الذي يصعب معه إشباع الحاجات المطلوبة لبقاء الإنسان"<sup>1</sup>، وعندما نقول انخفاض الدّخل فنحن في سياق الحديث عن ما يطلق عليه اسم الفقر المطلق "الذي يقصد به مستوى الحد الأدنى من الدخل اللازم لإشباع الحاجات الضرورية المادية، وهي الأغذية الضرورية والملابس والمأوى... وهي تمثل الحاجات الأساسية لضمان استمرارية الحياة"<sup>2</sup>.

وبعد حساب كا<sup>2</sup> وجدنا بأن  $X^2_7 < (26.30) X^2_c < (19.929)$ ، ومنه لا توجد علاقة ما بين قيمة الدخل واعتبار الفقر هو الحاجة إلى وظيفة، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أمّا عن شدة العلاقة بين المتغيرين فهي علاقة ضعيفة.

<sup>1</sup> - منى عطية خزام خليل، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 2010، ص 487.

<sup>2</sup> - طلعت الدمرداش، المرجع السابق، ص 232.

الجدول رقم «34.4»: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيري قيمة الدخل واعتبار الفقر هو الحاجة إلى الاقتراض:

المجموع		لا أوافق		محايد		أوافق		الفقر هو الحاجة إلى الاقتراض
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
31	143	17.5	25	16.8	24	65.7	94	دون دخل
13.7	63	28.6	18	15.9	10	55.5	35	أقل من 15000 دج
15.4	71	22.5	16	15.5	11	62	44	15000-25000 دج
23	106	22.7	24	17	18	60.3	64	25000 دج - 30000 دج
16.9	78	37.2	29	3.8	03	59	46	35000 دج فما فوق
100	461	24.3	112	14.3	66	61.4	283	المجموع

يتبين لنا من الجدول (34.4) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين ليس لديهم دخل شهري دائم، وقد أجابوا بالموافقة على أن الفقر هو الحاجة إلى الاقتراض هي (65.7%)، في مقابل نسبة (17.5%) للذين لم يؤيدوا هذا الرأي، أما عن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يتقاضون أقل من 15000 دج وقد أجابوا بـ«أوافق» على هذا الرأي فهي (55.5%)، في مقابل نسبة (28.6%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، في حين قدرت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يتقاضون شهرياً من 15000 دج إلى 25000 دج وأيدوا هذا الرأي بـ(62%)، في مقابل نسبة (22.5%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، أما نسبة (60.3%) فهي النسبة التي خصت أفراد عينة الدراسة الذين يتقاضون من 25000 دج إلى 30000 دج وأجابوا بـ«أوافق» على اعتبارية الفقر هو الحاجة إلى الاقتراض، في مقابل نسبة (22.7%) للذين أجابوا بعدم الموافقة، أما بالنسبة لأفراد عينة الدراسة الذين يقدر قيمة راتبهم الشهري من 35000 دج فما فوق وأيدوا في إجاباتهم هذا الرأي الذي يشير له الفقر في أحد معانيه (59%)، في مقابل نسبة (37.2%) للذين لم يؤيدوا هذا الرأي.

وانطلاقاً من الجدول (34.4) نلاحظ بأنّ فئة أفراد عيّنة الدّراسة الذين لا يتوفرون على دخل شهري هم الفئة التي تركزت بها أعلى نسبة (65.7%) في اعتبار الفقر هو الحاجة إلى الاقتراض.

إذن ما يمكن استنتاجه من الجدول (34.4) هو أنّ كلما انعدم أو انخفض الدخل كلما زاد تأكيد هذا التمثيل؛ لأنّ الفقر "لا يعني قلّة الدخل بحد ذاته، وإنّما هو عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة المناسبة للشخص"<sup>1</sup>، ففي حالة ما إذا كان دخل الفرد محدود -محدودية الدخل- سيترتب عنه عجز الفرد الوفاء بمتطلبات الحياة الضرورية، ممّا يضطر إلى الاقتراض سواء من الدائرة القريبة، أو من خارج هذه الدائرة (الأصدقاء، الجيران، زملاء العمل...)، وعملية الاقتراض سوف تجعل الفرد دائماً في عوز مادي، لأنّه مضطر قبل أن يلبي حاجات عائلته الأساسية فهو ملزم إلى تسديد الدين الذي عليه للأشخاص الذين أقرضوه، سواء أكان هذا القرض مقابل مدة زمنية معينة أو لا.

إذن ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (33.4)، والجدول رقم (34.4) هو وجود علاقة دالة بين كل من انعدام الدخل وصحة التمثيل المتعلّق بقيام مفهوم الفقر على كل من الحاجة إلى وظيفة والحاجة إلى الاقتراض، ممّا يؤكد ارتباطية الفقر بالجانب المادي الذي يعزز نتائج الجدول رقم (02.6).

---

<sup>1</sup> - عزيزة عبد الله النعيم، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية... دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009، ص 104.

خاتمة الحصة \*

## \* خاتمة كلمة \*

إن موجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مسّت بنية المجتمع الجزائري، ترتب عنها انتهاج سياسة اقتصادية هدفت إلى تحقيق التنمية، لكن بالرغم من هذه السياسة إلا أنّ هذه التغيرات قد نتج عنها ظواهر تبعثها العديد من التمثلات، متأثرة بعوامل وظروف معينة، فقد كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية منها محفزا أساسيا لميلاد تمثلات أفراد العائلة الجزائرية، هذه المؤسسة الاجتماعية التي كانت عرضة لتغيرات قد وضعت بآثارها على بنية أفكار وتمثلات فاعليها، فغياب فرص العمل، وانتشار البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية وتقلص الدخل، وغلاء المعيشة... ظروف أوقعت الكثيرين في مصيدة العوز بكل أنواعه، وأنتجت بنية تصويرية لظاهرة الفقر لدى أفراد عائلة منطقة مستغانم، تمثلات لم تنحصر فقط في أفكارهم وإنما ترجمت حتى بممارساتهم.

فأغلب دراسات الفقر عالجته انطلاقا من اعتبارات خاصة، وفقا لمستلزمات ومتطلبات اجتماعية استجابة لضرورة مجتمعية تهدف إلى تحقيق هدف معين، وتركيزها على الجانب الاقتصادي الذي كان له الحظ الوافر في تناولها لهذا الموضوع، خاصة من ناحية (الاستهلاك، الإنفاق، الدخل، سياسات الإصلاح الهيكلي وعلاقته بالفقر، قياس وتحليل الظاهرة، التنمية)، بالإضافة إلى جوانب أخرى ذات الطابع الاجتماعي تمثل في دراسة: (البطالة، الأمية، التعليم...).

لقد تشعبت رؤى وتمثلات أفراد عينة الدراسة حول مفهوم الفقر انطلاقا من ضروريات مجتمعية، ليصبح بذلك مفهوما قائما على بعدين المادي منه (العمل، الدخل)، والمعنوي؛ أي جانب المعاملات والعلاقات الاجتماعية، فانطلاقا من هذين المفهومين تبلورت واقعية تمثل الفقر لدى أفراد عينة الدراسة، ليصبح بذلك الفقر كمشكل دينامي من خلال ما يحمله من معاني تختلف من فاعل إلى آخر، باختلاف ظروفه وخصائصه السوسيو ثقافية، وكذا العوامل الاقتصادية، السياسية التي ولدت مسوغات معينة كان لها الأثر على جهازهم المفاهيمي، وفي هذا السياق أصبح مفهوم الفقر في تمثلات أفراد عينة الدراسة لا

يقوم فقط على الحاجات الأساسية، بقدر ما يمتد إلى مؤشرات الرفاه البشري، ويمس كذلك منظومة القيم الأخلاقية، ونظرا لعدم حصر مفهوم الفقر في الحاجات الأساسية، فقد وجدنا أنّ هناك تجاوزا نسبيا لفكرة ربط الفقر بالحاجة والعوز المادي، إلى كونه محصّلة لغياب رأس مال اجتماعي، وطريقة حياة، وإنتاج نمط سلوكي معين، يكن له الدور الفاعل في ظهوره بدورة حياة الأفراد والمجتمع معا.

وحسب المقابلات التي قمنا بإجرائها فقد صرّح الباحثين بأنّ الفقر ليس معناه\*الحقرة\*، بل يمكن اعتباره عدو للمجتمع؛ من خلال حالة العوز المستمر الذي يجعل الفرد يعيش في كثير من الأحيان حالة من الذل، خاصة عندما يلجأ للغير الذي لا يقدّم له يد العون؛ أي الأثر النفسي الذي ينجم عن الفقر بالنسبة للفرد، ويعني كذلك الفقر عدم مقدرة الفرد على التجديد بحياته، والحاجة إلى غذاء متوازن غني، وما يجدر الإشارة إليه هو أنّه ومن خلال إجابات أفراد عيّنة الدراسة وجدنا أنّهم ركّزوا في تعريفهم للفقر على الجوانب الآتية: الجانب الأخلاقي، الجانب الديني، فالجانب الاجتماعي.

وفي ظل تعقد شبكة العلاقات الاجتماعية، وتأزم الأوضاع المعيشية والاقتصادية أصبحنا نلاحظ الحاجة الملحة لكل من العمل والدخل معا، خاصة مع تزايد متطلبات الحياة الاجتماعية، الأمر الذي ركّز عليه أفراد عينة الدراسة في تمثلاتهم للفقر، لنلاحظ كذلك ميلاد تمثلات جديدة غير مرتبطة فقط بمدخل الحاجة ومؤشر الدّخل، ليتجاوزوه إلى مدخل القدرة؛ أي القدرة على المشاركة في تطور المجتمع والقدرة في تغيير الشخص لنمط معيشتة.

وتميّزت تمثلات الباحثين بتجذر فكرة التخوف من تواجد الفقر بحياتهم، من خلال هندسة أفكارهم التي كشفت على خطورة الفقر، والنظر إليه نظرة عدائية لما يسببه من ذل وهوان وغبن اجتماعي، لا يتوقف عند حدود التصورات بقدر ما يتجاوزها إلى الممارسات.

وبناء على ما سبق نستنتج بأنّ غالبية أفراد عينة الدراسة بمنطقة مستغانم قد ركّزوا على حصر مفهوم الفقر في مدخل الحاجات الأساسية بما فيها الخدمات الأساسية: الخدمات الصحيّة، والتعليم.

ونظرا لطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أصبح يعيشها الفرد الجزائري، فإنّها خلقت تمثلات جديدة لطبيعة الفقر لدى أفراد عينة الدراسة، إذ أنّ غالبيتهم أيدوا فكرة أنّ الفقر ما هو إلاّ نتيجة للظروف المتعددة سواء أكانت اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية، أو تكنولوجية.

إنّ أضحى تمثّل الفقر عند أفراد عيّنة دراستنا مصيدة ليست بعيدة لا عن الغني ولا الفقير، وإنّما الكل معني بهذه الظاهرة التي أصبحت عائقا لتنمية المجتمع، وتنامي واقعا مرا أصبح كل من الفرد والمجتمع يحاول التخلص منه من خلال الدعوة إلى تعزيز صور التضامن الاجتماعي.

أمّا عن مفهوم الفقير من وجهة نظر الباحثين فهو مفهوم يقوم على جانبيين الصوري والعملي معا، خاصة في ظل حديثنا عن الصفات التي يحملها، فغالبية أفراد عينة الدراسة قد حصروا مفهوم الفقير في الجانب المعنوي والذي يمكن تلخيصه في: الفاقد للصحة، غائب الطموح، المنعدم لحرية التعبير، الفاقد لروح المشاركة...، أمّا بالنّسبة لمفهوم الفقير انطلاقا من المقابلات التي تم إجراءها مع الباحثين فقد تمركز في فاقد للسعادة والحنان، الشخص غير القانع، كما أنّ الفقير هو فقير النفس، وغير المتعلّم.

ففي ظل هذه السمّات وجدنا بأنّ غالبية أفراد عينة الدراسة اعتبروا الفرد الفقير فرد يقبله الناس، أمّا بالنسبة للذين أكدوا على رفض الفقير بالمجتمع، فرفضهم راجع إلى افتقار هذا الفاعل لبعض الامتيازات الاجتماعية الموجودة عند باقي الأفراد والمنعمه عنده؛ امتيازات تمكّنهم من تحقيق مستوى عيش مقبول، وتساعدهم في توسيع الرأس المال العائقي، وتصنع مكانة اجتماعية مميزة داخل الجماعة الاجتماعية. أمّا بعض الباحثين فقد اعتبروا بأنّ الشخص الفقير مقبول ومرفوض بذات الوقت، مقبول

من ناحية اعتباره كإنسان، ومرفوض من ناحية اعتباره كفاعل اجتماعي، وهذه النتائج تدل على أن الشخص الفقير يعيش تحت ظروف لا تشبه إلى حد ما باقي الشرائح الاجتماعية، لاسيما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما ينطبق مع ما أشار إليه "هربرت غنس" *Herbert GANS*<sup>1</sup>. لم يبق وجود الفقر مقرونا بسبب واحد وإنما بتداخل عدة أسباب سواء أكانت اجتماعية، أو اقتصادية أو الديمغرافية، فانطلاقا من تمثلات أفراد عينة الدراسة حول أسباب الفقر لاحظنا بأنّها ركزت على تدني المستوى التعليمي للأفراد، وانخفاض القدرة الشرائية و المترتب عن النمو الديمغرافي المتزايد. أمّا إذا تحدثنا عن تمثلات المبحوثين للمتسبب في وقوع الفقر فوجدنا بأنّ غالبيتهم قد أشاروا إلى أنّ المجتمع هو المسؤول الأول عن وجود الفقر، من خلال الضغط الذي يمارسه أحيانا على أفرادهم. أمّا إذا تحدثنا عن تمثلات أفراد عينة الدراسة عن أنماط الفقر، فلاحظنا بأنّ غالبيتهم أكدوا على كل من "النمط الاقتصادي" و"النمط القديري"؛ هذا الأخير الذي لاحظنا من خلاله وجود تداخل نسبي بين ما هو اجتماعي وما هو ديني في تمثلات المبحوثين.

أمّا عن تمثّل طبيعة الفقر بالنسبة لأفراد عينة الدراسة فقد عرف اختلافًا، حيث أنّ غالبيتهم (88.3%) اعتبروا أنّ الفقر ما هو إلا نتيجة لظروف متعددة، ظروف متعلّقة بالحكمة الإلهية، أو متعلّقة بالعائلة وعلى وجه التخصيص بالوالدين، أو متعلّقة بفاعلين آخرين خارج حدود العائلة، أو متعلّقة بنمط معيّن من السلوك من مثل التبذير، القمار...، أو متعلّقة بالفرد بحد ذاته من مثل غياب المبادرة الشخصية في تحسين وضعيته، أو ضعف منطق التسيير والتفكير لدى البعض من الأفراد...، فطبيعة الفقر يقوم قوامها على ارتباطه، ولذلك اختلفت رؤى وتمثلات أفراد عينة الدراسة حول إشكالية بماذا يربط الفقر بصورة عامة، حيث أنّ (67.7%) منهم من ربط الفقر بالعوز المادي، ونسبة (35.4%) للذين اعتبروا بأنّ الفقر يرتبط بطريقة حياة الأفراد، وخاصة بعض الممارسات التي تجعل من

---

<sup>1</sup>- أنظر مقدمة العامة، ص10.

الفرد يقع ضحية شرك الفقر المدقع أو حتى المطلق، في حين قدّرت نسبة أفراد عيّنة الدّراسة الذين ربطوا الفقر بمدى مشاركة الفرد في تطور وتنمية المجتمع (26.5%). أمّا نسبة (22.1%) فهي الإجابات التي خصّصت ربط الفقر بانخفاض الاستهلاك الغذائي الناتج عن فقر الدخل ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية.

أمّا فيما يتعلق بنتائج فرضيات البحث، فبالنسبة للفرضية الأولى "يؤثر النوع الاجتماعي في تمثّل الفقر" فوجدنا بأنّ لا وجود لعلاقة ما بين النوع الاجتماعي وتمثّل الفقر القائم على البعد المعنوي المتمثّل في أنّ الفقر يعني غياب الأخلاق؛ كون أنّ هذه الأخيرة لديها علاقة وطيدة بجانب المعاملات، فضلا أنّ الأخلاق ليست سمة لصيقة فقط بالفقراء بقدر ما هي مبادئ تتعلمها جل شرائح المجتمع دونما استثناء، وانطلاقاً من الشواهد الإحصائية فهناك نسبة (52.5%) من أفراد عيّنة الدّراسة ما استبعدوا هذا التمثّل، في مقابل (34.9%) للذين أكّدوه، وهذا النوع من أنواع الفقر ألا وهو "الفقر الأخلاقي" ناتج عن تأثيرات العديد من العوامل في مقدّماتها: الوسط الاجتماعي، جماعة الرّفاق، العائلة من خلال طبيعة التّنشئة الاجتماعية التي تقدّمها لأطفالها، وبالتالي فلا علاقة للفقر بالجانب الحسي ومجال المعاملات العلائقية. أمّا فيما تعلق بتمثّل أفراد العينة ذكورا وإناثا للفقر، فانطلاقاً من نتائج الجداول (03.4)، (04.4)، (05.4)، (06.4)، و(07.4) لاحظنا وجود فوارق نسبية بين كل من تمثّل أفراد العيّنة الذّكور وحتى الإناث فيما خصّ مفهوم الفقر القائم على الحاجات الأساسية (الأكل، الشرب، التعليم، الوظيفة، واسترجاع الحقوق الضائعة)، وبالنسبة لأعلى نسبة إجابة على أنّ الفقر هو الجوع فقد تركزت لدى فئة الإناث (77%)، مقارنة به عند فئة الذكور (70%)، ومرد هذا لكون الإناث هم الأكثر عرضة للفقر، خاصة إن كانت المرأة هي المعيل الرّئيسي للعائلة، من حيث صعوبة حصولها على وظيفة لاسيما إن كانت لا تتوفر على أيّ مؤهل علمي، ووظيفة تمكّنها من تلبية حاجات عائلتها الأساسيّة على الأقل في مقدّمها المأكل، مقارنة بفئة الذكور الذين يسعون سعياً حثيثاً وعلى مضض لتلبية حاجيات عائلهم

الأساسية، نفس الشآن ينطبق على حاجة أخرى من الحاجات الأساسية ألا وهي الماء الشروب، فبالنسبة لتمثلات كلا الجنسين فقد كانت متقاربة نسبة (44%) لفئة الذكور، في مقابل نسبة (47.4%) لفئة الإناث.

وباعتبار التّعليم طاقة حيويّة للفرد والمجتمع معاً، فقد كشفت نتائج الجدول (05.4) على وجود فوارق نسبية في تمثّل أفراد عيّنة الدّراسة لمسألة اعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على التّعليم، بحيث أنّ (65.1%) من فئة الإناث اللّائي قد أيّدن هذا الرّأي، ومرد هذا إلى فكرة التّمييز الجندي التي مازالت موجودة ببعض المناطق لاسيّما ما خصّ تعزيز مسألة التّعليم لدى فئة الإناث، والوضعية الاقتصادية التي تعشها بعض العوائل، ممّا ينجر عنها إعطاء أولويّة إكمال الدّراسة للذكور على حساب الإناث، من منطلق اعتبارهم مشروع معيل اقتصادي للعائلة.

إذن ما استنتج من الجداول: (03.4)، (04.4)، و(05.4) هو أنّ عدم المقدرة على تحقيق الاكتفاء الغذائي، وإمكانية الحصول على التّعليم والقدر الكافي من الماء الشّروب، يعني أنّ الفرد يعيش حالة فقر بشري.

أمّا فيما تعلق بالجدول (07.4) فكلا الجنسين قد أكدا على وجود علاقة وطيدة ما بين كل من الفقر والعمل، ولكن حسب المقابلات التي قمنا بإجرائها وجدنا بأنّ هناك أسباب تدفع بالفرد إلى التّخلي عن الوظيفة في مقدّماتها:

- عدم محافظة الفرد على وظيفته، وكره الوظيفة وعدم تحمل تبعاتها، إضافة إلى طريقة معاملة رب العمل للعمّال: ظروف العمل، الإهانة، سوء المعاملة، هضم الحقوق...، فكل هذه الأسباب تجعل البعض من الأفراد يتخلون عن عملهم، وبالتالي زيادة فرصة فقدان الدّخل، ليجد الفرد ذاته بتيار الفقر.

وما يمكن استنتاجه من جداول *الفرضية الأولى* " هو وجود علاقة نسبية ما بين النوع الاجتماعي وتمثل الفقر القائم في مفهومه على البعد المادي المجسّد في صعوبة الحصول وتلبية الحاجات الأساسية.

أما بالنسبة لنتائج الفرضية الثانية: "يؤثر المستوى التعليمي في تمثّل الفقر" فقد توصلنا انطلاقاً من نتائج الجدول (08.4) إلى أنّه كلّما انخفض المستوى التعليمي كلّما زاد تأكيد فكرة بأنّ الفقر هو الجوع، مما يؤكد وجود علاقة تأثير نسبي بين كل من المستوى التعليمي وهذا التمثّل. أمّا عن نتائج الجدول (09.4) فتشير إلى أنّه كلّما ارتفع المستوى التعليمي كلّما قلّ تأكيد فكرة بأنّ الفقر يعني صعوبة الحصول على الماء الشروب، وكلّما كان المستوى التعليمي متوسط كلما زاد تأكيد هذا الرأي، وبالنسبة لنتائج الجدول (11.4) فقد كشفت الأرقام الواردة به على وجود علاقة دالة ما بين كل من المستوى التعليمي المرتفع وتمثّل الفقر القائم على اعتباره صعوبة الحصول على العلاج؛ من منطلق أنّه كلّما كان للفرد مستوى تعليمي عالٍ كلّما زادت مساحة الوعي والنّضج العقلي لديه، خاصّة وأنّ العلاج يعتبر كحق من الحقوق الإنسانيّة، ومطلب من المطالب الاجتماعيّة الواجب التّمتع بها داخل أي مجتمع من المجتمعات، وانطلاقاً من المقابلات التي قمنا بإجرائها وجدنا أنّ هناك العديد من الأسباب التي ارتكز عليها تمثّل الأفراد للفقر في اعتباره يعني صعوبة الحصول على العلاج في مقدّماتها: الحاجة المادية (غياب الدخل)، وعدم وجود شخص يعيل أفراد العائلة، أو مرض المعيل، وكلّما انخفض المستوى التعليمي أو انعدم كلّما زاد نفي اعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على العلاج.

أمّا فيما يتعلّق بنتائج الجدول (12.4) والمتعلّقة باعتبار الفقر هو عدم مقدرة الفرد على استرجاع حقوقه الضائعة، وجدنا بأنّ نسبة (72%) من أفراد عيّنة الدّراسة الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط قد أكّدوا هذا التمثّل، لكن عدم مقدرة الفرد على استرجاع حقوقه الضائعة ليس معناه أنّه يعيش حالة من

التهميش أو الحقرة، وإنما هناك عوامل كامنة وراء هذا العجز أهمها عدم المقدرة على المواجهة، وطبيعة شخصية الفرد.

وما يمكن استنتاجه من الجدول (13.4) أنه كلما كان المستوى التعليمي منخفضا زاد تأكيد فكرة ارتباط الفقر في مفهومه بمؤشرات الرفاه البشري ألا وهي "الوظيفة"، حيث أنّ (83.4%) من أفراد عينة الدراسة دون المستوى التعليمي أكدوا تأييدهم للرأي القائل بأنّ الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة، وما تم التوصل إليه انطلاقا من المقابلات التي تم إجرائها هو أنّ الوظيفة تعدّ قوة مركزية بحياة الفرد، من منطلق إمكانية كسب المال فالقدرة على تغيير الوضع الفردي لاسيما الاقتصادي منه.

أما عن نتائج الجدول (14.4) فتؤكد بأنه كلما كان المستوى التعليمي عال كلما زادت فكرة تأكيد بأنّ الفقر يرتبط بحاجة من الحاجات الأساسية ألا وهي "المسكن".

وبما أنّ التعليم يتخذ مكانا مركزيا في مجال حقوق الإنسان، وممر أساسي لضمان ممارسة باقي الحقوق الأخرى، وباعتباره مجالا حيويًا يعزّز حريات الأفراد، فإنّه يوجد (58.3%) من أفراد عينة الدراسة دون المستوى التعليمي لم يؤيدوا بأنّ الفقر في أحد معانيه هو صعوبة الحصول على التعليم؛ كون أنّ صعوبة التعلّم له ارتباط وثيقا بسياسة الدولة، إضافة إلى الرغبة الفردية في التعلّم أو عدمه.

أما فيما خصّ نتائج الجدولين (14.4)، (15.4) هو تقارب النّسب المئوية من حيث تمثيلات أفراد عينة الدراسة باختلاف مستوياتهم التعليمية، وبالتالي وجود علاقة دالة نسبيا ما بين متغير المستوى التعليمي ومتغيري اعتبار الفقر هو صعوبة الحصول على مسكن والتعلّم معا. إذن بالنسبة للفرضية الثانية فإنّها تحققت نسبيا.

في حين كشفت نتائج الفرضية الثالثة ألا وهي "تؤثر محل الإقامة في تمثّل الفقر" على أنّ نسبة (82%) من أفراد عينة الدراسة المقيمين بالمدينة أيدوا فكرة بأنّ الفقر يعني صعوبة الحصول على

المسكن، نتيجة أزمة السّكن الحادة التي أصبحت بمثابة شبح اجتماعي مؤرق يطارد كل فئات وشرائح المجتمع. أمّا بالنسبة لنتائج الفرضية الرابعة "يؤثر العمل في تمثّل الفقر" فقد توصلنا إلى أنّ فئة الأجراء الدائمين من أفراد عيّنة الدّراسة هم الذين أيّدوا الرّأي القائل بأنّ الفقر يعني صعوبة الحصول على وظيفة (69.4%)، وكذلك فئة الأفراد الذين يتخذون وضعية المستقل في مهنتهم (69.2%)، وهذا يؤكد بأنّه كلّما كان الفرد غير متخذ وضعية مهنية مستقرة كلّما زاد تأكيد فكرة بأنّ الفقر هو صعوبة الحصول على وظيفة، وما تميزت به نتائج الجدول (17.4) تقارب وجهات نظر أفراد عيّنة الدّراسة باختلاف وضعياتهم المهنية، تقارب له ارتباط وطيد بأزمة السّكن الحادة التي تتعرّض لها مختلف شرائح المجتمع، أزمة أصبحت تمثّل واقعا مرير ألقى بثقله على كل فاعلي المجتمع، واعتبار غياب هذه الحاجة كشكل من أشكال الفقر، حيث وجدنا (80.7%) من أفراد عيّنة الدّراسة أيّدوا فكرة أنّ الفقر هو صعوبة الحصول على المسكن، ونسبة (61.4%) منهم باختلاف طبيعة عملهم ووضعاتهم المهنية أكّدوا على أنّ الفقر يعني الحاجة إلى الاقتراض، ومرد ذلك إلى مستوى الاستهلاك المؤثر في اكتفائية الفرد ماديا، ووجود حالة اللا توازن بين كل من الدّخل ومعدل النّفقات، ممّا ينجم عنه اللّجوء إلى عملية الاقتراض، بمعنى أنّ الفرد يعاني بما يعرف بالفقر الدّخل فإنّه سيلجأ إلى الاقتراض.

ودائما في سياق الحديث عن العمل وعلاقته بتمثّل الفقر، خاصة العمل الإضافي الذي يعدّ فضاء جديد ثاني مدعم للفرد من حيث إمكانية الوصول إلى الحد المقبول من المستوى المعيشي، حيث أنّ ممارسة العمل الإضافي حسب آراء أفراد عيّنة الدّراسة يرجع إلى أسباب منها: تلبية الحاجات الأساسية (المأكل، المسكن...)، وتأمين دخلا إضافيا، غلاء المعيشة وانخفاض قيمة الدينار الجزائري.

وما يمكن التّوصل إليه من الجدولين (21.4)، (22.4) هو أنّ ممارسة العمل الإضافي ليس له

تأثير في تمثّل أفراد العينة للفقر.

وما يستنتج من الجدول (23.4) هو أنه كلما زادت مدة العمل طويلاً كلما زادت تأكيد فكرة أنّ الفقر هو الجوع، نتيجة لتزايد الطلب على اقتناء الضروريات والكماليات مع مرور الزمن الذي يتزامن معه زيادة الدخل المقترن بطول مدة العمل التي ترافقها زيادة النفقات، وبالنسبة للنتيجة المتوصل إليها من الجداول (23.4)، (24.4)، و(25.4) هو عدم وجود علاقة ما بين كل من مدة العمل وتمثل الفقر القائم على الحاجات الأساسية على وجه التخصيص. إذن فيما يتعلق بهذه الفرضية فإنها لم تتحقق. أما فيما تعلق بنتائج الفرضية الخامسة "يؤثر الدخل في تمثيل الفقر" فوجدنا أنه كلما انعدم الدخل كلما زادت فكرة تأكيد ربط الفقر بالحاجة المادية. وكلما انخفض الدخل كلما زادت فكرة تأكيد بأن الفقر يعني صعوبة الحصول على وظيفة. وكلما انعدم أو انخفض الدخل كلما زاد تأكيد فكرة أنّ الفقر يعني الحاجة إلى الاقتراض المتكرر، هذا الاقتراض الذي له العديد من الأسباب انطلاقاً من إجابات أفراد عينة الدراسة نوجزها في الآتي: (18.2%) انخفاض الدخل، (16.7%) غلاء المعيشة، بحيث أنه كلما ارتفعت الأسعار وكان الدخل منخفضاً كلما أثر بالسلب على القدرة الشرائية للفرد، وكلما انعدم الدخل كلما زادت فكرة تأكيد ربط الفقر بالحاجة المادية، وكلما كان الدخل منخفضاً كلما زاد تأكيد فكرة بأن الفقر يعني الحاجة إلى وظيفة؛ لأنه في حالة ما كان الفرد يعاني بما يعرف بالفقر الدخل فإنه سيرافقه عدم المقدرة على تلبية الحاجات الضرورية. إذن بالنسبة للفرضية الخامسة فقد تحققت.

أما فيما يتعلق بالنتائج المتوصل إليها والمقاربة مع الدراسات السابقة فلقد توافقت نتيجة الدراسة المتعلقة بأسباب الفقر مع دراسة الباحث شارل بوث *charles booth* في النتيجة التي توصل إليها؛ في كون أنّ الأسباب الاقتصادية والاجتماعية هي السبب في الفقر والبؤس دون الأسباب الشخصية. ونسبة (79.4%) من أفراد عينة الدراسة أقرّوا بأن العامل القدرى لديه دور بارز في ظهور الفقر كظاهرة ومشكلة معاً، وهذه النتيجة تتوافق مع الدراسة التي أجراها "فيغن" *Feagin (1972)* حول مسألة فعالية العوامل القدرية في تفسير الفقر.

وأخيرا، ما يمكن الإشارة إليه هو أنّ هذا العمل استطاع ولو بصورة نسبية أن يكشف لنا على أنّ الفقر أضحى في تمثلات أفراد عائلة منطقة مستغانم الظاهرة التي يشترك فيها كل الفاعلين دونما استثناء، وأنّ الفقر ليس حبيس الجانب المادي، وتبقى هذه الدراسة منطلقا لدراسات علمية أخرى تركز على المقاربة السوسولوجية في دراستها للفقر، وما يمكن أن نختم به دراستنا التساؤلات الآتية:

**إلى أيّ مدى يمكن للرأس مال الثقافي أن يؤثر في تمثيل الفقر؟.**

**وهل يساعد الرأس مال الاجتماعي في التخفيف من حدة انتشاره وعمق المجتمع؟.**

**وهل يمكن اعتبار فئة المثقفين بمجتمعنا فئة فقيرة؟.**

# قائمة المراجع

## "قائمة المراجع:"

### (1) باللغة العربية:

إبراهيم فضل الله بلل ناهد، الفقر وآثاره على الرعاية الأبالة بولاية شمال كردفان في السودان، ط 01،  
الدار العربية للنشر والتوزيع: القاهرة، 2008.

إبن خلدون عبد الرحمن، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن  
الأكبر، ط 01، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت- لبنان، 2004.

أبو المعاطي علي ماهر، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، دون طبعة، المكتب الجامعي  
الحديث: دون بلد نشر، 2012.

أبو النصر محمد زكي، الاستبعاد الاجتماعي: الوجه الآخر للسياسة الاجتماعية، دون طبعة، المكتب  
الجامعي الحديث: دون بلد، 2012.

أبو طاحون عدلي، التغيير الاجتماعي، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 2008.

أحمد رشوان حسين عبد الحميد، الفقر والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع، دون طبعة، مؤسسة شباب  
الجامعة: الإسكندرية، 2007.

-، المشكلات الاجتماعية: دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، ط 01، المكتب الجامعي الحديث:  
الإسكندرية، 2010.

أحمد مصطفى مريم، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية للطبع  
والنشر والتوزيع: دون بلد نشر، 2012.

آرماندل جي، العولمة والفقراء، (تر: شحادة وليد)، ط 01، الحوار الثقافي: لبنان، 2004.

أنجريس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، (تر: صحراوي بوزيد وآخرون)، دون طبعة، دار القصة للنشر: الجزائر، 2004.

بدران شبل، التعلم والبطالة، ط 01، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2002.

بركات حلیم، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط 02، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009.

بن مرسلی أحمد، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2005.

بنكراد سعيد، سيميائيات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية، دون طبعة، إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، 2006.

بوتفوشنت مصطفى، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، (تر: دمري أحمد)، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1984.

بوعلي ياسين، الثالث المحرم: دراسة في الدين والجنس والصراع الطبقي، طبعة جديدة، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، 1980.

تشوسودوفيسكي ميشيل، عولمة الفقر، (تر: مستجير مصطفى محمد)، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 2012.

جبر عبد الله نادية، الفقر وطرق قياسه: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، ط 01، دار فرحة للنشر والتوزيع: مصر، 2004.

جغلول عبد القادر، المرأة الجزائرية، (تر: قسطون سليم)، ط01، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع: لبنان، 1983.

- ، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيوولوجية، (تر: عباس فيصل)، ط01، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1983.

جودفينس جورج، الأطر الاجتماعية للمعرفة، (تر: خليل أحمد خليل)، دون طبعة، ديوان مطبوعات الجامعية: الجزائر، دون سنة.

جوردون جرانت، نيكولسون ناتج، الحروب العائلية: (الصراعات الكلاسيكية في الشركات العائلية، والسبيل للتعامل معها)، (تر: أحمد إصلاح علا)، ط01، مجموعة النيل العربية: القاهرة، 2009.

جيلدر جورج، الأغنياء والفقراء، (تر: الزراري نور الدين أحمد)، دون طبعة، سجل العربي: دون بلد نشر، 1982.

حافظ عبد الحليم أنوار، مشاكل البطالة والإدمان، ط01، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2008.

حتر راند فايز، عبد القادر صلاح، الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربي للتنمية الزراعية، ط01، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الخرطوم، 2009.

حسونة علاء محمد، التعليم والعمل المنتج، ط01، الدار العالمية للنشر والتوزيع: الهرم، 2003.

حمدوش رشيد، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: امتدادية أم قطيعة؟، دون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2009.

حمدي محمد الفاتح، استخدام الشباب لوسائل الاتصال والإعلام الحديثة وأثرها في قيمهم وسلوكياتهم اليومية: الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2013.

خاطر حسن علي، المجتمع العربي المعاصر: المقومات والأنماط الثقافية: دراسة تحليلية نقدية، ط 01، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، 2001.

الخشاب مصطفى سامية، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط 01، الدار الدولية للاستثمارات نقاش.م.م: القاهرة، 2008.

خضر صالح سامية، المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي: التعليم، العمل، الوضع الاجتماعي، ط 01، ج 1، الصدر لخدمات الطباعة: نصر - مصر، 1989.

الخمّاش سلوى، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، ط 03، دار الحقيقة: بيروت، 1973.

داودي الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، ط 01، دار الفجر للنشر والتوزيع: دون بلد نشر، 2008.

الدعبوسي أحمد سامي، الانفجار السكاني، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: الأردن، 2010.

الدمرداش طلعت، الاقتصاد الاجتماعي، ط 02، مكتبة القدس، دار النهضة العربية: مصر، 2008.

دوران جان بيار، فايل روبير، علم الاجتماع المعاصر، (تر: طواهري ميلود)، ط 01، ابن النديم للنشر والتوزيع، ودار الروافد الثقافية ناشرون: الجزائر - لبنان، 2012.

رالف لنتون، دراسة الإنسان، (تر: الناشر عبد الملك)، ط01، منشورات المكتبة العصرية: بيروت،  
1964.

الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط  
02، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1999.

سكوت جون، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، (تر: عثمان محمد)، ط01، الشبكة العربية للأبحاث  
والنشر: بيروت، 2009.

سلاطية بلقاسم، حميدي سامية، العنف في المجتمع الجزائري، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع:  
الجزائر، 2008.

سوين قوود آلان، النظرية في علم الاجتماع، (تر: السيد عبد العاطي السيد)، دون طبعة، دار المعرفة  
الجامعية: الأزاريطة، 2005.

السيد رشاد غنيم وآخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، ط01، دار المعرفة الجامعية:  
الإسكندرية، 2008.

الشادي صالح، مشكلات عربية: رؤية عامة، ط01، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان، 2010.

شبل مالك، الجنس والحريم وروح السراري، (تر: زارو عبد الله)، ط01، إفريقيا الشرق: الدار  
البيضاء، 2007.

شرابي هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط01، الأهلية للنشر والتوزيع: بيروت، 1981.

شريف فانتن، الأسرة والقربانة: دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ط01، دار الوفاء لدنيا الطباعة  
والنشر: الإسكندرية، 2006.

شوميلبييه، جاندر، كورفوازييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، (تر: الغزال إسماعيل)، ط 02، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: لبنان، 2005.

عباس صلاح، العولمة وآثارها في البطالة والفقير التكنولوجي في العالم الثالث، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2006.

عبد السلام رضا، اقتصاديات الجريمة، ط 02، دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع: مصر، 2007.

عبد الله النعيم عزيزة، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية... دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2009.

العازري عدنان داود، زوير الدمي هدى، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، ط 01، دار جرير للنشر والتوزيع: الأردن، 2010.

عزت سعيد نادر وآخرون، الفقر في فلسطين: دراسة حالات، دون طبعة، برنامج دراسات التنمية: فلسطين، 1998.

عطية خزام خليل منى، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 2010.

العلمي الخمار، المجال والحجاب في سوسيولوجيا تأنيث التعليم في المغرب، دون طبعة، أفريقيا الشرق: الدار البيضاء، 2005.

علي أبو حديد فاطمة، دور المجتمع المدني في مواجهة الفقر في الناطق العشوائية، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية: مصر، 2012.

عمر الجولاني فادية، الأسرة العربية: (تحليل لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال)، ط01، مركز الإسكندرية للكتاب: الإسكندرية، 1999.

-، التغيير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغيير، دون طبعة، المكتبة المصرية: الإسكندرية، دون سنة.

عصر العياشي، نحو علم الاجتماع نقدي: دراسات نظرية وتطبيقية، ط01، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1999.

العيسوي عبد الرحمان محمد، دراسات في علم النفس الاجتماعي، ط01، دار النهضة العربية: القاهرة، 1974.

العيسوي عبد الرحمان، الفقر والجنس، ط01، دار النهضة العربية: لبنان، 2007.

غدنز أنتوني، علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، (تر: الصباغ فايز)، ط02، مركز دراسات الوحدة العربية: دون بلد نشر، 2002.

غرام إدريس وآخرون، المجتمع الريفي والحضري والبدوي، دون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: القاهرة، 2010.

غيث عاطف محمد، تطبيقات علم الاجتماع، ط01، دار الكتب الجامعية: الإسكندرية، 1970.

-، علم الاجتماع، ط01، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 1999.

الفارس عبد الرزاق، الحوكمة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ط02، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2001.

فانون فرانس، العام الخامس للثورة الجزائرية، (تر: ذوقان قرقوط)، منشورات ANEP: الجزائر، 2004.

قاسمي ناصر، سوسولوجيا العائلة والتغير الاجتماعي، ط 01، دار الكتاب الحديث: القاهرة، 2012.

قباري محمد إسماعيل، الاتجاهات المعاصرة في مناهج علم الاجتماع، ط 01، دار المعرفة الجامعية:

الإسكندرية، دون سنة.

قصير عبد القادر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: (دراسة ميدانية في علم الاجتماع

الحضري)، ط 01، دار النهضة العربية: بيروت، 1999.

قيرة إسماعيل، أيّ مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟، دون طبعة، دار الهدى للطباعة والنشر

والتوزيع: عين مليلة- الجزائر، دون سنة.

قيرة إسماعيل، سلاطينة بلقاسم، غربي علي، عولمة الفقر: المجتمع الآخر، مجتمع الفقراء

والمحرومين، ط 01، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2003.

كرار الشيخ الطيب بدر خديجة، الأسرة في الغرب: أسباب تغيير مفاهيمها ووظيفتها، دراسة نقدية

تحليلية، ط 01، دار الفكر: دمشق، 2009.

كريب إيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرمانس، (تر: غلوم محمد حسين)، ط 01، عالم

المعرفة: الكويت، 1999.

كريم كريمة، دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية، (تر: كريم سمير)، ط 01، العدد

844، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، 2005.

كسّال مسعودة، مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري، ط 01، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر،

1986.

لوميل يانيك، الطبقات الاجتماعية، (تر: الحداد جورجيت)، ط 01، دار الكتاب الجديدة المتحدة: لبنان،  
2008.

ليدر مليكة، الزواج والشباب الجزائري إلى أين: دراسة اجتماعية، ط01، دار المعرفة: الجزائر، دون  
سنة.

مجاهد جمال، الرأي العام وقياسه: الأسس النظرية والمنهجية، ط 01، دار المعرفة الجامعية:  
الأزاريطة، دون سنة.

مجموعة من الكتاب، النظرية الثقافية، (تر: الصاوي علي سيد)، دون طبعة، عالم المعرفة: الكويت،  
1997.

مجموعة من المختصين، علم الاجتماع الأسري، ط01، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات:  
القاهرة، 2008.

محمد الناجم مجيدة، خصائص فقر المرأة في المجتمع السعودي من المنظور النوعي، دون طبعة،  
دون دار النشر: السعودية، 2012.

محمد جابر سامية، علم الاجتماع المعاصر، دون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت،  
1989.

محمد عبد الفتاح محمد، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية،  
ط01، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 2009.

المرنيسي فاطيمة، ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، ط 04، المركز الثقافي العربي، نشر  
الفنك: الدار البيضاء-المغرب، 2005.

مصطفى دنيا، تنمية التصور الذهني لدى الأطفال المعاقين ذهنياً القابلين للتعلم، ط 01، دار الجامعة الجديدة: الأزاريطة، 2010.

معطي عبد الباسط، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، دون طبعة، عالم المعرفة: الكويت، دون سنة.  
المليجي إبراهيم عبد الهادي، السيد حلوة محمد، الرعاية الاجتماعية والقضايا المعاصرة: الاحتياجات الإنسانية والفقر، الخصخصة ومحاسبة الخدمات، دون طبعة، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: كفر الدوار، 2007.

ميمون الربيع، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقة، دون طبعة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، 1990.

ناجي أحمد عبد الفتاح، التخطيط للتنمية في الدول النامية، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث: دون بلد نشر، 2011.

نزار توفيق أنصاصي هناء، المخدرات: أسبابها، انتشارها، الوقاية منها، ط 01، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، 2001.

النشار مصطفى، في فلسفة التعليم: نحو إصلاح الفكر التربوي العربي للقرن الحادي والعشرين، دون طبعة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، 2009.

النوري قيس، الأنثروبولوجيا الحضارية بين التقليد والعولمة، ط 01، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع: الأردن، 2001.

الوحيش أحمد بيبي، الأسرة والزواج: (مقدمة في علم الاجتماع العائلي)، ط 01، منشورات الجامعة المفتوحة: طرابلس، 1998.

## القواميس:

ابن منظور، لسان العرب، ط 03، المجلد 05، دار صادر: بيروت، 1994.

-، لسان العرب، ط03، المجلد 11، دار صادر: بيروت، 1994.

أبو مصلح عدنان، معجم علم الاجتماع، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع: الأردن، 2006.

بدوي زكي أحمد، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، طبعة جديدة، مكتبة لبنان: بيروت، 1986.

الجوهري عبد الهادي، معجم علم الاجتماع، ط01، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، 1999.

الحفي عبد المنعم، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، ط 04، مكتبة مذبولي: دون بلد، 1994.

الطو عبده، معجم المصطلحات الفلسفية، ط 01، المركز التربوي للبحوث والإنماء: لبنان، 1994.

خليل أحمد خليل، مفاتيح العلوم الإنسانية، دون طبعة، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، 2000.

-، مفاتيح العلوم الإنسانية، دون طبعة، دار الطليعة: بيروت، 1989.

درورون رولان، يارو فرانسواز، موسوعة علم النفس، (تر: شاهين فؤاد)، ط 01، المجلد 03، منشورات

عويدات: لبنان، 1997.

العمر معن خليل، معجم علم الاجتماع المعاصر، ط01، درا الشروق للنشر والتوزيع: الأردن، 2006.

غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع الحديث، (تر: جابر إبراهيم)، دون طبعة، دار المعرفة

الجامعية: دون بلد، 2012.

-، قاموس علم الاجتماع، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية: الأزاريطة، 2005.

مارشال جوردون، **موسوعة علم الاجتماع**، (تر: الجوهري محمد وآخرون)، ط02، المجلد 01، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة: دون بلد نشر، 2007.

معتوق فريدريك، **معجم العلوم الاجتماعية**، (تر: دبس محمد)، ط 01، أكاديميا: لبنان، دون سنة.

## **المبالات:**

أرزقي عبد النور، "التواصل في الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية"، **مجلة معارف**، العدد 07، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج: البويرة - الجزائر، ديسمبر 2009: 321-352.

الأزهر العقبي، "المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 08، جوان 2012: 77-95.

باقي محمد الأسدي إسماعيل، "العنف أسبابه وأنواعه وأدواره وسبل المعالجة"، **مجلة البحوث التربوية والنفسية**، العدد 11، دون سنة: 01-26.

بالطاهر النوي، "دور المدرسة في تربية المواطنة"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 03، سبتمبر 2012: 111-136.

بلعباس نادية، "آلية الحوار وتأثيراتها على الحياة الأسرية: دراسة في علاقة الآباء بالأبناء"، **مجلة الحوار الثقافي**، عدد ربيع صيف، 2013: 168-171.

بلول صابر، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد 01، 2009: 553-587.

بن عبد الله بن عبد المحسن الفريح صالح، "معالجة مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي مع بعض التطبيقات العملية المعاصرة لها"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 45، 1429هـ: 314-320.

بن علي عطيان آل مظف عبيد، "ظاهرة الفقر دراسة سوسولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة، أسبابها وسبل علاجها"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 13، جامعة عبد المالك بن عبد العزيز، 1425 هـ: 97-124.

بن عيسى محمد المهدي، "المجتمع والتنمية في الجزائر أولاً: الشرائح الاجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، ديسمبر 2010.

بن ملوكة شهيناز، "التمثلات الاجتماعية من الأبعاد النظرية إلى نظرية النواة المركزية"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع صيف، 2013: 172-176.

بوسنة عبد الوافي زهير، "عوامل انحراف الفتاة في المجتمع الجزائري: دراسة حالة في مدينة قسنطينة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، مارس 2011: 160-163.

بوطبال سعد الدين، "دور التوجيه والإرشاد المهني في تشغيل الشباب"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع صيف، 2013: 116-123.

بومعالي رشيد، "واقع التغيرات الاجتماعية في الأسر الريفية الجزائرية المهاجرة"، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 07، دون سنة: 59-68.

جابر نصر الدين، حمودة سليمة، "السلطة الوالدية وأثرها في بناء شخصية الأبناء"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01، مارس 2012: 275-292.

جلول أحمد، بكوش الجموعي مومن، "التصورات الاجتماعية -مدخل نظري"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 06، أبريل 2014: 167-185.

حميدان عدنان عباس، "الإطار المنهجي لمحددات الفقر والطرائق الإحصائية لقياسه: حالة تطبيقية مقارنة على الدول العربية: اليمن، سوريا، مصر، لبنان"، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2011: 107-120.

خروف حميد، "سياسة التنمية في الجزائر: رؤية سوسيولوجية"، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، خريف 2002: 186-205.

خضر صالح سامية، "التغير الاجتماعي وتأثير بعض عناصره على تفجرات الأزمات العائلية الداخلية والاقتصادية والثقافية والعدوانية"، سلسلة الوصل، ج01، العدد 02، 2006.

الزقوري خالد مفيدة، "الفقر: المفهوم والأبعاد ومنهجية القياس، رؤية لفهم الفقر الحضري"، الهيئة الوطنية للبحث العلمي، مجلة الجامعة المغاربية: ليبيا، دون سنة: 177-217.

زوزو رشيد، "الهجرة الريفية في الجزائر الظاهرة القديمة الجديدة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 06، جوان 2013: 141-160.

سعيد محمد، "حوار الشعوب في ظل التعايش الديني والحضاري والثقافي"، مجلة الفكر المتوسطي، العدد 01، ديسمبر 2012: 46-07.

سلاطنة بلقاسم، مالكي حنان، "أساليب التربية المتغيرة في الأسرة الجزائرية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01، مارس دون سنة: 65-74.

الشرمان منيرة، "تصورات طلبة الدراسات العليا في كليتي التربية في جامعة مؤتة واليرموك للمشكلات التي تواجههم"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد 04، الأردن، 2010: 527-558.

صولة فيروز، خيارى رقية، "أمراض الفقر فى المجتمعات النامية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 03، سبتمبر 2012: 91-110.

طبال لطيفة، "التغير الاجتماعى ودوره فى تغير القيم الاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان 2012: 406-428.

عبد الرحيم ليندة، "أساليب التربية فى الأسرة الجزائرية"، مجلة الحوار الثقافى، عدد ربيع صيف 2013: 153-158.

العثمان حسين محمد، "معتقدات الأردنيين فى محافظة الكرك فى أسباب الفقر ومحدداته: دراسة ميدانية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، يونيو 2005: 68-07.

عقون محسن، "تغير بناء العائلة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جوان 2002: 127-131.

العماري الطيب، "التحولات السوسيو ثقافية فى المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولى الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية فى ظل التحولات السوسيو ثقافية فى المجتمع الجزائري: 431-445.

عنصر العياشى، "الأسرة فى الوطن العربى: آفاق التحول من الأبوية... إلى الشراكة"، مجلة عالم الفكر، العدد 03، المجلد 36، يناير- مارس 2008: 281-291.

عواشيرة السعيد، "الأسرة الجزائرية إلى أين؟"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، المؤسسة العمومية الاقتصادية لأشغال الطباعة، جوان 2005: 111-130.

عوفى مصطفى، "خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسرى"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جوان 2003: 131-150.

غرايبه فيصل محمود، "التحديات التي تواجه الشباب العربي في مجتمع المعرفة"، المجلد 02، المؤتمر العلمي الدولي الأولي لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية: جامعة السلطان قابوس مسقط: سلطنة عمان، 02 - 04 ديسمبر 2007: 115-156.

قريشي عبد الكريم، بوعيشة أمال، "التصورات الاجتماعية للشخص الإرهابي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، ديسمبر 2010: 95-125.

الكراسنة سميح، "تصورات المعلمين والمعلمين الطلبة للتعليم الفعال للدراسات الاجتماعية"، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد 01، العدد 01، الأردن، 2005: 31-50.

لحيلح الطيب، جصاص محمد، "الفقر... التعريف ومحاولات القياس"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07: جامعة بسكرة، جوان 2010: 01-35.

لصق حسنية، "مفهوم الذات وعلاقته بتصورات الأمومة لدى الفتاة الجامعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 07، جانفي 2012: 118-130.

مادوي نجية، "عمل المرأة الأم وتأثيره على الأسرة والمجتمع"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع صيف، 2013: 124-128.

مالكي حنان، "الخصائص السوسيوولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية والحديثة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جوان 2011: 43-58.

محمد شريف بشير الشريف، "سياسات وأساليب مكافحة الفقر: دروس من التجربة الماليزية"، مجلة تفكر، المجلد 09، العددان 1-2، 2008: 107-185.

ملوكي جميلة، "تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها في تفعيل الحوار: ديمقراطية الرأي في الدول العربية"، مجلة الفكر المتوسطي، العدد 01، ديسمبر 2012: 71-85.

مناد سميرة، "صورة المرأة في المخيال الاجتماعي"، مجلة الحوار الثقافي، عدد ربيع صيف، 2013: 111-115.

نصر ربيع، "الفقر في سوريا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، العدد 12: دمشق 2011: 01-28.

وارث محمد، "الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 08، جانفي 2013: 85-103.

الياسري حميد ياسر، "مؤشرات الفقر في الوطن العربي: دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 04، 2008: 259-275.

### **المشوراء والدوراء:**

التقرير السنوي 2013، "من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرار"، صندوق النقد الدولي IMF، 2013.

حسن حمود، "العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية"، ورقة عمل، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ديسمبر 2005: 01-35.

زتيلى خديجة، "الجسد الأنثوي والهوية: المرأة ودلالات الكتابة، إشكالية الجسد في الخطاب العربي الإسلامي"، المؤتمر الدولي المنعقد 15-16 أبريل 2012، ط 01، AGP: جامعة مستغانم، الجزائر، 2012: 321-331.

صيام أحمد زكريا، صيام هناء زكريا، "ظاهرة الفقر البطالة: اقتصادية الشكل اجتماعية المضمون"، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للبحث العلمي، الجمعية الأردنية للبحث العلمي: الأردن: 01-22.

علي عبد القادر علي، "تقسيم سياسات وإستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية"، بحث فرعي، سبتمبر 2003.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "مكافحة الفقر في الدول اليورو متوسطة"، بروكسل، سبتمبر 2006.

محامدية إيمان، بوطون سليمة، "المرأة العاملة والعلاقات الأسرية"، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 10/09، جامعة مرياح ورقلة، 2013: 01-17.

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، "مؤشرات الفقر في العراق من واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة"، 2007.

يحيوي مسعودة، عباس إبراهيم وآخرون، "دور المرأة في الثورة التحريرية"، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية أول نوفمبر 1954: الجزائر.

### **رسائل الماجستير وأطروحة الدكتوراه:**

باشا نوال، تسيير مرض القصور الكلوي المزمن وأثره على العلاقة الاجتماعية للمصابين: دراسة سوسيوولوجية بقسم مرضى القصور الكلوي المزمن المعالجين بآلة الدياليز بمستشفى بني مسوس الجامعي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع: جامعة الجزائر، 2008-2009.

بن أحمد بن علي آل عيسى الغامدي عبد الله، تردد المراهقين على مقاهي الأنترنت وعلاقته ببعض المشكلات النفسية لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة، رسالة ماجستير في الإرشاد النفسي: جامعة أم القرى، 1430هـ.

بن لوصيف حورية، التصورات الاجتماعية للمدرسة وعدم الاهتمام بالدراسة لتلاميذ في وضعية فشل مدرسي، رسالة ماجستير في علم النفس المدرسي: جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

بن مقلّة رضا، دور الزكاة في معالجة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي: إستراتيجية صندوق الزكاة الجزائري في محاربة الفقر وتحقيق التنمية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني: جامعة الجزائر، 2006-2007.

بن يحي صبرينة، العنف الرياضي والتمثلات الاجتماعية لدى لاعبي كرة القدم، رسالة ماجستير في علم النفس العيادي: جامعة الجزائر 2، 2009-2010.

بوالماين نجيب، الجريمة والمسألة السوسولوجية: دراسة بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التتمية: جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

بويكر عائشة، العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة: دراسة ميدانية بوحدات صحية لمنطقة طولقة، رسالة ماجستير في علم النفس العمل والتنظيم: جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

بوخنوفة عبد الوهاب، المدرسة، التلميذ، والمعلم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: التمثل والاستخدام، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال: جامعة يوسف بن خدة-الجزائر، 2006-2007.

بورغدة عائشة، العاملة الجزائرية وتنظيم النسل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع: جامعة الجزائر، 1986-1987.

بوزيد أحمد أعمار، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر: حالة خميس مليانة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة تلمسان، 2011-2012.

بوسنة عبد الوافي زهير، التصور الاجتماعي لظاهرة الانتحار لدى الطالب الجامعي: دراسة ميدانية بجامعة بسكرة، أطروحة دكتوراه في علم النفس الإكلينيكي: جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

بوعافية رشيد، السياسات الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر: دراسة تحليلية وتقييمية لحالة الجزائر من (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع النقود والمالية: جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

الحاج الشيخ سمية، التصورات الاجتماعية للمرض العقلي لدى الأطباء: دراسة ميدانية لدى عينة من أطباء مستشفى بشير بن ناصر بسكرة، رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي: جامعة خيضر بسكرة، 2012-2013.

الحاج بلقاسم، المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية لأم مظاهر التغير الاجتماعي في الوسط الحضري للعاصمة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع: جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008-2009.

حاج عمر فطيمة، التماسك الاجتماعي والاحتفالية الدينية في الوسط النسوي: دراسة ميدانية للتجمعات الاحتفالية للأسر في المولد النبوي بمنطقة غرداية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي الديني: المركز الجامعي غرداية، 2010-2011.

حصر وري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة: حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

خالدي نجوى بنت الحدي، العوامل المؤثرة على بناء التفاعلات الاجتماعية لتمثلاتها اتجاه المعلم، رسالة ماجستير علم الاجتماع الثقافي: جامعة الجزائر 2، 2010-2011.

خلافية نصيرة، التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين: دراسة ميدانية بمراكز إعادة التربية، أطروحة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي: جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

دحماني سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا: جامعة تلمسان، 2005-2006.

دهلاس جنيفر، المراهق والهاتف النقال: التمثل والاستخدامات: دراسة على عينة من المراهقين في ولاية الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال: جامعة الجزائر 03، 2009-2010.

رداف نصيرة، تصورات الشباب الجزائري للاختيار للزواج عن طريق الإعلانات الصحفية: دراسة تحليلية لمضامين جرائد "أحلام"، "كونتاكت"، "les nouvelles confidences"، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال: جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.

سبعون سعيد، تصورات الشباب الجزائري للجنسانية: دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعيين الحضريين، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع: جامعة الجزائر، 2005-2006.

سليمان مليكة، توزيع المهام المنزلية بين الزوجين بين الواقع والتوقعات في الجزائر: دراسة مقارنة بين الواقع الجزائري والتنظيم المنزلي لـ: *Davis et Rigaux*، رسالة ماجستير في علم الاجتماع: جامعة الجزائر، 2002-2003.

شكمبو ليلي، التصورات الاجتماعية للكارثة الطبيعية عند الطلبة الجامعيين الجزائريين: دراسة ميدانية بجامعة عنابة، رسالة ماجستير في علم النفس الإكلينيكي: جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

شهاب عبد الرحيم محمد عبد الكريم، دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال: الجامعة الإسلامية غزة، 2013.

صوكو سهام، واقع القيم لدى المراهقين في المؤسسة التربوية: دراسة ميدانية بثانوية بوحنة مسعود، فرجيوة ميله، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية: جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

عريس مختار، محاولة قياس الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة وهران، 2004-2005.

عياشي صباح، الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية عبر مختلف مناطق الوطن: الشمال، الوسط، الجنوب، الشرق، الجنوب الشرقي، الغرب، ج 01، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي: جامعة الجزائر، 2007-2008.

عشاوي علي، توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية: نمذجة قياسية لتأثير التباين في توزيع الدخل على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر وبعض البلدان (1970-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007.

قنيفة نورة، المرأة والعنف في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي قسنطينة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنموية: جامعة منتوري قسنطينة، 2009 - 2010.

لشطر ربيعة، التصورات الاجتماعية لأطفال الشوارع، رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي: جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، 2008-2009.

لمودة فاطمة الزهراء، إستراتيجية التنمية البشرية في معالجة الفقر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

مقاوسي صليحة، الفقر الحضري: أسبابه وأنماطه، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنموية: جامعة قسنطينة، 2007 - 2008.

هامل سميرة، التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل وأثرها في إعادة الإدماج للمبحوثين: دراسة ميدانية بالمؤسسات العمومية لولاية باتنة، رسالة ماجستير في علم النفس العيادي: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012.

## **(II) المراجع واللغة الأجنبية:**

ABASSI Zohra, *la demande de divorce dans la famille Algérienne contemporaine*, office des publications universitaires, édition 04 : Alger, 2000.

ABRIC J.C, *coopération et représentations sociales*, consset: Delval, 1987.

ADDI Lahouari, *les mutations de la société Algérienne : Famille et lien social dans l'Algérie contemporaine*, édition la découverte : Paris 1999.

ANDON. M, *représentations sociales et recherche en éducation: quelque réflexions théorico méthodologique*, l'année de la recherche en science de l'éducation, 2003.

ANDREE Michel, **Sociologie de la famille et du mariage**, P.U.F : 1er éd: Paris, 1972.

BENALI Radjia, *rôle et statuts dans la famille Algérienne contemporaine : Changement et répercussions*, Arabpsyent E journal N°21-22 winter et sping 2009:(90-95).

BERNARD de François, *la pauvreté durable : suivi de le gouvernement de la pauvreté*, le félin. KIRON, édition du félin : Paris, 2002.

BOURDIEU Pierre, «*A propos de la famille comme catégorie réalisée* », in acte de la recherche en sciences sociales, N° 100, Décembre 1993.

BOURDIEU.P, SAYAD Abdelmalek, *le déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, les éditions de Minuit : Paris, 1964.

BOUDEFNOUCHETE Mostefa, *systeme social et changement social en Algérie*, N° d'édition1905, office des publications universitaires: Alger.

CARATINI (R), *Encyclopedie des sciences sociales*, Edt Bordas: Paris, 1971.

CASTELLOTTI Véronique, MOORE Danièle, *représentations sociales des langues et enseignements*, conseil de l'Europe: Strasbourg, 2002 :(05-24).

CHAMPART PAUL Henry. DE lauwe, *Les transformations d'une société rurales*, Armand colin: Paris, 1964.

DANIC Isabelle, *la notion de représentation pour les sociologues*, S. Premier aperçu, RESOUniversité RENNESII, N°25 décembre 2006: (29-32).

DANTIER Bernard, *représentations, pratiques, société et individu sous l'enquête des sciences sociales*: Denise Jodelet, les représentations sociales. PUF: Paris, 1994.

DELIEGE Robert, *Anthropologie de la famille et de la parenté*, Armand colin: Paris.

DESCLOITRE Robert, DEBZI Laid, *Système de parenté et structure familiales en Algérie*, l'harmattan : Près, 1997.

DEVICCHI.G, *l'enseignement scientifique comment faire pour que ça marche ?*, Edition Paris, 1989.

DOISE .W, PALMONARIA, *les études des représentations sociales*, CERMES 92-120 MONTRouGE, Delachaux et Nestlé : Neuchâtel: Paris.

DURKHEIM Emile, *les formes élémentaires de la vie religieuse*, press universitaires de France, 4<sup>ème</sup> éditions, Quadige PUF : Paris

FRANSISCO (J). VARELA, *invitation aux sciences de la cognition*, Edition du seuil: Paris, 1996.

JODELET Denise, *folies et représentations sociales*, préface de Serge Moscovici, Université au Québec à Chicoutimi, 1989.

JODELET. D, *représentations sociales : un domaine en expansion*, in D. Jodelet (éd), PUF : Paris, 1989.

KHOUDJA Souad, *A comme Algérienne*, E.N.A.L : Alger, 1992.

MENDRAS (H), *Eléments de sociologie*, Armand Colin : Paris, 1984.

MIGNE Jean, *représentation et apprentissage des adultes*, Education permanente, N119, 1994.

MOLINER Pascal, *la représentation sociale comme grille de lecture*, publications de l'université de Provence : Marseille, 1992.

MOSCOVICI Serge, *La psychanalyse son image et son public*, 2<sup>ém</sup> éd, PUF : Paris, 1976.

PAR Robert, FARR.M, *les représentations sociales sous la direction de Serge Moscovici psychologie sociale*, quadriges, Puf, 1<sup>ère</sup> édition quadriges 2003 octobre, presses universitaires de France, fondamentales: Paris. 1994.

Programme des Nations Unies pour le Développement, **Carte de la pauvreté en Algérie**, Agence Nationale d'Aménagement du Territoire: Alger, Mai 2011.

QUENTI ? Wodon, *Marketing contre pauvreté*, les éditions ouvrières : Paris, 1993.

RABZANI Mohamed, *la vie familiale des femmes Algériennes salariées*, l'harmattan, coll. H.P.M : Paris, 1997.

ROUQUETTE Michel Louis, RATEAU Patrick, *introduction à l'étude des représentations sociales*, presses universitaires de Grenoble, 1998.

ZERDOUMI Nefissa, *enfant d'hier : l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien*, Librairie François Maspero: Paris, 1970.

مواقع إلكترونية:

علي عوينات، التمثلات الذهنية، تم تصفح الموقع 17:11/2012.09.16.

كنش عبد الحميد، الإقصاء والتهميش في ضوء حاجية التمثلات الاجتماعية، تم تصفح الموقع

.9:23/2008.05.10

[Http://marrakechprof.canalblog.com/archives/2007/10/06/6997768.html](http://marrakechprof.canalblog.com/archives/2007/10/06/6997768.html),  
visite- le : 20 .08.2010/10 :30.

[Http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTP](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTP), visite- le :  
29 .10.2014/10 :46.

Http://www .pdfmail.com, visite-le : 12.02.2014/11:30.

Http://www.unesco.org/new/ar/esucation/themes/leadingtheinternationalagenda  
/righttoeducation, visite- le : 29.11.2015/9:30.

Wikipédia, l'encyclopédie libre, visite- le : Aout 2013/17 :15.

[www.cadredesante.com](http://www.cadredesante.com) , visite- le : 20.04.2015/11:00.

[www.cadredesante.com](http://www.cadredesante.com), visite- le : 12.05.2013/17:45.

[www.med.univrennles.fr](http://www.med.univrennles.fr), visite- le : 12.10.2013/17:30.

# الطابق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس  
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية  
جامعة مستغانم  
قسم علم الاجتماع

الاستمارة

استمارة معلومات حول موضوع:

التمثل الاجتماعي لظاهرة الفقر لدى الأسر الجزائرية

دراسة ميدانية لعينة من الأسر منطقة مستغانم

تحية طيبة أما بعد:

نحن طلبة نتابع دروس البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إننا في حاجة إلى مساهمتكم لكي ننجز عملنا المتعلق بأطروحة دكتوراه التي تهدف للتعرف على \*التمثل الاجتماعي لظاهرة الفقر لدى الأسر الجزائرية\*، وإذا تفضلتم بالإجابة وهذا بوضع علامة (X) في الإجابة المناسبة فإننا لن نأخذ إلا بعض الدقائق من وقتكم، مع الرجاء منكم عدم ترك أي سؤال دون إجابة، ونعدكم بعدم الكشف عن هويتكم.

شكرا مسبقا على مساهمتكم وصراحتكم

الاستمارة رقم: .....

تاريخ الملء: اليوم الشهر السنة

1/البيانات السوسيو ديمغرافية:

1) الجنس: 1. ذكر  أنثى   
2) السن: 1) من 16-25 سنة  من 26-35 سنة  3) من 36-45 سنة

4) من 46-55 سنة  من 56 سنة فما فوق

3) المستوى التعليمي: 1) دون المستوى  2) ابتدائي  3) متوسط  4) ثانوي  5) جامعي

4) هل ما زلت تزاوّل دراستك حالياً؟ 1) نعم  2) لا

5) في حالة ما لم تكمل دراستك فإنّ السبب يعود إلى؟

1) المرض  2) البعد عن مكان الدّراسة  3) كره الدراسة  4) برد من المدرسة

5) اجتياز شهادة البكالوريا وعدم الحصول عليها  6) الالتحاق بمعهد التكوين المهني  7) الإنفاق على العائلة

8) الاندماج بعالم الشغل

أخرى حددها: .....

6) محل الإقامة: 1) الريف  2) المدينة

7) نوع الحي الذي تقطنون به: 1) شعبي  2) راق

8) طبيعة المسكن: 1) عمارة  2) منزل فردي  3) منزل تقليدي (حوش)  4) منزل في مؤسسة

5) منزل قريدي

9) عدد الغرف باستثناء المطبخ؟ .....

10) هل أنتم ملاك لمسكنكم؟ 1) نعم  2) لا

11) ماهي صفة ملكية مسكنكم: 1) عن طريق التوريث  2) تراك مع الآخرين  3) البناء  4) الشراء

أخرى اذكرها: .....

12) عدد أفراد عائلتك؟ 1) ذكور  2) ناث

13) المستوى التعليمي للأب: 1) دون المستوى  2) مدرسة قرآنية  3) ابتدائي  4) متوسط

5) ثانوي  6) جامعي

14) المستوى التعليمي للأم: 1) دون المستوى  2) مدرسة قرآنية  3) ابتدائي  4) متوسط

5) ثانوي  6) جامعي

15) أعلى مستوى تعليمي بعائلتك؟ 1) دون المستوى  2) ابتدائي  3) سط  4) ثان  5) جامعي

16) أعلى  وى تعليمي لدى أقاربك؟ 1) دون المستوى  2) ابتدائي  3) متوسط  4) ثانوي

5) جامعي

17) هل والدك على قيد الحياة؟ 1) نعم  2) لا

18) هل والدتك على قيد الحياة؟ 1) نعم  2) لا

19) هل والديك منفصلين؟ 1) نعم  2) لا

20) الحالة الفردية للأب: 1) مشغول  2) عاطل  3) متقاعد  4) معاق  5) حالة

أخرى .....

21) الحالة الفردية للأم: 1) مشغولة  2) مائة بالبيت  3) معاقة  4) متقاعدة  5) حالة

أخرى .....

1) محور خاص بتمثل العائلة الجزائرية لماهية الفقر والفقير: إن مفهوم الفقر لهو مفهوم محمل بالعديد من الدلالات والمضامين الفلسفية والمعرفية، وتحديده كان ولا يزال مثار جدل لدى الكثيرين.

22) هناك من الناس من يرون أنّ الفقر: 1) يولد مع الأشخاص. 2) ظروف متعددة.

(فمن أية حالة من الحالتين تقترب أكثر: اختر إجابة واحدة).

23) في اعتقادك بما يرتبط الفقر أكثر: (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة واحدة).

1) حالة من الحاجة المادية.  2) انخفاض مستوى الاستهلاك الغذائي.  3) طريقة حياة الأفراد.

4) عدم القدرة على المشاركة في تطور المجتمع.

أخرى حددها: .....

24) ماذا يعني لك الفقر؟ إليك العبارات الآتية، واختر الإجابة التي تناسبك:

العبارات	1) أوافق بشدة	2) أوافق	3) محايد	4) لا أوافق بشدة	5) لا أوافق
1) الجوع.					
2) الافتقار إلى المسكن.					
3) عدم مقدرتك في الحصول على					
4) عدم حصولك على الملابس.					
5) أن لا تستطيع زيارة الطبيب.					
6) أن تُحرم من الحصول على وظيفة.					
7) عدم قدرتك على استرجاع حقوقك عند ضياعها.					
8) أن تكون عرضة للعنف باستمرار.					
9) هو انعدام روح المشاركة في الجماعة.					
10) صعوبة الحصول على التعليم.					
11) صعوبة الحصول على الخدمات الصحية.					
12) الحاجة إلى الاقتراض المتكرر.					
13) هو انعدام الطموح.					
14) هو عدم وجود أطفال لدى المتزوجين.					

					(15) هو فقدان الصحة.
					(16) هو انعدام حرية التعبير.
					(17) هو انعدام الأخلاق.
					(18) هو غياب مخزون الطعام من البيت.
					(19) هو عدم حسن معاملة الغير.

25) من المتسبب في وقوع الفقر؟ (رتب إجابتك حسب الأهمية من 01 إلى 03):

(1) العائلة(.....) (2) الأصدقاء(.....) (3) المجتمع(.....)

26) حسب رأيك ما هي أسباب الفقر:

- (1) البعد عن مكان الدراسة.  انتشار البيوت القصديرية.  تدني المستوى التعليمي للأفراد.
- (4) خسارة مناصب العمل.  انخفاض أجور الأفراد.  ضعف المشاريع التنموية.
- (7) عدم استغلال الموارد الطبيعية بصورة عقلانية (البترو، الغاز الطبيعي...)
- (8) غلاء المعيشة.  انتشار البطالة.  (10) مان على المخدرات.
- (11) انخفاض مشاركة المرأة في العمل.  (1) عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية.
- (13) النمو السكاني المتزايد.  (14) كبر حجم العائلة.  (الهجرة من الريف إلى المدينة.
- (27) هل تشعر بأنّ الإنسان الفقير يرفضه الناس؟ (1) نعم  (2) لا
- (28) هل أنت منخرط بالجمعيات الثقافية؟ (1) نعم  (2) لا
- (29) هل لديك أحد أقاربك يشغل وظيفة جد مهمة؟ (1) نعم  (2) لا
- 29.1) إذا كانت إجابتك على السؤال رقم \* 29 \* بنعم فحدد نوع هذا المنصب؟.....

3) محور خاص بتمثل العوائل الجزائرية لأنماط الفقر:

30) إليك العبارات الآتية، واختر الإجابة التي تناسبك، يكون الفقر في الغالب:

العبارات	(1) أوافق بشدة	(2) أوافق	(3) محايد	(4) لا أوافق بشدة	(5) لا أوافق
(1) أكثر منه في الريف.					
(2) أكثر منه في الحضر.					
(3) بصورة دائمة.					
(4) بصورة مؤقتة.					

5) أثناء الأزمات الاقتصادية.

6) قدر مقسوم من عند الله سبحانه

7) عندما يُعزل الفرد عن مجتمعه

#### 4) محور خاص بالوضع الاجتماعي وعلاقته ببلورة تمثلات الفرد للفقر:

31) هل مسكنكم متصل: (31.1) شبكة توزيع المياه؟ (1) نعم  (2) لا

31.2) شبكة توزيع الكهرباء؟ (1) نعم  (2) لا

31.3) بشبكة الغاز الطبيعي؟ (1) نعم  (2) لا

31.4) مجهز بالهاتف؟ (1) نعم  (2) لا

31.5) هل تستعمل قارورة الغاز؟ (1) نعم  (2) لا

32) من هو الشخص المسؤول عن إعالة عائلتك؟ .....

33) في عائلتك هل من عناصر أخرى تعمل؟ (1) نعم  (2) لا

33.1) إذا كانت إجابتك على السؤال رقم \* 33 \* نعم فحدّد عددهم: .....

34) هل تساهم في ميزانية عائلتك؟ (1) نعم  (2) لا

35) من يساهم كذلك في مصاريف عائلتك؟ .....

36) هل لديكم أطفال بسن التمدرس؟ (1) نعم  (2) لا

36.1) إذا كانت إجابتك على السؤال رقم \* 36 \* نعم فحدّد عددهم؟ .....

37) هل لديكم بالعائلة طفل يعمل؟ (1) نعم  (2) لا

37.1) إذا كانت إجابتك \* لا \* انتقل مباشرة للسؤال \* 39 \*.

37.2) إذا كانت إجابتك على السؤال رقم \* 37 \* نعم فحدّد كم عمره؟ (1) من 10-13 سنة  (2) من

14-16 سنة  3 17-19 سنة  4 20-23 سنة

38) أذكر أسباب اشتغاله؟ .....

39) هل تتلقى عائلتك منحة من الدولة؟ (1) نعم  (2) لا

39.1) إذا كانت إجابتك على السؤال رقم \* 39 \* نعم فحدّد ما نوع هذه المنحة؟: (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة

واحدة)

1) قفة رمضان  2) منحة 3000 دج  3) الكتب المدرسية

4) الأدوات المدرسية  5) الأغذية والملابس

5) محور خاص بالوضع الاقتصادي وعلاقته ببلورة تمثلات الفرد للفقير:

40) هل تعمل حالياً؟ (1) نعم (2) لا  حالة  عملك انتقل مباشرة للسؤال رقم "46"

40.1) إذا كانت إجابتك على السؤال رقم \*40\* نعم فهل تعمل؟ (1) بمدينتك؟  خارج مدينتك   
41) منذ متى وأنت تعمل؟.....

41.1) إذا كانت إجابتك على السؤال رقم \*40\* نعم فهل تعمل في القطاع؟ (1) الرسمي  غير الحكومي

42) ما هي طبيعة عملك؟ (1) مشغل  (2) عامل حر  (3) أجير دائم  (4) أجير غير دائم   
5) متمرن

أخرى حددها.....

43) إذا كنت تشتغل فما هي قيمة دخلك؟ (1) أقل من 15000 دج  (2) من 15000 دج إلى 25000 دج

3) من 25000 دج إلى 30000 دج  (4) من 30000 دج فما فوق

44) هل لديك مصادر أخرى لدخلك؟ (1) نعم  (2) لا

44.1) إذا كانت إجابتك على السؤال رقم \*44\* بنعم فهل مصدر دخلك من؟

1) أعمال حرة (تجارة)  (2) أعمال حرفية (نجارة، خياطة، تلحيم،...)  أملاك خاصة (سيارة أجرة...)

4) أملاك عائلية (دكان، أراضي،...)  أخرى حددها.....

45) هل تمارس عملاً إضافياً؟ (1) نعم  لا  كنت لا تمارس عملاً إضافياً انتقل مباشرة للسؤال رقم "52"

45.1) إذا كانت إجابتك على السؤال رقم \*45\* نعم فما نوع هذا العمل؟.....

46) ما هو الوقت الذي تزاوّل فيه عملك الإضافي؟ (1) في الصباح  (2) في المساء  (3) نهاية الأسبوع   
أخرى حددها.....

47) ما هي الأسباب التي دفعتك لمزاولة عمل إضافي؟.....

48) من دخلك هل تدخر جزءاً منه؟ (1) نعم  لا

49) هل تقترض؟ (1) نعم  لا

49.1) إذا كانت إجابتك على السؤال رقم \*49\* نعم فهل هذا راجع إلى:

1) غلاء الأسعار  (2) قلة الراتب.  المرض المتكرر لأفراد عائلتك.

4) زيارات الاستجمام المتكررة.  (5) عدد أفراد عائلتكم ذو الحجم الكبير  (6) تقديمك المساعدة المالية

لغيرك.  (7) نفقات أخرى (شراء تلفزيون، ثلاجة، غسالة..)

أخرى حددها.....

(يمكنكم اختيار أكثر من إجابة)

ملاحظات إضافية حول الموضوع:.....

.....  
.....  
.....  
**الملحق رقم: \*02\***

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-  
كلية العلوم الاجتماعية  
قسم علم الاجتماع

**\* دليل المقابلة \***

التاريخ:...../...../.....، الساعة: من.....إلى.....، اليوم:.....،  
المكان:.....

**تحية طيبة:**

إننا نشكركم مرة أخرى عن منحنا جزءا من وقتكم ونذكركم باسمنا: الطالبة "هرندي كريمة" إننا ندرس بجامعة عبد الحميد بن باديس تخصص علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جننا لمحاورتكم في إطار بحث يتناول موضوع: "التمثل الاجتماعي لظاهرة الفقر لدى الأسر الجزائرية". إذا كنتم لا ترون مانعا في ذلك، فسنقوم بتسجيل كلامكم حتى نتذكره، ونعاهدكم أن ما تدلون به سيمحي بمجرد انتهاء البحث.

بطبيعة الحال فإن كلامكم سيبقى جد سري ولا يذكر اسمكم إطلاقاً. إذا كنتم الآن مستعدون، بعد أن تم إعداد وتجهيز كل شيء، سنشرع في طرح الأسئلة المتعلقة بكم شخصياً و بالأهل.

### **المحور الأول: تمثل العائلة الجزائرية لماهية الفقر والفقير:**

- 1- حسب اعتقادك ماذا يعني لك الفقر؟
- 2- هناك من يعتقد أنّ الفقر يولد مع الأشخاص فما رأيك بذلك؟
- 3- حسب اعتقادك ما هي أهم ملامح الفقر؟
- 4- حسب تصورك بماذا يمكن ربط الفقر؟
- 5- حسب اعتقادك من المسؤول عن ظاهرة الفقر؟
- 6- ما هي أسباب الفقر؟
- 7- كيف يمكن أن يصبح الفرد فقيراً؟
- 8- انطلاقاً من تصورك من هو الفرد الفقير؟ (وخصائصه).

### **البيانات الشخصية:**

الجنس:

السن:

المستوى التعليمي:

مكان المسكن:

طبيعة المسكن:

ملكية المسكن:

عدد أفراد العائلة: ذكورا وإناثا.

الحالة المهنية للمبحوث:

البيانات الشخصية	الرقم
أنثى، 29 سنة، غير متزوجة، مستوى تعليمي جامعي، عاملة، الوسط الحضري.	01
أنثى، 54 سنة، مستوى تعليمي متوسط، متزوجة، ماکثة بالبيت، أم 04 أطفال، سكن منفرد.	02
أنثى، 18 سنة، غير متزوجة، مستوى تعليمي جامعي، مقيمة بالوسط الحضري.	03
أنثى، 36 سنة، مستوى تعليمي ابتدائي، متزوجة، ماکثة بالبيت.	04
أنثى، 22 سنة، متزوجة، مستوى ثانوي، أم لطفل، مقيمة بالحضر.	05

طبيعة العمل:

هل الوالدين على قيد الحياة؟

المستوى التعليمي للوالدين:

الحالة المهنية لكلا الوالدين.

06	ذكر، 26 سنة، أعزب، مستوى جامعي (طالب)، مقيم بالريف.
07	ذكر، 60 سنة، متزوج، أب 04 أطفال، مستوى تعليمي ابتدائي، عامل يومي، مقيم بالريف.
08	أنثى، 27 سنة، غير متزوجة، مستوى جامعي، عاملة، مقيمة بالوسط الحضري.
09	ذكر، 30 سنة، مستوى تعليمي متوسط، أعزب، عامل يومي، مقيم بالريف.
10	ذكر، 20 سنة، مستوى تعليمي ثانوي، مقيم بالريف.
11	أنثى، 22 سنة، غير متزوجة، مستوى تعليمي متوسط، متمرنة، مقيمة بالحضر.
12	أنثى، 34 سنة، غير متزوجة، مستوى تعليمي جامعي، عاملة، مقيمة بالحضر.

الملحق رقم\*03\*: البيانات الشخصية.

الملحق رقم\*06\*: أسباب عدم إكمال أفراد عينة الدراسة لدراساتهم.

الجدول رقم\*1\*: "توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير كره الدراسة".

النسبة المئوية %	التكرار	بسبب كره الدراسة
08	37	نعم
92	424	لا
100	461	المجموع

الجدول رقم\*2\*: "توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير عدم إكمال الدراسة بسبب سن المراهقة"

النسبة المئوية %	التكرار	بسبب سن المراهقة
0.4	02	نعم
99.6	459	لا
100	461	المجموع

الجدول رقم\*3\*: "توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الطرد من المدرسة".

النسبة المئوية %	التكرار	الطرد من المدرسة
3.9	18	نعم
96.1	443	لا
100	461	المجموع

الجدول رقم \*4\*: " توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المرض".

النسبة المئوية %	التكرار	بسبب المرض
4.3	20	نعم
95.7	441	لا
100	461	المجموع

الجدول رقم \*5\*: " توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير البعد عن مكان الدراسة".

النسبة المئوية %	التكرار	البعد عن مكان الدراسة
3.9	18	نعم
96.1	443	لا
100	461	المجموع

الجدول رقم \*6\*: " عدم إكمال الدراسة بسبب الفقر".

النسبة المئوية %	التكرار	بسبب الفقر
0.7	3	نعم
99.3	458	لا
100	461	المجموع

الجدول رقم \*7\*: " توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير رفض الأهل مواصلة دراستهم".

النسبة المئوية %	التكرار	رفض الأهل
0.9	4	نعم
99.1	457	لا
100	461	المجموع

الجدول رقم \*8\*: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير التهميش العائلي:"

النسبة المئوية %	التكرار	التهميش العائلي
0.4	02	نعم
99.6	459	لا
100	461	المجموع

الجدول رقم \*9\*: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الإنفاق على العائلة:"

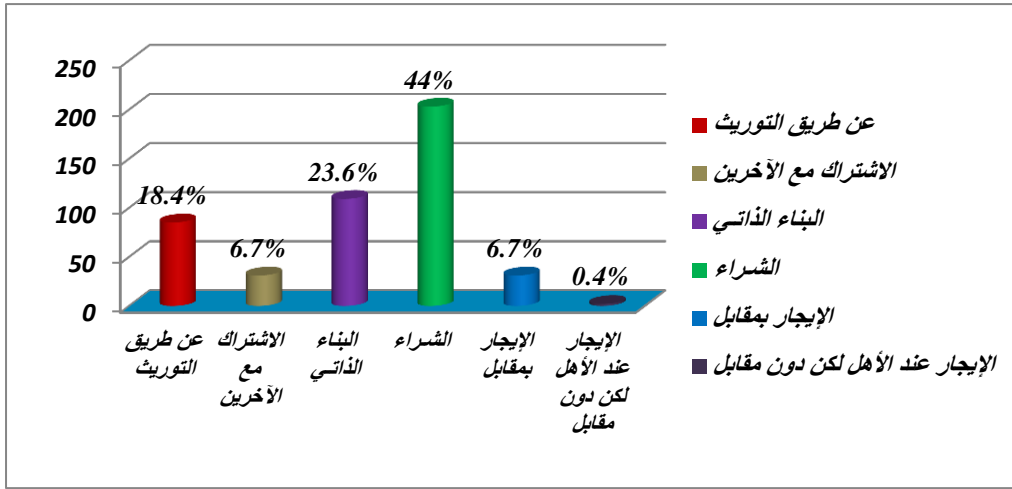
النسبة المئوية %	التكرار	سبب عدم إكمال الدراسة
2.8	13	نعم
97.2	448	لا
100	461	المجموع

الجدول رقم \*10\*: توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الاندماج بعالم العمل:"

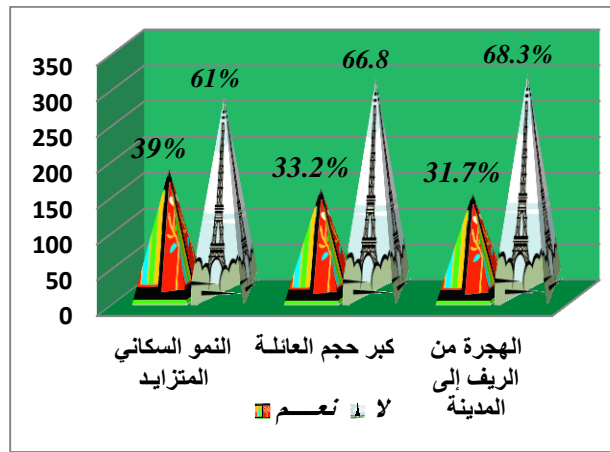
النسبة المئوية %	التكرار	الالتحاق بالشغل
26.7	123	نعم
73.3	338	لا
100	461	المجموع

الملحق السابع: الرسومات البيانية.

الشكل 01: نسبة توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير حصة تملك المسكن.



الشكل 02: "نسبة توزيع أفراد العينة وفقاً لتصنيف أسباب الفقر الديمغرافية":



الشكل 03: "أسباب الفقر انطلاقاً من تصريحات المبحوثين":

